للدين والوطن

فصول في علاقة المسلمين بغير المسلمين

دكتور محمد سليم العوا



نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع

للدين والوطن فصول في علاقة المسلمين بغير المسلمين
دكتور محمد سليم العوا

للدين والوطن

فصول في علاقة المسلمين بغير المسلمين

دكتور محمد سليم العوا



اسم الكتاب: للدين والوطن.
المؤلف: د. محمد سليم العوا.
إشراف عام: داليا محمد إبراهيم.
تاريخ النشر: الطبعة الأولى - مارس 2006م.
رقم الإيداع: 2006 / 1846
الترقيم الدولى: ISBN 977-14-3387-3

الإدارة العامة للنشر: 21 ش أحمد عرابى - المهندسين - الجيزة
ت: 3466434(02)-3472864(02) فاكس: 3462576(02) ص.ب: 21 إمبابة
البريد الإلكترونى للإدارة العامة للنشر: Publishing@nahdetmisr.com

المطابع: 80 المنطقة الصناعية الرابعة - مدينة السادس من أكتوبر
ت: 8330287 (02) - 8330289 (02) - فاكس: 8330296 (02)
البريد الإلكترونى للمطابع: Press@nahdetmisr.com

مركز التوزيع الرئيسى: 18 ش كامل صدقى - الفجالة - القاهرة - ص. ب: 96 الفجالة - القاهرة.
ت: 5909827 (02) - 5908895 (02) - فاكس: 5903395 (02)

مركز خدمة العملاء: الرقم المجانى: 08002226222
البريد الإلكترونى لإدارة البيع: Sales@nahdetmisr.com

مركز التوزيع بالإسكندرية: 408 طريق الحرية (رشدى)
ت: 5462090 (03)
مركز التوزيع بالمنصورة: 47 شارع عبد السلام عارف
ت: 2259675 (050)

موقع الشركة على الإنترنت: www.nahdetmisr.com
موقع البيع على الإنترنت: www.enahda.com



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

احصل على أى من إصدارات شركة نهضة مصر (كتاب/CD)
وتمتع بأفضل الخدمات عبر موقع البيع www.enahda.com

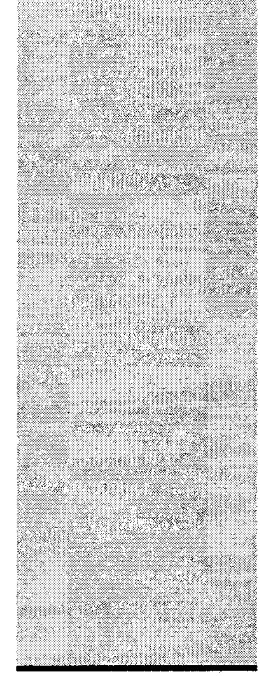
جميع الحقوق محفوظة © لشركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع
لا يجوز طبع أو نشر أو تصوير أو تخزين أى جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو خلاف ذلك إلا بإذن كتابى صريح من الناشر.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ (١١٣) يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ (١١٤) وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ (١١٥)﴾.

[آل عمران: ١١٣-١١٥]





الإهداء

إلى الذين لا يستكبرون...

وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ

تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا

عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ..

يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ

الشَّاهِدِينَ.



تقديم

هذا الكتاب يضم بين دفتيه مجموعة من المواقف التي تعبر عن حقيقة نظرتنا الإسلامية إلى العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين. وهي علاقة أساسها البر والقسط والأخوة الإنسانية ديانة، ولُحمتها وسداها الاحترام الحقيقي المتبادل بين أهل الدينين عملاً.

ويضم مجموعة من الدراسات التي كتبت تعبيرًا عن الغضب لما وقع من إساءة إلى الإسلام، أو قهر للمسلمين في مناسبات مختلفة. ويضم مجموعة من المواقف التي عبرت عن الانتصار لإخواننا الأقباط عندما أريد بهم أو وقع عليهم حيف لا يقبله الإسلام، أو انتقاص من حقوق مواطنتهم لا يجيزه الدستور أو القانون، أو دون ذلك مما تأباه المروءة ولو كان ظاهره لا يخالف دستورًا محترمًا ولا قانونًا مطبقًا.

ويضم مجموعة فصول تتصل بالحوار الإسلامي المسيحي مصريًّا وعربيًّا ودوليًّا.

وقد حملني على جمع هذه البحوث كلها في هذا الكتاب أن أعيد تأكيد ما عبرت عنه، مرات لا أحصيها، من أننا عندما ندافع عن الأقباط ندافع عنهم من موقع إيماننا الإسلامي واستمساكنا بديننا؛ وهذا الإيمان نفسه هو الذي يحملنا على إباء الضيم ورفض الهوان مهما يكن شخص الذي يلحقهما بالمسلمين، أو سلطته، أو جاهه ونفوذه فى أي مؤسسة من مؤسسات الأديان أو إدارات الحكومة، كان موقعه.

والذين يرون في دفاعنا عن ديننا وأهله تناقضًا مع دفاعنا عن إخواننا الأقباط، في كل مناسبة وقع لهم فيها ما يكرهون، لا يفقهون هذه الحقيقة، ولا يدركون أبعادها، ولا يعرفون أننا منها انطلقنا وإليها نعود في علاقاتنا الإسلامية المسيحية كافة.

وهذه البحوث، التي يضمها هذا الكتاب، كلمة للأجيال التي ستعيش بعدنا عيشًا واحدًا في هذا الوطن الذي سيضم إلى يوم القيامة أهل الدينين جنبًا إلى جنب؛ هذه الكلمة تقول: «**إن رعايتكم لغيركم لا تعني التفريط في حقوقكم، ولا**

الإغضاء عن المساس بكرامة دينكم، ولا الرضا بظلم أو هوان يلحق واحدًا فما فوقه من أبناء هذا الوطن، شارككم في الدين أم خالفكم فيه».

ولن يحفظ هذا البلد لنفسه مكانته ولا لأهله كرامتهم، إلا إذا عمل أهل الرأي والفكر فيه على إحقاق الحق وإبطال الباطل بالنظر إلى جوهر كل منهما، لا إلى فاعله أو قائله.

والله يقول الحق. وهو - وحده - يهدي إلى سواء السبيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

القاهرة، مساء الثلاثاء الموافق
١٨ من ذي القعدة ١٤٢٦هـ
٢٠٠٥/١٢/٢٠

دكتور محمد سليم العوّا

توطئة لازمة

الأصل في الدينين اللذين نعيش بهما ويعيشان فينا على هذه الأرض، الأصل في المسيحية والأصل في الإسلام أنهما عالميان، لا ينتميان إلى الأرض، ولا يكتفيان ببقعة معينة منها، بل يسعى كل منهما أن يجعل الأرض ومن عليها تدين به وتؤمن بكلمته التي أنزلها الله سبحانه وتعالى على أنبيائه.

عالمية المسيحية، وعالمية الإسلام، أمر لا يجوز أن يغفله مسلم أو مسيحي حتى لو كنا نمر بمحنة خانقة تشغل من الناس قلوبهم وعقولهم إشفاقًا مما هو كائن أو مما سوف يكون! ومع ذلك فإن هذه العالمية المسيحية والإسلامية اكتسبت، حين دخلت مصر، وجهًا خاصًا بمصر والمصريين؛ اكتسبت سماحة ليس لها مثيل على وجه الأرض كلها. فالمسيحي الحقيقي هو المسيحي المصري والمسلم الحقيقي، في أحيان كثيرة، يكون مسلمًا مصريًا. يكون المسيحي، مصريًا حقيقيًا حينما يلقى أخاه المسلم المصري كل صباح على الحب والوئام ويمد له يد العون في كل وقت. كذلك يكون المسلم مصريًا حقيقيًا حينما يلقى أخاه المسيحي بالروح نفسها دون أن يسأله عن دينه أو عقيدته.

تلك هي المعاني الحقيقية التي تجمع أبناء مصر مسيحيين ومسلمين. فهم يرون أنفسهم نبتًا من نتاج هذا الوادي، أخذ أحدهم طريقًا وأخذ الآخر طريقًا ثانيًا، لكنهما طريقان متوازيان لا يفترقان، ولا يتقاطعان. لا يفترقان بحيث لا يعني السالك في أحدهما من شأن السائر في الآخر شيء؛ ولا يتقاطعان بحيث يصطدم السالكون في واحد منهما بالسائرين في الآخر فيقع من ذلك ما يقع من شحناء ونفرة وتباغض تنتجها المنافسة على موضع الصدام أو منطقة التقاطع.

وطبيعة المصريين في هذين الدينين السماويين هي الطبيعة السمحة الطيبة. وفي مصر كتب الإمام القرافي يقول:

«إن بيننا وبين إخواننا القبط عهدًا لو أراد غادر أن يغدر به، وجب علينا أن نخرج السلاح والكُرَاع (الخيل التي يقاتل عليها) لنحميهم من الغدر بعهدهم». وقال أيضًا: «عهد تزهق في سبيله أنفسنا وأموالنا ونموت لنحميه، إنه والله لعهد عظيم».

كُتِب هذا الكلام في مصر، وتحدث به عالم مسلم مصري، عن الأقباط

المصريين الذين ينبغي على كل مسلم أن يحميهم وأن يستشعر التبعة عما يصيبهم من أذى ماديًا كان أم معنويًا.

لذلك حينما بدأ التيار الإسلامي يشق طريقه فى هذه البلاد، وبدأت تظهر صورة المتدينين فى كل مكان يطالبون أن يكون الأمر قائمًا كله على أساس دينهم، دون أن يُقْهر أحد أو يُكْرَهَ أحد من أهل الأديان في أية حال ولا لأي سبب كان على فعل ما لا يدين به أو على قبول ما يمس عقيدته، استبشرنا خيرًا بدعوة تصلح الدنيا بقيم الدين، فتقضي على الفساد وتحارب الإلحاد وتعيد إلى الناس صفاء العبودية لله الخالق الرازق الحكيم الخبير.

ولم يخش أحد من غير أهل الإسلام على نفسه أو دينه من هذه الدعوة المبصرة، بل رحب الجميع بها وأحسنوا استقبال دعاتها.

ولكننا اليوم نرى تحت الرماد وميض نار، يتبدى في ارتداء بعض قيادات المسيحية الرسمية في مصر رداء من أردية العصبية البغيضة التى تهدد بإذكاء نار غريبة على هذا البلد وأهله.

وأنا موقن يقينًا لا يتزعزع أن هذه العصبية التي تطل برأسها بين حين وآخر، من هذا الجانب أو ذاك، إذا وجدت منا جميعًا، مسلمين ومسيحيين، من يكفكف غلواءها، ويردها إلى جُحْرها، ويواجه بلا خوف دعاتها، فإنها لن تجد إلى شق وحدتنا، وتفريق كلمتنا، وتوهين عزمنا سبيلاً بإذن الله.

ولن يحمي هذا البلد من شر ما يراد به من فتن إلا قوة أبنائه وصدق تفهمهم لدينهم؛ الإسلام إن كانوا مسلمين والمسيحية إن كانوا مسيحيين. والذين يتوهمون أن الحماية والمنعة قد يكونان مرهونين باعتماد على غير قوة الذات وثبات العقيدة وصحيح الفهم للدين واهمون. والذين يظنون، أو يعملون، على أن تكون الحماية والمنعة مستمدة من الاستقواء بالأجنبي على الوطن وأهله يرتكبون جريمة لن يغفرها لهم التاريخ، ولن يغفرها الذين يصنعون هذا التاريخ بصبرهم على الأذى، وإن طال مداه، ورباطهم على ثغور الوطنية الصادقة لا يغفلون في رباطهم عن عدة ولا عتاد.

وهؤلاء الواهمون، والمستقوون بالأجنبي، سيجدون أنفسهم - حين يجد الجد - غير معبرين عن أحد في هذا البلد، وسيقف الجميع أقباطًا ومسلمين صفًا متراصًا في حمايته من الشرور التي تهدد كيانه أو تريد بسوء أيًا من أبنائه.

إننا نريد من أهل الأديان السماوية في مصر أن يعملوا معنا من أجل أن يحولوا الشر إلى خير والقبح إلى جمال، وأن يحولوا التقصير إلى عطاء ..وأن يقفوا معًا ضد كل تيار، وافد أو غادر، يحاول أن ينزعنا من مصريتنا التي تميزنا فيها بدين شيمته السماحة، وبآصرة أخوة صادقة: رواها النيل الخالد، وشملتها بحمايتها أخلاق المتدينين المخلصين من المسيحيين والمسلمين جميعًا.

* * * * *

وقد أدى المسلمون المصريون دورهم في هذا الأمر أحسن ما يكون الأداء. وفي هذا الكتاب شهادة صدق على ذلك. وفي كتابات أخرى لصاحبه، سبقتها كتابات صريحة لأمثال الإخوة الأجلاء الشيخ يوسف القرضاوي، والمستشار طارق البشري، والأستاذ فهمي هويدي... وكثيرون غيرهم، من الأعلام في الفقه والفكر، دافعوا عن إخوان الوطن من القبط في كل مناسبة تعرض حق لهم إلى نكران - ولو كان نظريًا - وردوا على من استعادوا الأفكار التي دخلت منذ قرون ذمة التاريخ[1]، وأعلوا من شأن المواطنة الصانعة للجماعة الوطنية، والاندماج المقوي لوحدتها، وهاجموا العزلة والتقوقع بقدر ما هاجموا التمييز بين المصريين على أساس من الدين سواء أكان التمييز لتحقيق مزية وجلب منفعة أم كان لإخسار ميزان الحقوق وإحداث المضار أو السكوت على حدوثها.

ومن آثار هذه الجهود المتوالية أصبح الفهم الإسلامي العام مختلفًا اليوم، إلى أبعد مدى، عما كان عليه قبل أن يبذل العلماء والمفكرون المسلمون هذه الجهود، وينشروها، ويتحدثوا بها في كل مناسبة مواجهين تيارات الغلو والتطرف، وتيارات الجمود على القديم، على حدٍّ سواء.

وعندما وقعت أحداث اقتضت أن يقال الحق إدانة لمسلمين مخطئين في عملهم، وعندما صدرت تصريحات اقتضت تصويبًا فقهيًا أو تاريخيًا أو فكريًا، كان العلماء والمفكرون المسلمون أول من سارع إلى قولة الحق جهيرة مسموعة سواء أكان فاعل ما عابوه، أو قائله، يعمل فردًا، أو يمثل جماعة أو حزبًا، أو يتصرف بقهر الدولة وسلطانها[2]. ووقفوا في ذلك مع إخوان الوطن من الأقباط في وجه

---

(١) انظر مثلاً، مقالنا: بل الجزية في ذمة التاريخ، الوفد ١٨/٤/١٩٩٧ ردًا على الأستاذ مصطفى مشهور، رحمه الله، المرشد العام، آنئذ، للإخوان المسلمين؛ وانظر أيضًا مقالنا عن جواز ترشيح الأقباط والنساء لمجلس الشعب، الشعب ٢١/١١/١٩٩٥؛ وكتابنا الفقه الإسلامي في طريق التجديد، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٩٨، ص٣٥.

(٢) راجع ما كتبه الأستاذان طارق البشري وفهمي هويدي، وما كتبه كاتب هذه السطور عن أحداث الكشح، وعن الدور العام للأقباط بمناسبة الانتخابات النقابية والتشريعية المتوالية منذ عام ١٩٨٧م إلى عام ٢٠٠٠م.

المخطئ من إخوان الدين، لأنهم تعلموا من هذا الدين نفسه أن يقولوا الحق لا يخافون فيه لومة لائم، وأن يجهروا به ولو كان مرًّا، وألا يجرمنهم شنآن قوم على ألا يعدلوا؛ لأن العدل أقرب للتقوى.

ولم يمض شيء من ذلك كله بلا ثمن من الهجوم عليهم، الذي تقبلوه بشجاعة أهل الحق وواجهوه بالإعراض عن أهل الغيرة والحمية الذين وضعوهما في غير موضعهما. وصَبَرَ العلماء والمفكرون والكتاب المسلمون على تكرار هذا، وقابلوه بتكرار الجهر بالحق حتى آب إليه كثيرون ممن اتخذوا فى الأصل مواقف مغايرة.

* * * * *

وكان حق الأُخوَّةِ في الوطن يقتضي إخواننا الأقباط، حين يُعتدى على المسلمين في دينهم أو معتقداتهم أو شعائرهم أو قرآنهم أو نبيهم ﷺ ... أن يقفوا مثل الموقف الذي وقفه المسلمون عند المساس بشيء مما يخص الأقباط - ولم يكن أبدًا متعلقًا بدينهم ولا نبيهم وإنما تعلق دائمًا بحقوق المواطنة - سواء ارتكبه أفراد أم ارتكبته مؤسسات مجتمعية أو رسمية.

ولكن ذلك لم يحدث.

ففي فصول هذا الكتاب ذكر لمواقف قبطية وكنسية نال أصحابها بالقول أو بالفعل من الإسلام عقيدة وشريعة وكتابًا ونبيًّا. وأدى بعض هذه المواقف إلى إيذاء مسلمين ومسلمات أو اختفائهم، وسكتت الدولة. وأعرضت عن البحث فى الموضوع جميع مؤسسات الحكومة وإداراتها. ولم يتكلم صوت قبطي يمثل العقلاء الوطنيين الحريصين على وحدة هذا البلد وقوته منتقدًا هذه المواقف أو داعيًا إلى مراجعتها. بل إن كثيرًا من أصوات عقلاء الأقباط تحدثت سرًّا وجهرًا تنتقد العلماء والمفكرين والكتاب المسلمين الذين دافعوا عن إخوانهم في الدين والوطن معًا، والذين دافعوا عن دينهم ممثلاً فى كتابه ونبيه وشريعته، واتهمت هذه الأصوات هؤلاء المسلمين بأنهم غيروا مواقفهم، ونكثوا مع مواطنيهم القبط عهدهم، وتنكروا لما كانوا يقولونه على امتداد ثلاثة عقود أو تزيد. وكأن المطلوب من المسلمين الذين يدافعون عن حق إخوانهم الأقباط كلما أريدت ذرة فما فوقها منه بسوء أن يقبلوا العدوان على دينهم وعلى إخوانهم فيه، وأن يصمتوا عند كل كلمة تقولها الكنيسة أو ينطقها البطريرك، أو يكررها الكهنة دفاعًا عن أخطاء بعضهم التي لا تحتمل التأويل ولا التفسير.

وكأن دفاع المسلمين عن دينهم، مهما اعتدي عليه ونيل منه، وعن إخوانهم فيه إذا اغتيلت حقوقهم وأودعوا حبسًا بلا حكم قضائي ولا أمر من جهة تملكه قانونًا؛ كأن ذلك اضطهاد للأقباط وعدوان عليهم ومساس بهم.

وهكذا اختل ميزان العدل في تحديد أصول العلاقة بين الفئتين: المسلمين والأقباط. واهتز سِلْمُ الوطن وأصبح مهددًا أكثر من أي وقت مضى بسبب ما يشعرُ المسلمون به من عدوان عليهم وقهر لهم واستهانة بمشاعرهم دفعت الكنيسةُ إليها الحكومة بعد أن مارستها هي بنفسها.

ولا يصح قول قائل، ولا يصدقه قارئ أو سامع، ولا ينام هو قرير العين مطمئن الضمير، إلا إذا كان يزن الأمور كلها بالميزان نفسه، ويقول الحق على قومه لنصرة سواهم، فإذا احتاجوا أن يقال من أجل نصرتهم قاله غير خائف من اتهامه بالتعصب، ولا وجل من انتقاده بدعوى التنكر لما كان يقوله من قبل.

إن لكل مقام مقالاً، وعندما يقتضي المقام نصرة إخوان الوطن من الأقباط فإن التوقف عن هذه النصرة أو التردد فيها لا يليق بالمسلم الصادق الإيمان. وعندما يقتضي المقام نصرة دين الإسلام والدفاع عن أهله فإن قعود القادر على فعل ذلك عن فعله، وسكوته عن الجهر بكلمة الحق وهو يعرفها، يحوله إلى شيطان أخرس يستحق احتقار الناس ولعنتهم فضلاً عن غضب الله سبحانه وتعالى.

* * * * *

أذكر، مما دونته في أوراقي، من كلام الأخ العزيز العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين ـ رحمه الله ـ في أثناء اجتماع الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي في بيروت في صيف عام ٢٠٠٠ ميلادية قوله: «إن الإسلام والمسيحية لا يهدد كل منهما الآخر باعتبارهما ثقافة ودينًا.. وإنه لا يجوز أن يكون في المسيحية رغبة وإرادة للانتصار على المسلمين ولا يجوز أن يكون في الإسلام مثل هذه الرغبة، وإنه لا يجوز لأحد من الفريقين حمل الناس على إيمانه بالقهر والقوة؛ وإذا وجد لدى أحد الطرفين شعور برغبة الآخر في قهره وافتراسه فإن الخوف على الذات يكون طبيعيًا لا مسوَّغاً فحسب».

ومن كلام الأخ الجليل المستشار طارق البشري في الاجتماع نفسه أن: «المواطنة ليست بديلاً عن الأديان، وأن الانتماء للدين أو الوطن عصبية صالحة وقوة تماسك للجماعة، فإذا شاب أحدهما الغلو تتفتت الجماعة الوطنية ويصيبها

الوهن. وأن الخوف وفقدان الأمان هو الذي يقلب العصبية الصحية إلى تعصب مرضي كما يقلب المودة القبلية إلى دعوى الجاهلية».

وما قاله الرجلان الكبيران واقع كله.

فالعصبية المقيتة حلت محل الانتماء المرغوب. والخوف لدى كل فريق من صاحبه أصبح هو المسيطر على مشاعر الأفراد وعلى مشاعر الجماعات الفرعية سواء بسواء. وفقدنا مزية التعدد الديني الذي يقوي الوحدة الإنسانية من وجهة النظر الإسلامية، ويجعل الإحسان فيها من أهل كل دين إلى أهل الدين الآخر فريضة دينية[١].

وادعاء أن التوترات والاحتكاكات الطائفية في مصر تمت في سياق الصحوة الإسلامية المصرية التي أدت إلى تزايد الشعور بالذات في مواجهة الآخرين وإلى الرغبة في إبراز أوجه التمايز عنهم مما خلق مناخًا من الريبة والشك والقلق[٢]، هذا الادعاء غير صحيح جملةً وتفصيلاً؛ لأن الذي حدث في سياق هذه الصحوة هو ترسيخ فكرة المواطنة بديلاً عن فكرة الذمة، وتأكيد مبدأ المساواة بدلاً من مبدأ التمييز على أساس الدين، وتقوية النظرة إلى الجماعة الوطنية التي لا يكونها إلا المسلمون والأقباط معًا. وقد فعل المسلمون مثلَ ذلك عندما عقدوا سنة ١٩١١ المؤتمر المصري في القاهرة، ردًّا على عقد الأقباط المؤتمر القبطي في أسيوط سنة ١٩١٠[٣].

وكتابات العلماء والمفكرين الذين ذكرتهم في أول هذه المقدمة وآراؤهم واجتهاداتهم الجديدة المبنية على الفهم الصحيح لثوابت القرآن الكريم والسنة النبوية، كلها نشرت وشاعت وذاعت ونوقشت وكتب لها الاستقرار والقبول في سياق الصحوة الإسلامية الشاملة العامة التي يقال اليوم إنها أصل التوترات والاحتكاكات والتحزب: مسلمون ضد المسيحيين ومسيحيون ضد المسلمين.

(١) محمد سليم العوا، الوحدة الإنسانية والتعدد الديني، الدين والدنيا في المسيحية والإسلام،جامعة البلمند، لبنان ١٩٩٧، ص ٥٩.

(٢) سمير مرقس، موقف الإخوان من الأقباط، ورقة مقدمة إلى الندوة التي عقدها مركز سواسية لحقوق الإنسان بنقابة الصحفيين في القاهرة، ٢٠/١٢/٢٠٠٥.

(٣) قال رياض باشا رئيس الوزراء، في كلمة افتتاحه للمؤتمر المصري: «دعوناكم لنتشاور في بعض المسائل العمومية الشاغلة للرأي العام في الحالة الحاضرة. ومن بين هذه المسائل مسألة ما كنا نود أن يكون لها وجود، وهي ما يسمونه بمطالب الأقباط؛ لأن حالة البلاد لا تسمح بتقسيم المصالح بين أبنائها تبعًا لانقساماتهم الدينية»؛ مجموعة أعمال المؤتمر، ص١؛ وكان أول قرارات المؤتمر، وصدر بالإجماع، قرار يقول نصه «الأمة المصرية هي في مجموعها كل لا يقبل التجزئة في الحقوق السياسية. وأنه مع ما لكل طائفة دينية من الحرية التامة في عقيدتها فإن للحكومة المصرية دينًا رسميًا واحدًا هو الإسلام». ص ١٧٧ من مجموعة أعمال المؤتمر المصري.

ومن جميل ما قاله الأخ الكريم الشيخ سعيد رمضان البوطي في اجتماع الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي في بيروت في صيف عام ٢٠٠٠ ميلادية: «إن الإسلاميين هم المهتمون بالشأن الإسلامي العام من تعليم الأطفال إلى توسيع نطاق العلم بالدين إلى تطبيق مبادئ الإسلام السمحة في العلاقة بالآخرين... ولما كان الإسلام هو صبغة الحياة، دينًا لأصحابه وحضارة وثقافة لإخوانهم في الوطنِ من أهل الأديان الأخرى، لم تظهر لدينا فئة تسمى بـ (الإسلاميين) فلما نُحِّي الإسلام عن مكانه، بل عن مكانيه: شرعة، وحضارة أو ثقافة، ظهر الإسلاميون؛ وسيبقون يؤدون دورهم مادام الحال في التعامل مع الإسلام على ما هو عليه. غير أن نسبة كل مصيبة حاقت بالوطن إلى نشاط الإسلاميين ظلم كبير لهم، وسذاجة هائلة إن وقعت بحسن نية... فهم ليسوا إلا مدافعين عن ثقافتنا وحضارتنا التي ضمنت على طول التاريخ تعاونًا مثمرًا بين أهل الأديان كافة في كل أرجاء الوطن الإسلامي».

* * * * *

وأجد من الضروري - في هذه المقدمة - أن أحدد موقفي من بعض المفاهيم التي يدور حولها الجدل، كلما ذرَّ قرن الفتنة، ويتوقف على فهمها على نحو صحيح، ووضعها موضعها من فقهنا الإسلامي وتاريخنا السياسي، فهمُ مواقفنا المعاصرة من قضية العلاقة بيننا وبين إخوان الوطن من غير المسلمين، وبيننا وبين إخوان الإنسانية من غير المواطنين:

١- المواطنة الأولى:

كان أول لقاء بين الإسلام - الدولة - وبين غير المسلمين المواطنين في دولة إسلامية هو الذي حدث في المدينة المنورة غداة الهجرة النبوية إليها.

وكان لابد للدولة من نظام يرجع أهلها إليه، وتتقيد سلطاتها به (دستور). عندئذ كتبت بأمر الرسول ﷺ - والغالب أنها كتبت بإملائه شخصيًا - الوثيقة السياسية الإسلامية الأولى المعروفة تاريخيًا باسم: وثيقة المدينة، أو صحيفة المدينة، أو كتاب النبي ﷺ إلى أهل المدينة، أو كما يسميها المعاصرون: دستور المدينة.

وفي هذه الوثيقة نقرأ أنها:

– كتاب من محمد النبي رسول الله، بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب، ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم..

- أنهم أمة من دون الناس.
- وأن من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم.
- وأنه لا يجير مشرك مالاً لقريش ولا نفسًا ولا يحول دونه على مؤمن.
- وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين.
- وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم: مواليهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثم.
- وأن ليهود بني الحارث مثل ما ليهود بني عوف.
- وأن ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف.
- وأن ليهود بني ساعدة مثل ما ليهود بني عوف.
- وأن ليهود بني جُشَم مثل ما ليهود بني عوف.
- وأن ليهود بني ثعلبة مثل ما ليهود بني عوف.
- وأن ليهود بني الأوس مثل ما ليهود بني عوف.
- وأن جفنة بطن من ثعلبة كأنفسهم.
- وأن لبني الشُطَيْبة مثل ما ليهود بني عوف.
- وأن البر دون الإثم.
- وأن موالي ثعلبة كأنفسهم.
- وأن بطانة يهود كأنفسهم.

فهذه تسع قبائل، أو تجمعات، يهودية، تنص الوثيقة عليها وتقرر لهم مثل ما ليهود بني عوف، وتضيف إلى ذلك أن مواليهم وبطانتهم كأنفسهم.

وتقرر الوثيقة النبوية أن بينهم النصح - هم والمسلمون - على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصر والنصيحة، والبر دون الإثم، وأن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره (أي الله شاهد ووكيل على ما تم الاتفاق عليه).

فهذه الوثيقة تجعل غير المسلمين المقيمين في دولة المدينة مواطنين فيها، لا ذميين ولا معاهدين.وتجعل لهم حقوقًا وتقرر عليهم واجبات، كما تجعل للمسلمين حقوقاً وتقرر عليهم واجبات. ولا يستحق أحد ما له من حق إلا إذا أدى الذي عليه من واجب. ولذلك كان من القواعد المقررة في فقهنا أن «الغرم بالغنم».

٢- أول عهد ذمة:

إن أول عهد - تحت أيدينا - استعملت فيه كلمة (الذمة) هو عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أهل نجران، فقد كتب لهم:

«... ولنجران وحاشيتها جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله، على أموالهم وأنفسهم وأرضهم وملتهم وغائبهم وشاهدهم... وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير، لا يغير أسقف من أسقفيته ولا راهب من رهبانيته ولا كاهن من كهانته... ولا يطأ أرضهم جيش، ومن سأل منهم حقًا فبينهم النصف غير ظالمين ولا مظلومين...» ونجد مثل ذلك النص في كتاب خالد بن الوليد إلى أهل الحيرة وقد أقره الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، واعتبره الفقهاء - بتعبير الإمام القاضي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة- نافذًا على ما أنفذه عمر إلى يوم القيامة[١].

فالذمة هي ذمة الله ورسوله، وليست ذمة أحد من الناس. بقاؤها لضمان الحقوق لا إهدارها، ولاحترام الدين المخالف للإسلام لا لإهانته، ولإقرار أهل الأديان على أديانهم ونظمها لا لحملهم على الزهد فيها أو الرجوع عنها. ومع ذلك فهي عقد لا وضع.

٣- تاريخية عقد الذمة وتنوع شروطه:

الذمة في اللغة هي العهد والأمان والضمان. قال أبو البقاء الكفوي في كلياته (وسمي العقد مع غير المسلمين بها لأن نقضه يجلب المذمة)! وقد كتبت كثيرًا، وقلت، إنها عقد يعتريه ما يعتري العقود من أسباب التعديل والانقضاء، وليست وضعًا دائمًا لا يتغير[٢].

وهي في مصطلح الفقهاء عقد مؤبد يتضمن إقرار غير المسلمين على دينهم، وتمتعهم بأمان الجماعة الوطنية الإسلامية وضمانها، بشرط بذلهم الجزية، وقبولهم أحكام دار الإسلام في غير شؤونهم الدينية[٣].

وعقد الذمة ليس اختراعًا إسلاميًا، وإنما هو عقد وجده الإسلام شائعًا بين

---

(١) النصوص كاملة، وتعليق عليها في: الخراج لأبي يوسف، ص ٧٨و١٥٥و١٥٩.
(٢) النظام الإسلامي ووضع غير المسلمين، محمد سليم العوا، الأقباط والإسلام، دار الشروق، ١٩٨٧، ص ٢٧.
(٣) عبد الكريم زيدان: أحكام الذميين والمستأمنين، بيروت ١٩٦٧ ص ٢٢، والقرضاوي : غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، القاهرة ١٩٧٧ ص ٦.

الناس، فأكسبه مشروعية بإقراره إياه، وأضاف إليه تحصينًا جديدًا بأن حوَّل الذمة من ذمة العاقد أو المجير إلى ذمة الله ورسوله والمؤمنين، أي ذمة الدولة الإسلامية نفسها، وبأن جعل العقد مؤبدًا لا يقبل الفسخ حماية لأهل غير الإسلام، من الأديان، من ظلم ظالم أو جور جائر من حكام المسلمين.

والجزية لم تكن ملازمة لهذا العقد في كل حال ـ كما يصرح بذلك تعريفه ـ بل لقد أسقطها الصحابة والتابعون عمن قبل من غير أهل الإسلام مشاركة المسلمين في الدفاع عن الوطن؛ لأنها بدل عن الجهاد[1]. ولذلك أسقطها سراقة بن عمرو عن أهل أرمينية سنة ٢٢هجرية، وأسقطها حبيب بن مسلمة الفهري عن أهل أنطاكية، وأسقطها أصحاب أبي عبيدة بن الجراح ـ بإقراره ومن معه من الصحابة ـ عن أهل مدينة على الحدود التركية السورية اليوم عرفوا باسم ـ الجراجمة ـ وصالح المسلمون أهل النوبة، على عهد عبد الله بن أبي سرح، على هدايا يتبادلها الفريقان فى كل عام، وصالحوا أهل قبرص في عهد معاوية على خراج وحياد بين المسلمين والروم (والخراج هنا ضرائب تفرض على من يدخل من تجار الفريقين بتجارته إلى ديار الآخر، أي إنها في التعبير المعاصر رسوم جمركية).

وغير المسلمين من المواطنين ـ اليوم ومنذ أكثر من قرن ـ في الدول الإسلامية يؤدون واجب الجندية، ويسهمون بدمائهم في حماية الأوطان، فهم لا تجب عليهم جزية أصلاً في النظر الفقهي الصحيح.

والعقد الذي سمِّيَ (عقد الذمة) قد أصابه بعض ما يصيب العقود فينهيها ويذهب بآثارها؛ فقد انتهى عقد الذمة الأول بذهاب الدولة التي أبرمته، فالدولة الإسلامية القائمة اليوم، في أي قطر، ليست خلفًا للدولة الإسلامية الأولى التي أبرمت عقد الذمة. فتلك قد زالت من الوجود بالاستعمار الذي ذهب بسلطانها، وملك ديارها، وبدل شرائعها القانونية، وأدخل على ثقافتها ومكونات هوية كثيرين من أبنائها ما لم يكن منها.

وقد قاوم أبناء الوطن كلهم ـ مسلمين ومسيحيين ـ هذا الاستعمار في صوره كافة، كما يقاومون اليوم محاولات الهيمنة والاستتباع في صورها كافة، ونشأت من هذه المقاومة الناجحة دول اليوم، الدول القومية، التي تقدم السيادة فيها على نحو جديد من العقد الاجتماعي لم يعرض له الفقهاء الأقدمون.

---

(١) كما يقرر الإمام ابن حجر في شرحه للبخاري، فتح الباري ج ٦ ص ٣٨ وينسب ذلك ـ وهو صحيح صائب ـ إلى جمهور الفقهاء.

فالسيادة التي عرفها الفقه القديم قامت على انتصار منتصر وانهزام منهزم، أما سيادة دولنا اليوم فقائمة على مشاركة حقيقية يتساوى طرفاها في صناعة الدولة القائمة وفي الحقوق والواجبات التي تتقرر لهم أو عليهم في ظلها.

وذلك هو ما فعله الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، نفسه، حين أنشأ في المدينة المنورة دولة الإسلام الأولى. ولا نشك لحظة، فما دونها، أنه لولا نقض اليهود عهدهم، وغدرهم برسول الله والمسلمين، لبقي هذا العهد محترمًا، وفاءً به وأداءً لحقه، لكنهم خانوا وغدروا - والغدر والخيانة من شيمهم - فطردوا من المدينة إلى غير رجعة إن شاء الله.

٤- الأغلبية والأقلية:

يمثل الأقباط في مصر نسبة تصل إلى نحو (٦٪) من السكان، وبقية أهل مصر مسلمون ومع ذلك فإن الفقيه أو القانوني المثقف إسلاميًا لا يعرف اصطلاح الأقليات ضمن ما يعرفه ويتعامل معه كل يوم من مصطلحات قانونية وفقهية. فالتراث الفقهي أو القانوني الإسلامي تعامل مع البشر المكونين للدولة الإسلامية لا على أساس عددي - قلتهم أو كثرتهم - ولكنه تعامل معهم على أساس عقدي - هل هم مسلمون أم غير مسلمين - وكان هذا، في ظل الظروف التاريخية للدولة الإسلامية، نشأة واتساعًا وتطورًا، أمرًا طبيعيًا لا مأخذ فيه ولا غبار عليه.

ولا مأخذ، ولا نقيصة، في أن يكون لأهل كل دين أحكام خاصة بهم مأخوذة من هذا الدين، مستمدة من نصوصه، أو مختارة من اجتهادات العلماء فيه، أيًا ما كان النظام السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي الذي يعيش في ظله هؤلاء ويحتكمون إليه.

وليس مطلوبًا من الناس أن يتخلوا عن عقائدهم الدينية ليعيشوا معًا آمنين، ويعملوا معًا لتقدم الدنيا - لا أوطانهم وحدها - ولسعادة البشر جميعا، لا بني أوطانهم فحسب. والذين يتصورون أن هذا الأمر ممكن الحدوث يحتاجون إلى إعادة النظر في معلوماتهم عن الإنسان ودور الدين في تنشئته وتكوينه وفي تحقيق أمنه النفسي وسلامه الداخلي والخارجي: أعني سلامه الضميري والقلبي الذي لا يتعلق - ظاهرًا - بأحد سواه، وسلامه في التعامل الصادق المحترم مع الآخرين.

ولكن المطلوب - بغير شك - من أهل الإيمان بالأديان - جميعًا - أن يجعلوا الدين

والتدين سببين للوئام الاجتماعي لا للصراع الجماعي، وللقوة الوطنية المستمدة من التوحد لا للضعف والهوان الناتج عن الفرقة والتفكك.

«قد كان من قوانين المستعمرين الغربيين قديمًا: فرق تسد، وكانت الأجيال السابقة من بني الأوطان العربية أكثر تفهمًا لمخاطر الفرقة والتمزق، فكانت وحدة بني الأديان المخالفة هي السلاح الأمضى في مواجهة القوة الاستعمارية الغاشمة».

«ثم اعترتنا مع توالي الاستقلال وحكام الاستقلال أمراض اجتماعية خطيرة كان من بينها انهيار سد الوحدة الوطنية أو اهتزازه»[1].

إن المقرر في الفقه الإسلامي - بمذاهبه كافة - أن الكثرة الدينية، وحدها لا توجب حقًا، والقلة الدينية وحدها، لا تمنع من اقتضاء حق. ولكن النظام السياسي الحر، القائم على تحقيق إرادة الأمة كلها - أو غالبيتها - من الناحية السياسية، وهي الإرادة التي يعبر عنها «الناخبون» تعبيرًا صحيحًا لا تزييف فيه، ولا تزوير يعبث به، هذا التعبير هو الذي يؤدي إلى تحقيق نصر سياسي أو إلحاق هزيمة سياسية، وهما، هنا، لا يرتبطان بالعقيدة الدينية، وإنما يرتبطان بالنجاح السياسي، وهو لا يكون، ولا يدوم، إلا إذا تحققت مصالح الناس «الناخبين»، ويصبح الذين يحققونها هم الأكثرية السياسية ولو تعددت أديان المنتمين إليها.

ومقتضى الفقه السياسي أنَّ الانتماء إلى الجماعة السياسية - أيَّ جماعة - إذا جاز أن يرتبط بالأمل في تحقيق النجاح لمشروع وطني مبني على دين الكثرة، أو على دين القلة، فإنه لا يجوز، في الحالين، أن يمنع من هذا الانتماء السياسي من يقبل العمل لنجاح هذا المشروع الوطني لمجرد اختلافه - دينًا - مع أصحابه أو دعاته.

وادعاء اقتصار الحق في العمل السياسي، أو ممارسة الحكم، على أهل دين معين في دولة متعددة الأديان ادعاء لا تسنده أصول الشريعة، ولا يقوم عليه من فقهها دليل. وهو لا يحقق أي مصلحة مشروعة، والقاعدة أن: «كل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل». بل هو يجلب عشرات المفاسد، والقاعدة أن: «دفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة».

ولا يُرَدُّ على ذلك بمثل القاعدة الشهيرة: «لا ولاية لغير المسلم على المسلم»؛ لأن المقصود بذلك هو الولاية العامة لا الولاية الخاصة التي هي اليوم ولاية كل

(١) مجلة العربي الكويتية، يناير ١٩٩٢، مقال الانتماء الديني والوحدة الوطنية.

ذي شأن، بمن فيهم رئيس الدولة نفسه، فحكم المؤسسات، وتخصص الإدارات والوزارات، ذهب بفكرة الولاية العامة، التي عرفها الفقه الإسلامي، إلى رحاب التاريخ. لا يستثنى من ذلك سوى ولاية الفقيه عند إخواننا الإمامية، وإن كان منهم من يرجح عليها «ولاية الأمة» مثلما كان يقول أخونا العلامة الإمام محمد مهدي شمس الدين رحمه الله[1].

٥- نتائج انتهاء عقد الذمة:

والوضع الجديد الذي نشأ بزوال «عقد الذمة» أو بانقضائه، لا يؤدي بالمسلمين إلى إنكار الحقوق التي تثبت بموجب هذا العقد لغير المسلمين من أبناء ديار الإسلام؛ لأن الذمة في الفهم الإسلامي هي «ذمة الله ورسوله» ولا يملك مسلم أن يخفرها أو يغير من حكمها. لكن الوضع الجديد إذا رتب لغير المسلمين حقوقًا، أو رتب عليهم واجباتٍ، لم تكن مرتبة في ظل العقد القديم، فإننا نؤدي تلك الحقوق ونستأدي هذه الواجبات دون أن ينقص ذلك من حقوقهم الأصلية شيئًا. أما واجباتهم الأصلية فبعضها - كالجزية - يسقطه تقرير الواجبات الجديدة كالدفاع عن الوطن، وشرف الخدمة في جيشه، وبعضها يؤكده الوضع الجديد، كوجوب رعاية جانب إخوان الوطن وعدم التعرض لعقائدهم بما يسوؤهم أو يؤذي مشاعرهم، وإلا تحولت الأخوة في الوطن إلى عداوة فيه، وانقسمت «الجماعة الوطنية» إلى جماعات متحاربة حربًا مادية أو حربًا شعورية، وكلاهما في الأثر السيئ سواء.

والذي يخسر في نهاية هذه الحرب هم مواطنونا الأقباط؛ وهو وضع لا نحب أن يضعوا أنفسهم فيه، ولا نتمنى أن يقع، ونعمل بكل ما وسعنا الجهد على الحيلولة بينه وبين أن يكون. لكن الحول والقوة لله وحده.

٦- ليس رأي فرد:

هذا الاجتهاد الفقهي الذي فصلت القول فيه في فصول هذا الكتاب، وفي دراستي القديمة عن «النظام الإسلامي ووضع غير المسلمين»[2] ليس رأيًا فرديًا يقول به واحد، ولا هو قول شاذ مما لا يعول عليه، بل هو رأي الجمهور قديمًا (كما

(١) محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ط ٤، المؤسسة الدولية، بيروت ١٩٩٥.

(٢) الأقباط والإسلام، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٧، وشركة القرافك المحدودة، الخرطوم ١٩٨٩.

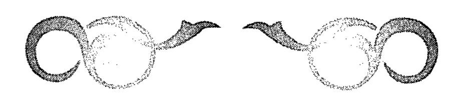
نقله ابن حجر) وهو رأي جمهور العلماء المعاصرين الذين نذكر منهم العلماء الأجلاء الشيخ مصطفى الزرقا، والعلامة الشيخ محمود شلتوت، والشيخ جاد الحق علي جاد الحق، والأستاذ الدكتور يوسف العالم، وشيخنا العلامة محمد الغزالي، رحمهم الله جميعًا؛ والعلامة الدكتور يوسف القرضاوي، والشيخ الدكتور وهبة الزحيلي، والدكتور عبد الكريم زيدان، والأستاذ المستشار طارق البشري، والدكتور محمد عمارة، والأستاذ فهمي هويدي وعشرات غيرهم.

بل إنه قبل هؤلاء جميعًا كان رأى العلامة محمد رشيد رضا، ووافقه في الأخذ به - بل وفصَّلَ بيانه - الإمام الشهيد حسن البنا [الفكر السياسي لحسن البنا، إبراهيم البيومي، ص ٢٨٠]. ثم تابع الإخوان المسلمون اعتناقه وإعلانه، وآخر ما أكدوا فيه ذلك هو بيانهم المنشور في صحيفة الشعب فى ٢/٥/١٩٩٥، وقبله بيانهم بعنوان «التيار الإسلامي وأقباط مصر» المنشور في عام ١٩٩٤.

ومهما يكن السياق الذي يقال فيه كلام مغاير لهذا الرأي الصحيح، فإن الأصل الذي يحتكم إليه - لحسم شبهة أي خلاف - في هذه المسائل الفقهية هو فقه الفقهاء المؤهلين للاجتهاد والفتوى. وهؤلاء متفقون على ما ذكرناه من انتهاء عقد الذمة بقيام الدولة الحديثة بعد سقوط الاستعمار الغربي، ومتفقون على سقوط فكرة الجزية نفسها بنشأة الدولة الحديثة التي ليست - من الوجهة الدستورية - خلفاً للدولة الإسلامية التي عقدت عقد الذمة، ومتفقون على سقوط الجزية بمشاركة غير المسلمين في الدفاع عن الدول الإسلامية التي هم مواطنوها بالانخراط في جيوشها.

وليس لنا، أيًّا ما كان الفريق الذي يحكم هذا الوطن أو الحزب الذي نمثله، أو الجمهور الذي يتحدث بعضنا باسمه، إلا العيش مع إخواننا الأقباط في ظلال المشاركة في الدار، والأخوة الإنسانية، ورحم الوطن الواحد وهي أغلى، عند أولي الألباب، من رحم الأسرة والقبيلة، وفي ظلال دستور نرتضيه جميعًا ويحفظ للجميع حقوق المواطنة الكاملة بلا تمييز لأحد ولا انتقاص من سواه.

القسم الأول



للدين... وللوطن وأهله



١ - المسلمون وأهل الكتاب(*)
نظرة قرآنية

١- تمهيد:

يقوم بناء هذه الدراسة على أصل مقبول لدى المؤمنين بالإسلام كافة هو أن النص القرآني يمثل المرجع الأساسي والمصدر الأول للأحكام والقيم والأخلاق الإسلامية جميعًا. وأنه، لذلك، لا يسع مسلمًا أن يقف في مواجهة النص القرآني معارضًا له أو معترضًا عليه أو منكرًا لحكمه.

١/١- وفي خضم الخلط - الذي ربما يكون غير مسبوق - بين أفكار وآراء ومقولات، قليلها صحيح، وأكثرها فاسد، عن علاقات المسلمين بغير المسلمين، لم أجد مخرجًا يرد الناس إلى جادة الصواب، ويعيدهم إلى أصل المفاهيم الإسلامية في هذا الشأن، إلا النظر فيما قرره القرآن الكريم من أحكام، وما وَجَّهَ إليه من وسائل التعامل بين المسلمين والكتابيين.

٢/١- ولست بحاجة إلى أن أقرر أن مفهوم الكتابيين، أو أهل الكتاب، يشمل اليهود والمسيحيين (الذين تسميهم نصوص القرآن والسنة، النصارى، نسبة إلى الناصرة - البلدة الفلسطينية المعروفة - أو إلى نصرتهم للسيد المسيح عليه الصلاة والسلام). وأنا أستعمل كلمة المسيحيين لأنها اليوم أحب إلى بني أوطاننا منهم من تسميتهم «النصارى»، ونحن مأمورون بالبر بهم واستعمال أحسن الأساليب في مجادلتهم، فضلاً عن مخاطبتهم أو الحديث عنهم، فإذا ارتضوا اسمًا وكرهوا آخر فلا يليق بنا أن نستعمل الذي كرهوه ونترك الذي ارتضوه .

٣/١- واستعمال القرآن الكريم لتعبير «أهل الكتاب» استعمال تكريم وتحبيب وتقريب؛ إذ إنه تعبير يميز بينهم وبين غيرهم ممن لم يؤمنوا بالإسلام، من الوثنيين والمشركين، من العرب وغيرهم، ومن الملحدين والدهريين الذين كانوا - ولا يزالون - يقولون: ﴿مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ﴾ [الجاثية:٢٤]، ويقولون: ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [المؤمنون:٣٧] فهؤلاء الدهريون والوثنيون كفروا كفرًا صريحًا بإنكار الألوهية

(*) أكتوبر ١٩٩٧م.

والبعث، أو باتخاذ آلهة من دون الله ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا (٨١) كَلاَّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِداً﴾ [مريم:٨١-٨٢]. وأولئك الكتابيون آمنوا في الأصل بالله الواحد، وبرسوله الذي أرسله إليهم، موسى عليه السلام لليهود، وعيسى عليه السلام للمسيحيين، وبالكتاب الذي أوتيه كل رسول: التوراة والإنجيل... وهذا الإيمان بالله، وبرسول من رسله، وبكتابه المنزَّلِ عليه، يجعل ثمة فرقًا ظاهرًا بين أهله وبين غيرهم ممن لم يؤمنوا أصلاً، أو ممن يؤمنون وهم مشركون، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلاَّ وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف:١٠٦]. وهذا الفرق يظهر أثره في القواعد الحاكمة للتعامل بين المسلمين وأهل الكتاب سواء أكانوا جزءًا من المواطنين في الدولة المسلمة (من أهل دار الإسلام) أم كانوا غالبية أو أقلية في دولة غير مسلمة.

٢- ماذا نريد؟

المقصود ـ بداهة ـ ماذا نريد بهذا البحث وأمثاله من البحوث التي تنحو نحو تبيين حقيقة النظرة الإسلامية، وإن شئت قلت الأحكام الإسلامية الخاصة بأهل الكتاب. ذلك أن النظرة الإسلامية ليست رأيًا مجردًا من السبب والدليل، ولا هي هوًى يقع في نفس صاحبه فيقرره ويكرره حتى يظنه الناس رأيًا جديرًا بالمناقشة موافقةً ومخالفةً؛ بل النظرة الإسلامية هي موقف يتخذه الفرد المسلم، والعالم المسلم، والمفكر المسلم، ثم المجتمع المسلم تبعًا لما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة.

والهدف الذي ترنو إليه هذه الدراسة هو محاولة تأصيل النظرة الإسلامية إلى العلاقة بين المسلمين وأهل الكتاب تأصيلاً يمكِّن، في ديار الإسلام، من العيش الواحد بين المسلمين وغيرهم. ويمكِّن، في غير ديار الإسلام، من العيش المشترك بين أولئك وهؤلاء.

ففي الحالة الأولى يستهدف ذلك التأصيل تيسير «العيش الواحد» الذي يعني المشاركة في الحياة داخل الوطن، وحمل همومه والسعي في تخليصه منها، والإسهام في تقدمه ونمائه والرضا بما يحققه أبناؤه له من نجاحات في أي مجال، والعمل يدًا واحدةً على تخليصه من نقائصه وزيادة كمالاته.

وهذا العيش الواحد يعني ـ فيما يعنيه ـ أن الصديق صديق لأهل الوطن كافة

مسلميهم وغير المسلمين، وأن العدو عدوّ لهم أجمعين. وأن الخيرات في الوطن حق للجميع، بقدر ما تشمل المعاناة أهله بلا استثناء.

وفي الحالة الثانية، حالة العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، وهم ينتمون إلى حضارات شتى وبلاد تعيش ثقافات متنوعة، فإن ذلك التأصيل يكون متجهًا إلى إنشاء مفهوم «**العيش المشترك**» وترسيخه. والعيش المشترك يعني قبول الطرفين بفكرة اتساع الدنيا وفضل الله ونعمه فيها لخلق الله كافة. وأن التعاون على استثمار خيراتها وإعمارها هو الغاية الجامعة للناس أجمعين دون تمييز بينهم في ذلك بسبب الدين أو المذهب أو الطائفة داخل الدين.

٢/١- والسياسيون، في العالم كله، يستغلون الشعارات الدينية في تحقيق المآرب السياسية، يستوي في ذلك المسلمون وغير المسلمين، والحاكمون والذين يتوقون إلى الحكم. فهم إذا لم يكونوا يتحركون حقاً بدوافع دينية، فإنهم لا يتورعون عن استخدام شعارات الدين لتحقيق ما يتطلعون إليه من رضاء الشعوب وتأييد الجماهير. لذلك فإن دور أهل الإيمان بالأديان هو تأكيد البعد بين الدين الحق - في نظر أهله - وبين المآرب السياسية التي تستخدم شعارات دينية لتحقيقها، ونفي الصلة بين التدين وبين ما يُشَنُّ تحت شعارات دينية من حروب أو أعمال عنف عدوانية، وهذا ما حاولت أن تصنعه - فنجحت إلى حد كبير- القمة الإسلامية/المسيحية التي انعقدت في رحاب الفاتيكان عقيب أحداث سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية لتطلق كلمة الدينين الكبيرين: إدانة لوصف الحرب الأمريكية على أفغانستان بأنها صليبية، وإدانة لوصف الأعمال العدوانية الإرهابية بأنها إسلامية، وهو ما تحاول أن تصنعه القمة الإسلامية/ المسيحية التي انعقدت في برشلونة (٥-٧/ ١٠/ ٢٠٠٤).

«وإذا كانت كلمة المجتمعين في القمة الأولى لم تستطع الاتفاق على إدانة الإرهاب الصهيوني، وعلى تأييد المقاومة الفلسطينية ونفي صفة العنف الممنوع عنها، فإن الصمت عن هذا الموضوع لم يَعْنِ أبداً قبول أي من الطرفين لإرهاب الدولة الذي تمارسه الصهيونية في فلسطين، ولا إدانة المقاومة المشروعة التي يقوم بها الأبطال المسلمون والمسيحيون بالقول والفعل في فلسطين. ولكن حال القمة الإسلامية المسيحية في هذا الشأن كان كما قال الشاعر:

في فمي ماء وهل ... ينطق من في فيه ماء؟!»[١]

(١) محمد سليم العوّا، الحوار الإسلامي المسيحي، موقع الجزيرة.نت، ٥/٦/٢٠٠٤.

٣- وأقصر الطرق وأكثرها أمنًا، لتحقيق ما نريد من هذا التأصيل هو النظر في نصوص القرآن الكريم ورؤية ما تقرره في شأن العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين. وهو ما يدور حوله البحث في هذه الدراسة، فإذا استعانت بغير القرآن الكريم، من السنة الصحيحة أو الفقه الإسلامي، فإنما يكون ذلك على سبيل التبيين والتأكيد فحسب.

٤- الأخوة الإنسانية:

من سنن الله في الاجتماع البشري أن يتجاور فيه أهل مختلف الملل والنحل كما يتجاور أهل مختلف الألسنة والألوان؛ وهم جميعاً إخوة لأب وأم، وإن تباعد بمعاني الأخوة الإنسانية طول الأمد بين الأصول والفروع[1].

٤/١- وهذه الأخوَّة الإنسانية هي الأساس الذي تقوم عليه علاقات الناس إذا اختلفت بهم أو باعدت بينهم روابط الحياة الأخرى من قرابة أو مواطنة أو دين. وليس كل الناس سواء في أثر هذه الأخوَّة الإنسانية على علاقاتهم: فلا شكّ أن القريب نسبًا أو مصاهرة، مع المخالفة في الدين، يلقى من أقربائه أهل الأديان الأخرى معاملةً وصلةً تختلف عن الذي يلقاه الجار. والمواطن المخالف في الدين يلقى معاملةً من مواطنيه تختلف عن تلك التي يجدها من غيرهم؛ وهكذا تضيف بعض العوامل - عند وجودها - إلى علاقة الأخوَّة الإنسانية فتقوي أثرها وتزيد من إحكام رابطتها، أو تنتفي تلك العوامل الإضافية فتبقى الأخوَّة الإنسانية وحدها، وهي كافية لتحقق الحد الأدنى من العلاقة الطيبة بين ذوي الأديان المختلفة. هذا الحد الذي سمَّاه القرآن الكريم «التعارف» فقال ربُّنا: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [سورة الحجرات:١٣].

٤/٢ - وليس المقصود بـ «التعارف» ذلك المعنى الساذج المتمثل في أن يعرف الواحد اسم الآخر ونسبه، أو يعرف أن هناك أمماً وشعوباً غير أمته وشعبه، ولكن المقصود به يتسع - والله أعلم - ليشمل معنى العيش الواحد في الوطن الواحد بين المختلفين ديناً، وليشمل معنى العيش المشترك في الأرض كلها - وإن اختلفت البلدان والأوطان - بين أهل مختلف الأديان.

ولو كان الناس لا يتعايشون ولا يتعاملون إلا إذا توافقوا في الدين لما استطاعوا

(١) محمد سليم العوَّا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، طبعة دار الشروق بالقاهرة ١٩٨٩، ص ٢٤٦.

أن يعمِّروا الأرض ولا أن يمشوا في مناكبها، ولا أن يتبادلوا المنافع والمعارف بين بعضهم وبعض، ولاختلّ بذلك ميزان الاجتماع البشري والعمران الكوني.

ولأن الناس لا يستغني بعضهم عن بعض مهما تباينت عقائدهم، واختلفت شعائر عبادتهم، فقد أباحت الأديان السماوية كلها التعامل بين المؤمنين بها وبين غيرهم من الناس، مع وضع النظم التفصيلية التي تكفل المحافظة على الدين وحمايته، وتكفل ما تقتضيه الحاجة البشرية من صور التعامل المختلفة وأنواع العلاقات المتنوعة.

٤/٣- وأهل كل دين يرون غير المؤمنين بدينهم كفاراً. بل إن بعض أهل المذاهب والطوائف في الدين الواحد لا يقرُّون بالإيمان لبعض أهل الطوائف والمذاهب الأخرى داخل الدين نفسه. وهذه خصيصة من خصائص العقائد الدينية، تَمِيعُ الحدود بين الأديان إذا فقدتها، ويغدو الإيمان بالعقيدة لا معنى له إذا اعتقد صاحبها أن أهل العقائد المغايرة لها على الحق كله، أو على نوعٍ منه، على الرغم مما بينها وبين عقيدته هو من تناقضٍ أو تضاد.

ولا بأس بهذه الخصيصة إذا لم يكن لها أثر سالب على العلاقات الإنسانية بين الناس، لاسيما بين أهل الأديان المختلفة من أبناء الوطن الواحد. بل إننا ندعو أبناء كل دين إلى التمسك بعروته والثبات عليه لئلا تجتالهم شياطين الإلحاد العالمي الذي لا تقرّ عينه إلا إذا كفر الناس جميعاً بأديانهم ومعتقداتهم، وانساقوا وراء ما يزينه لهم من متع زائلة وشهوات رخيصة ليتمكن سدنته وقادته من السيطرة على مقدرات الكون وثرواته وتوجيهها حيث يشاؤون لنفع أنفسهم أفرادًا وجماعات.

٤/٤- والأصل أن أمر الكفر والإيمان موكول إلى الله تعالى وحده، وأن الحساب على الكفر عقابًا وعلى الإيمان ثوابًا مؤجل كله إلى يوم القيامة، وأن الحكم بين أهل مختلف الأديان لا يكون في هذه الدنيا ولا هو من اختصاص سلطاتها دينية كانت أم مدنية. وليس لعقيدة الإنسان، وإيمانه أنها وحدها الحق وأن ما سواها باطل، أثرٌ إلا في نفسه، وفي جماعة المؤمنين معه بهذه العقيدة، وفي حق الفرد والجماعة ألاَّ يفتن في دينه وألاَّ يكره على تغييره، و حقه ألاَّ يمنع من التعبد وفق شعائر هذا الدين.

وليس لأهل عقيدة دينية أن يجاوزوا هذه الحدود مع أهل العقائد الأخرى ولو

على سبيل الدعوة الدينية، فإن الدعوة الدينية لا تكون إلا كما قال القرآن الكريم: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل :١٢٥]. ولذلك قال الله تبارك اسمه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة:٦٢]. وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة:٦٩]. وقال سبحانه : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [الحج :١٧]. فالفصل - وهو الحكم القطعي النهائي - بين أهل الأديان، بل وبينهم وبين المشركين، يكون يوم القيامة، ويقوم به الله عز وجلّ وحده؛ ومن آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا - من أهل الأديان - على مقتضى رسالات أنبيائهم فلا خوف عليهم في الآخرة ولا هم يحزنون. وقول فريق من العلماء: إن شرط ذلك هو الإيمان آخراً بمحمد ﷺ ورسالته[1] محل نظر. فإن من آمن بمحمد ورسالته يسمى مسلمًا ولا يسمى يهوديًّا ولا نصرانيًّا ولا صابئاً. ويؤكد ذلك النص القرآني نفسه في الآيات (١١٣-١١٥) من سورة آل عمران التي سيأتي ذكرها.

٥- بين الكفر والإيمان:

والإسلام الذي يتضمن كتابه عشرات الآيات التي تتحدث عن كفر غير المسلمين يجعل الحكم بينهم دائماً مؤجلاً إلى يوم القيامة: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [البقرة:١١٣]. وفي سياق أكثر من ثلاثين آية من سورة آل عمران تتحدث عن المسلمين وأهل الكتاب نقرأ قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]. فمردّ الحساب والجزاء في شأن الدين - كفرًا أو إيمانًا - وميقاته وموضعه هو الآخرة وحدها.

(١) العلامة الدكتور أحمد علي الإمام، مفاتح فهم القرآن، دار المنى بدمشق، ٢٠٠٣ في تفسير الآية ٦٢ من سورة البقرة؛ وقارن ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، بيروت ٢٠٠٢ في تفسير الآية نفسها.

٥/١- والقرآن الكريم الذي يقرر كفر من يبتغي غير الإسلام ديناً، كما في الآية السابقة، ويقرر كُفْرَ اليهود من أهل الكتاب بمثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ﴾ [المائدة: ٦١]. وقوله سبحانه: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ (٧٨) كَانُوا لاَ يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٨-٧٩].

والقرآن الكريم الذي يقرر كفر أهل الكتاب الذين قالوا إن الله هو المسيح عيسى بن مريم؛ وكفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الأَرْضِ جَمِيعًا وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة :١٧]. وفي قوله سبحانه: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ (٧٢) لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة : ٧٢-٧٣].

٥/٢ - هذا القرآن نفسه هو الذي يجعل الكفر وصفاً لبعض أهل الكتاب دون بعض؛ فالآيات السابقة تقرر كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح أو إن الله ثالث ثلاثة ، مما يعني أن هناك من لم يجعل المسيح إلهاً ولم يقل إن الله ثالث ثلاثة.

ومعظم الآيات الأخرى تتحدث عن الذين كفروا «من أهل الكتاب» أو عن «كثير من أهل الكتاب» ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [البقرة : ١٠٥]، ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَداً مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:١٠٩]، وبعض الآيات تذكر صراحةً أن «منهم من آمن ومنهم من كفر» ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾

[البقرة: ٢٥٣]، ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ * فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَاباً شَدِيداً فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ * وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ٥٥-٥٧]، وبعض الآيات تتحدث عن «طائفة من أهل الكتاب» ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلاَّ أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ * يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ* يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ* وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [آل عمران: ٦٩-٧٢] أو عن «فريق من الذين أوتوا الكتاب» ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا فَرِيقاً مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾ [آل عمران:١٠٠].

وهؤلاء الكثير أو البعض أو الفريق أو الطائفة: إما قوم من أهل الكتاب غير معروفين على وجه التحديد لنا، وإما قوم معينون ذكرهم علماء التفسير في أسباب نزول تلك الآيات. ولسنا مطالبين بالتحري عمن ينطبق عليه هذا الوصف، ومن لا ينطبق عليه، من أهل الكتاب المعاصرين لنا؛ لأن هذا البحث لا ثمرة له؛ إذ أمر الكفر والإيمان والحساب عليهما متروك ليوم القيامة كما قدمنا. وكل الذي نحن مطالبون به في الدنيا أن نجري في تعاملنا مع الذين يُقرُّون بأنهم أهل كتاب على وفق أحكام القرآن والسنَّة؛ وهما واضحان في أن العلاقة بيننا وبينهم تقوم على اعتبار أصل الإيمان بالله وبرسولٍ من رسله وبكتابٍ أنزل على ذاك الرسول، لا على اعتبارٍ آخر.

٥/٣- ولذلك يقول ربنا سبحانه: ﴿وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [العنكبوت:٤٦]. فالمسلمون يؤمنون بأن أديان أهل الكتاب صحيحة الأصل، وأن إلههم وإله أهل الكتاب - بل قل: إله الكون كله - واحد لا شريك له. والقرآن يأمرنا بالجهر بهذا الإيمان، والاحتجاج به في المجادلة بالتي هي أحسن. ولذلك لم أوافق العلماء الأجلاء الذين اعترضوا على تعبير أشاع استعماله رأس الكنيسة المصرية القبطية الأرثوذكسية «البابا شنودة الثالث» هو قوله، في مفتتح كل كلام بينه وبين المسلمين: «باسم الإله الواحد الذي نعبده جميعًا».

وعندما ذكرت هذه الآية القرآنية (العنكبوت ٤٦) لبعض أجلاء المعترضين - رحمه الله - رجع عن اعتراضه وقال: «بهذا المعنى: نعم، نحن وهم إلهنا واحد».

٤/٥- فقضية الكفر والإيمان - هي قضية أخروية - لا يترتب عليها عداوة ولا إباحة دم ولا مال ولا عرض. نعم لو حارَبَنا قومٌ على الدين - أو على غيره - حاربناهم، ولو غزونا قاومناهم؛ لا بسبب اختلاف الدين بل بسبب العدوان. وشتان ما بين الأمرين أو الحالين.

٥/٥- والقرآن الكريم الذي قال إن بعضهم يذهب إلى أن عُزَيْراً ابن الله، وبعضهم يذهب إلى أن عيسى ابن الله، وإن بعضهم يقول بألوهية عيسى عليه السلام، وإن بعضهم يجعل الله ثالث ثلاثة، هذا القرآن الكريم نفسه هو الذي أباح لنا أكل طعامهم وأن ندعوهم إلى طعامنا، وأن نتزوج من نسائهم فيكون بيننا وبينهم من ذلك أنساب ومصاهرة، دون أن يطلب منا الاستفصال عن حقيقة عقيدة من نعاملهم بشيء من ذلك، أو بغيره من المعاملات التي تقتضيها المشاركة في الدار، أو تبادل المصالح والمنافع، ولو من غير هذه المشاركة.

والطعام والشراب لا يطيب مع البغضاء والشحناء.

والمصاهرة والنسب يولِّدان مودة ومحبة فطريتين مَنْ حُرِمَهما حُرِمَ الكثير من الخير. فكيف يبيح القرآن ذلك كله ويمنع مقتضاه؟ وكيف يبيح ما يؤدي إلى المودة والمحبة الفطرية ويأمر ببغض من هم أهلها في وقت واحد، كما يقول بعض أهل التعصب المذموم؟

٦- دستور العلاقة بين المسلمين وغيرهم:

وهذا القرآن نفسه هو الذي وضع دستور العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين - أيًّا كانت ديانتهم - في قوله تعالى: ﴿لاَ يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (٨) إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٨-٩].

والبرّ هو فعل الخير وإيتاء الفضل، والقسط هو العدل. وهاتان الآيتان تستفاد منهما الأحكام الأساسية المنظمة للعلائق بين المسلمين وغير المسلمين أيًّا كان دينهم.

٦/١- فالمسلم مطالب بالبرّ والقسط وليس مسموحًا له بهما فقط، بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.

٦/٢- والمسلم مطلوب منه ألا يتخذ أولئك الذين يحاربونه بسبب الدين، ويخرجونه من داره (وطنه)، أو يساعدون على ذلك، أولياء. والولاية هي النصرة[1].

٦/٣- والنهي عن اتخاذهم أولياء ليس بوصفهم شركاء وطن أو جيران سكن أو زملاء عمل أو رفاق دراسة أو أصدقاء حياة، ولكنه عن تولّيهم، أي مناصرتهم، بوصفهم جماعة معادية لجماعة المسلمين تحاربها بنفسها أو تمالئ عليها أعداءها المحاربين لها. وبوصفهم جماعة تتخذ من تميزها الديني لواء تستجمع به قوى المناوأة للمسلمين والمحادّة لله ورسوله.

٦/٤- والمثال الذي تتضح به صورة هذا النهي هو العلاقة التي يجب أن تكون بين المسلم اليوم ـ أيًا كان موطنه ـ وبين اليهود الصهاينة الذين يحتلون الأرض العربية في فلسطين ويقتلون أهلها ويشردونهم بإخراجهم من ديارهم بغير حق. فهؤلاء ـ بالرغم من الضرورات التي تحيط بتصرف بعض الحكومات ـ تجب معاداتهم، وإعلان بغضهم والوقوف موقف الإنكار لكل ما يفعلون. ولا يجوز أن نعقد معهم الصلات التجارية والاقتصادية والثقافية التي تعرف في المصطلح السياسي المعاصر باسم (التطبيع) فإن ذلك كله ـ مهما صغر حجمه ـ من الموالاة المحرمة بنصوص القرآن الكريم. أما اليهود الذين لا يعيشون بين هؤلاء المحتلين، من يهود العرب أو غيرهم، والذين لا يؤيدون صنيعهم ـ وهم موجودون ونشطون في كثير من بلاد الدنيا سوى فلسطين المحتلة ـ فنحن لا نعاديهم ولا نحاربهم ولا نمتنع عن التعامل المعتاد معهم إذا دعت إليه ظروف الحياة.

٦/٥- ويؤكد ذلك أن نهي القرآن في مواضع عديدة عن موالاة غير المسلمين جاء نهيًا مرتبطًا بالمحادّة لله ولرسوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كُبِتُوا كَمَا كُبِتَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [المجادلة:٥] أو مرتبطاً بإخراج الرسول والمؤمنين من ديارهم بغير حق كما في سورة الممتحنة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي

(١) الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، بتحقيق عدنان الداودي، ط دار القلم بدمشق ٢٠٠٢ ص ٨٨٥؛ ومعاني القرآن للفرّاء، بتحقيق محمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط دار الكتب المصرية، ج ١ ص ١٨٠.

وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [الممتحنة:١]. والنهي عن الموالاة في حال الحرب والعدوان من جانب غير المسلمين مقترن دائماً بكون هذه الموالاة «من دون المؤمنين» **﴿لا يَتَّخِذْ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنْ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾** [آل عمران: ٢٨]. و**﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَاناً مُبِينًا﴾** [النساء: ١٤٤]. أو بوقوع هذه الموالاة للذين يتخذون دين الإسلام مادة للعبث والاستهزاء: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾** [المائدة :٥٧]. والقرآن ينهى المسلمين عن مجرد القعود مع الذين يخوضون بغير علم في القرآن الكريم استهزاءً به، ولو كانوا من المظهرين للإسلام في قول الله تعالى: **﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلاَ تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (٦٨) وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذِكْرَى لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ (٦٩) وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَذَكِّرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلاَ شَفِيعٌ. . . .﴾** [الأنعام:٦٨-٧٠].

فلا يجوز للمسلم أن يقعد ـ مجرد قعود ـ مع المستهزئ بدينه ولو كان منتسبًا إليــه، ولا يجوز له، من باب أولى، اتخاذ المخالفين في الدين أولياء ـ والكلمة هنا تعني أصدقاء أو ندماء ـ إذا أتوا الخطيئة نفسها.

٦/٦- وهذا كله ليس له علاقة بالصلة اليومية المعتادة بين شركاء الوطن من أهل الإسلام وأهل غيره من الأديان؛ فإن العقلاء جميعاً لا يحاربون بني وطنهم تحت لواء قوة أجنبية معادية، لاسيما إن كانت الحرب حرباً للدين فيها شأن ملحوظ.

والعقلاء لا يسلكون مسلك السفهاء فيهزؤون بدين الآخرين ويلعبون برموزه وشعائره.

ومن يسلك أيًا من هذين السبيلين فإن المسلم الذي يتخذه وليًا من دون المؤمنين ـ سواء بمعنى النصرة أو بمعنى الصداقة ـ يكون آثمًا باختياره جانب عدوّه، أو جانب المستهزئ بدينه، على جانب عقيدته وشريعته. وهذا قَدْرٌ لا ينكره

ولا يسمح بخلافه أي دينٍ كان، للمؤمنين به، أو لمن يقيم في ديارهم من المؤمنين بغيره من الأديان.

والإسلام يمنع أتباعه من سبّ آلهة المشركين: ﴿وَلاَ تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام:١٠٨].

فكيف بأديان أهل الكتاب؟

وحقيقٌ بدين يصنع ذلك - أعني دين الإسلام - أن يحاسب معتنقيه إذا قبلوا الهُزْءَ به أو اللعب برموزه وشعائره.

٧- الصلة مع المسالمين:

والصلة الطيبة التي أساسها (البر) مندوب إليها، بنص آيتي سورة الممتحنة سالفتي الذكر، مع غير المسلم الذي لا يحارب المسلمين، ولا ينحاز إلى محاربيهم، ولا يسلك مسلك السفهاء فيهزأ من دينهم ويتخذه لعبًا. وقد تكون هذه الصلة مودة واجبة شرعًا، وتكون مظاهرها وآثارها المستمرة المتكررة، بينه وبين المسلم، فريضة دينية على المسلم. وهذا هو شأن الزوجة الكتابية وأهلها الذين هم أخوال أبناء المسلم وجدته وجده... وهكذا، وكلهم من ذوي الأرحام الذين صلتهم فريضة، وقطيعتهم معصية، ومودتهم قربة يراد بها وجه الله، وهجرانهم إثم يوجب سخطه وغضبه، فالحديث القدسي فيه: «**أنا الرحمن خلقت الرحم وشققت لها اسماً من اسمي فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته**»[١].

وهذا هو شأن الجار الذي تكررت وصية جبريل للنبي ﷺ به حتى قال: «**مازال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورِّثه**»[٢] وهي وصية بالجار مطلقة لا يقيدها كونه مسلمًا أو غير مسلم، فهذا الحق ثابت بمجرد الجوار دون نظر إلى عقيدة الجار أو دينه. وقد تتدرج الحقوق فيكون الجار المسلم ذو القربى أولى من الجار الذي لا قربى له، أو يكون الجار المسلم أولى من الجار غير المسلم، لكن أصل الوصية بالجار ثابت للكافة، مسلمين وغير مسلمين، بلا خلاف في ذلك بين أحد من أهل العلم قاطبة.

---

(١) متفق على معناه : من حديث أبي هريرة وعائشة وغيرهم من الصحابة، صحيح البخاري رقم ٥٦٤٣، وانظر اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان لمحمد فؤاد عبد الباقي، ج٣،ح١٦٥٥.

(٢) متفق عليه من حديث عائشة وعبد الله بن عمر، المصدر السابق ح١٦٨٤و١٦٨٥.

٧/١- وهكذا يتبين أن الأصل في العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين هو البرّ والمودة وحسن الصلة. والاستثناء حين تقوم دواعيه من عداوة حربية أو هُزْءٍ بالدين أن لا يتخذهم المسلم أولياء ـ أي أنصاراً وأصدقاء ـ من دون المؤمنين، انتصاراً لدينه وإعلاءً لشأن عقيدته.

وهذا الأصل يشمل غير المسلمين من الكتابيين وغير الكتابيين. ولكن أهل الكتاب من غير المسلمين لهم أحكام أكثر تفصيلاً تدل على أن التعامل بين المسلمين وغيرهم في شؤون الحياة اليومية، والعلاقات المعتادة بين الشركاء في وطن واحد، لا يقوم ـ أيهما ـ على قاعدة اتفاق الدين واختلافه.

ولو كان الأمر كذلك لما أبيح للمسلمين التعامل مع غيرهم أصلاً، فضلاً عن أن يوجههم القرآن الكريم إلى البرّ والقسط والمودة عند وجود موجبها من مصاهرة أو قرابة.

٧/٢- فالقرآن الكريم، في أواخر ما نزل من آياته، يذكر ـ في سياق بيان الحلال والحرام بعد أن ذكر إكمال الدين وإتمام النعمة ـ أنه: ﴿**الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلاَ مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾ [المائدة: ٥]. وهذه الآية تسوّي بين الطعامين فتجعل لكل فريق من الفريقين أن يأكل من طعام الآخر. وتقرر حِلَّ نكاح المؤمنات (المسلمات) للمسلمين كما تقرر حلّ نكاح العفيفات من نساء أهل الكتاب. وهي إباحة تؤدي إلى نشوء «صلة رحم» بين الفريقين يجب في شريعة الإسلام وصلها ويحرم قطعها. فهل بعد ذلك سبيل إلى توثيق عرى العلاقة بينهما؟

٧/٣- والإجماع منعقد على أن المسلمة لا يجوز لها أن تتزوج غير المسلم كتابيًا كان أم غيره. والنص صريح في تحريم زواج المسلمة بغير الكتابي: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلاَ تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لاَ هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلاَ هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ**﴾ [الممتحنة: ١٠]. وهذه الآية نزلت في كفار قريش بمناسبة صلح الحديبية الذي عقده معهم الرسول ﷺ.

أما منع زواج المسلمة من الكتابي فإنه فرع لأصل خاص مقرر في نصوص

القرآن الكريم والسنَّة النبوية في شأن تنظيم الحياة الزوجية: أن الرئاسة والقوامة فيها للرجل. فإذا كان الرجل لا يؤمن بالإسلام وله القوامة والرئاسة في أسرته فإن ذلك يؤدي إلى الإخلال بكثير من أحكام التشريع الواجبة وجوبًا عينيًا على كل مسلم ومسلمة؛ إذ المرأة مكلفة أن تقيم شعائر دينها، وتطيع أوامره وتنتهي عن نواهيه، وبعض ذلك متصل أوثق اتصال بالحياة الزوجية، وبعضه متعلق بأخصّ خصائص العلاقة الخاصة بين الزوجين فكيف تستقيم ولاية الرجل وقوامته وهو لا يملك من ذلك شيئًا؟[1]

أما المسلم حين يتزوج الكتابية فهو مؤمن بدينها، مصدِّق بنبيها، لا يتم إيمانه إلا بذلك، وهو مكلف بتمكينها من إقامة شعائرها ومن أداء عبادتها، فلا يسبب زواجه منها أي حرج ـ فما فوقه ـ لها أو له.

٧/ ٤- والقول بأن منع الرجل غير المسلم من أهل الكتاب من الزواج من المرأة المسلمة مرده إلى كفر الرجل الكتابي غفلة عن هذا الأصل الخاص بالعلاقة الزوجية والحياة الأسرية. والمقرر في الأصول أن الخاص إذا وجد وجب تقديمه على العام في استنباط الحكم أو في تعليله؛ يؤكد ذلك أن القرآن الكريم كما أمر بالبرّ والقسط لغير المسلمين عامة، وبأنواع خاصة منهما لأهل الكتاب، فرَّق بين مسلك الصالحين ومسلك الطالحين من هؤلاء، ورغَّب في معاملة الأولين وكرَّه في معاملة الآخرين فقال: ﴿**وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (٧٥) بَلَى مَنْ أَوفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ**﴾ [آل عمران: ٧٥-٧٦].

ويفرِّق بينهم في صدق تدينهم فيقول: ﴿**لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ (١١٣) يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ (١١٤) وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ**﴾ [آل عمران: ١١٣-١١٥].

٧/ ٥- فلو كانت العلاقات الدنيوية منوطة بالكفر والإيمان وحدهما لما أباح القرآن التعامل مع غير المسلمين أصلاً، فضلاً عمَّا فوق ذلك من وجوب البرّ وصلة

---

(١) في تفصيل ذلك، راجع: أستاذنا العلامة محمد مصطفى شلبي، أحكام الأسرة في الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م ص ٢٣٠.

الرحم والعدل، وجواز أكل طعامهم، ونكاح نسائهم، وسائر أحكام العلاقة بينهم وبين المسلمين في المجتمع الذي يضمهم معًا[1].

٨/٥- ويجب التنبيه في هذا الخصوص - خصوص العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين من أهل الكتاب في الزواج - إلى القرار الذي أصدره المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في دورته العادية الثامنة المنعقدة في مدينة بلنسية بإسبانيا (٢٦ ربيع الآخر - ١ جمادى الأولى ١٤٢٢ هـ = ١٨-٢٢/٧/٢٠٠١م) برقم ٨/٣ في شأن الآثار المترتبة على إسلام الزوجة دون زوجها الكتابي، فقد نص هذا القرار في فقرته (ثالثاً/ج) على أنه إذا كان إسلام المرأة بعد الدخول، وانقضت العدة، فلها أن تنتظر إسلامه ولو طالت المدة، فإن أسلم فهما على نكاحهما الأول دون حاجة إلى تجديد له.

ونص في فقرته (رابعاً) على أنه يجوز عند بعض العلماء للمرأة «أن تمكث مع زوجها بكامل الحقوق والواجبات الزوجية إذا كان لا يضيرها في دينها وتطمع في إسلامه، وذلك لعدم تنفير النساء من الدخول في الإسلام إذا علمن أنهن سيفارقن أزواجهن ويتركن أسرهن. ويستندون في ذلك إلى قضاء أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في تخيير المرأة التي أسلمت في الحيرة ولم يسلم زوجها؛ فقال عمر: «إن شاءت فارقته وإن شاءت قرت عنده»، وهي رواية ثابتة عن يزيد بن عبدالله الخطمي. كما يستندون إلى رأي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أنه: «إذا أسلمت امرأة اليهودي أو النصراني كان أحق ببضعها لأن له عهدًا»، وهي أيضًا رواية ثابتة. وثبت مثل هذا القول عن إبراهيم النخعي والشعبي وحماد بن أبي سليمان»[2].

ولا شك أن هذا الرأي متفق مع القاعدة الفقهية التي تقرر أنه «**يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء**»[3] ومؤدى هذه القاعدة هنا أنه إذا كان لا يجوز ابتداءً زواج الكتابي بالمسلمة فإنه يجوز بقاءً إذا طرأ عليها الإسلام بعد الزواج.

---

(١) محمد سليم العوا، المصدر السابق، ص ٢٦٠-٢٦٢؛ وله: الفقه الإسلامي في طريق التجديد، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٩٨، ص ٧٣ وما بعدها.

(٢) المجلة العلمية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، العدد الثاني، ذو القعدة ١٤٢٣ هـ = يناير ٢٠٠٣ ص ٤٤٥-٤٤٦.

(٣) القاعدة رقم (٥٤) من قواعد مجلة الأحكام العدلية، وانظر في شرحها: شيخنا العلامة الشيخ مصطفى أحمد الزرقا في تحقيقه لكتاب والده العلامة الشيخ أحمد الزرقا: شرح القواعد الفقهية، الطبعة الثانية، دار القلم بدمشق، ١٩٨٩، ص ٢٩٣.

وعلاقة المسلم بالكتابي الذي أمر ببره وبالقسط في معاملته، وأجيز له نكاح نسائه، لا يجوز - عندي - أن تكون إلا مع المؤمنين بكتابهم ونبيهم. أما أولئك الذين يكفرون بالأديان كلها، وبالنبوات جميعًا، وبالله - تبارك اسمه - ممن يسمّون بأسماء اليهود والنصارى - كما نراه في كثير من الأوربيين والأمريكيين وفي قليل من بني أوطاننا - فإنهم شر من مشركي العرب ولا يجوز التعامل معهم إلا بقدر الضرورات التي تبيح المحظورات، ولا يحل الزواج من امرأة منهم بزعم أنها كتابية، فإن المباح هو نكاح الكتابية الباقية على الإيمان بنبيها والكتاب السماوي الذي أنزل عليه دون غيرها من الكافرات بذلك كله أو بعضه. مع ملاحظة ما سبق أن ذكرناه من أننا نكتفي بمجرد إعلان الإيمان بدين من الأديان دون أن نستفصل ممن أعلن ذلك عن حقيقة إيمانه ومضمونه وأثره في حياته.

٨- الجدال بالتى هى أحسن:

والحياة المشتركة في وطن واحد - وقد أصبحت الدنيا من حيث الاتصالات وطناً واحداً - لا تخلو من مسائل مثيرة للجدل وداعية إلى المناقشة. فإذا كان هذا الجدل بين المسلم والكتابي فإن القرآن يأمر المسلمين بقوله : ﴿وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [العنكبوت:٤٦]. وهذا النص وإن كان عامًّا في كل جدال يتصور وقوعه بين المسلم وبين الكتابي، فإنه أولى بالاتباع حين يكون الجدال في أمر من أمور الدين - وهو غير جائز أصلاً إلا للعلماء المؤهلين لذلك - فإن الجدال في أمور الدين مظنَّة إيغار الصدور وجلب العدواة وصنع الفتن، وذلك كله مما ينهى الإسلام عنه ويأمر بسدّ الذرائع إليه.

٨/١- وأصح مذهبي الفقهاء في تحديد «أهل الكتاب» هو المذهب الذي يجعل هذا المصطلح شاملاً لليهود والنصارى ومن آمن بصحف إبراهيم وشيث وزبور داود والصابئة. كما أن أصح القولين في شأن المجوس أنهم يعاملون معاملة أهل الكتاب في أحكامهم كلها.

والحق أن الذي يجمع هؤلاء في ذلك كله هو أصل الإيمان بالله، وأن لهم كتابًا سماويًّا في أصله، وأنهم يؤمنون بنبي مرسل من الله تعالى. وهذا كافٍ لاختصاصهم بمعاملة وأحكام لا تجوز لغيرهم من غير أهل الإسلام.

٢/٨- والقول بأن الجامع بين هؤلاء هو الشرك بالله والإنكار لنبوة محمدٍ ﷺ غير صحيح؛ فإن هذا الجامع - لو صح - لاقتضى تأثيرًا سلبياً على علاقتهم بالمسلمين بينما كونهم أهل كتاب، في تعبير القرآن، قد رتب لهم حقوقاً وخصهم بأحكامٍ ميّزت علاقتهم بالمسلمين وأدّت إلى توثيقها لا إلى إضعافها وتوهينها. والتعليل بما يناسب الحكم هو الصحيح، لا التعليل بما ينافيه أو يناقضه. فأية مناسبة بين الكفر برسولنا والشرك بالله وبين حِل طعامهم، وإباحة الزواج من نسائهم، وحرمة دمائهم وأموالهم، والوصية المتكررة بهم في الأحاديث النبوية الصحيحة وفي وصايا الخلفاء الراشدين؟ وأية علاقة بين الكفر والشرك وبين إقرارهم على أديانهم وعلى دور عبادتهم وعلى نظمهم في ترسيم كهنتهم كما جاء في كتاب رسول الله إلى أهل نجران؟[١]

٩- مسألة دار الإسلام ودار الحرب:

من أهم المسائل التي واجهت الباحثين في موضوع العلاقة بين الدول الإسلامية وغيرها من دول العالم مسألة تقسيم العالم إلى دارين: دار الإسلام ودار الحرب، أو إلى ثلاثة دور - عند بعض الفقهاء - بإضافة دار العهد إلى داري الإسلام والحرب.

وقد استثار هذا التقسيم الفقهي حميَّة بعض الباحثين الغيورين حتى كتب يقول: «إن الرؤية الفقهية القديمة للعالم قاصرة عن الإحاطة بتعدديته وغناه. أما الإحيائية المعاصرة (أى الصحوة الإسلامية) فإنها معادية له، ولذلك تعجز عن فهمه والتعامل معه على أساس ذلك الفهم»[٢].

والواقع أن بعض الدعاة يرددون - بلا تبصر - المفاهيم الفقهية التي تصادفهم في كتب أسلافنا العظماء دون أن يتبينوا أن لهذه المفاهيم أصولاً تاريخية تعود إليها، وظروفاً موضوعية سببت نشأتها، وسوّغت وجودها، وأدت في ظلها وظيفتها.

وهؤلاء يغفلون غالبًا عن حقيقة علمية مؤداها أن الاجتهاد النظري في مثل هذه المسائل يتبع الحاجة العملية أكثر مما يتبع الدليل النقلي. وأنه لذلك متغير

---

(١) محمد سليم العوّا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، ص ٢٥٤.

(٢) صديقنا الأستاذ الدكتور رضوان السيد، ظهور دار الإسلام وزوالها، دراسة في الاجتهاد السياسي والفقهي، قدمها إلى مؤتمر العلاقات الدولية في الإسلام، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة في ٣٠/١١/١٩٩٧، ص ١٢-١٣.

بتغير الظروف والأوضاع. ولا يؤدي التمسك بقول قديم فيه ـ لم يعد مناسبًا للظرف الجديد ـ إلا إلى إهدار المصالح وتضييعها. خلافًا لما هو واجب على المجتهد وعلى الأمة من جلبها والمحافظة عليها.

١/٩ – ومن هذه المفاهيم مفهوم تقسيم العالم إلى دارين: دار الإسلام ودار الحرب. وهو مفهوم يقوم على تميز المسلمين وتحيزهم في أراضيهم، الذي يقابله تميز غير المسلمين وتحيزهم ـ هم الآخرون ـ في أراضيهم. وعلى أن العلاقة بين الموضعين ليست إلا علاقة عداء مستحكم وحرب مستمرة حتى سميت دار غير المسلمين بدار الحرب.

وقد نشأ هذا المفهوم في الفقه الإسلامي لمقابلة مفهوم آخر لتقسيم العالم هو المفهوم الروماني الذي كان يقسم العالم إلى ثلاثة أقسام: العالم الروماني، والعالم اللاتيني، وعالم الآخرين. فأما الرومان فهم سادة الدنيا، وأما اللاتين فأبناء عمومتهم، وأما الآخرون فعبيد الرومان واللاتين، تستباح في سبيل السيطرة عليهم حرمات الإنسان والمال والزمان والمكان جميعاً. وهو تقسيم عرقي عنصري يقوم على وهم التميز الجنسي ويؤدي إلى ارتكاب أشد الأعمال إجرامًا ووحشية ضد غير الرومان واللاتين.

فصاغ الفقهاء المسلمون في مقابلته مفهوم دار الإسلام ودار الحرب، وهو مفهوم يستمد من حقيقتين: العقيدة والشريعة السائدة، والظرف الواقعي. وتترتب عليه أحكام فقهية ليس من بينها حكم واحد يجيز العدوان أو يبيح ما حرمته نصوص الشريعة.

وهو تقسيم لا يعلي من شأن عنصر أو جنس على حساب سائر العناصر والأجناس، لأن الذين صاغوه وطوروه كان نصب أعينهم قول الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**﴾ [الحجرات:١٣]. وكان حاديهم قول رسول الله ﷺ: «**يا أيها الناس كلكم لآدم وآدم من تراب، ألا لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى**»[١].

٢/٩ وقد أدى المفهوم الإسلامي دوره في العصر الذي تكوّن فيه، وفي مراحل

---

(١) حديث صحيح، رواه الإمام أحمد في مسنده عن أبي هريرة وعن عقبة بن عامر، المسند ج ٣٨ ص ٤٧٤ الحديث رقم ٢٣٤٨٩، طبعة الشيخ شعيب الأرنؤوط.

تاريخية لاحقة، أداءً يدركه المطلعون على مدونات الفقه الإسلامى وكتب القانون الدولي والعلاقات الدولية في الإسلام، وهي الكتبِ التي تعرف باسم «كتب السِّيَر». ولكنه في بدايته واستمرار تطوره كان مفهومًا فقهيًا اجتهاديًا ، ولم يكن مفهومًا مستمدًا من نص قرآنى أو نبوي، أو مبنيًا عليهما.

فهل يجب على الفقه الإسلامي - في كل العصور - الاحتفاظ بهذا التقسيم والعودة إليه كلما طرأت مسألة أو مشكلة من مسائل العلاقات الدولية أو مشكلاتها؟ أم الواجب على فقهاء كل عصر أن يصوغوا لمواجهة تلك العلاقات الحلول الفقهية المناسبة لعصرهم والتي تحقق فيه المصلحة وتدفع المفسدة؟

وإذا كان التقدم المذهل في وسائل الاتصال والانتقال قد حوّل العالم المسكون كله إلى قرية صغيرة فهل يسوغ أن تظل نظرة المسلمين إلى العالم محكومة بذلك المفهوم الذي كان مناسباً للظروف التي نشأ فيها ولم يعد كذلك بعد زوالها؟

وإذا كان التنظيم الدولي الحديث قد أحال العالم كله إلى مثل ما كان يسميه بعض الفقهاء «دار العهد» فهل يجوز للفقيه أن يستبقي التقسيم الثنائي أو الثلاثي وما يترتب عليه عند الفقهاء من أحكام؟

٣/٩- إن الرأي الذي يرجحه الفقه المعاصر أن الاجتهاد القديم القائل بمثل ذلك التقسيم قد انقضى زمنه. وأن الفقه المعاصر يجب أن يتوجه صوب واقع العلاقات الدولية المعاصرة ويجتهد في بيان الجائز فيها والممنوع، مما يحقق المصلحة أو يهدرها، على نحو ما فعل الفقهاء في عصور المواجهة الأولى بين الإسلام وبين العالم القديم.

وليس لهذا الرأي أثر في مسألة استمرار الجهاد ووجوب إقامته إلى يوم القيامة. فإن موضع الجهاد وموضوعه غير موضع العلاقات السلمية وموضوعها. ولكل منهما أحكامه الشرعية، ونصوصه الحاكمة لأصوله، في القرآن الكريم والسنة النبوية. ولم يكن شيء من ذلك سندًا للاجتهاد في مسألة تقسيم العالم إلى دارين أو ثلاثة، وإنما كان مبنى ذلك الاجتهاد هو المصلحة وحدها.

٤/٩- ولذلك نقول إن واجب فقه العصر أن ييمم وجهه شطر تلك العلة نفسها: المصلحة الراجحة للمسلمين؛ ويقيم بناء اجتهاده في العلاقات الدولية على أساسها. ولا يجوز أن يبقى الفقه المعاصر أسيرًا لاجتهاد قديم لم يعد محققًا للغاية التي استهدفها أصحابه، ولم تعد الأسباب التي سوّغته قائمة.

وفي رأينا أن العالم كله الآن دار واحدة هي دار عهد وموادعة. وأن أحكام الإسلام تنطبق على المسلمين أينما كانوا، سواء أكانوا في دار يغلب الإسلام على أهلها أم كانوا أقلية أو أفرادًا في دار غالبية أهلها غير مسلمين.

ولا يجوز لأحد أن يقبل، أو يعمل، بالفتوى التي تذهب إلى انحسار بعض أحكام الإسلام العملية عن الأفراد، ما داموا يعيشون في دار لا يغلب عليها الإسلام؛ لأن هذا القول هدم للدين كله بتسويغ إهمال بعضه. وقد عاب الله تعالى في محكم كتابه على اليهود أنهم يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض. ولا يجوز لأحد أن يستحل أموال غير المسلمين في دارهم بزعم أنها دار حرب. ومن كان هذا رأيه فلا يحل له العيش فيها لأن ما أدّى إلى الحرام حرام. والمسلم مسؤول عن الوفاء بعهده، وقد دخل تلك الدار مُشترطًا عليه ألا يخالف قوانينها ونظمها فإما أن يعمل بعهده ويفي به، وإما أن يغادرها. وليس له أن يحل فيها الحرام أو يحرم الحلال.

٩/٥- وقد رأيت في بعض بلاد الغرب شبابًا من المسلمين يستبيحون أن يحتالوا لاستخدام وسائل المواصلات العامة، ووسائل الاتصال من هواتف وغيرها، ومواقف السيارات ذات الأجر، وأمثالها من الخدمات، دون أن يدفعوا مقابلاً لذلك كله.

بل علمت أن بعض اللاجئين إلى بعض تلك البلاد، بزعم أنهم مضطهدون سياسيًا في بلاد الإسلام التي جاؤوا منها، يتخذون عناوين عدة ويسجلون أنفسهم لدى السلطات المحلية التي يتبع كلاً منها عنوان من تلك العناوين، ويحصلون على المعونات المخصصة للاجئين مرات عدة، مستغلين في ذلك تصديق تلك السلطات لكل من يتقدم إليها باعتباره لاجئًا سياسيًا.

وهذا كله - وأضرابه - من أكل المال بالباطل المنهي عنه شرعًا.

ولا يحله شيء.

وفاعله آثم إثمًا صريحًا لا تأويل له.

والزعم بأن هذا - وأمثاله - مما يبيحه كون الدار التي يقيمون فيها دار حرب زعم ظاهر الفساد لا تقوم به حجة عند الله ولا عند الناس.

وإذا كان العدول عن تقسيم العالم إلى دار الإسلام ودار الحرب هو مقتضى اجتهاد جديد، فإن تحريم هذه الأفعال الشنيعة إعمال مباشر للنصوص الصريحة

الناهية عن كسب المال من حرام والآمرة بأن يكون الكسب من حلال طيب والإنفاق كذلك؛ ولا يغير شيئاً من ذلك قول قائل أو فتوى مفتٍ مقلد بلا بصيرة[1].

١٠- **وخلاصة القول:** أن العلاقة بين غير المسلمين وبين الله تبارك وتعالى هي العلاقة التي يتصل بها كونهم كفارًا أو غير كفارٍ؛ أما العلاقة بينهم وبين المسلمين حين يشتركون في وطن واحد، أو حين يتعاملون ولو لم يكن يجمع بينهم انتساب إلى وطن واحد، فإنها تحكمها قواعد الأخوّة الإنسانية حين لا يكون في القرآن أو صحيح السنة حكم خاص. وتحكمها نصوص القرآن والسنة حين يوجد مثل ذلك الحكم. والفقه الصحيح يستصحب مع ذلك كله سوابق الحياة المستمرة بين المسلمين وغير المسلمين بما عرفته، وسجله التاريخ، من مشاركتهما في صنع حضارة واحدة وفي الدفاع عنها كلما دهمتها داهمة من عدوها.

ولا يجوز أن تُنْسَبَ أحكام الإسلام الخاصة بالعلاقة بين المسلمين والكتابيين إلى الحكم بكفر هؤلاء أو تعلَّل به. فإن هذا ليس من شأن الناس، والقرآن ناطق في آية سورة الحجّ (رقم :١٧) بأن مردّ الحكم بين الناس في شأن الدين، هو إلى الله تبارك وتعالى وحده.

ولا يعكّر على هذا الأصل، وما رتبناه عليه من نتائج، قول القرآن الكريم في التفريق بين اليهود والمشركين من جهة، وبين النصارى من جهة أخرى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [المائدة:٨٢]. فإن هذا النص القرآني الكريم إذا أوجب مزيد رعاية لأتباع عيسى عليه السلام لا يوجب - ولا يجيز - الانتقاص من حقوق غيرهم من أهل الكتاب مما قرره القرآن الكريم، أو أمرت به أو أشارت إليه السُّنَّة النبوية.

وحريٌّ بالعلماء والدعاة والعاملين في صفوف الحركة الإسلامية المعاصرة أن يتذكروا حين يكون الحديث مع أهل دارنا من أهل الكتاب، بوجه خاص، ومع أهل الكتاب بوجه عام، قول الله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة :٨٣] وقول الله تعالى: ﴿... وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [العنكبوت:٤٦].

وبامتثال هذه النصوص، والقول بمثل ما نطقت به مما يطيب القلوب ويوثّق العلاقات بين المختلفين دينًا ومع بقاء هذا الاختلاف - أو برغم بقائه - تسود روح الأخوَّة الإنسانية، ويتعاون الخلق في عمارة الأرض، ويصبح العيش الواحد حقيقة واقعة.

(١) محمد سليم العوا، الفقه الإسلامي في طريق التجديد، المصدر السابق، ص ١٩٦

٢ - المواطنة بين شرعية الفتح وشرعية التحرير(*)

الوطن كلمة تحبها الأنفس، وتهش لسماعها القلوب، وتهفو إلى ذكرها أرواح الغرباء عن ديارهم وكأنهم بذكر هذه الحروف الثلاثة قد زاروا مغاني الطفولة، وملاعب الصبا، ومنتديات الشباب، ورأوا الأحبة وتزودوا من كل شعور جميل وذكرى غالية وصديق طال الشوق إليه.. مودة وحبًا.

والوطن مكان ليس كالأمكنة، كما أن الشباب زمان ليست كمثله الأزمنة.

وقد سمّى العرب ديارهم الخاصة [بيوتهم] أوطاناً، ولذلك حفظنا في شعرنا العربي:

ولي وطن آليت ألا أبيعه ... وألا أرى غيري له الدهر مالكاً

وترنمنا في غربتنا، التي منَّ الله فيها علينا بمذخور خزائن نعمته، وعميم سابغ فضله، بقول شوقي في غربته ومحنته:

وطني لو شغلت بالخلد عنه ... نازعتني إليه في الخلد نفسي

وكان معلمونا يقولون لنا: إن هذا البيت هو درة هذه السينية الأندلسية الرائعة.

وفي نظمه الرقيق للأطفال، أجرى شوقي، رحمه الله، على لسان عصفورة، قولها للريح - الذي دعاها وصاحبتها أن تذهبا على متنه من الحجاز إلى اليمن: إذ هي أنضر حدائق، وأطيب هواءً وماءً - قال شوقي :

قالت له إحداهما ... والطير فيهن الفَطِنْ

يا ريح أنت ابن السبيل ... ما عرفت ما السكن

هب جنة الخلد اليمن ... لا شيء يعدل الوطن!!

وقديمًا قال الشاعر:

وحبّبَ أوطان الرجال إليهم ... مآرب قضاها الشباب هنالك !!

* * * * *

(*) محاضرة ألقيت في لندن، صيف ١٩٩٨م.

هذا هو الوطن: مغنى الصبا والشباب، ومجلى الحب والشوق، ومجلبة الذكريات الحسان..

فكيف يعدله في الدنيا مكان؟ ألم يحفظ الزمان قول مؤذن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهو يناجي نفسه في مرضه بالمدينة المنورة؛ متمنيًا ليلة واحدة في وديان مكة المكرمة :

ألا ليت شعري هل أبيتنَّ ليلة. بـوادٍ وحولي إذخـر وجليـل

وهل أرِدَنْ يومًا ميـاه مجنَّة وهل يبدون لي شامة وطفيل

وقول شاعرهم وقومنا من أهل نجد لا يملون من الترنم به:

تمتع من شـميم عرار نجـد فما بعـد العشيـة من عـرار

أو قول صاحبه المفتخر بربيع صحرائه:

خزامى أرضنـا أهدى لحـبٍّ من الريحـان مشموم الجنان!

* * * * *

والمواطنة - الموضوع الذي أحاول معالجته - مفاعلة بين الناس والمكان. وهي توجب حقوقًا للمنتمي إليه (المواطن). وحقوقًا للمكان نفسه (الوطن) هي واجبات على أبنائه، وإن شئت قلت أصحابه. فالناس يملكون أوطانهم بقدر ما يهبون لها من أنفسهم وأموالهم ومشاعرهم، أو بقدر الحنين إليها الذي يصبح أحيانًا فناءً فيها!!

نقّل فؤادك حيث شئت من الهوى ما الحب إلا للحبيب الأول

كم منزل في الأرض يألفه الفتى وحـنينه أبـداً لأول منـزل!!

* * * * *

والمواطنة بهذا المعنى، العلاقة المنشئة لحقوق وواجبات متبادلة أو متقابلة، عُرفت في تاريخنا قبل الفتوح وقبل التحرير. عرفت مع نشأة الدولة الإسلامية الأولى، التي أسسها نبينا ﷺ، فقد قامت هذه الدولة بعد بيعة العقبة الثانية (وإن شئت قلت الثالثة) وما تلاها من هجرة فردية وشبه جماعية انتقلت بها عصبة الإسلام من المؤمنين الأولين من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة.

وتوجت هذه الهجرة بهجرة الرسول ﷺ، ومعه صاحبه الصدِّيق رضي الله عنه، إلى مستقر الإسلام ومأرزه؛ دار الأنصار الذين أحبوا من هاجر إليهم، وآثروا على أنفسهم، ونصروا الله ورسوله وعزّروه واتبعوا النور الذي أنزل معه.

وما أن استقر رسول الله ﷺ في المدينة حتى أمر بالوثيقة النبوية[1]. فكتبت بينه صلى الله عليه وآله وسلم ومن «تبعه فآمن به وهاجر معه» وبين أهل المدينة من«المؤمنين واليهود» والمشركين - وهم قلة لا تعدُّ ولا تعرف أسماء من تكونت منهم - لتنظيم العلاقات القائمة، أو التي تقوم، في هذه الدولة الناشئة بين الشركاء في المواطنة.

* * * * *

ذكرت هذه الصحيفة أن المؤمنينّ أمة من دون الناس. وأن «اليهود أمة مع المؤمنين» وأن «أهل الصحيفة بينهم البر دون الإثم» وأنهم يكونون «يدا على من دهم يثرب» .

وأن «اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين» وأن بينهم «النصر والأُسوة» وهي المساواة وأنه «ما كان من حَدَثٍ بين أهل الصحيفة أو اشتجار يُخاف فساده فإن مردَّه إلى الله وإلى محمد رسول الله» وأنه «لا يخرج من أهل المدينة أحد إلا بإذن محمد» وأن أهل الصحيفة «يتعاقلون معاقلهم الأولى بالقسط بين المؤمنين بالمعروف»[2]... إلى غير ذلك من الأمور التي ذكرت تفصيلاً في مواضعها من كتب تاريخنا، وكتب الحديث، وكتب الوثائق النبوية، وكتب النظام السياسي الإسلامي والمقارن.

وهذه الصحيفة هي أول دستور مدون في التاريخ كله. لم يسبق إلى مثلها أحد ولم ينسج على منوالها أحد، إلى أن صنع الإنجليز بعد ثورتهم في سنة ١٢١٥م وثيقتهم التي سموها (العهد الأعظم)، وشتان ما بين الوثيقتين. وليت باحثًا أو طالبًا ينتدب نفسه للمقارنة بينهما فسوف يرى عجبًا، ويطلعنا من تاريخنا على فضل خبيء، لا يليق بنا أن ندعه خبيئًا.

وكانت هذه الصحيفة النبوية هي أول معاهدة شارعة في التاريخ. والمعاهدة الشارعة - في القانون الدولي الحديث - هي اتفاق يسمح لغير أطرافه الأصليين بالانضمام إليه والتمتع بما يضمنه لهم من حقوق إذا أدَّوا ما عليهم من واجبات. وقد نصَّت الوثيقة على ذلك بما جاء فيها من أن «من تبعنا من يهود فله مثل ما لأهل الصحيفة مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة».

---

(١) راجع ص ١٦ من هذا الكتاب.

(٢) نصها الكامل في كتابنا : في النظام السياسي للدولة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٩ ص ٥٠.

ووقع ذلك فعلاً، فإن اليهود الذين كانوا بالمدينة وخيبر وأرض بني قينقاع وأرض بني قريظة، وغيرهم، لم ينضموا كلهم إلى الوثيقة مرة واحدة، وإنما فعلوا ذلك تباعًا، فريقًا بعد فريق. يعرف ذلك قارئ الوثيقة من تكرار ألفاظ بعض نصوصها بعد ذكر أسماء بعض بطون اليهود، وكأن هؤلاء كانوا يستوثقون لأنفسهم بذكر ما لهم وما عليهم ـ على عادتهم في سوء الظن بغيرهم وعدم الثقة بهم ـ وكان النبي ﷺ يجيبهم إلى ما يطلبون ثقة منه بوفائه ـ ووفاء المؤمنين ـ بعهده، وإدراكًا لطبيعة يهود وفساد طويتهم.

ولم تعرف البشرية المعاهدات الشارعة إلا مع ميثاق «عصبة الأمم» التي أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى وماتت بقيام الحرب العالمية الثانية.

وعلى أساس نصوص هذه الوثيقة النبوية، مضت الحياة في المدينة المنورة إلى أن نقضت يهود العهود وهم: ﴿**كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ**﴾ [البقرة:١٠٠]؛ وهم يقولون عن الناس كافة: ﴿**لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ**﴾ [آل عمران:٧٥] وهم في جملتهم: ﴿**يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾ [الآية نفسها]. وكان، بعد نقضهم العهد، ما هو مفصل في كتب السيرة النبوية الشريفة من طردهم، قبيلاً بعد قبيل، من مكان بعد مكان، من أماكن إقامتهم بالمدينة المنوّرة، التي خلصت بذلك للمسلمين، ثم طردهم من جزيرة العرب كلها، بعد سنين، حين أجلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقاياهم عن الأماكن التي انتقلوا إليها.

* * * * *

وقد حمل المسلمون كلمة الله التي أنزلها على عبده ورسوله محمد ﷺ إلى أقطار الدنيا المعروفة يومئذ، وطلبوا من الحاكمين من أهلها أن يُخَلُّوا بينهم وبين الناس: يدعونهم إلى الله ويبلغونهم رسالته التي علمهم نبيهم ﷺ أنَّ ورثتها هم العلماء، وأمرهم أن يبلِّغوها ورغَّبهم في ذلك بمثل قوله: «**بلِّغوا عني ولو آية**» وقوله «**نضَّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها وبلغها من لم يسمعها فرُبَّ مبلَّغٍ أوعى من سامع، ورُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه**»[1].

ولكن المسلمين مُنعوا من البلاغ، وحيل بينهم وبين الخلوص إلى الناس، وحوربوا. فقاتلوا، وفتح الله عليهم الممالك ودانت لهم الأمم، فمن الناس من بقي

(١) روي معناه بألفاظ متقاربة عن عبد الله بن مسعود، وأنس بن مالك. أخرجه عن عبد الله أصحاب السنن وغيرهم، وعن أنس أحمد في المسند وابن ماجه في سننه. وما في المتن جمع بين ألفاظ روايات عدة.

على دينه ودين آبائه، ومنهم من شرح الله للإسلام صدره. فأما هؤلاء فهم - يومئذ - من المسلمين بمكان العضو من الجسد، لهم ما للمسلمين الأولين وعليهم ما عليهم. وأما الذين اختاروا البقاء على دينهم فقد أراد المسلمون أن يحفظوا لهم حقوقهم في أموالهم وأراضيهم ودور عبادتهم والتحاكم إلى شريعتهم في شؤونهم الخاصة، وأن يحموهم من جور الجائرين وطغيان البغاة الطاغين، وأن يقاتلوا معهم - ودونهم - عدُوّهم إذا دهم ديارهم التي يتحيزون فيها لأي سبب كان.... فأنشأوا لذلك عقد الذمة.

صنعوه على مثال العهود النبوية لنصارى نجران ولأهل البحرين (التي تعرف اليوم بالأحساء من أرض المملكة العربية السعودية) وأضافوا إليه في شأن أهل كل بلد ما دعت الاختلافات الواقعية إليه.

وكان الأصل فيه أن المسلمين يلتزمون بحماية أهل البلاد الباقين على دينهم، وحماية دُور عبادتهم، وعدم التدخل في شأن اختيار رؤسائهم الدينيين (لا يغيَّر راهب من رهبانيته ولا أسقف من أسقفيته)، وضمان حقوقهم كافة، وأن يدفع هؤلاء - فوق الخراج وهو ضريبة الأرض الزراعية التي في أيديهم - مقابل الحماية العسكرية مقداراً من المال تراوح بين درهمين وديناريْن، يؤديه كل قادر على حمل السلاح، ويجد هذا المال فوق حاجاته وحاجات أسرته .

فإن كان شيخاً زَمِناً لا يقدر على القتال فلا جزيةَ عليه.

ومن كان راهباً أو قَسَّاً فلا جزيةَ عليه.

ولا جزيةَ على امرأة ولا صبي.

لأن هؤلاء لا يقاتلون .

وكانت الجزية تجب في كل عامٍ مرة، ولذلك قال الحافظ بن حجر في فتح الباري بشرح صحيح البخاري[1] إنها عند الجمهور تجب بدلاً عن الجهاد ولذلك كان وجوبها في كل عام مرة مثل وجوب الجهاد - أو التأهب له - على المسلمين[2].

وحين عجز المسلمون بقيادة الصحابي الجليل - أمين الأمة - أبي عبيدة بن الجراح عن التفرغ لحماية أهل بعض مدن الشام لما هو أولى بهم من قتال الروم المهاجمين، ردوا على الناس جزيتهم.

(١) جـ ٤ ص ٣٨ من طبعة الرئاسة العامة للإفتاء في المملكة العربية السعودية (د.ت).

(٢) أرأيتم إن كان فينا من يحمل الأمة على جهاد عدوها في كل عام مرة، أو حتى على التأهب له، هل كنا أدركنا الهوان الذي نحن فيه الآن؟؟

وحين قبل الجراجمة - أهل قرى جبلية تقع اليوم في أرض تركيا - أن يكونوا عونًا للمسلمين في قتالهم الروم وعيوناً لهم على عسكر الرومان، أسقط المسلمون - وعلى الجيش أبو عبيدة نفسه - الجزية عن الجراجمة.

وحين حوصرت النوبة - من أرض مصر - حصارًا شديدًا فلم تفتح على المسلمين، صالح عبدالله بن أبي سرح أهلَها - وفي جيشه عشرات الصحابة - على أن يؤدوا إلى المسلمين حصةً من محصول بلادهم - من النبات - ويؤدي المسلمون إليهم قدرًا صالحًا من ثياب مصر (ذكرت بعض الروايات أنه كان ثلاثمائة ثوب من الكتان المصرى)! وقد أسلم أهل النوبة من بعد كلُهم أجمعون، وهم إلى اليوم حراس حدود مصر وعماد المرابطين على الثغور من جندها، وهم مشهورون بأمانتهم وصدقهم وكرامتهم التي يحافظون عليها أشد المحافظة[١].

وحين فتحت القدس اشترط أهلها أمرين: ألا يسلِّموا مفتاحها إلا للخليفة عمر بن الخطاب نفسه، وألا يساكنهم في بلدهم أحد من يهود. فأجابهم عمر إلى ذلك وجاء من المدينة إلى القدس - ردَّ الله غربتها وحفظ المرابطين من أهلها - وتسلَّم مفتاح باب سورها من بِطْرِيقِها، وكتب لهم عهده إلى أهل (إيلياء) وجعل فيه ماشرطوا عليه. وهو نموذج رائع من نماذج الكتابة القانونية والواقعية الإسلامية جميعا في هذا الزمن الأول الشريف[٢].

وكان قبط مصر - حرسها الله تعالى - مُسْتَخْفين بدينهم حين جاءها المسلمون بقيادة عمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وكان بِطْريقُهم الأكبر (بنيامين) هاربًا بدينه في صحراء الصعيد[٣].

وكانت الكنائس مغلقة مهجورة خوفًا من بطش الرومان بالقبط، فشرط لهم عمرو، ومن معه من كبار الصحابة، أن يُرَدَّ بِطْرِيقُهم إلى موضعه، وأن تفتح الكنائس، وأنْ يؤمَّنوا على بيوتهم وصلبانهم. ووفى عمرو وأصحاب النبى ﷺ، ثم وفى المسلمون إلى اليوم، بهذا العهد[٤].

(١) تفصيل تلك الوقائع ومصادرها الموثقة في : محمد سليم العوَّا، الأقباط والإسلام، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٧م.

(٢) تفاصيل فتح بيت المقدس مذكورة في كتب التاريخ الإسلامي كافة؛ وانظر فصل: «القدس إسلاميًا» في كتاب: مسلمون ومسيحيون معًا من أجل القدس، مجلس كنائس الشرق الأوسط، بيروت ١٩٩٦م.

(٣) فعل ذلك في أوائل الخمسينيات بعض مشايخنا الصالحين، فروا بدينهم من الفتنة، فأحسن الصعيد إيواءهم، وسترهم الله ببعض أهله، حتى أذن لهم بالهجرة، فلما قضوا في مهاجرهم ذكرنا قول ربنا - تبارك اسمه - ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ .

(٤) أحمد عادل كمال، فتح مصر، ط١، القاهرة ٢٠٠٣.

وصالح المسلمون - في العصر نفسه - أهل قبرص على غير جزية. فلم تكن الجزية لازمة حتمية في كل عقد ذمة، وإنما نظر المسلمون وهم يومئذ الصحابة المجتهدون إلى الأمر في إطار المصلحة في كل حالة على حِدَتِها.

ولم يحفظ التاريخ الصحيح حَدَثًا واحدًا نقض المسلمون فيه ذمتهم أو انتقصوا حقوق أهلها. بل إن المسلمين سمّوا الذمة (ذمة الله ورسوله) ووصفوا عقدها بأنه (عقد مؤبد) ليحولوا بين الحكام الجائرين وبين نقضهما أو الاستهانة بهما. وحين غشيت غواشي الظلم ديار المسلمين غشيت الفريقين جميعاً، وحين هُجِر الحكم بما أنزل الله أصابت أهل البلاد الذين بقوا على أديانهم الأصلية مصائب نسبت ظلماً وزوراً إلى الإسلام وهو منها براء.

* * * * *

وكانت عاقبة الذين اتخذوا كتاب ربهم وراءهم ظِهْرِيًا خُسْرًا. فدهم عدوُّهم بلادَهم، وعاشوا عقودًا متوالية في ظل ما سمى «بالاستعمار» وحقه أن يسمّى «الاستعباد أو «الاستحمار»! فإن الناس إلا من رحم الله، وقليل ماهم، كانوا يدخلون تحت أحد هذين الاسمين المذمومين[1] ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧].

* * * * *

وفي أوقات متتابعة بدأت في بلادنا العربية في الربع الأول من القرن العشرين الميلادي. أفاق الناس من غاشيتهم وجاهدوا عدّوهم، وأمكنهم الله من أرضهم وديارهم وردّ إليهم أمرهم. ونشأت عندئذ هذه الدول الحديثة التي يعيش الناس في بلادنا تحت حكمها الآن.

وهي دول نشأت من كفاح أبنائها جميعاً، ضد المستعمر الأجنبي، ذلك الكفاح الذي شارك فيه المسلمون وغير المسلمين سواء بسواء، ورووا جميعًا أرض بلادهم بدمائهم ليجعلوا حياة المستعمرين فيها مستحيلة. وشاركوا جميعًا في الحركات الوطنية التي قادت ذلك الكفاح، وعانوا معًا الظلم والاضطهاد والمطاردة وقطع الأرزاق في سبيل تلك الأوطان التي أرادوا تحريرها من نير الاستعمار.

(١) كان الإمام الشهيد حسن البنا يسميه: الاستخراب، ويقول إنه يخرب الذمم والنفوس: راجع بحثنا عن التيار الإسلامي في مصر، في كتاب : الخبرة السياسية المصرية في مائة عام، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١ ص ٢٨٥ (تحرير الدكتورة نازلى معوّض). أما «الاستحمار» فهو من تعبيرات العلامة آية الله علي شريعتي في وصف الظالمين ومن رضي بالظلم من رعاياهم .

فلما نجحوا في ذلك اتخذوا وثائق لتنظيم الحياة في هذه الدول سمّوها: «الدساتير».

قامت كلها على المساواة بين «المواطنين»، وهو لفظ لم يعرفه لساننا العربى القانوني أو الشرعي (الفقهي) قبل نشأة هذه الدول وإن عرف المعنى. ونصت معظم هذه الدساتير على منع التفريق بين المواطنين على أساس العقيدة الدينية.

ورضي بذلك المسلمون وغير المسلمين على السواء؛ وعاشوا في ظل تلك الدساتير حين احترمت كلمتها، وفي ظل الطغيان الذي أهدرها، بل مزَّق - ماديًا - صحائفها في بعض الأحيان، دون أن تثور بينهم ثائرة التفريق بين مسلم وغير مسلم إلا فيما لابد منه من شؤون الولايات الدينية المحضة، والزواج وما إليه.

فلما بدأت بوادر الصحوة الإسلامية الحاضرة، وتحدث الدعاة من قادتها وزعماء الحركات التي صنعتها، أو ركبت موجتها، أن مطلبهم الرئيسى هو تحكيم الشريعة في حياتهم، والعودة إلى قانونها لتنظيم شؤونهم؛ أظهر بعض غير المسلمين خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى الذهاب بما تقرر، قانونًا وواقعًا مقبولاً، من حق المساواة بينهم وبين إخوانهم المسلمين في الوطن الواحد. وجاهر بعض الكارهين للإسلام، ممن يحملون أسماء المسلمين، بأن مقصد هذه الدعوة هو العودة إلى عهد الذمة وعقدها، انتقاصًا من حقوق غير المسلمين وحرياتهم وحرمات دُور عبادتهم، وعدمَ احترامٍ لقوانين أحوالهم الشخصية أو العائلية[1].

وردَّ أهل الإسلام ذلك كله. قالوا: إن الذمة عقدٌ لا وَضْع. وقد انتهى العقد بزوال طرفيه من الوجود، أو زوال أحدهما على الأقل؛ أعني زوال الدولة الإسلامية التي عقدته، وما ورثها من دول الخلافة الإسلامية حتى نهاية الدولة العثمانية.

وإن الدول العصرية ليست خلفاً لتلك الدولة الإسلامية الأولى حتى يظل العقد عاملاً في حقها.

وإن غير المسلمين الذين أبرموا عقد الذمة ورضوا بعهدها على ألا يكلَّفوا قتالاً مع المسلمين قد غادروا دنيانا. والموجودون الآن معنا من غير المسلمين قوم آخرون قاتلوا معنا عدونا، وهم جنودٌ وضباط في جيوش دولنا. وهم ساهموا معنا بدمائهم وأموالهم في صنعها.

ويوم سقطت أراضي الدولة الإسلامية في أيدي الجيوش الغربية الغازية لم يعد أحد يستطيع أن يقول إن عقد الذمة بما تضمنه من حقوق وواجبات لا يزال قائمًا.

---

(١) وعهد الذمة - كما عَرَفْتَ - بريءٌ من ذلك كله براءة الذئب من دم الصديق يوسف.

وقالوا إن الدولة الإسلامية الأولى: الدولة النبوية، جعلت غير المسلمين الذين وجدتهم في أرضها عند نشأتها مواطنين فيها، نصَّت الوثيقة النبوية على أن «اليهود أمة مع المؤمنين» «وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين» وأن لليهود «النصر والأُسوة بينهم وبين المؤمنين»... إلى كثيرٍ من مثل ذلك وقبيله. وإن في هذا الصنيع النبوى هدياً يتبع، ولا تثريب علينا إن فعلنا فِعْلَه ﷺ بل نحن على عين الصواب إن شاء الله.

وقالوا إن العقد الذي رضي المسلمون وغير المسلمين بإقامة الدولة العصرية على أساسه هو هذه الدساتير الحديثة. والمسلم مكلف شرعًا بالوفاء بالعهد والعقد، وخيانةُ هذا العقد أو العهد إيذاء لغير المسلمين، وهي غير جائزة شرعاً، وفي المأثور الإسلامي أن الرسول ﷺ (يخاصم يوم القيامة من آذى أحدًا من أهل الذمة)[1]. والذمي - في لغة العصر النبوي - هو المقيم في الدولة الإسلامية إقامة دائمة، والمعاهد هو المقيم بصورة مؤقتة.

فالمسلمون وغير المسلمين سواء في حقوق المواطنة وواجباتها. وعلاقتهم في الدول الإسلامية اليوم تنظمها الوثائق التأسيسية لهذه الدول، وهي واجبة الاتباع ما لم تأمر بحرام، أو تَنْهَ عن واجب ثابت بدليل قطعي الدلالة صحيح الورود، فإن كان هذا، أو بعضه، فإن المسلم يعتصم بقول النبي ﷺ «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»[2] وبقوله «**إنما الطاعة في المعروف**»[3]؛ ويسعى بالوسائل المتاحة السلمية - كلها - لتغيير الحكمِ المخالفِ للشرع. فإن نجح فبها ونعمت، وإن كانت الأخرى فقد برِئَ من العهدة، وأمرُ الناس كلهم، طائعهم وعاصيهم إلى الله، إن شاء رحم وإن شاء عذَّب.

* * * * *

وللمواطنة جانب يخص إخواننا المسلمين الذين يعيشون - مختارين أو مضطرين لأي سبب - في بلاد الغرب بوجه خاص، أو في بلادٍ غالبية أهلها غير مسلمين بوجه عام.

---

(١) روى هذا المعنى أبو داود عن صفوان بن سُليم عن عدة من أبناء الصحابة الحديث رقم (٣٠٥٢)، ط دار ابن حزم ١٩٩٨، ورواه البيهقي في السنن الكبرى الحديث رقم (١٩٢٤٣)، ط دار الفكر، بيروت ١٩٩٩، عن صفوان بن سُليم أيضاً عن ثلاثين من أبناء الصحابة، وقال السخاوي في المقاصد الحسنة، الحديث رقم (١٠٤٤)، ط دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٩، : لا يضره جهالة من لم يسم من أبناء الصحابة فإنهم عدد يجبر به جهالتهم ولذا سكت عليه أبو داود؛ وحكم عليه الزرقاني في مختصر المقاصد، بتحقيق صديقنا العلامة الشيخ محمد الصباغ، الحديث رقم (٩٦٠)، ط المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٨٩ـ بأنه حسن.

(٢) رواه أحمد في مسنده عن عمرو الغفاري ، ورواه الترمذي عن عبد الله بن عمر.

(٣) رواه أبو داود والنسائي عن علي بن أبي طالب بلفظ «لا طاعة لأحد في معصية الله إنما الطاعة في المعروف».

هـؤلاء عـلـيـهـم أن يمارسوا حـقـوق المواطـنـة كـامـلـة، فـمـن لـه صـوت فـي الانتخابات، أيًّا كان نوعها، عليه أن يُحْسِنَ استعماله وألا يهمله. ومن كان له حق في تعليم أبنائه أو نفسه فليطالب به. ومن طولب بإبداء رأيه في شأن من شؤون منطقة سكنه أو عمله أو رياضته أو عبادته فليفعل. فإن السلبية التي يتصف بها بعض المسلمين تضيِّع كثيرًا من الحقوق، وتسيء إلى صورة المسلمين جميعًا، وتحرم الإنسان من فرصة متاحة لممارسة الدعوة إلى الله بالقدوة والأسوة.

وعلى هؤلاء المسلمين أن يؤدوا واجباتهم كاملة. فمن كانت عليه ضرائب فليؤدها في وقتها. ومن كان يعمل في عمل، خاص أو عام، موظفاً فليلزم نفسه احترام نظم العمل وقوانينه. ومن كان مطالبًا بعمل شيء أو تَرْكِهِ لتصحَّ إقامتُه فليَقُمْ بما هو مطالب به دون تفريط أو تقصير أو إهمال. ومن اؤتمن على مالٍ فليؤده. ومن استطاع أخذ مال حرامٍ فلا يأخذه فإنما يأخذ قطعة من النار.

ولا يغرك - أيها الأخ المسلم - ما يقوله بعض طلاب الفقه من أن هذه دارُ حربٍ يحلُّ لنا مال أهلها وغيره. فإن هذا الكلام لا حظَّ لأصحابه من الفقه قل أو كثر.

فالحرام حرام إلى يوم القيامة في كل أرض، والحلال كذلك، والضرورات تُقَدَّرُ بقدرها، وإذا لم تُلْتَزَمْ ضوابطُها الشرعية فقد خرجت من حدِّ الضرورة إلى حد التحلل من الأحكام واستباحة الحرام، وفاعلُ ذلك مأزور غير مأجور والعياذ بالله.

والمسلم المقيم في دولة غير إسلامية مقيم فيها بعهد بينه وبينها أن يحترم قوانينها، والإخلالُ بهذا العهد حرام، وكل ما ذكرنا صور من صور الإخلال به. فسلوا الله العافية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * * * *

٣- الكنيسة المصرية في ذروة العالمية .. ومسؤولية البابا شنودة ...(*)

نشرت الأهرام في عددها الصادر يوم الثلاثاء ١٩٩١/٣/٥ أن البابا شنودة الثالث قد انتخب رئيسًا لمجلس الكنائس العالمي في دورته الأخيرة المنعقدة في أستراليا، وبذلك يمثل البابا شنودة مجلس الكنائس العالمي في الشرق الأوسط خلال السنوات السبع القادمة.

وقد تلقى كثير من القراء - وأنا منهم - هذا الخبر باهتمام شديد؛ لأنه يخرج بكنيستنا المصرية الوطنية (الكنيسة القبطية الأرثوذكسية) من نطاق الكنائس المحلية التي ترعى أبناءها في بقاع محدودة من الأرض إلى نطاق العالمية حيث يشمل مجلس الكنائس العالمي برعايته أبناء المسيحية في كل مكان من العالم.

وكثير من القراء لا يعرفون ما هو مجلس الكنائس العالمي. ولا شك أن اهتمام هؤلاء بنبأ انتخاب البابا شنودة الثالث رئيساً له سيزداد إذا عرفوا شيئا عن هذا المجلس.

تقول موسوعة كوليير الأمريكية (ط١٩٨٦) إن مجلس الكنائس العالمي تأسس رسميًا عام ١٩٤٨، ولكن العمل لتأسيسه كان مستمرًا منذ عام ١٩٣٨. وفي أوائل السبعينيات أصبح المجلس يضم أغلبية الكنائس البروتستانتية والكنائس الشرقية. وهو مجلس يجسد لأول مرة - أو أكثر من أي وقت مضى بتعبير الموسوعة نفسها - وحدة الكنائس المسيحية في العالم وقبول قيادتها بمبدأ الوحدة والعمل من أجله. (موسوعة كوليير جـ٦ ص٤٠١).

وتصف الموسوعة المجلس (في جزء٢٣ص٩٥٣) بأنه منظمة دولية تضم أكثر من ثلاثمائة كنيسة تمثل المجموعات المسيحية في أكثر من مائة دولة. ويعمل المجلس على نشر التفاهم والتعاون بين الكنائس الأعضاء، وتعقد جمعيته العمومية كل ست سنوات وتختار رؤساء المجلس للدورة القادمة (الجمعية الأخيرة عقدت في كانبيرا بأستراليا هي التي اختارت البابا شنودة للرئاسة للمدة القادمة).

(*) مارس ١٩٩١م.

وتنفذ برامج المجلس من خلال لجنة العدالة والخدمات وهي تهتم - بين أمور أخرى - بشؤون اللاجئين، وشؤون مكافحة التفرقة العنصرية، ولجنة التعليم والتجديد ولجنة الإيمان والشهادة (ولا تذكر الموسوعة شيئًا عن اهتمامات هاتين اللجنتين).

والمجلس ممثل بصفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويشارك من خلال لجنته الخاصة بالشؤون الدولية في المؤتمرات الدولية المختلفة.

وقد أُسس المجلس في اجتماع عقد عام ١٩٤٨ في هولندا، واتخذ مقره الرئيسي في جنيف بسويسرا.

وفي كتاب (خريف الغضب) للأستاذ محمد حسنين هيكل إشارات عديدة إلى مجلس الكنائس العالمي وعلاقته بالكنيسة المصرية[١].

فالمجلس تألف سنة ١٩٤٨ إبان اشتداد رياح الحرب الباردة، وكانت عملية إنشاء مجلس الكنائس العالمي تعكس دون أدنى شك رغبة جهات أمريكية معينة في أن يقوم الدين بدور رئيسي في الصراع ضد ما كانت هذه الجهات تسميه «الإلحاد الشيوعي». وفي الحقيقة فإن تلك كانت معركة سياسية وإن تنكرت ببراقع الدين. بل إن التحقيقات التي جرت في الكونجرس فيما بعد أثبتت أن مجلس الكنائس العالمي كان من الجهات التي حصلت على مساعدات ضخمة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية[٢].

وفوق منصة الرئاسة يوم الافتتاح كان يجلس وزير خارجية «المستقبل» للولايات المتحدة الأمريكية (جون فوستر دالاس) وهو شقيق الرئيس المزمن لإدارة المخابرات المركزية الأمريكية (آلان دالاس). ومن فوق منصة الرئاسة في جلسة تأسيس مجلس الكنائس العالمي كان كلام دالاس داعياً إلى التأمل؛ كان من بين ما قاله: «أنْ نبشر بالمسيحية فهذا معناه أننا نبشر بالحضارة الغربية»[٣].

وعلى حسب شهادة الأستاذ هيكل فإن جمال عبد الناصر «كان يدرك المركز الممتاز للكنيسة القبطية ودورها الأساسي في التاريخ المصري، ثم إنه كان واعياً بمحاولات الاستقطاب التي نشط لها مجلس الكنائس العالمي...»[٤].

---

(١) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،بيروت، ط٥، ١٩٨٣، ص ٣٣١ – ٣٦٠.

(٢) محمد حسنين هيكل، السابق، ص ٣٤١ – ٣٤٢.

(٣) محمد حسنين هيكل، السابق، ص ٣٤٢.

(٤) محمد حسنين هيكل، السابق، ص ٣٤٥.

وحسب الشهادة نفسها فإن الأنبا صموئيل أسقف الخدمات في الكنيسة القبطية كان اختصاصه يشمل الاتصال مع الكنائس الأخرى (الفاتيكان وكنتربرى) ومع مجلس الكنائس العالمي، وقد استطاع أن يحصل لبعض العائلات القبطية «على توكيلات عديدة لأكبر البنوك، خصوصًا في ألمانيا الغربية التي بدأت في ذلك الوقت تلعب دوراً ظاهرا في نشاط وتمويل وتوجيه مجلس الكنائس العالمي بعد أن تأثرت الموارد الأمريكية لهذا المجلس نتيجة لانكشاف علاقته بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية،... وحين قتل الأنبا صموئيل مع الرئيس السادات في حادث المنصة... فلقد ظهر أن هناك حسابًا باسمه في أحد البنوك السويسرية مقداره ١١ مليون جنيه إسترليني، وكانت هناك في نفس الوقت وصية من الأنبا صموئيل تحدد أن هذه الأموال أموال الكنيسة، ولا حق فيها لأحد غيرها»[١].

ويشهد الأستاذ هيكل أن أحد أسباب صعوبة موقف الوزراء الأقباط في حكومات الثورة «أن قوى من الخارج ـ مجلس الكنائس العالمي مثلاً ـ راحت تمارس تأثيرات محسوسة»[٢].

وفي رأي الأستاذ هيكل أن الصلات العالمية التي أتيحت للكنيسة ـ سواء مع الكنائس الأخرى الكبرى في العالم، أو مؤسسات مجلس الكنائس العالمي وغيره ـ أضافت احتمالات للنفوذ (نفوذ الكنيسة القبطية وقوتها) لم تكن موجودة من قبل[٣].

والكاتب اللبناني المعروف محمد السماك (أحد مستشاري رئيس وزراء لبنان طول فترة الحرب الأهلية) يرى أن «ارتباط الكنيسة (القبطية) بمجلس الكنائس العالمي، وهو مجلس يوظف الكنائس في نشاطات سياسية بتمويل ألماني ـ أمريكي، قفزة جديدة باتجاه المزيد من التصادم مع القاعدة الإسلامية في مصر»[٤].

والمفكر المصري المعروف، المستشار الدكتور وليم سليمان قلادة يصف مجلس الكنائس العالمي بأن دعوته «تتجه في صراحة تامة إلى ضرورة تدخل الكنائس، داخل البلاد المستقلة حديثًا، في سياسة بلادها. وابتدع لاهوتية المجلس ـ لتبرير هذا الاتجاه ـ نظرية لاهوتية تقول بأن نشاط الدولة في كل نواحيه السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو تحت سلطان الله، ولابد للكنائس

---

(١) محمد حسنين هيكل، السابق، ص ٣٤٧.
(٢) محمد حسنين هيكل، السابق، ص ٣٥١.
(٣) محمد حسنين هيكل، السابق، ص ٣٥٤ – ٣٥٥.
(٤) محمد السماك، الأقليات بين العروبة والإسلام، بيروت ١٩٩٠، ص ٩٨.

من أن تبدي رأيها في هذا النشاط ... ولابد من الاستعانة بخبرة الكنائس الغربية حتى يكون اتجاه الكنيسة داخل البلاد المستقلة حديثًا متفقًا مع اتجاه الكنائس المسيحية في العالم (الغربي)، ويصل التناسق بين اتجاهات المجلس والاتجاه الغربي في السياسة الدولية إلى حد أن أحد الكتب التي أصدرها المجلس تضَمَّن نظرية اجتماعية دينية تدعو إلى ضرورة إجراء صلح بين العرب وإسرائيل»[١].

وفي ديسمبر من عام ١٩٦١ عقد في العاصمة الهندية نيودلهى المؤتمر العام الثالث لمجلس الكنائس العالمي فأصدر قرارًا يبرئ اليهود من دم المسيح ويحذر الكنائس من التعليم المعادي لليهود ... وقد كان هذا القرار هو أداة الضغط الأولى على الفاتيكان ليصدر وثيقته الشهيرة في تبرئة اليهود من دم المسيح (عليه السلام)[٢].

* * * * *

هذا عن مجلس الكنائس العالمي: مجلس هدفه الرسمي أنه يسعى لوحدة الكنائس المسيحية في العالم، وهذا هدف لا يعارضه أحد، أو لا يعترض عليه أحد!! ولكنه مجلس تحيط بإنشائه وعمله ونظريته الاجتماعية والسياسية شوائب عديدة أهمها: علاقته بالمخابرات المركزية الأمريكية، وتوظيفه الطاقات الكنسية لتحقيق السيادة الغربية، الحضارية والسياسية في العالم كله، وعلاقته بالحركة الصهيونية التي أدت إلى أن يكون عامل الضغط الأهم في إصدار الوثيقة الكاثوليكية المسماة «بوثيقة تبرئة اليهود من دم المسيح».

والبابا شنودة الثالث ليس أول ممثل للكنيسة المصرية القبطية في هذا المجلس، فقد كانت كنيستنا ممثلة فيه منذ عام ١٩٤٨ (سنة إنشائه) بالقمص إبراهيم لوقا، ومنذ عام ١٩٥٤ بالقمص مكاري السرياني (الذي أصبح فيما بعد الأنبا صموئيل)[٣]. ولم يشغل بال أحد أن تكون الكنيسة القبطية المصرية ممثلة في هذا المجلس، بل ربما أسعد كثيرين منا وجود كنيستنا هناك بما يمثله هذا الوجود من إقرار بدور كنيستنا في العالم المسيحي كله.

ولكن انتخاب البابا شنودة - لأول مرة - رئيسًا لمجلس الكنائس العالمي يستدعي اهتمامًا خاصًا، وينعش آمالاً مشروعة في أن تكون هذه الرئاسة بداية

---

(١) وليم سليمان قلادة، الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية، القاهرة ١٩٦٨، ص ٦١ – ٦٢.

(٢) غالي شكري، الأقباط في وطن متغير، القاهرة ١٩٩٠ ص ٦٦ – ٦٧.

(٣) نقلاً عن حديث البابا شنودة الثالث نفسه في: د. شكري غالي، الأقباط في وطن متغير، ص٦٥.

توجيه جديد لمجلس الكنائس العالمي يخرج به من أسر فكرة جون فوستر دالاس في أن التبشير بالمسيحية تبشير بالحضارة الغربية.

فالبابا شنودة بمعرفته الروحية والتاريخية العميقة، ورؤيته المستقبلية الثاقبة، يدرك بلا جدال أن المسيحي الشرقي - وعلى الأخص القبطي المصري - ليس مستعدًا لأن يكون تبشيره بالمسيحية أو إيمانه بها امتدادًا «للحضارة الغربية»... بل إن موقف الكنيسة المصرية بوجه خاص في مواجهة التذويب والتغريب للقبط المصريين في الإرساليات المسيحية الغربية كان موقفًا وطنيًا قبل أن يكون موقفًا مذهبيًا.

والبابا شنودة الثالث هو صاحب النفي المستمر والمطلق لأي اشتغال لرجال الدين المسيحيين بالسياسة، لأن «مسؤولياتهم في رعاية الكنيسة وأبنائها لا تتيح لهم أية فرصة للعمل السياسي، وهو مع ذلك يرى فارقًا واضحًا بين الاشتغال بالسياسة، الذي يرفضه ويأباه، وبين إبداء الرأي السياسي في قضايا الوطن، الذي يمارسه ويدافع عنه ويؤيده»[1].

لذلك فإن هناك أملاً مشروعًا ينتعش في نفوس المتوجسين من «الابتداع» اللاهوتي السياسي لمجلس الكنائس العالمي في أن يستطيع البابا خلال رئاسته ذات السبع سنوات أن يضفي على عمل المجلس وتوجيهاته وخططه رشداً مستمداً من حكمة كنيستنا، لتكون همة المجلس كلها وإمكانياته كافة مخصصة لخدمة الكنيسة وحدها، والإنسانية كلها، دون أن يتحول إلى أداة سياسية تتنكر ببراقع الدين.

وإذا كان المجلس لا يزال يرى دوره الذي رسمه دالاس في التبشير «بالحضارة الغربية» دورًا واجب الأداء، فإن أملنا المشروع في البابا شنودة الثالث أن يكون دوره في رئاسة المجلس مبشراً بقبول التعدد الحضاري، ومؤديًا إلى احترام الحضارة الغربية لخصوصيات الحضارات الأخرى، وعلى الأخص حضارتنا العربية الإسلامية التي يعرف البابا من حقائق تاريخها وقيمها وتشريعها مالا يعرفه أحد سواه في هذا المجلس. وبهذا يتحول المجلس إلى ساحة حوار بنَّاء بين الحضارات بدلاً من أن يكون أداة هيمنة استعمارية جديدة - ترتدي زي الدين - للحضارة الغربية على الحضارات الإنسانية الأخرى.

وكنائس العالم التي يضمها المجلس اليوم في غنى - لا شك فيه - بتبرعات

---

(١) أنور محمد، محمد أنور السادات والبابا ، القاهرة ١٩٩٠ص ١٥٥ – ١٦٣.

المؤمنين المخلصين من أبنائها، وباستثمار ما حصلت عليه خلال أكثر من أربعين سنة من تمويل من مصادر شتى، عن أن تمد يدها إلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، أو غيرها من وكالات المخابرات الأوربية الغربية (كالألمانية مثلاً)، والبابا لا يقبل أن يكون رئيسًا لمجلس تمول نشاطاته جهات مشبوهة كوكالات المخابرات، ولذلك فإن يقيننا أن وجود البابا على رأس هذا المجلس سيمنع ـ على الأقل في خلال رئاسته ـ هذا التعاون، الذي لا يمكن الاطمئنان إليه، بين مجلس الكنائس العالمي وبين مخابرات الغرب.

والبابا شنودة الثالث هو نفسه صاحب المواقف العديدة ضد الصهيونية وضد الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا في فلسطين، ومن ثم فإن الذين فرحوا برئاسة البابا لمجلس الكنائس العالمي للدورة القادمة ـ وأنا واحد منهم ـ كان من أسباب فرحهم اليقين الذي شعروا به، بأن هذه الدورة سيكون لها أثرها في وقف التعاون بين مجلس الكنائس العالمي وبين العدو الصهيوني بجميع أشكاله وصوره، خاصة أن البابا شنودة هو ممثل المجلس في الشرق الأوسط كله، حيث يبلغ هذا التعاون ذروته، وتزداد خطراً ـ على قوميتنا وقضيتنا في فلسطين ـ آثاره ونتائجه.

* * * * *

إن البابا شنودة معلم ناجح بفطرته، وهو محاور بارع وقادر على الإقناع ـ مهما كان خلافك معه ـ بإخلاصه لقضيته... وهو يحمل بجلوسه على الكرسي الرسولي للكرازة المرقسية كل تاريخ المسيحية الشرقية وكل مسؤوليتها، كما يحمل كل تراث التعاون والإخاء والمحبة الإنسانية التي سادت بين مسيحيي المشرق وبين إخوانهم المسلمين حتى بنوا معًا تحت قباب المساجد والكنائس، وفي ظلال الأديرة والكتاتيب، أعظم حضارة إنسانية تَقَدَّسَ فيها الرب تبارك وتعالى، وحرِّمَ فيها على الإنسان كل أخيه الإنسان: دينه وماله وعرضه ودمه...

والمرجوُّ أن اختيار البابا شنودة اليوم لرئاسة مجلس الكنائس العالمي اختيار لتاريخ الشرق وتراثه وأصوليته وإنسانيته، ليتخلى بها الغرب عن طغيانه وجبروته وغروره وعنصريته. واختيار لنور تجربة الإخاء الديني، المصرية خاصة والشرقية عامة، في مقابلة ظلمة الصراع الديني التاريخي في الغرب كله[1].

لقد تبادر إلى ذهني عندما قرأت خبر اختيار البابا شنودة لرئاسة مجلس

(١) من الحق أن أقول إنني لم أقف على تحقق شيء من هذه الآمال، التي علقتها قبل أربع عشرة سنة، على رئاسة البابا شنودة الثالث لمجلس الكنائس العالمي.

الكنائس العالمي إعجاب البابا الشديد بكلمة مكرم عبيد الخالدة: «الرجل الحق هو الذي يتطور دون أن يتغير، ويكبر دون أن يتكبر، ويحتفظ بثباته في وثباته»!!

عندئذ أيقنت أنها مسؤولية ضخمة ألقيت على عاتق راعي كنيستنا الوطنية، وتبعة عظيمة يحملها عن أمته المصرية بل الشرقية جميعًا، ورسالة جليلة ذات خطر ينوء وحده بأعبائها.

فلندع الله جميعًا للبابا بالتوفيق، ولنصلِّ معًا له حتى ينجح في مهمته المأمولة. وليبارك الله جهاد جميع المؤمنين، وليهد إلى نوره الحق عباده الضالين والمضللين. آمين.

٤- البابا .. والنقابة(*)

ملأت الغبطة قلبي حين قرأت صباح الأحد ٨ إبريل ١٩٩٠ في (وطني)[1] نداء البابا شنودة لأبنائه الأطباء الأقباط أن يتوجهوا إلى نقابة الأطباء للإدلاء بأصواتهم في انتخابات التجديد النصفي لمجلسها التي جرت يوم الجمعة ١٢ إبريل ١٩٩٠.

وقد وجدت أسبابًا عديدة لمشاعر السرور التي تملكتني عند قراءتي لهذا البيان:

- فالبيان حدث جديد في علاقة الكنيسة القبطية بالعمل العام.
- والبيان استجابة محمودة لنداء وجهته، وربما وجهه غيري أيضًا، منذ أكثر من سنتين: أن يكف الأقباط من إخواننا النقابيين عن القعود عن الإسهام في العمل النقابي، وعن التخلف عن أداء الواجب الانتخابي..
- والبيان يقرر أن العمل العام عبادة روحية.. ربما لأول مرة في تاريخنا القبطى.
- والبيان أخيرًا يصرح بأن البابا يتدخل بنفسه لإجراء تعديل تشريعي في لوائح نقابة الأطباء لئلا يقع يوم الانتخابات في يوم الجمعة الحزينة ما يعوق الأقباط عن أداء الانتخاب... ولكل من هذه الأسباب حقه في إيضاح سريع بقدر ما يسمح به المقام، وبقدر ما تمكننى منه ظروف الانشغال بعبادة الصيام.
- فأما أن البيان حدث جديد في علاقة الكنيسة القبطية بالعمل العام فلأن المعهود أن كنيستنا ترعى الحياة الروحية لأبنائها. ولكنها لا ترعاهم في حياتهم العامة وعملهم الوطني والقومي والسياسي والحزبي والنقابي، فهم في هذا كله ليسوا إلا شريحة من أبناء المجتمع المصري، يموجون فيه ويموج بهم، ويهمهم من همومه ما يهم إخوانهم المسلمين فيتفقون جميعًا مسلمين وأقباطًا، ويختلفون جميعًا مسلمين وأقباطًا.. يقسمهم الرأي المشترك اتفاقًا واختلافًا ويجمعهم صالح الوطن وحمايته.. أما الدين فهو أقرب إلى كل منهم من نفسه، وأغلى عنده من روحه ولكنه لا يفرقهم حين يختلفون فيه، ولا يجمعهم في العمل العام حين يتفقون.
- فإذا جاءت الكنيسة وخرجت عن هذا المعهود على لسان رئيسها البابا شنودة

(*) إبريل ١٩٩٠م.

(١) الصحيفة الناطقة بلسان الكنيسة المصرية الأرثوذكسية.

نفسه فإن هذا يكون تطورًا في علاقتها بالعمل العام، وفي حرصها عليه، وفي إصرارها أن يسمع صوتها فيه..

- وهو تطور إيجابي - من وجهة نظري على الأقل - يجب الترحيب به والتوقف عنده وإبرازه ومناقشة أهميته ومراقبة تحوله من تطور آنيٍّ محدود إلى تقليد دائم مستقر من تقاليد كنيستنا القبطية في رعاية العمل العام، المهني والنقابي والاجتماعي، كما رعت طول تاريخها الحياة الروحية لأبنائها.

- وأما أن البيان استجابة محمودة لنداء قديم وجهته إلى الأخوة الأقباط. فقصة ذلك أن «الشعب»[1] قد خاضت غمار تجربة. حوار قبطي/إسلامي خلال عام ١٩٨٧ بدأ بمناسبة الانتخابات التي جرت في تلك السنة، واستمرت بعدها، وكان لي شرف المساهمة في هذا الحوار ثم إصدار أهم أجزائه في كتيب بعنوان (الأقباط والإسلام حوار ١٩٨٧) نشرته دار الشروق بالقاهرة.

- وفي أعقاب هذا الحوار نشرت الشعب في ٧ ديسمبر ١٩٨٧ مقالاً للدكتور فؤاد حنا عنوانه (أين الأقباط والعمل العام؟) ونشر مقال لي في ١٠ ديسمبر ١٩٨٧ في (الشعب) أيضًا وفي هذا المقال الأخير قلت إن فريقًا من أبناء الأمة (أعني إخواننا الأقباط) يؤثر السلامة ويصمم على الابتعاد عن تحمل أي تبعة مكتفيًا بأن يراقب في عجب واستغراب هذا المد الإسلامي ويسأل نفسه ماذا سيفعل هؤلاء بنا؟

وقلت أخاطب الدكتور فؤاد حنا: إن علينا أن نتكاتف جميعًا حتى تكون ضمائر «الجمع» و«أسماء الإشارة» للجمع معبرة عن كل المصريين، أقباطًا ومسلمين، في العمل النقابي والسياسي معًا.. وإلا فإن «القاعد» لن يستوي مع «المجاهد» ولا يلومن القاعد إلا نفسه[2].

- وكنت أسأل نفسي: لماذا لم يحدث أي رد فعل لهذا النداء الواضح الصريح؟ وكنت أبعد عن عقلي شبح أن تكون الإجابة أن يزداد بعد الأقباط عن العمل العام بازدياد ظهور التيار الإسلامي فيه.. وبذلك يخسر الوطن مساهمات فعالة بالغة الأهمية في مشروعه الحضاري الذي تتكون ملامحه يومًا بعد يوم في مواجهة مشروع الاستلاب الصهيوني/ الغربي الذي يعربد بمنتهى الحرية حتى الآن في كل أرضنا العربية والإسلامية.

- فلما جاء بيان البابا شنودة في أول انتخابات نقابية يبرز فيها دور مهم لدعاة

(١) الصحيفة الناطقة بلسان حزب العمل، وقد توقفت عن الصدور في شكلها الورقي منذ تجميد الحزب، وإن كانت تصدر إلكترونيًا على موقعه على الشبكة الدولية للاتصالات والمعلومات (الإنترنت).

(٢) نص المقال هو الفصل التالي من هذا الكتاب.

الإصلاح الوطني على أساس من الإسلام. كانت فرحتي به مسوغة تسويغًا ذاتيًا لسبق اهتمامي بالموضوع وكتابتي فيه... وتسويغًا وطنيًا لما سيكون لهذا النداء من أثر بالغ على سلوك إخواننا الأقباط في العمل العام الذي سماه البابا (أداء واجبهم الوطني).

■ وأما أن البيان يجعل العمل العام عبادة روحية.. فذلك هو نص كلام البابا شنودة: «واعتبروا هذا الأمر عملاً روحيًا تقومون به.. وواجبًا وطنيًا لا يحق لأحد التقصير فيه. وليكن الرب معكم يكافئكم خيرًا عن كل تعبكم».

■ وبقدر ما أعرف فإنه لم يسبق أن سمت الكنيسة النشاطات النقابية (عملاً روحيًا). ولم يسبق لها أن حثت عليها ولا على أية انتخابات باعتبارها (واجبًا وطنيًا لا يحق لأحد التقصير فيه).

■ وهذان الوصفان يظهران موقفًا جديدًا بالغ الأهمية للكنيسة القبطية.

■ وهو موقف يتلاقى مع ما كتبه ونشره الدكتور رفيق حبيب في كتابه الأخير..[1]، وإذا كان هذا الكتاب قد حفل بنقول ذات طبيعة سياسية واضحة، وأحيانًا عنيفة عن بعض رجال الكنيسة، فإن الصبغة السياسية للتوجيه الكنسي تأتي هذه المرة من رأس الكنيسة القبطية البابا شنودة نفسه، الأمر الذي يجعل لها أهمية خاصة جدًا... ويجعل الترحيب بها أشد حرارة من الترحيب بأية دعوة تأتي من مستوى كنسي أدنى أو من شخصيات قبطية غير كنسية أو من شخصيات مسلمة لمساهمة أكثر جدية للأقباط في العمل العام.

■ وفي إطار هذا الموقف الجديد لكنيستنا القبطية يجب على المتابعين للعمل العام والمهتمين به إعادة قراءة ما نشره رفيق حبيب - في كتابه سالف الذكر - من مقتطفات من كتابات البابا شنودة ما بين عامي ١٩٧١و١٩٨٦.

■ والسؤال الذي أسأله لنفسي الآن: هل يكون هذا البيان عن الانتخابات النقابية هو البداية السعيدة (وإن جاءت في الجمعة الحزينة) لعمل قبطي واعٍ في المجال النقابي والسياسي يعضد العمل الإسلامي الواعي فيهما، ويتعاون معه على أن تسود قيم التدين الصحيح حياتنا العامة كلها؟ أرجو...

■ وأما أن البيان يصرح بتدخل البابا بنفسه لإجراء تعديل تشريعي يجعل موعد الانتخابات غير موافق ليوم العيد القبطي.. فإن نص كلام البابا: «**ومع أن هذا اليوم - الجمعة العظيمة - هو يوم مخصص للرب في ذكرى آلام السيد المسيح إلا**

---

(١) رفيق حبيب، المسيحية السياسية في مصر، يافا للدراسات، القاهرة ١٩٩٠.

أنني أحب أن تقتطعوا ساعة منه من أجل الصالح العام... وذلك إلى أن يتم تغيير موعد الانتخابات وقد وجدت روحًا طيبةً جدًا من المسؤولين لإتمام هذا التأجيل».

■ وأظن أن هذا الأمر يحدث لأول مرة... أعني تدخل البابا نفسه ـ بكل ماله ولمنصبه من تقدير في نفوس المصريين جميعًا ـ لدى المسؤولين عن نقابة مهنية لتغيير موعد انتخابات منصوص عليه في لائحتها، وجرى العمل به منذ وضعت هذه اللائحة في أواخر الستينيات بقرار من وزير الصحة.

ولو كانت لهذا النص أهمية ذاتية لبادر الإخوان الأقباط بالتذكير عند وضعه بأنه يتعارض مع يوم عيد... أو قد يتعارض معه.. ويوم العيد ـ كما نعرف جميعًا ـ متغير فكيف يكون الحال لو عدلت اللائحة وحدد تاريخ آخر ثم تصادف وقوع العيد فيه؟؟

■ إن الجواب ـ في الأحوال العادية ـ أن هذا الأمر مما يحتمل وقوعه ولا يجوز التوقف طويلاً ولا قليلاً عنده، لأن أحدًا في هذا الوطن لا يتعمد أن يشغل يوم عيد الآخر بعمل وطني يعوقه عن العبادة الواجبة في العيد الديني.

■ **لكن الجواب في الحال التي نحن فيها** ـ وهي ليست بأى مقياس حالة عادية ـ كان تدخل البابا نفسه لتغيير موعد الانتخابات.. وهو حدث له دلالته الدينية والسياسية على السواء.. ولعل المسؤولين عن تعديل هذه اللائحة أن يضعوا أمامهم جميع احتمالات الأعياد الإسلامية والمسيحية وهم يحددون أيام الانتخاب.. ومهما فعلوا فالاحتمال قوي أن يصادف يوم الانتخاب يوم عيد للمسلمين أو للمسيحيين.. ولن نستطيع أن ننتظر في كل مرة تدخل البابا، أو نطلب تدخل فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر لإنقاذ عيدنا من مشغلة النقابات المهنية!!

* * * * *

لقد قلنا كثيرًا ـ ولا نزال نقول ـ إن الدين والسياسة لا ينفصلان.. وإن الدين يجب أن يقود العمل العام ويرشده ويوجهه.. ويجعل الإخلاص فيه والصدق والتجرد في أدائه، سمة لكل العاملين.. وكان يرد علينا دائمًا بقول من قال «لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين..» وكان يحتج علينا بقاعدة يقال إنها مسيحية: إن ما لقيصر يترك له وما لله يختص الله به.

وقد نقض بيان البابا عن انتخابات نقابة الأطباء هذه الحجة من أساسها.. وتبين صدق ما كنا ندعو إليه وصوابه.. لهذا كله سررت ببيان البابا ورحبت به.

وكل عام ومسلمو مصر بخير.. وأقباطها بخير.

٥- الأقبـاط والعمـل العـام(*)

في عدد «الشعب» الأخير[١] مقال بالغ الأهمية للدكتور فؤاد حنا عنوانه «أين الأقباط في انتخابات النقابات المهنية؟» ومع المقال نشر تعقيب موجز جدًا ودقيق لـ «الشعب» نفسها، دعت فيه إلى مزيد من المشاركة في العمل العام من جانب إخواننا الأقباط، وإلى بذل جهد خاص لتوجيه الحركة العامة - التلقائية حتى الآن - توجيهاً يعبر عن الموقف الصحيح للقوى العاملة في الحقل السياسي والنقابي تحت شعار الإسلام؛ بل يعبر - وهذا يقيني العلمي والشخصي - عن حكم الإسلام في قضية المشاركة في العمل العام للأمة كلها بكل أبنائها، مع الاحترام الكامل لما هو واجب دينيًا، أو غير جائز دينيًا - عند الجميع - في جميع مجالات العمل والفكر والتنظيم على المستويات كافة.

وينبغي أن نحمد لـ «الشعب» تحملها منذ بداية فبراير الماضي أعباء إفساح المجال للبحث في مسألة العلاقة الخالدة - بإذن الله - بين الأقباط والمسلمين، وشجاعتها في نشر الآراء المختلفة حولها، على الرغم من ثقل التبعة التي تتحملها الصحف الحزبية عمومًا - وصحيفة حزب العمل خصوصًا - في غيبة الوعي العام بأهمية وجودها ونجاحها واستمرارها، الأمر الذي يكلفها دائمًا ثمنًا مغالى فيه لكل موقف تتخذه أو قضية تحمل عبء الدفاع عنها.

وفي الوقت نفسه ينبغي أن نصارح الدكتور فؤاد حنا بأن ما أثاره في مقاله كان - فعلاً - يشغل بعض المهتمين بنجاح العمل المصري، بل ربما كان مقاله في أيدي رجال المطبعة حين كانوا يناقشون كيفية توسيع دائرة هذا العمل الوطني في مجالات النقابات المهنية تحديدًا.

وابتداءً أقول إنه ليس واردًا إسلاميًا ولا وطنيًا ولا ديمقراطيًا «استبعاد» الأقباط من العمل النقابي المنظم، ومن النجاح في الوصول إلى قمم النقابات جميعًا. وأنا أقول إن «الاستبعاد» غير وارد لأمرين: أولهما، أنه ليس من تعاليم الإسلام أن يحرم أحد من حقه. ولا شك في أن عضوية مجالس النقابات

(*) ديسمبر ١٩٨٧.

(١) عدد (١٢/٨/ ١٩٨٧).

وتنظيماتها حق الأعضاء جميعًا بلا فرق بين صاحب دين وصاحب دين سواه، بل إن هذه التعاليم توجب إيصال الحق لصاحبه ولو لم يطلبه.

وثانيهما، أنه لو قيل بحدوث «استبعاد» لكان معنى ذلك التسليم بأن هذه الانتخابات تدار بطريقة منظمة بغرض معين يأتي من خارج إطار النقابة ذاتها. وهذا غير جائز وأعتقد أنه غير صحيح.

إن الذي أعرفه عن نقابة المحامين لتشرفي بالانتماء إليها، وعن نقابة المهندسين؛ لأن بعض أعضائها طلب مشورة قانونية مني في إدارة انتخاباتها الأخيرة، أن الذين يقومون بإدارة هذه المسائل الانتخابية أفراد من النقابيين المسلمين الذين يرون أن من واجبهم أن يبرز الوجه الإسلامي للتوجه الشعبي العام في العمل النقابي، بالقدر نفسه الذي برز به في شعب العمل العام كافة.

وهم في ذلك، شأنهم شأن غيرهم، يتحركون ويدعون إلى ما يريدون من خلال اتصالهم بزملائهم النقابيين المسلمين؛ لأن هذا هو في نظرهم مجال دعوتهم الأول ونطاقه القريب.

وهم لا يخطر ببالهم ولا يدور في أحاديثهم أى هاجس متعلق بموقف عدائي أو غير ودود أو حتى لا مكترث من زملائهم النقابيين الأقباط. غاية الأمر أنه بحكم التوجه الذاتي والغريزة الاعتقادية، مع كل التجاوز في التعبير، يتجه هؤلاء إلى شباب النقابيين المسلمين، القادمين بكل حماس العمل الطلابي وهم حديثو عهد بالجامعة، فيوجهون العمل النقابي التوجيه الذي أدى أحيانًا إلى نسيان أن العمل النقابي يجب أن يتوجه إلى الأعضاء النقابيين جميعًا، وأنه عمل مهني واجتماعي ووطني وليس عملاً دينيًا حتى يقتصر ـ كالكنائس والمساجد والصوامع ـ على أبناء دين دون أبناء سائر الأديان.

ومن حسن تدبير الله أن هؤلاء الشباب في جملتهم يؤمنون بصحة قيادة «الإخوان المسلمين» للعمل الإسلامي العام، ورأي الإخوان المسلمين في مسألة الأقباط والمسلمين معروف ومعلن وقديم قدم نشأة جماعة الإخوان المسلمين. فإن كان هؤلاء النقابيون صادقين في تسليمهم بصحة منهج الإخوان المسلمين ومناسبته للعمل المصري السياسي أو العمل العام، فعليهم أن يقتدوا بهم في إنشاء علاقة وثيقة صحيحة الأساس واضحة المعالم مع إخوانهم النقابيين من الأقباط؛ وإلا فعلى قيادة الإخوان المسلمين أن تنبههم صراحة إلى ذلك علنًا

وبرأي صريح محدد، فإن الموقف لا يحتمل تأجيلاً ولا اكتفاءً بحقائق التاريخ ولا مزيد بحث. ونذر الخطر محدقة بنا جميعاً، وليس السعيد من نجا، فإن أحدًا لن ينجو وحده، ولكن السعيد من ارتاد لقومه فصَدَقَهم ولم يَكْذِبْهم وحذّرهم قبل أن نبكي جميعًا على الفرص التي ضاعت.

وهكذا فإنني مع الدكتور فؤاد حنا في واجب الإسلاميين المشتغلين بالعمل النقابي في الانتباه إلى توسيع نطاق اهتمامهم بتقويم هذا العمل، بل إلى اتخاذ تجربتهم فيه دليلاً هاديًا، ومعلمًا مشجعًا لتجارب لا شك أنها آتية، وسوف تكون أهم نتيجة وأبعد أثرًا وأدعى لاهتمام الأصدقاء والأعداء على حد سواء.

ويبقى أن نسأل الدكتور فؤاد: وماذا عن جهود إخواننا الأقباط في العمل النقابي بوجه خاص، والعمل العام على إطلاقه؟ كم من إخواننا الأقباط بادر إلى الاتصال بالناجحين في انتخابات النقابات المهنية تحت شعار «الإسلام» يتبادل الرأي معهم في شأن من شؤون النقابة التي يتمتع الجميع بعضويتها؟ وكم منهم سعى إلى التعرف على برامج هؤلاء «الناجحين» قبل نجاحهم، أو على ما قدموه من خدمة نقابية بعد أن فازوا بمقعد أو أكثر في مجلس نقابته؟ وكم منهم أبدى استعداده للعمل المتعاون البناء لخدمة «المهنة» التي تضمه نقابتها يدًا بيد مع أولئك الشباب الذين دعاهم حماسهم للإصلاح، واعتقادهم الدينى الراسخ بوجوبه إلى تقدم الصفوف في تحدٍ يحسب لهم إقدامهم عليه في ظل أوضاع كانت راسخة وثابتة ثلاثين سنة أو تزيد؟

لاشك عندي في أن المصلحة المصرية العامة تقتضي تغيير ما لا يحصى من الأوضاع في مؤسسات مصر كلها..وهذا اليقين أعلم تماماً أنه مشترك بيني وبين عشرات الأصدقاء والإخوة الذين أعتز بهم - وأحسبهم يبادلونني الاعتزاز - من الأقباط... وهو مشترك - في تقديري - بيننا وبين آلاف آخرين، لكن كم منا حَوَّلَهُ إلى عمل وجهد وسهر، ومجازفة أحيانًا، بالإقدام على اتخاذ خطوة عملية نحو تحقيقه؟

إننى لا أكون عادلاً - يا أخي فؤاد - ما لم أقل لك إن نجاح الدعوة التي تخوض غمارها لإقلاع إخواننا الأقباط عن «سلبيتهم» كما سميتها، أو عن «تقوقعهم» كما عبرتُ عنه، أهم وأجدى ألف مرة من دعوتي أنا التي أوجهها من خلال هذه السطور، بعد أن وجهتها مؤخرًا في مناقشة شخصية نقابية، إلى أن يسعى «الإسلاميون» في النقابات إلى توسيع دائرة اهتمامهم وإكثار عدد القائمين من النقابيين بحمل لواء الإصلاح فيها وعلى الأخص بالالتقاء مع إخوانهم النقابيين الأقباط.

إن «خوف» الأقباط ـ بتعبير بعض الأحبة ـ من كل عملٍ عام، تحسبًا لتبعة قد يتحملونها، خوف لا مسوغ لوجوده. وإذا كان غير صحيح أنهم «خائفون» فلماذا لا نراهم يسارعون في المشاركة في المحاولات الجادة المبذولة لتغيير شكل العمل العام المصري، بل ولتغيير جوهره؛ بحيث يعبر في النهاية عن المصالح المشروعة والأماني الجائزة للأمة كلها.

وصحيح، بجميع المقاييس، ما قاله الدكتور توفيق الشاوي[1] عن الفرق ـ بل الفروق ـ بين الشورى والديمقراطية، ولكن خبرني بربك كيف تبدو هذه الفوارق في التطبيق إذا كان فريق من أبناء الأمة مؤثرًا السلامة، مصممًا على الابتعاد عن تحمل أية تبعة، مكتفياً بأن يرقب في عجب أو استغراب هذا المد الإسلامي ويسأل نفسه ماذا سيصنع هؤلاء بنا؟ إن علينا يا أخي أن نتكاتف جميعًا حتى تكون ضمائر الجمع وأسماء الإشارة للجمع معبرة عن كل المصريين، أقباطًا ومسلمين، في العمل النقابي والعمل السياسي معًا، وإلا فإن القاعد لن يستوي مع المُجد، ولا يلومن القاعد إلا نفسه.

---

(١) إشارة إلى مقال نشره أستاذنا الدكتور توفيق الشاوي، شفاه الله، في ذلك الوقت (١٩٩٠) عن الشورى والديمقراطية ودور المواطنين غير المسلمين في كل منهما.

٦- البابا..... والشريعة(*)

اهتمامي بمواقف البابا شنودة الثالث وآرائه اهتمام قديم.. بدأ قبل أن يتولى منصب البطريرك للكنيسة الأرثوذكسية واستمر ـ بل لعله ازداد ـ بتوليه هذا المنصب الكنسي الرفيع.

والمتابعون لمسيرة الكنيسة الأرثوذكسية المصرية يدركون أن البابا شنودة الثالث ليس كاهنًا عاديًا، وصل إلى منصب البطريرك بالأقدمية، أو اختير لكرسي الكرازة المرقسية بطريق المصادفة... ولكنه رجل صاحب فكر كان يعبر عنه مكتوبا في مقالاته وكتبه ـ ومنطوقًا في عظاته ودروسه ـ قبل أن يصبح رأسًا للكنيسة الأرثوذكسية كلها. وهو يضع هذا الفكر موضع التطبيق منذ أصبح الرجل الأول في الكنيسة الوطنية المصرية. والمتفقون ـ داخل الكنيسة وخارجها ـ مع البابا شنودة الثالث، والمختلفون ـ داخل الكنيسة وخارجها ـ معه لا يسعهم جميعًا إلا الإقرار بصدقه في مواقفه المعلنة، صدقه مع نفسه، ومع الناس.

والذين أتيح لهم أن يجالسوا البابا شنودة الثالث ويحاوروه ـ وأنا من بينهم ـ لا يختلفون على قدرته الفذة في الإبانة عما في نفسه، ولا على صراحته الواضحة في مواجهة الرأي الذي لا يعجبه، ولا على مجاملته لمحدثه وإكرامه له؛ ولذلك كله، لم أتردد منذ ثلاث سنين حين أصدر البابا بيانه الخاص بانتخابات نقابة الأطباء ـ وكان أول بيان من نوعه في تاريخ الكنيسة ـ لم أتردد في التعقيب عليه مرحبًا به، ومحييًا شجاعته في مقال نشرته «الشعب» في ١٩٩٠/٤/٧ بعنوان «البابا... والنقابة»[١]. وحين اختير البابا شنودة الثالث ليكون رئيسًا لمجلس الكنائس العالمي لم أتردد أن أكتب عن «الكنيسة المصرية في ذروة العالمية... ومسؤولية البابا شنودة»[٢] ونشر ما كتبته في مجلة «العالم» العربية التي تصدر من لندن ثم نقلته «الشعب» ـ أيضًا ـ في عددها الصادر في ١٩٩١/٥/٧.

وكنت ـ ولا أزال ـ أعتقد أن الكنيسة المصرية في مواقفها الدينية البحتة أمر يعني الأقباط المصريين دون سواهم. وأن الكنيسة المصرية في مواقفها السياسية والاجتماعية والوطنية أمر يخص المصريين كافة أقباطًا ومسلمين، بل لعله يعني المسلمين ـ من حيث هم أغلبية أبناء هذا الوطن ـ بأكثر مما يعني الأقباط!!

(*) ١٩٩٣م.

(١) الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(٢) الفصل الثالث من هذا الكتاب.

ورأيي في شأن الأزهر الشريف، في مواقفه الدينية وفي مواقفه الاجتماعية والسياسية والوطنية، كرأيي في شأن الكنيسة سواء بسواء. فالأولى تعني المسلمين وحدهم، والثانية تعني المصريين جميعًا، أقباطًا ومسلمين، وربما اهتم بها الأقباط في بعض الظروف والأحوال أكثر من اهتمام عامة المسلمين.

ومن الصعب أن يمر رجل مثل البابا شنودة في الحياة دون أن يثير جدلاً كبيرًا ومستمراً حول بعض آرائه، وحول بعض قراراته، وحول بعض مواقفه من الأشياء والقضايا والأشخاص. وبعض الناس - مسلمين ومسيحيين - يتحدثون في شؤون الإسلام والمسلمين حديثًا تجانبه الصحة أو يقوده الهوى أو تمليه الأحقاد والأطماع، أو تقع فيه بعض الهنات والهفوات... ولكن الاهتمام بكل ما يُكتب محال، والرد على كل ما يقال مضيعة للوقت والجهد، وترك بعض الآراء لتموت بمرور الزمان أفضل من إضفاء الشهرة والمجد على أصحابها بمعارضة ما يقولون والرد عليه.

والاهتمام ببعض ما يكتب ويقال أمر ضروري: إما لأهمية الكلام نفسه وخطورته، وإما لمكانة كاتبه وإما للأمرين معًا. وحديث البابا شنودة في الشؤون العامة، أو في الشؤون الإسلامية، حديث لا ينطبق عليه وصف من الأوصاف الذامّة التي وصفت بها أحاديث بعض المتحدثين وكتابات بعض الكاتبين؛ ومكانة البابا في الكنيسة المصرية توجب الاهتمام الواعي بكل ما يصدر عنه في الشؤون العامة والشؤون الإسلامية. وإدراك البابا شنودة لمغزى ما يقول، ولأبعاد النتائج المترتبة على ما يصنعه أو يأمر بصنعه، أو يرضى عنه، تجعل العناية بكل ذلك عناية مضاعفة: لأننا لسنا أمام كاهن يعظ ويمضي، ولكننا أمام رجل من رجال الفكر العملي الذين يفعلون أكثر مما يقولون... فإذا قالوا فإن القول عندهم يترجم فعلاً، وقع في الماضي، أو بات وشيك الوقوع. ولأن هذه الأفعال والأقوال تترجم إلى واقع مصري، وتؤثر في تيار مهم من تيارات العمل الوطني، وتعتبر عند الأقباط المصريين المطيعين للكنيسة - وهم السواد الأعظم من القبط المصريين - بمثابة تعليمات مقدسة واجبة الطاعة، فإن الاهتمام بها يجب أن يبلغ ذروته حين تتصل مباشرة بالشريعة الإسلامية التي هي نصف دين الأغلبية[1] التي تعيش اليوم في هذا البلد، والتي ستظل كذلك إلى الأبد.

* * * * *

(١) هي نصف الدين على اعتبار العقيدة نصفه الآخر.

من هنا ... رأيتنى أقرأ مرات، ثم أعيد القراءة، في الفصل الأخير من الحديث الصحفى المطوّل الذي أجراه الصحفي محمود فوزي مع البابا شنودة الثالث ونشره في كتاب بعنوان: «البابا شنودة والمعارضة في الكنيسة» (١٩٩٢). كان عنوان هذا الفصل «البابا شنودة: من تطبيق الشريعة الإسلامية إلى حقيقة أحداث إمبابة» وهو يشغل الصفحات من ١١٦ إلى ١٥٨ من الكتاب.

وضع الصحفي الذي كان يجري هذا الحوار عناوين لهذا الفصل لن أقف عندها، ولكننى سأتناول القضايا التي أثارها البابا شنودة الثالث نفسه في رده على أسئلة الصحفي الذي كان يحاوره؛ لأن هذه القضايا هي المعبرة عن فكر البابا شنودة الذي نهتم به، ونزنه وزنه الصحيح، لذلك نقف عنده ونناقشه كلما وجدنا هناك ما يقتضي المراجعة والمناقشة.

* * * * * *

وهناك قضية مبدئية، يجب بيان وجه الرأي فيها قبل مناقشة تفاصيل القضايا التي أثارها البابا شنودة عن الشريعة الإسلامية... تلك هي قضية المستوى الذي تناقش به مسألة القانون الواجب التطبيق في مصر، أو في أى بلد آخر يجمع بني أديان متعددة والغالبية من أبنائه يدينون بالإسلام. وهي قضية تثير عددًا من الأسئلة:

السؤال الأول منها هو: هل يناقش هذا الأمر بين المواطنين بصرف النظر عن الدين الذي يعتنقه كل منهم؟ أم يناقش بين المختلفين دينًا بحيث يجوز لكلٍّ أن يجرحَ دين الآخر تصريحًا أو تلميحًا؟

والسؤال الثاني منها هو: هل يجوز لرجال الدين المسيحيين في المجتمع الذي غالبيته مسلمون أن يناقشوا قضايا الدين الإسلامي وقضايا الفقه الإسلامي وقضايا الشريعة الإسلامية مناقشة من يقبل ما يعجبه ويرفض ما لا يوافق هواه، أو لا يدرك مغزاه ولا يفقه معناه؟

والسؤال الثالث منها هو: هل يجوز للرؤساء الدينيين أن يتحدثوا عن كونهم «رعاة» لأبناء دينهم من الناحية السياسية، أم أن رعايتهم تشمل الناحية الدينية والروحية فقط؟

وعلى جواب هذه الأسئلة، وصنيع البابا شنودة في كل منها سيتوقف فهمنا لكثير من حقائق العلاقة الحالية ـ المتوترة ـ بين المسلمين والأقباط، وقد يقتنع أكثرنا بأن

«الفتنة» التي تستيقظ بيننا ـ نحن معشر المصريين من أبناء الدينين ـ بين حين وحين هي أولاً «فتنة فكرية» قبل أن تكون فتنة عنفٍ أو غلوٍّ في الفهم أو في السلوك.

* * * * *

وفي جواب السؤال الأول نقول: إن الشريعة الإسلامية هي النظام القانوني الإسلامي، وهو نظام أرسى قواعده القرآن الكريم والسنة النبوية، وليس مسلمًا من لا يؤمن بهذا النظام ويوجوب الخضوع له و الانقياد لحكم الله وحكم رسوله في كل مسألة فيها نص حكم عن الله تعالى أو عن رسوله ﷺ.

بهذا نطق القرآن الكريم حين خاطب رسول الله ﷺ بقوله: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيما﴾ [النساء: ٦٥]. وقبل هذا الخطاب للرسول ﷺ، كان الخطاب للمؤمنين في السورة نفسها بقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً* يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِى الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُم فِي شيءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً* أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلالاً بَعِيدا﴾ [النساء: ٥٨-٦٠]. ومن مثل هذه الآيات فهم الشافعي ـ إمام أهل مصر ـ ما قرره من أنه «..ليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله دليل على سبيل الهدى فيها...» وقرر في موضع آخر، من رسالته الأصولية، أن الله قد فرض في كتابه «طاعة رسوله والانتهاء إلى حكمه. فمن قبل عن رسول الله ﷺ فبفرض الله قبل»[1].

* * * * *

فالمسلم لا يسعه أن ينكر فريضة الخضوع لقوانين (الشريعة الإسلامية) و إلا خرج عن دائرة الإسلام والإيمان. وما كان فرضًا لازمًا على هذا النحو ـ في دين الإسلام ـ **فلا يسوغ لأهل غير الإسلام من الأديان مناقشته مناقشة المتشككين في صحة العمل به أو ضرورة الالتزام بما تقرر منه، وإلا كان هذا تجريحًا للإسلام يوغر القلوب، ويخلق الضغينة في صدور المؤمنين، وينافي حسن الجوار وطيب**

(١) الإمام الشافعي، الرسالة، ط الشيخ أحمد شاكر، ص ٤٨ و٥٨.

التعامل الواجب بين غير المسلمين وبين المسلمين... وكفى بذلك مثيرًا للفتن ومسببًا لها. فالحوار في فرائض الإسلام وأحكامه يكون بين أهل العلم بها من أبنائه، ويكون دائمًا مع الاحترام الكامل للدين والتوقير لدعاته، وإلا وقع المتحاورون في محاذير اجتماعية، أو محظورات دينية وقانونية.

* * * * *

وما قدمناه يجعل الإجابة على السؤال الثاني بالنفي إجابة محتمة؛ لأن ما لا يجوز لآحاد المسيحيين لا يجوز من باب أولى لكهنتهم، إذ لو جاز التجاوز عن أخطاء الأفراد الذين لا يفترض فيهم الإدراك العلمي والاجتماعي والسياسي المتكامل، فإنه لا يتصور وقوع الكهنة ـ العلماء ـ في مثل ما يقع فيه العامة من الأفراد، هذا من ناحية.

والشريعة الإسلامية ـ من ناحية أخرى ـ هي نظام قانوني، يقتضي عند مناقشته تخصصًا من المناقشين. وليس في الدنيا ـ كلها ـ نظام قانوني يجوز لكل إنسان ـ عالمًا به، كان، أو جاهلاً بأحكامه ـ أن يضع نفسه موضع القاضي الذي يحكم به أو الفقيه الذي يجتهد في بيان أحكامه. وشأن العلم القانوني في ذلك، شأن العلم الطبي والكيميائي والطبيعي والفلسفي ... إلخ، فكل قضايا العلوم وقف على المتخصصين فيها. وليس القول في هذه القضايا دون تخصص إلا قولاً بغير علم لا يأمن صاحبه الزلل، بل هو أقرب إليه من التوفيق، **وزلل الكهنة المسيحيين ـ في شأن الإسلام ـ لن يفهم من كل الناس فهمًا يفترض حسن النية، أو يستصحب عدم سوء القصد، بل إن عكس ذلك هو الأقرب احتمالاً. وهذا بدوره يبذر بين أهل الدينين من بذور الوقيعة ما نحن في غنى عنه...**

فضلاً عن ذلك فإن مناقشة أمور الإسلام بهذه الصورة ـ التي لابد أن تكون سطحية ـ لن يُفيدَ المسيحي علمًا بقضايا الشريعة التي تمثل أساس النظام القانوني لوطنه، بل سيشده إلى الخوف منها ومعاداة أهلها والدعاة إليها. ولن يرد شيء من ذلك المسلم عن إيمانه، بل سيزيد العلماء من المسلمين يقينا بصدق دينهم، وسيدفع الغلاة إلى أفعال وأقوال تضر ولا تنفع، وتوقع العداوة والبغضاء بين الناس جميعًا، وتجلب من الشر والضرر ما يجب أن يحرص العقلاء على دفعه ودرئه.

* * * * *

فإذا أتينا إلى السؤال الأخير ـ الذي فرضته معالجة مقولات البابا شنودة الثالث عن تطبيق الشريعة ـ فإننا نذكر بما قلناه في «الشعب» في ١٩٩٠/٤/٧

من أن « المعهود هو أن ترعى الكنيسة الحياة الروحية لأبنائها، ولكنها لا ترعاهم في حياتهم العامة وعملهم الوطني والقومي والسياسي والحزبي والنقابي، إذ ليسوا في هذا العمل إلا شريحة من أبناء المجتمع المصري، يموجون فيه ويموج بهم، ويهمهم من همومه ما يهم إخوانهم المسلمين فيتفقون جميعاً: مسلمين وأقباطًا، ويختلفون جميعًا: مسلمين وأقباطًا ... يقسمهم الرأى المشترك اتفاقاً واختلافاً، ويجمعهم صالح الوطن وحمايته... أما الدين فهو أقرب إلى كل منهم من نفسه، وأغلى عنده من روحه، ولكنه لا يفرقهم في العمل العام حين يختلفون فيه، ولا يجمعهم في العمل العام حين يتفقون.

فإذا جاءت الكنيسة وخرجت عن هذا المعهود على لسان رئيسها البابا شنودة نفسه؛ فإن هذا يكون تطوراً في علاقتها بالعمل العام، وفي حرصها عليه، وفي إصرارها أن يسمع صوتها فيه. وهو تطور إيجابي - من وجهة نظري على الأقل - يجب الترحيب به، والتوقف عنده، و إبرازه ومناقشة أهميته، ومراقبة تحوله من تطور آني محدود إلى تقليد دائم مستقر من تقاليد كنيستنا القبطية في رعاية العمل العام المهني والنقابي والاجتماعي كما رعت طول تاريخها الحياة الروحية لأبنائها»[1].

ومازلت عند كل كلمة كتبتها في هذا الموضوع منذ سنتين، ولكنه **لا يدخل - بالقطع - في رعاية الحياة العامة والعمل السياسي للأقباط أن توغر القيادة الدينية الروحية صدورهم على دين الأغلبية وعقيدتها. إن هذا يحطم كل أمل في لقاء لمصلحة عامة بين أبناء الدينين ويؤدي إلى خلق المشاعر الطائفية المرضية بين المؤمنين، ويقود مصر إلى ما قادت إليه قوى الفتنة السياسية لبنان من قبل ويوغوسلافيا من بعد.**

فهل يدرك البابا شنودة الثالث هذه المعاني ويتأملها ويراجع في ضوئها ما أدلى به من تصريحات عن تطبيق الشريعة الإسلامية؟؟ أثق - بحكم معرفتي بذكاء البابا وحكمته السياسية وحنكته الدينية - أنه فاعل لا محالة[2].

أما حديث القضايا التفصيلية التي أثارها البابا عن الشريعة وتطبيقاتها فإن الدخول فيه يعني التسليم بحقه في مناقشة شأن الشريعة الإسلامية، والمجادلة في أحكامها. ونحن لا نسلمُ للبابا شنودة بذلك، ولا لغيره من غير أهل الإسلام الفقهاء دون سواهم من العامة ، أو من العلماء في غير الفقه وما يلزم للعلم به من علوم الدين وعلوم اللغة.

(١) راجع الفصل الرابع من هذا الكتاب. (٢) لم أسمع، أو أقرأ، بعد نشر هذا الفصل كلاماً للبابا شنودة عن الشريعة.

٧- الكشح: ما العمل؟!(*)

أبت هذه القرية من قرى محافظة سوهاج إلا أن تنغص على المصريين آخر أيام سنة ١٩٩٩ وأول أيام سنة ٢٠٠٠، كما نغصت علينا من قبل صيف ١٩٩٨!!

وإذا كانت أحداث صيف ١٩٩٨ قد وقعت بين رجال الشرطة الباحثين عن قتلة عمداً وبين بعض المشتبه في أنهم ارتكبوا جريمة القتل التي كان ضحيتها مسيحيان، فإن أحداث الأسبوع الماضي كانت بين المسلمين والأقباط من سكان القرية نفسها، لم تكن بين أهالٍ وحكومة، ولكنها كانت أحداثًا ارتكبها أهالٍ ضد أهالٍ، دون أي تدخل من جانب الحكومة.

وهنا مكمن الخطر ومظهره معًا؛ فالصراع بين المسلمين والأقباط هو الخطر الأكبر الذي يمكن أن يهدد هذا الوطن، ويُذهب ريح أبنائه، ويفتح الباب على مصراعيه لسيطرة أعدائه.

ووقوع خلاف بين الذين يعيشون معًا، أو يتاجرون معًا، أمر طبيعي لن يستطيع أحد تجنبه أو منعه، ولكن تحول هذا الخلاف إلى قتل على الديانة أو الهوية أو الانتماء العرقي أو الاختيار السياسي كارثة تعني تفسخ الوطن، وضياعٍ الروح الجامعة بين الشعب، ونجاح المخططات المعادية التي أخفقت على مر القرون في إفساد ذات البين بين أبناء مصر.

وليس مهمًا الآن أن نبحث في الواقعة التي سببت الكارثة الأخيرة فأودت بحياة اثنين وعشرين قتيلاً ؛ منهم واحد وعشرون قبطياً - بيقين - وواحد غير معروف حتى الآن، فالموتى لن يبعثوا إذا عرفت أسباب ما أدى إلى قتلهم، والمحلات المحترقة لن ترد على أصحابها، والمنازل المنكوبة لن تخرج من مشاعر الحزن والأسى.

ولكن المهم أن نسأل أنفسنا ونشغلها بالبحث عما ينبغي عمله لئلاً يقع مثل هذه الكارثة في المستقبل، ليس في الكشح وحدها ولكن في قرى مصر ومدنها كلها. وإذا أخفقنا في تحديد جواب هذا السؤال، ثم في تنفيذه في الواقع، فإننا نكون كالذين يخربون بيوتهم بأيديهم، وينقضون غزلهم من بعد قوة أنكاثًا،

(*) يناير ٢٠٠٠م.

وينسلخون من آيات الله بعد إذ أوتوها، أو كالذي يحمل الأسفار لا يستفيد منها ولا يعي ما فيها.

ولست أزعم القدرة على الإجابة عن سؤال (ما العمل؟) وحدي.. ولكنني أدعو أهل الرأي والفكر، والمثقفين والمسؤولين، والمشتغلين بالسياسة والاجتماع والاقتصاد إلى البحث عن هذه الإجابة - أو الإجابات - وعرضها والدفاع عنها وتنفيذ ما يمكن للناس تنفيذه منها، دون انتظار أن تقتنع الحكومة بها وتضع الخطط لتحقيقها، وتعتمد الأموال اللازمة لبلوغ أهدافها.

والمصارحة هي أولى الخطوات التي تمكننا من بلوغ الهدف المنشود. وإذا تصارحنا في هذه الظروف فإننا نجد أنفسنا بصدد مشكلة ثقافية - دينية - اجتماعية، ولسنا بصدد حقوق للأقباط يطلبون الحصول عليها؛ فليس في الأمر مشكلة تتعلق ببناء كنيسة، ولا مشكلة تتعلق بالوظائف التي يقال إنهم لا ينالون نصيبًا مكافئًا لعددهم منها، ولا مشكلة تتعلق بأوقاف لم تسترد بعد. نحن بصدد مشكلة تتعلق بسوء فهم أثر اختلاف الدين بين أبناء الوطن على علاقاتهم الاجتماعية وحياتهم المشتركة وعيشهم الواحد. وهي مشكلة يتساوى فيها المسلمون والأقباط فكل من الفريقين يسيء الظن بالآخر - بسبب دينه - ويسيء التعامل معه للسبب نفسه.

من حسن الحظ أنها ليست كذلك في الوطن كله، ولا بين أبناء الدينين جميعًا، ولكنها كذلك - إن أردنا المصارحة - في موقع الأحداث الأخيرة، وربما في الصعيد كله، وهو ما ينبغي التصدي له وعلاجه. وإذا كان الحمقى من الفريقين - المسلمين والأقباط - يتخذون هذا الوضع ذريعة للفتنة، يصنعونها أو يوسعون نطاقها أو يتاجرون بها ليكتسبوا زعامة شعبية في الداخل أو دعمًا وعونًا من الخارج، فإن العقلاء يجب عليهم أن يواجهوا هؤلاء الحمقى بكل وضوح وبمنتهى القوة والشدة؛ فإننا إذا أخذنا على أيديهم نجونا وأنجيناهم، وإذا تركناهم هلكوا وأهلكونا معهم.

وأول من يخاطبون بهذا الواجب المتدينون من المسلمين والأقباط معًا، فالإسلام يجعل الأقباط في حماية الله ورسوله، لا في حماية الحكومة ولا في حماية الشرطة ولا في حماية السلطة المحلية. والمعتدي على قبطي معتدٍ على ذمة الإسلام العامة وقاطع لرحم الإسلام كلها مخالف لوصية الرسول ﷺ بهم - الأقباط - جميعًا. والمسيحية تمنع العدوان وتحرّمه، وتأمر بالصبر على الإيذاء حتى تأمر المضروب على خدّه الأيمن أن يدير للضارب خده الأيسر، وتوصي

الذين يؤمنون بها بأن يحبوا مبغضيهم ويباركوا لاعنيهم. هذه المعاني - وأمثالها كثير - هي التي يجب أن يرسخها العالمون بالدينين في نفوس أبنائهما؛ من فعل ذلك فقد أدى حق دينه عليه، ومن خالفه فكان داعية فتنة أو مشاركًا فيها أو مثيرًا لها فهو آثم قلبه ولسانه ويده جميعًا.

وإذا استطعنا القضاء على هذه المشكلة الدينية - الثقافية - الاجتماعية فإننا نكون قد سَدَدْنَا طرق الفتنة على الذين يزينون لنا العداوة والبغضاء، ويوقدون بيننا نار الشحناء.

والخطوة الثانية الضرورية، لحماية مصر من تكرار كارثة الكشح، هي أن يتم تطبيق القانون بلا تهاون على الجميع. فلا يُتساهلُ مع جانٍ لأنه ذو منصب ديني، أو لأنه ينتمي إلى عائلة أو قبيلة ذات مكانة خاصة، أو لأنه مسؤول أصلاً عن تطبيق القانون فيُجَامَلُ أو يُتَهاون معه بسبب سلطانه وسلطته. إن أي صورة من صور التهاون في تطبيق القانون تفقد الناس الثقة به، وتطمعهم في النجاة إن هم خالفوه، وتقوي نزعة أخذ حقوقهم بأيديهم، وتقضي على هيبة الدولة والسلطة في نفوسهم، ويكون الخاسر في النهاية هو الدولة نفسها والناس أجمعون.

وفكرة الثأر فكرة مركزية في الصعيد كله، والقضاء عليها أمر يكاد يكون مستحيلاً. ولست أنسى قصة ذلك المحافظ الطيب[1] الذي حاول تحقيق مصالحة بين عائلتين كبيرتين أكل قتل الثأر منهما عشرات الرجال، وبعد أن ظنّ أنه توصل إلى حلٍ لجميع المشكلات، فوجئ بامرأة من إحدى العائلتين تشترط عليه أن يوقع على الصلح رجلان ذكرت اسميهما، فقال المحافظ بكل حماس «ومالوا هاتوهم يوقعوا» فضج الحاضرون في مكتبه جميعًا بالضحك، وبدا كما لو كان قال شيئًا منكرًا، فتساءل عن الأمر؟ فقيل له: إن هذين الرجلين هما أول قتيلين من العائلتين!!

ولكننا مع ذلك نستطيع التخفيف من حدة الثأر بالمزيد من الإصلاح الاقتصادي والتعليمي في صعيد البلاد، فالإصلاح الاقتصادي الذي يوسع من دائرة الثروة ويرفع دخول الناس عن طريق المساهمة في النشاطات المنتجة التي تقام في أماكنهم ولا تتطلب منهم الانتقال إلى مدن أخرى أو قرى بعيدة، والإصلاح التعليمي والاجتماعي الذي ينمي الوعي ويرفع المستوى الثقافي ويقوي الإحساس بالانتماء إلى مجتمع متحضر تحكمه القوانين التي يخضع لها الجميع ويستظل بعدلها الجميع، كل ذلك يؤدي - ولو بعد حين - إلى التخفيف من

(١) هو الأستاذ محمد عثمان إسماعيل، رحمه الله، محافظ أسيوط في ذلك الوقت.

عادة الثأر والتقليل من أثرها على نفوس الأفراد والعائلات والعشائر، ذلك الأثر الذي أدى بنا إلى الكارثة الأخيرة في الكشح والقرى المجاورة لها.

والذي لا أشك فيه أن هناك عشرات الأفكار والوسائل الأخرى التي تحول، لو اتبعت، دون تكرار هذه الكارثة، والمصريون جميعًا مدعوون إلى تقليب وجوه الرأى وتكرار النظر في هذا الشأن، وهو أمر يجب أن يعمل له العاملون ويتنافس فيه المتنافسون؛ أداءً لحق الوطن وحق أبنائه، ووفاءً للأخوَّة فيه والانتساب إليه.

٨- الكشــح: هل هي اسم على مسمى؟!(*)

مما تعلمناه في صغرنا أن لكل مسمًّى من معاني اسمه نصيبًا، وأنهم لذلك يمدحون الشيء أو يذمونه بقولهم إنه «اسم على مسمى» إن خيراً فخير، وإن شرًّا فكذلك.

وقرية «الكُشح» التي ختمت لنا سنة ١٩٩٩ وبدأت لنا سنة ٢٠٠٠ بأسوأ أحداث عنف طائفي، منذ بدأنا رصد أحداثه ومتابعتها؛ لها من اسمها نصيب غير قليل.

ففي القاموس المحيط أن الكاشح هو مضمر العداوة، أي الذي يطوي قلبه عليها ويسرها في نفسه. وأن كُشِحَ معناها كُوِيَ بالنار من داء في جنبه. وفي لسان العرب أن الكُشح (بضم الكاف وفتحها) هو الكي بالنار، والكاشح هو العدو المبغض! وفي المصباح المنير أن الكَشَح (بفتح الكاف والشين) داء يصيب الإنسان في جنبه، فإذا كوي منه فقد كُشِحَ (بضم الكاف وكسر الشين). وفي المعجم الوسيط أن من معاني كَشَحَ تفرق وتباعد، وكاشَحَهُ يعني عاداه.

وهكذا تبدو معاني اجتماع هذه الحروف الثلاثة (الكاف والشين والحاء) دائرة بين المرض، والعداوة، والبغضاء، والتفرق، والكي بالنار وسوء الطوية وإضمار الشر. فهل لذلك - كله أو بعضه - سميت «الكُشْح» باسمها؟؟

يبدو أن بعض الناس قد فهم هذا، فدعا إلى تغيير اسمها، ونشرت بعض الصحف أن محافظ سوهاج قد شكل لجنة لهذا الغرض. وليس هناك مأخذ على هذا السلوك، بل هو عمل صحيح، والثابت أن رسول الله ﷺ كان يغير الأسماء القبيحة إلى أسماء حسنة. ولكن المهم في قضية الكشح هو تغيير المعاني لا تغيير الأسماء.

المعاني شديدة القبح والسوء، مجلبة الخزي والعار، التي كشفت عنها أحداث الأسبوع الماضي المنتهية حتى الآن بواحد وعشرين قتيلاً من الأقباط وبعشرات المحلات المحروقة أو المنهوبة للمسلمين والأقباط معًا. وأهم من ذلك كله، بعداوة تطوى عليها الصدور، وثأر تبيته نفوس ترى في الثأر شرفها وسمعتها وكرامتها

(*) يناير ٢٠٠٠م.

وراحة موتاها في قبورهم(!) وهو الثأر نفسه الذي صنع هذه المجزرة في أقباط الكشح عشية عيدهم (عيد الميلاد) يرتكبها مسلمون صائمون في شهر أمروا فيه بالإعراض عمن يسبهم ويعاديهم والتعوذ من شر الشيطان بقول المسلم (إني صائم.. إني صائم).

إن هذا المقام، ومساحة هذه الكلمة،لا تتسع لتحليل الأسباب واقتراح سبل العلاج وانتقاد أوجه القصور التي سببت ما حدث... ولكنها تتسع قطعًا لتسجيل **الأسى والحزن والغضب والخوف** مما حدث.

- **الأسى** أن مصر تدخل القرن الجديد (الواحد والعشرين)، بعد كل ما أنفقناه على احتفالية ميشيل جار وفاروق حسني، وأهلها بهذا التخلف الذي يجعل مشاجرة عابرة - كما يقال حتى الآن - تحصد واحدًا وعشرين قتيلاً قبطيًا وقتيلاً واحدًا غير معروف!
- **والأسى** أن يقع هذا في قرية صغيرة لم تسكت أبواق الهجوم على الوطن عن المتاجرة بما حدث فيها منذ سنة واحدة، مما يعني ضرورة الالتفات إليها سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا بصورة أفضل وأشمل ألف مرة من الصورة التي كشفت أحداث الأسبوع الماضي عنها.
- **والحزن** على هؤلاء الأبرياء الذين ضُحِّي بهم نتيجة العصبية الجاهلية، والتخلف الثقافي، والعجز السياسي، والقعود عن أداء الواجب من القادرين والمطالبين به على السواء.
- **والغضب** من محاولات إلقاء التراب على النار، وتكرار الحديث المملول عن أن ما حدث كان واقعة فردية وحادثًا عارضًا ومناسبة غير سعيدة، لكنه لم يفت في عضد العلاقة الأخوية الصامدة بين المسلمين والأقباط. إن هذا الكلام إذا كان يصح لوصف حال المثقفين والمتعلمين والمتنورين من (أفنديات) الرئيس السادات سكان القاهرة والإسكندرية والمدن الكبرى، فإنه لا شأن له بحقيقة حال أهلنا في ريف مصر وصعيدها؛ فهناك تكفي كلمة حمقاء أو إشاعة كاذبة أو خطبة غاضبة أو عظة متعصبة لإشعال نيران حريق لا يكف ولا يهدأ حتى يحصد عشرات القتلى من المسلمين أو الأقباط أو منهما معًا. وهذا الكلام الطيب في ظاهره شرير في باطنه وجوهره؛ لأنه يترك النفوس بقروحها وجروحها مستعدة لفتنة جديدة عند أول داعٍ وأقرب مناسبة. والخاسر هو الناس والوطن،

لا تلك الزعامات التي تقول ما تعرف أنه غير صحيح وغير مجدٍ وأنه ضار لا نفع فيه، فضلاً عن أنه لا يصدقه أحد لا من المسلمين ولا من الأقباط.

- والخوف من أن يكون الذي حدث في الكشح بداية عنف اجتماعي / ديني بعد أن كدنا نطمئن إلى تخلص البلاد والعباد من شرور العنف الذي كان يلبس لباس الدين ويرتدي مسوحه. وإذا كان العلاج الأمني - بعد ثمانية عشر عامًا - قد نجح في القضاء على العنف المتعلل بالدين فإنه لن ينجح قطعًا في معالجة العنف الاجتماعي الديني فعلاً الذي تؤججه فتن عارضة، أو مصطنعة، وتغذيه ثارات متوارثة في نفوس تركت على طول الزمن بغير علاج.

اللهم احم مصر واحفظها من شر أبنائها وكيد أعدائها أجمعين. آمين.

٩- الكُشح : هؤلاء لم يَسْمَعُوا .. !!(*)

التقيت مساء يوم الجمعة الماضي، في المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، بالأنبا ويصا أسقف البلينا وسوهاج، والأنبا مرقس أحد مبعوثي البابا شنودة الثالث إلى قرية الكشح لتقصي حقائق ما حدث فيها من اضطرابات، كان ضحيتها عشرون قتيلاً من الأقباط، والقس جبرائيل كاهن كنيسة الكشح، والقس بولا أحد الكهنة في الكنيسة نفسها.

كان لقاءً وديًا دعانا إليه الصديق العزيز نيافة الأنبا موسى أسقف الشباب، وحضره الصديق الأستاذ نبيل عبد الفتاح الصحفي الكاتب المعروف، واستضافنا فيه الصديق الأستاذ سمير مرقس مدير المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، واستمر اللقاء ساعتين كاملتين.

كان الحديث كله عن الكشح وما جرى فيها، سنة ١٩٩٨ وسنة ١٩٩٩. في سنة ١٩٩٨ كانت هناك جريمة قتل أعقبتها أحداث وصفت بأنها أحداث فتنة طائفية، ثم تبين أنها لا علاقة لها بالفتنة من قريب أو بعيد، وأننا كنا أمام جريمة قتل عادية اتهم فيها ذوو القتيل شخصًا، وانتهت جهود الشرطة إلى اتهام شخص آخر، ولا تزال قضية القتل متداولة أمام القضاء، والخوض في تفاصيل وجهات النظر المتباينة فيها لا يجوز؛ لأنه قد يعتبر تأثيرًا على المحكمة التي تنظر الدعوى.

وفي سنة ١٩٩٩ اشتعلت شرارة شيطانية فأشعلت النار في هذه القرية المنكوبة وأودت بحياة عشرين قتيلاً من الأقباط، وأوقعت خسائر بالغة في الأموال للمسلمين والأقباط جميعًا.

ولم تَكُف الصحف عن التحدث عن الموضوع، وعن نقل الروايات ـ المتضاربة أحيانًا ـ عن الوقائع ومن الذي تسبب فيها ومن الذي بسط يده إلى أخيه ليقتله، فقتله ليصبح من النادمين.

ورددت صحف كثيرة اتهام الأنبا ويصا أسقف البلينا وسوهاج بإثارة

(*) يناير ٢٠٠٠م.

الفتنة، ونسبت إلى بعض المصادر قولها إنه «يلعب بالنار». وذكرت صحف كثيرة أن القس جبرائيل ساهم بنفسه في إطلاق النار، مرة قيل إنه كان يطلق النار من فوق برج كنيسته بعد انتهاء القداس الصباحى يوم الأحد، ومرة قيل إنه كان يقف على رأس الجسر المؤدي إلى الأراضي الزراعية وأطلق النار على القادمين من ناحية القرية.

ولذلك كان مثيرًا جدًّا أن أُدعى إلى لقاء الرجلين معًا، وكان من حسن الحظ أن لقيت معهما الأنبا مرقس والأب بولا، وكلاهما كان شاهدًا على الأحداث، أحدهما عاشها بنفسه لحظة بلحظة، والثاني شاهد آثارها والدماء لما تجف على الأرض، والقتلى لا يزالون في أماكنهم.

وكانت جميع الروايات التي نشرت عن هذه المأساة مستحضرة في الحديث، وكان في كل رواية نقص أو اضطراب يفسدها ويذهب بما فيها من صحة ضحية لما فيها من تخليط عفوي أو مقصود، أصلي أو مضافٍ مدسوس.

ولكن الآباء الكهنة الثلاثة القادمين من الكشح والبلينا كانت لديهم قصة مختلفة، منطقية في بنائها، متكاملة في وقائعها، تصلح أساسًا جيدًا للتتبع والتحقق والتقصي، للوقوف بعد ذلك على الحقيقة المؤسفة التي أفقدت الوطن عشرين من بنيه بغير جريرة جنوها، وخوَّفت الوطن على سلامه الاجتماعي ووحدة أبنائه واستقرار عيشهم الواحد.

وكنت طول الساعتين - مناقشاً أو سائلاً أو مستمعاً - بداخلي ما يشبه اليقين أن هؤلاء الرجال يعيدون على سمعنا ما قالوه من قبل أمام النيابة العامة وأمام المسؤولين المكلفين بمتابعة هذا الملف من رجال الدولة.

ولكن المفاجأة القاسية كانت أن النيابة لم تستدع أيًّا من هؤلاء الرجال وتسأله؛ واثنان منهما كان يجب - وفق المنشور في الصحف - أن يسألا عما نسب إليهما من مشاركة في أحداث القتل العمد (القس جبرائيل) أو من تحريض على الفتنة الطائفية (الأنبا ويصا). واثنان كان يجب أن يسألا كشاهدين؛ أحدهما هو الأب بولا الذي شاهد الوقائع كلها حسب روايته، والثاني هو الأنبا مرقس الذي شارك الأنبا صرابامون السفر إلى الكشح مبعوثين من قبل البابا شنودة الثالث، وعادا فقدَّما إليه تقريرًا تفصيليًّا عما شاهداه.

إن عدم الاستماع إلى هؤلاء الرجال يصيب التحقيق الجاري بالقصور، ويجعل

الحقائق التي يسفر عنها جزئية غير كاملة، ويخفي معلومات على جانب كبير من الأهمية لا يكتمل الوقوف على الحقيقة دون الوقوف عليها.

وبقدر ما أعتقد أن من حق الحقيقة نفسها أن يُسْمَعَ هؤلاء الرجال، بقدر ما أعتقد أنه من حقهم أن يُسمعُوا فيدرؤوا عن أنفسهم ما تُلْحِقُه بهم بعض الصحف من شبهات، ويخرجوا من عهدة كتمان الشهادة.

ويبقى حديث الكشح موصولاً حرصًا على هذا الوطن وتذكيراً للمسلمين - خاصة - بواجبهم نحو الأقباط في الشدة والرخاء معًا.

١٠ - الكُشح : العدل البطيء مخاطرة !!(*)

كان في نيتي أن أتحدث عن واجب المسلمين تجاه مواطنيهم الأقباط بمناسبة الفاجعة التي اضطرتنا «الكشح» أن نعيش معها أيامنا الأولى في العام الجديد، ولكن صحيفة «الشعب» أغنتني عن ذلك بنشرها دراسة سابقة لي عن العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين ـ مفاهيم أساسية (الشعب: ٢١/١/٢٠٠٠).

* * * * *

ولذلك أنتقل اليوم من سياق حديثي عن القرية المنكوبة بصنيع أهلها، إلى دور الدولة والوطن في تحقيق سيادة القانون وتقرير الالتزام بكلمة الحق والعدل، وأهمية أن يتم ذلك بسرعة تشفي مشاعر الناس، وتستجيب لآلامهم، وتؤكد أن الحق غير ضعيف في مواجهة جبروت الظلم وتحديه، وأنه يتعامل مع المواطنين جميعًا بمكيال واحد لا يفرق بين صاحب دين ومتدين بدين آخر، ولا يحابي صاحب مكانة وظيفية أو سياسية أو دينية فَيَغُضّ الطرف عن جرائمه ويعامل من لا يتمتع بمثل تلك المكانة معاملة أخرى تنسب إليه ما لم يفعل وتحاسبه عليه.

ولست أعني بسرعة العدالة تأييد ما طالب بعض الكتاب به من محاكمة المتهمين في جرائم «الكشح» الأخيرة أمام المحاكم العسكرية، فأنا أعتقد أن مهمة هذه المحاكم في صحيح الدستور والقانون محددة بمحاكمة العسكريين وحدهم دون المدنيين، وأعتقد أن التفسير الذي ذهب إلى جواز محاكمة المدنيين أمامها، وهو تفسير المحكمة الدستورية العليا في الطلب رقم (١) لسنة (١٥) قضائية، هو الذي كشف عوار النص الذي يحاكم المدنيون بمقتضاه أمام المحاكم العسكرية، والوطن كله لا يزال في انتظار أن تفصل المحكمة الدستورية العليا ـ بكلمة الحق الذي لا يهابُ الخلق ـ في الدعويين (٧٢) و (٧٣) لسنة (١٧) قضائية حتى يتوقف سيل الإحالة إلى المحاكم العسكرية في قضايا المدنيين[1].

* * * * *

ولكنني أقصد بالعدالة التي تمضي في طريقها بغير إبطاء أن تعلن في أسرع وقت ممكن نتائج التحقيقات في أحداث «الكشح».

(*) يناير ٢٠٠٠م.

(١) لم يفصل فيهما حتى الآن وهما مرفوعتان سنة ١٩٩٥!!

وأن يكون هذا الإعلان كاملاً لا مداراة فيه ولا مجاملة ولا حسبان لأثره داخليًا أو خارجيًا، فإن أي إخفاء لأية حقيقة يتبينها المحققون هو إخفاء جذوة نارٍ ستجعل الحريق وشيك الاشتعال، ويومئذ لن يغفر أحد لمن نيط بهم إظهار الحق فلم يفعلوا.

* * * * *

وأقصد بالعدالة التي تمضي بلا إبطاء أن ينال الذين تثبت ضدهم تهم القتل أو التخريب أو الأمر بهما أو التحريض عليهما، وتهم ترويج الشائعات الكاذبة، عقابهم الرادع الذي يحكم به القضاء، فيكون ذلك دليلاً على أننا نريد حقًا أن نستأصل الفتنة ونقضي على مصادرها ونحول بين صناعها وبين أن يعيدوا صنعها مرة أخرى.

* * * * *

إن الدولة المصرية لم تتهاون قط مع الذين أجرموا بنشر العنف والإرهاب في ربوع البلاد منذ أوائل الثمانينيات حتى اليوم، وحين اتسع نطاق جرائم العنف المنسوب ـ ظلمًا وزورًا ـ إلى الدين، لم يقف الأمر عند ملاحقة المتهمين وتقديمهم إلى القضاء، بل أصبح إطلاق النار لتصيب «سويداء القلب» أمرًا عاديًا نسمع أخباره ونقرؤها دون أن يشعر أحد أن هناك عدوانًا على القانون أو تجاوزا لحدود الشرعية.

وأشد من ذلك وضوحًا أن الذين اتفقوا على خوض الانتخابات النيابية في سنة ١٩٩٥ أحيلوا إلى القضاء العسكري الذي حكم على من أدانهم منهم بالسجن سنوات لا يزال بعضهم يقضونها في محابسهم حتى اليوم[١]، والذين اجتمعوا ليناقشوا دورهم في انتخابات النقابات المهنية في سنة ١٩٩٩ لايزالون معروضين على القضاء العسكري بهذه التهمة[١].

فليس بالدولة ـ إذن ـ عجز عن الملاحقة والمحاكمة والعقاب، ولسنا نحملها فوق ما تطيق حين نطالبها أن تلتزم أجهزتها بأن تفعل ذلك كله في شأن «الكشح»، ومجرميها، الذين فسقوا فيها، دون إبطاء في الإجراءات ودون إخفاء للحقائق، ودون تمييز بين الناس بمراكزهم أو بأديانهم وعقائدهم.

والقيادات الإسلامية الرسمية والشعبية أعلنت ما لا يحصى من المرات

(١) كان ذلك صحيحًا وقت نشر هذا الفصل أول مرة.

استنكارها لصنيع الذين ارتكبوا جرائم العنف والإرهاب باسم الإسلام، حتى أصبح هؤلاء منبوذين من أهل دينهم مرفوضين من أئمته وعلمائه، فآبوا أخيرًا إلى كلمة الرشد وسبيله.

وهذه القيادات نفسها مطالبة ألا تكتم الشهادة عندما تُعْلن حقائق حوادث «الكشح» وأن تُدين، بقولها وفعلها، من يكون ـ من المسلمين ـ متورطًا في العدوان على الأقباط وترويع أمنهم.

* * * * *

والكنيسة المصرية القبطية هي أشد تنظيمات الوطن انضباطًا والتزامًا، والبابا شنودة الثالث لم يتوان لحظة واحدة عن «حرمان» الأقباط الذين خالفوا التوجيه الكنسي بعدم زيارة القدس ما دامت تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأحدث هذا «الحرمان» الذي لم تفلح كل صور الضغوط في منع البابا شنودة من إصدار قراره، أحدث «الحرمان» أثره فتاب الأقباط الذين زاروا القدس تحت ظلال الاحتلال الصهيوني عن ذنبهم، وأعلنوا توبتهم في الصحف. بل إن البابا نفسه أعلن عدم جواز الصلاة ـ وهي رحمة ودعاء ـ على الميت المخالف لتعاليم الكنيسة ـ ولو كان كاهنًا من كهنتها له رأي في قراراتها وسياستها ـ باعتبار الخروج على تعاليم الكنيسة خروجًا على تعاليم الرب، وهكذا مات القس إبراهيم عبد السيد ودفن دون أن يصلي عليه آباء كنيسته.

والظن الغالب عندي ـ بل اليقين ـ أن الكنيسة المصرية بقيادة البابا شنودة لن تقبل ـ حين تُعلنُ الحقائق ـ أن يستظل بظلها، أو يحتمي بحماها، خارج على تعاليم الله فعلاً، باغتيال المحبة، وطعن التسامح في ظهره، وإحلال القسوة والوحشية محل الرحمة والإنسانية.

وهكذا أدعو الدولة، والوطن بمسلميه وأقباطه معًا، إلى عدالة بلا إبطاء تعيد الأمور إلى نصابها، والعقول الغاوية إلى صوابها.

والله المستعان!

١١ - الكُشــح: الاستقواء بالغير جريمة !![*]

كتبت في سياق التعليق على الأحداث الأخيرة في قرية «الكشح» أدين العدوان الذي أصاب أكثر من عشرين مواطناً من أقباط تلك القرية المنكوبة فأرْداهم قتلى بلا ذنب ولا جريرة.

وكتبت أطالب المسؤولين عن التحقيقات أن يسمعوا أسقف سوهاج والبلينا وكهنة كنيسة العذراء في الكشح نفسها، وبوجه خاص القمص جبرائيل الذي ادُّعي أنه كان يطلق النار في غمرة الأحداث، ولم يسأله أحد عن هذا الادعاء لتثبت صحته أو لتبرأ منه ساحته، وأن يسمعوا مبعوثي البابا شنودة الثالث إلى الكشح الأنبا مرقس والأنبا صرابامون ليقفوا منهما على ما لديهما من معلومات عن وقائع محددة رأياها هناك.

وكتبت أطلب أن تسارع العدالة في خطوها حتى تصل الحقوق إلى أصحابها في الوقت المناسب؛ لأن العدل البطيء خطيئة، وطلبت أن تقوم الأمة بواجبها في إدانة المجرمين ومواساة المنكوبين، وعلى رأس المكلفين بهذا الواجب - فيما رأيت - القيادات الدينية الإسلامية والكنسية.

ولا أزال عند كل كلمة كتبتها في هذا الموضوع، أنتظر بكل الرجاء ظهور نتائج التحقيق ليتميز الحق من الباطل والخبيث من الطيب في كل قول وفعل.

* * * * *

وإلى أن يحدث ذلك فإنني أجد من واجبي أن أبين للقراء أن المواقف التي عبرت عنها في الفصول الثلاثة السابقة، عن هذا الموضوع، يكملها أنني أقف بكل وضوح وبلا تحفظ من أي نوع ضد كل محاولة، من الأقباط الذين يسمَّوْنَ بأقباط المهجر، أو من غيرهم، للاستقواء بالآخرين ضد هذا الوطن. وأعني بالآخرين هنا - بوجه خاص - الغرب الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. فقد نشرت الصحف (الوفد: ٣/١/٢٠٠٠) أنباء ظهور إعلانات مدفوعة الأجر في صحف الولايات المتحدة الأمريكية تحرض ضد مصر وحكومتها وقيادتها بزعم وقوع اضطهاد ضد الأقباط.

(*) فبراير ٢٠٠٠م.

وهذا النوع من الابتزاز الذي يجد أنواعًا شتى من الاستجابة من الحكومات الأوربية - بل والمنظمات الأهلية هناك - التي ترى نفسها، بغير حق، حامية لحمى المسيحية في الشرق عامة وفي مصر بخاصة؛ هذا الابتزاز يثير في المصريين جميعًا، أقباطًا ومسلمين، شعورًا قويًّا بالاشمئزاز والتقزز والنفور الذي يفسد على أهل الإصلاح قضيتهم الحقيقية، ويجعل الدعوة إلى نظر جديد في العلاقة بين أبناء هذا الشعب وعيشهم الواحد تقابل بصنوف من الاعتراض مصدرها كلها الإحساس العام، الصحيح، بعدم جواز الخضوع لمحاولة الضغط الأجنبي، على الحكومة والشعب معًا، لعلاج مشكلات داخلية متصلة بالحياة اليومية للناس، والإحساس العام الصادق بأنه لا يجوز بعد علاقة عمرها ألف وخمسمائة سنة بين المسلمين والمسيحيين في مصر أن يعامل أقباطنا على أنهم أقلية تحتاج - كي تحصل على بعض حقوقها - إلى حماية أجنبية .

فكأن أولئك الذين يستقوون بالغرب ضد الوطن يحاكون فعل الدب الأحمق الذي قتل صاحبه لينقذه من إزعاج ذبابة طنانة ضايقته بكثرة ما حامت حوله!

وهناك عذران مرفوضان يسوقهما بعض الذين يدافعون عن مسلك الاستقواء بالغرب ضد الوطن: العذر الأول، يقول أصحابه: إنهم لا يجدون لهم هنا سامعًا فيحاولون إسماع صوتهم للمسؤولين في مصر عن طريق الصياح به في الخارج. والعذر الثاني، يقول أصحابه: إن العالم قد أصبح قرية واحدة لا يخفى فيها شيء على أحد، ولا ينفرد بشأن من شؤون الناس فيها أحد؛ ولذلك فلا بأس علينا إن تدخلت أمريكا أو غيرها لتصحح لنا أخطاءنا.

وهذا الكلام بشقّيه غير صحيح، فكل الذين لهم مطالب أو مواقف أو آلام يعبرون عنها في مصر علانية وصراحة، وهذه الأزمة الأخيرة بالذات تثبت صحة ذلك فقد كتب وقيل كل ما رواه الأقباط في أحداث الكشح، وعدد مجلة «الكرازة» الذي عنوانه (شهداؤنا في الكشح) وأعداد الجريدة الأسبوعية (وطني) وأعداد (الأهالي) منذ وقعت تلك الواقعة حتى اليوم شاهدة على ذلك.

والتحول في سرعة الاتصال وذيوع الأخبار لا يجيز لأحد أن يُلْحِقَ وطنه بدولة كبرى، ويبيع هويته الوطنية وانتماءَه بثمن أيًّا كان، حتى ولو كان تحقيق بعض المصالح القريبة. وليستمع الذين يقولون هذا الكلام إلى جملتين صارتا مأثورتين للبابا شنودة الثالث: «مصر ليست وطنًا نعيش فيه، بل هي وطن يعيش فينا» و«الذي يحمي أقباط مصر ليس أمريكا ولا الغرب ولكن مسلمو مصر أنفسهم».

١٢ - التنابـز بالأديـان.. عبث يجب أن يتوقـف(*)

هناك كلمات يصعب على الأقلام المسؤولة كتابتها، وعلى العيون حين يكتبها الآخرون قراءتها؛ لأنها تعبر عن معانٍ شديدة السخف، عظيمة الخطر، ولأنها قادرة - حين يقرؤها أصحاب القلوب المريضة - على إشعال حرائق قد يستحيل إطفاؤها!!

وقد نهى القرآن الكريم عن بعض أنواع الكلام التي تجمع هذه الخصائص، وأمثالها، لأنها تحفر في قلب المخاطب والسامع جرحًا غائرًا لا تشفيه الأيام ولا يصلح لعلاجه الاعتذار.

ولمثل هذه المعاني قال الله تعالى في سورة الحجرات: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلاَ نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلاَ تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلاَ تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ بِئْسَ الاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات:١١].

وكان ظني أن هذا المعنى من البدهيات التي لا تغيب عن البال ولا تحتاج إلى تذكير بها، حتى صدمني عنوان رئيسي في جريدة حزبية إسلامية تعلن عن صفتها هذه في صدر صفحتها الأولى يقول: «فيليب النصراني يسعى دائماً للنيل من الإسلام» !!

وتحت هذا العنوان «المانشيت» كلام لا يدل بأي معنى من المعاني عن كيدٍ للإسلام أو نيل منه؛ وفيه عبث بقضايا محلية ودولية بالغة الخطورة. وليس من شأن هذه الكلمات أن تعقب على ما تحت المانشيت، ولكنها تقف عنده في محاولة لمخاطبة كاتبه بالحكمة التي افتقدتها كلماته نفسها، وبنقاط محددة حتى لا نفقد - في تفاصيل النقاش - قضيتنا الرئيسية التي يثيرها هذا العنوان..

* * * * *

وهذه القضية هي تحديدًا قضية العلاقة بين المسلمين والأقباط في هذا الوطن وفي العمل العام الذي يجري فيه في مختلف المجالات.

(*) يوليو ١٩٩١م.

والمعالم التي يجب أن تهدي الجميع في هذا الأمر عالجتها عشرات الأقلام المسؤولة في العقدين الأخيرين، وخلاصتها أنه لا فرق في المواطنة بين المسلم والقبطي، وأن تقدم الوطن وتحرره قضية الفريقين جميعًا لأنهم في حقيقة الأمر فريق واحد يعمل لهدف واحد، وأنه كما تقضي قواعد الديمقراطية بحق الأغلبية في الإدارة فإنها تمنع أي عدوان مادي أو معنوي منها على الأقلية، وأن هذه الحماية في مصر مقدسة يفرضها الدين على المسلمين قبل أن يفرضها القانون ولذلك تفاصيل كثيرة لا موضع للخوض فيها هنا..

ومن مثيرات الحزن والأسى والأسف جميعاً أن يغفل العنوان الذي تصَدَّر الصفحة الأولى من الجريدة الإسلامية الحزبية هذه المعالم جميعًا، فضلاً عن وقوعه في تحميل الأمور ما لا تحتمله وفي تأويلها بصورة لا تدفع ضراً ولا تجلب خيراً..

فالعنوان يستعمل لفظ النصراني في موضع الاستثارة على سبيل الذم والقدح والتشهير.. والنصرانية دين عيسى عليه السلام، والقرآن يصف أهله بأنهم أقرب الناس مودة للذين آمنوا بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿... وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً وَأَنَّهُمْ لا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [المائدة:٨٢]. والقبط المصريون يدينون بالنصرانية؛ ولهم فوق ما لجميع النصارى من الحقوق حق الرحم؛ فرسول الله ﷺ يقول عن مصر: «.. فاستوصوا بأهلها خيرًا فإن لهم ذمة ورحمًا»[1]؛ فأما الذمة فهي ذمة الله ورسوله، وأما الرحم فميلاد إبراهيم ابن رسول الله ﷺ من مارية القبطية.

فكيف يجوز لمسلم أن يهمل الرحم النبوي، ويغفل عن حكم الذمة الإسلامية: أي العهد الذي ليس لأحد نقضه، ويستحل لنفسه أن يجعل الدين، لا«اللقب» فحسب، وسيلة للتنابز الذي ينهى القرآن الكريم عنه؟؟

إن الجريدة الحزبية التي نشرت على صفحتها الأولى هذا العنوان العجيب تصدر عن حزب عضو في التحالف الإسلامي الذي يضم إلى هذا الحزب حزب العمل وجماعة الإخوان المسلمين، ومن المعلوم للكافة أن برنامج هذا التحالف، ومسلك نوابه حين كانوا في مجلس الشعب السابق، وأقوال زعمائه في جماعة الإخوان المسلمين وفي حزب العمل على السواء مسلك يقوم على حماية الوحدة الوطنية ويرفض كل احتمال للتفريق بين أبناء الوطن على أساس العقيدة الدينية.

---

(١) رواه مسلم عن أبي ذر حديث رقم (٢٥٤٣).

وحين يمارس الكافة علاقات صحية بينهم وبين بعضهم بعضًا قبولاً لأحكام الدستور والقانون فإن شبابِ التحالف الإسلامي وزعماءه ومفكريه وكوادره السياسية يمارسون ذلك نزولاً على حكم الدين وطاعة لله تعالى، فأين غابت هذه الحقيقة عن كاتب هذا العنوان وناشره؟؟

والنَّيل من الإسلام الذي يتهم به هذا العنوان فيليب النصراني أمر يجرمه قانون العقوبات وهو ـ لو صح ـ يثير في نفوس الناس أعظم أنواع الكراهية وأخطرها، والرمي به يقع، لذلك، تحت طائلة نصوص تجريم القذف في قانون العقوبات. فكيف استباح كاتب هذا العنوان وناشره لنفسيهما الوقوع تحت طائلة تلك النصوص بنسبة هذه الجريمة إلى الأستاذ فيليب جلاب؟؟

وماذا سيقولان إذا أوقفهما الأستاذ فيليب جلاب أمام القضاء مطالبًا بحقه وحق المجتمع قِبَلَهما؛ لأن ما أسنداه إليه من أمور لو كانت صادقة لأوجبت عقابه، أو أوجبت احتقاره من أهل وطنه على حد تعبير المادة (٣٠٢) من قانون العقوبات؟؟

* * * * *

إن فيليب جلاب لا يحتاج ـ وهو الصحفي المحترف ـ إلى دفاع كاتب هاوٍ عن أدائه الصحفي، ولكن الأقلام الإسلامية المسؤولة والقيادات الحزبية في حزب الأحرار والقيادات الفكرية في التحالف الإسلامي مطالبة بإيقاف هذا العبث عند حده والقضاء عليه في مهده قبل أن يتحول إلى نار تأكل الأخضر واليابس وتقضي على كل أمل في عمل وطني متوازن ومتكامل يؤدي بالجميع إلى حياة نكون فيها أكثر حرية واستقلالاً ويكون الوطن فيها أقل تخلفًا وتبعية..

١٣ - هذا هو الإسلام عدل وإخاء وسماحة(*)

أثارت صفحة الفكر الديني في الأسبوع الماضي في هذا المكان وتحت عنوان (تجربة إنسانية حية) قصة محام مسيحي لجأ إلى أحد الصالحين بالأقصر لحل مشكلته بعد أن تعثر حلها سنوات.

وقد تلقينا العديد من الرسائل من مسلمين ومسيحيين على قدر كبير من الوعي والعلم يشيدون فيها بسماحة الإسلام والمسيحية وأصالة أبناء مصر وعمق الإخاء الذي يربط بينهم في وطن واحد.

ونظراً لضيق المساحة فإننا نختار اليوم التعقيب الذي كتبه الأستاذ الدكتور محمد سليم العوّا.

قرأت في صفحة الفكر الديني من أهرام الجمعة ١٩٩٠/٦/٦ قصة الأستاذ اسكندر بشير عيسى والشيخ محمد الطيب[1] أحد العباد المشهورين في الأقصر.

وقد أسعدني أن أقرأ هذه القصة في الأهرام لما حملته من معانٍ سامية ودلالات رفيعة، على أصالة روح التدين في هذا الشعب المصري، وعلى اطمئنان أهل الأديان جميعًا إلى الصالحين ولو كانوا على غير دينهم: شأن هذا المحامي الفاضل الذي اطمأن إلى شيخ على غير دينه ورضي مقدمًا أن يحتكم إليه في قضية خصومه فيها من أهل دين الشيخ نفسه.

وقد تذكرت حين قرأت هذه القصة أن الله تبارك وتعالى جعل العدل والحكم بالحق واجبًا على نبيه ﷺ ولو كان صاحب الحق من قوم هم «من غير المسلمين»، وكان الظالم من المسلمين أنصار رسول الله نفسه.

وقد أنزل الله في ذلك إحدى عشرة آية، تتلى إلى يوم القيامة، لتذكر البشرية كلها بأن شريعة الإسلام هي شريعة العدل الإلهي الذي لا يسمو إليه عدل البشر مهما بلغ تجردهم وإنصافهم.

وهذه الآيات هي من الآية ١٠٥ إلى الآية ١١٥ من سورة النساء، وهي تبدأ بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾ وتنتهي بقوله تعالى: ﴿لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ

(*) يوليو ١٩٩٠م.

(١) هو شقيق الأستاذ الجليل الشيخ الدكتور أحمد الطيب، رئيس جامعة الأزهر.

أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً * وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾. [النساء: ١١٤-١١٥].

وقصة هذه الآيات أن رجلاً يقال له: طعمة بن أبيرق (في أشهر الروايات) سرق طعامًا وسلاحًا من بعض المسلمين، وحين أوشك أمره على الانكشاف اتهم رجلاً من اليهود بالسرقة، وشهد معه بعض قومه على ذلك، ووجد الطعام والسلاح المسروق في بيت اليهودي المتهم (كان السارق المنافق قد أودعه لدى اليهودي لتثبت التهمة عليه عندما يتهمه بالسرقة، وكان اليهودي بريئًا لا يعلم من أمر السرقة شيئًا).

وبينما النبي ﷺ يتتبع البيِّنات التي تقدم إليه في شأن هذه التهمة، وليس أمامه إلا ظواهر الوقائع، نزل الوحي ليفضح خيانة طعمة بن أبيرق، ويبرىء اليهودي، ويأمر النبي ﷺ ألا يكون مدافعًا عن الخائنين الذين يظهرون الإسلام، في مواجهة خصمهم البرئ الذي كان يهوديًا من أعداء الرسول ﷺ في المدينة ومن أعداء الإسلام في كل عصر.

ولم يكن إلا الوحي الرباني قادرًا على كشف الحقيقة التي أخفاها قوم طعمة، وتآمروا على شهادة الزور ضد اليهودي عند رسول الله. ففضح الله خطتهم، وأوهن تدبيرهم، وعصم نبيه من أن يقضي بغير الحق ولو كانت البينات الظاهرة مؤيدة لهذا القضاء، وعلّم المسلمين بذلك أن العدل من شعائر الله، وأنه لا خير في رابطة الدين التي تهدر الحق أو تضيعه.

وهكذا كان فعل الشيخ الطيب مع المحامي المسيحي على قاعدة من قواعد الإسلام الصحيحة الصريحة: ﴿... اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى...﴾ [المائدة: ٨]، وعلى هدى من قوله تعالى: ﴿لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاحٍ بَيْنَ النَّاسِ...﴾ [النساء: ١١٤].

وفي القصة التي نشرتها الأهرام في عدد يوم الجمعة الماضي رسالة للفريق الذي يظن أن روح الإسلام وأحكامه توصي أبناءها وأتباعها بالتشدد في معاملة المخالفين في الدين من أبناء الوطن، وأن ظلمهم، والتهاون في أداء حقوقهم إليهم أو في حفظ حرماتهم.... إلخ أمور لا يحاسب المسلم عليها، وهذا وهم شنيع وباطل يقطع ببطلانه القرآن الكريم نفسه، وعلى الذين يظنونه أن يقرأوا آيات سورة النساء من ١٠٥ إلى ١١٥.

والحمد لله على نعمة الإسلام.

١٤- الفتن ضد الوطن(*)

اعترضت ولا أزال أعترض، على تسمية ما يقع من حوادث العدوان المسيحي على المسلمين أو عدوان المسلمين على الأقباط فتنة طائفية؛ لأنها في الحقيقة فتنة وطنية تمس الوطن وتعرض للخطر جميع أبنائه . فالمسلمون والمسيحيون يعيشون معًا منذ أكثر من أربعة عشر قرنًا دخل خلالها مسيحيون في الإسلام وخرج منها مسلمون إلى المسيحية وكفر صنف ثالث بالديانتين من دون أن تحدث مشاكل عميقة وحقيقية. لذلك فما يحدث الآن هو في حقيقته مشاكل في الوطن أكثر من كونه مشاكل في الدين؛ لأن الوطن أصبح ممزقًا بعدما بلغ الوضع السياسى ما بلغ من الضعف الذي لم يسبق أن بلغته في التاريخ السلطة المصرية التي كانت تضم الجميع مرة بقوة الحكم والسلطان، ومرة بروح الأبوة الحانية، ومرة ثالثة بتوفير إمكانات اقتصادية للأمة حتى تعيش وتنتج.

هذه السلطة أو هذه الدولة أصبحت غير موجودة محليًا، حتى أصبح بإمكان أي فرد أن يذهب أو يسرق ما يشاء وتنتهي المسألة بسلام، بعدما تحولنا إلى ذلك المجتمع الذي قيل فيه: إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد.

أما أحوالنا الخارجية فلا تخفى على أحد، بعدما أصبحنا في أشد حالات الضعف، بعدما أصبحنا دولة كل مهمتها «الوساطة» بدلاً من الريادة، والسمسرة بدلاً من القيادة العربية، بينما الوضع الاقتصادي في البلاد في غاية التدهور، والفقراء كل يوم يزدادون فقرًا وعددًا، والأغنياء يزدادون غنى. والذي حدث من توقيع اتفاقية «الكويز» مع إسرائيل وأمريكا يسلم ١٧,٥٪ من مقومات صناعة الغزل والنسيج، وهي أهم صناعة في مصر قامت منذ طلعت حرب وتفوقت في العالم، للصهاينة ليدمروها بالمنتج الصهيوني بزعم أن هذه الاتفاقية سوف تساعدنا في بيع غزلنا ونسيجنا إلى الولايات المتحدة، وهو سبب شديد الضعف؛ لأن العالم كله يطلب الأجود الآن. والشرط السياسي ودخوله إلى الصناعة «**بدعة**» جديدة لم تعرفها مصر في تاريخها كله، لاسيما أننا وقفنا ضد هذه الاتفاقية سنين طويلة ورفضت حكومات متعددة توقيعها.

(*) ديسمبر ٢٠٠٤.

ومن المؤسف أن حلول المرجعية الطائفية محل المرجعية الوطنية أصبح مطلبًا لبعض الذين يفَكرون بشكل طائفي، والذي نعلمه نحن وأمثالنا من المدافعين عن الوطن بأقباطه ومسلميه أن المرجعية الوطنية السياسية والمرجعية الوطنية القومية هي القائمة، وهي التي تحكم الناس وتفصل في خلافاتهم؛ لأننا لو سلمنا بالقيمة الأولى للمرجعية الطائفية لهزمنا الوطن وهدمناه، وليس معنى هذا أننا نريد من الناس أن يتركوا الأديان جانبًا، وإنما نريد منهم أن يرفعوا الأديان ليتقربوا بها لله تعالى في دنياهم وآخرتهم، ولكن حينما يكون هناك خلاف بين أطراف الجماعة الوطنية فإننا يجب أن نعود به إلى القواعد القومية والدستورية وليس إلى المرجعية الدينية.

والذين يحاولون إيجاد مرجعية طائفية للأقباط وإسلامية للمسلمين، يزعمون أن سبب ذلك هو الاضطهاد المستمر في مصر المسلمة للأقباط. وهي مقولة غير صحيحة جملة وتفصيلاً.

لقد سمعت هذه المقولة منذ سنوات في المنظمة العربية لحقوق الإنسان من أحد الأقباط وهو الآن يدير أحد مراكز حقوق الإنسان التي تزعم الدفاع عن أقباط مصر في الولايات المتحدة، ويومها وقف يقول مثل هذا الكلام، فقلت له إنني أدعو الله أن يفيء على المسلمين في هذا البلد بمثل ما أفاء على الأقباط؛ لأنني أرى أن لهم وضعًا متميزًا في مصر، وليس وضعًا دونيًا. نعم هناك وظائف يريد الأقباط أن ينالوها مثل وظيفة المحافظ، لكني أعلم علم اليقين أنه لا يوجد شيء اسمه تمييز ضد الأقباط، لا في الوظائف ولا المهن ولا الحرف، لكن يوجد تعصب من بعض الناس ضد بعض الناس مثلما توجد شركات قبطية لا توظف المسلمين وشركات إسلامية لا توظف أقباطًا وكلها أمور نتيجة للتعصب، وليس نتيجة لوضع في الدولة، فالحكومة لم تأمر أحدًا بأن يعين مسلمًا ولا يعين قبطيًا، والدولة في مصر إذا كانت متعصبة فإنها متعصبة للأقباط، فالكنائس الآن ليس عليها رقابة، بل عليها «أمن» يحميها من الخارج بينما ما يجري داخل الكنيسة لا يعرف أحد عنه شيئًا، بينما كثير من المساجد يؤمها في كل صلاة رجال من الأمن حتى إذا خرج الخطيب قِيدَ شعرة أنزلوه من على منبره أو على الأقل سحبوه إلى النيابة بعد الخطبة.

إن جميع خطباء المساجد الآن لا يقفون على المنبر للخطبة إلا بعد حصولهم على تصاريح من إدارة مباحث أمن الدولة. والتصريح يصدر اسميًا من وزارة

الأوقاف، لكن الذي يصدره في الحقيقة هو جهاز مباحث أمن الدولة، بينما القس يؤهل داخل الكنيسة وداخل كلية اللاهوت أو الدير ثم يخرج ليعمل تحت إشراف إدارة كنسية بحتة، وجميع الكنائس بها مدارس الأحد، وهي مدارس تعليمية وليست دينية فقط، وفيها الملاعب والنوادي الواسعة التي يؤمها الشباب على مدار الأسبوع، بينما لا يوجد مسجد في مصر مسموح له بأن ينشئ ملعبًا، حتى إن المسجد الوحيد الذي كانت به مكتبة تحولت إلى دار للعزاء. ناهيك عن القيود المفروضة على بناء المساجد التي يجب أن تبنى طبقًا للشروط العشرة التي وضعتها الأوقاف. والمساجد في مصر تفتح للصلوات الخمس قبل الصلاة بربع الساعة وتظل بعدها مفتوحة لنفس الوقت بينما الكنائس مفتوحة طول الـ ٢٤ ساعة حتى إن المسلم قد لا يجد في غير أوقات الصلاة مسجدًا يصلي فيه فيما عدا الأزهر أو الحسين. والحقيقة أننا كمسلمين نعيش في أوضاع أسوأ بكثير من الأوضاع التي يعتبرها مسيحيون اضطهادًا؛ فالأوقاف القبطية تُرَد الآن قطعة قطعة للإخوة المسيحيين منذ عام ٩٧ على يد الدكتور حمدى زقزوق، بينما نحن نطالب برد واحد على عشرة من الأوقاف الإسلامية إلى الأزهر، وهي أوقاف بالملايين استولت عليها الدولة وأدخلتها في ميزانيتها وضاعت على المسلمين.

وبعض المسلمين يردون على دعوى الاضطهاد القبطية بأن نحو ٦٠٪ من الاقتصاد في يد الأقباط. وهذا أمر لا يثير لديَّ أية حساسية؛ لأنه إذا حصل إنسان على قوة اقتصادية نتيجة اجتهاده وعمله فهذا حقه، لا ينازعه فيه أحد، ولكن إذا كان هذا الوضع الاقتصادي نتيجة لما يتردد عن دعم خارجي أو تعامل مع قوي خارجية، أو نتيجة لمعونات مشروطة فهنا مكمن الخطر؛ لأن الذي يعطي اليوم يمنع غدًا، والذي يعطي يفرض شروطه، فإذا كان للمسيحيين وضع اقتصادى متميز نتيجة لاجتهادهم فليبارك الله لهم، وهم مصريون، ونشاطهم الاقتصادي يصب في مصلحة البلد، ولكن إذا كان هذا نتيجة لاتصالات أو أموال أجنبية أو معونات مشروطة فهو مرفوض، ورفضه ليس لأنهم مسيحيون وإنما لأنهم مصريون أولاً. وليس لأن المال الأجنبي يقويهم ولكن لأنه يضعف الوطن كله، ويفرق بين أهله.

والمسيحيون يتحدثون عن مشاكل عديدة أهمها الشروط العشرة التي أصدرها العزبي باشا - وكيل وزارة الداخلية عام ١٩٣٤- والتي تَحُول دون بناء أي كنائس جديدة تقريبًا، حتى إن الأنبا موسى أسقف الشباب قال في إحدى

المناسبات: إن أقباط أسيوط طلبوا بناء كنيسة منذ عام ١٩٣٤ وجاءت الموافقة في التسعينيات لكنها لم تبن حتى الآن.

والواقع أننا يجب أن نتبين أن تنظيم بناء الكنائس في مصر كان يحكمه ما يسمى «بالخط الهمايوني» وهو قانون صدر بإرادة سلطانية كان يعطي أهل الملل في الدولة العثمانية حق إقامة دور العبادة، لكنه ربط ذلك الأمر بإرادة السلطان حتى يحرم ولاة الدولة العثمانية من أن يتحكموا في الرعايا غير المسلمين. وحينما انهارت الدولة العثمانية تحولت الإرادة العثمانية إلى إرادة الحاكم سواء كان الملك أو رئيس الجمهورية، ولا يمكن أن ننسى أن الذي بنى الكاتدرائية المرقسية في العباسية وهي المقر البابوي في القاهرة هو الرئيس جمال عبد الناصر الذي تبرع بمائة ألف جنيه مساهمة منه، وحضر الافتتاح.

وفي سنة ١٩٩٩ صدر القرار الجمهوري رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٩٩ بتخويل المحافظين سلطات رئيس الجمهورية المتعلقة بإصلاح الكنائس وإجراء الترميمات. ثم ألغي هذا القرار بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢٩١ لسنة ٢٠٠٥ الذي فوّض المحافظين في شأن الكنائس كله إنشاء وبناءً وترميمًا. فلم يعد للسلطة السياسية علاقة بهذا الموضوع، وأصبح كل شيء في يد المحليات، وهو ما يعني أن بناء الكنيسة مثل بناء أي بيت، بل إن القانون منح الكنائس مميزات؛ فالأقباط لهم الحق في اختيار أرضها ومساحتها واختيار رسمها وتصميمها والمواد التي تنفذ بها، هذا في الوقت الذي يمنع ذلك في بناء المساجد؛ فالرسم والمساحة والتنفيذ مفروضة من وزارة الأوقاف، بل إن الراغب في بناء مسجد يتعين عليه أن يضع مبلغ ٥٠ ألف جنيه تحت حساب وزارة الأوقاف إلى أن يتم بناء المسجد دون أن يعرف هل سترد له الوزارة المبلغ بعد البناء أم لا؟

أما قصة كنيسة أسيوط التي لم تبن منذ عام ١٩٣٤، كما قال الأنبا موسى، فأنا أدعوه - وهو صديقي - أن يوكلني في تحريك دعوى قضائية أمام القضاء الإداري وأنا واثق من أنني سأحصل له على حكم ببناء الكنيسة؛ لأن تعطيل بنائها منذ عام ١٩٣٤ حتى الآن يعد ضربًا من ضروب الجنون، وأنا ضد أن يتقاعس الناس عن المطالبة بحقوقهم كما أنني أيضًا ضد أن يطالبوا بها في الشارع بالمظاهرات وضرب العساكر بالحجارة وإصابة ٥٥ رجل شرطة، منهم خمسة ضباط؛ كما حدث في أثناء التجمهر القبطي في الكاتدرائية أثناء محنة السيدة/ وفاء قسطنطين.

ويجب هنا ألا نتردد في بيان أن ما جرى عليه بعض الأقباط ـ كنسيين وعلمانيين ـ من تكرار القول بأن أجهزة الأمن تقف حائلاً أمام حقوق جزء من أبناء الوطن في أن يقيم شعائره الدينية هو أمر غير صحيح؛ وهو أمر خطير جداً لأنه يؤدي إلى تمزيق شمل الوطن. وأجهزة الأمن في النهاية هي صمام أمان للمصريين جميعًا، وأفعالها خاضعة لرقابة القضاء، فلو أن هناك تعنتًا من جهة أمنية ما فالطريق هو القضاء الإداري، ولكن أن يتهم الأمن بأنه يقف ضد بناء الكنائس وأنه ضد الأقباط فهو أمر خطير. وكيف غفل هؤلاء عن أن الأمن فيه المسلم والقبطى، في جميع الرتب من العسكري إلى مساعد وزير الداخلية. فكيف يتآمر كل هؤلاء على الأقباط؟؟

والدولة أو الحكومة لا تتحمل خطأ بعض الذين يطعنون في العقيدة المسيحية من المسلمين. فالطعن في المسيحية مثله مثل الطعن في الإسلام؛ فإذا حدث وقام رجل أحمق بالطعن في الأديان السماوية فما شأن الدولة أو الشعب به خاصة أن الإسلام يمنع الطعن في أى دين، بل ويمنع المجادلة في العقيدة بين المسلمين وغير المسلمين مصداقًا لقوله تعالى ﴿وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتى هي أَحْسَنَ﴾ [العنكبوت: ٤٦]. وهناك نصوص في قانون العقوبات تعاقب على القدح في الأديان والشعائر، لكنها لا تطبق للأسف الشديد. وفي هذا القدر فقط تنحصر مسؤولية الدولة والحكومة.

وليس جائزاً أن تخضع الدولة للمطالبة التي تتكرر، بين وقت وآخر، بأن يسمح بالدعوة للمسيحية في وسائل الإعلام الرسمية؛ لأنه إذا كان الهدف من هذا الطلب هو أن تتم الدعوة من خلال وسائل الإعلام المصرية إلى اعتناق المسيحية فهذا أمر لا يجوز لأن مصر دولة إسلامية بموجب دستورها. والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، والأقباط لهم الحق في الدعوة ولكن في كنائسهم وبين أبنائهم وفي أحيائهم؛ أما أن تتاح لهم الفرصة للدعوة إلى اعتناق المسيحية عبر وسائل الإعلام، فهذا ضد إسلامية مصر، والدولة التي تسمح بالدعوة إلى المسيحية واليهودية والإسلام في وسائل إعلامها هي دولة ليس لها دين.

وأقباط مصر ليسوا أقلية، وإنما هم أصل مصر، وقد جاء عليهم من أتى من الخارج من المسلمين فأصبحوا مصريين بالإقامة الطويلة، وأسلم ما لا يعلم عدده إلا الله من أهل البلاد، وأصبحت مصر مكونة من مسلمين يمثلون أكثرية عددية

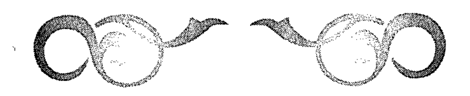
وأقباط هم الأقلية العددية ولكنهم ليسوا أقلية بالمفهوم السياسى وليسوا أقلية عرقية لأنهم ليسوا من عرق آخر.

والمسيحية وفدت إلى مصر كما وفد الإسلام إليها. المسيحية وفدت إلى مصر فاعتنقها من بقي من أبناء الفراعنة، فإذا كان الإسلام قد غزا مصر فإن المسيحية هي الأخرى غزت مصر، وعندما نقول إن مصر أصلها مسيحي فإننا نعني أنه حينما دخلها الإسلام كانت في هذا الوقت غالبية أهلها مسيحيين.

والزعم بأن هناك ظاهرة «تحويل القاصرات المسيحيات إلى الإسلام» زعم مخترع، بل إنه كذب صريح، وأنا أعلم تمامًا خريطة النشاط الإسلامي العلني، ولا أعرف شيئًا عن النشاط السري، وأستطيع أن أقول: إنه لا يوجد في العمل الإسلامى العلني في مصر أي نشاط لأسْلَمَةِ أحد؛ لا القاصرات ولا البالغات، وإنما يوجد في مناطق الكيلو أربعة ونصف، وعزبة الهجانة والدويقة ومنشية ناصر وبعض مناطق إمبابة وقرى الجيزة وبعض المناطق العشوائية حول الإسكندرية شمالاً وجنوبًا، نشاط تبشيري من بعض الكنائس بين المسلمين، وهو يعامل بمنتهى اللطف من رجال الأمن والناشطين الإسلاميين في تلك المناطق جميعًا، مع أنه يستغل الفقر والحاجة، لكننا لا نرى في ذلك خطراً حتى لو وجدت في مصر مليون بعثة تبشيرية مسيحية فلن يخرج من مصر الإسلام ولو وجد في مصر مليون بعثة إسلامية تدعو النصارى إلى الإسلام فلن تخرج القبطية من مصر، فمصر قدرها أن يبقى المسلمون والمسيحيون، معًا والذي لا يدرك ذلك مخطئ ولا يعرف مصر.

* * * * *

القسم الثانى



لقـاءات مـع الكاثوليـك



١٥ - جمعية القديس إيجيديو(*)

في عام ١٩٦٨ كان العالم يموج بحركات الشباب الرافضين للأوضاع السياسية القائمة في أماكن كثيرة.. وكان هذا الرفض متأثراً بحركات الرفض اليسارية وبانتصار الشيوعية في كوبا.. وبلغ ذروته في استيلاء طلاب جامعات عديدة في أوروبا، ولاسيما في فرنسا، على المباني الجامعية بالاعتصام فيها، وكان المد في معظمه شيوعيًا أو ماركسيًا بينما اتخذ في إيطاليا اتجاه الفاشستية الجديدة. في هذا الوقت كان «أندريه ريكاردي» قد بلغ الثامنة عشرة من عمره، وقد أنهى دراسته الثانوية، وكان ينظر - شأنه شأن أبناء الطبقة الوسطى الأوروبية - إلى حركات الرفض والغضب الشبابية بإعجاب شديد وأمل مقرون بالحذر.

ولكن «ريكاردي» لم يستطع أبدًا الاقتناع بالأفكار الماركسية، وكان رافضًا تمامًا أفكار الفاشستية الجديدة العنصرية في إيطاليا.

كان «ريكاردي» دائم الحديث مع مجموعة من أصدقائه أعمارهم متقاربة، أملهم أن يستطيعوا تغيير العالم بمثالياتهم الطموحة، وبخيالهم عن قدراتهم غير المحدودة.. وفي أثناء هذه المناقشات المستمرة، اكتشف هؤلاء الشباب دينهم.. اكتشفوا المسيحية.. أو تعبير «ريكاردي» نفسه: اكتشفوا الإنجيل!!

واكتشفوا أن هذا الإنجيل أو بعبارة أخرى: هذا الدين المسيحي أو - بتعبير أصح الدين بوجه عام - حين يفهم فهمًا إنسانيًا ويطبق تطبيقًا إنسانيًا يمكن أن يسهم في تغيير العالم تغييراً إيجابيًا، لا يحتاج في إنجازه إلى مظاهرات الطلاب، ولا إلى قوة السلاح، ولا إلى الانضواء تحت لواء حزب يساري أو فاشستي.

واكتشف هؤلاء الشباب في ذلك الوقت الجانب الآخر من مدينتهم روما.. اكتشفوا فقراءها، وأحياءها الشعبية المتهالكة، وتجمعات الغرباء والمهاجرين حول أطرافها، وجماهير المهاجرين إليها من إيطاليا وأوروبا وبلاد عربية عديدة، الذين يعيشون مهملين إهمالاً تامًا ينقصهم كل شيء من التعليم إلى الطعام.. إلى الحياة الآمنة.. إلى وسائل كسب العيش.

(*) يونيو ١٩٩٨م.

ويسقط عشرات منهم كل يوم فريسة لعصابات الجريمة المنظمة، أو لإغراء الانحراف الفردي تحت الضغط القاتل لتوفير ضرورات الحياة.

وإلى هؤلاء اتجه نشاط «أندريه ريكاردي» وأصدقائه الشبان.. تحدوهم رغبة قوية في التعبير عن تدينهم المسيحي بتقديم ما يستطيعون من مساعدات وخدمات إلى الفقراء والمحتاجين، وكان تعبيرهم: «إننا نقدم الخدمة للفقراء، لأنهم فقراء لا لأنهم يحتمل أن يتحولوا إلى المسيحية - إن كانوا غير مسيحيين - أو يصبحوا مسيحيين أفضل إن كانوا كذلك أصلاً» كان هدف «ريكاردى» وأصدقائه هو إثبات تدينهم الشخصى بخدمة الآخرين.

وكان أساس عملهم هو التطوع، وكان هذا أساسًا لا يمكن التجاوز عنه، فكل عضو في مجموعتهم يعطي من نفسه ووقته بإرادته كل ما يستطيع، ولهذا فليس هناك حد أدنى للخدمات المطلوبة من العضو، وهو ليس مكرهًا على شيء وليس مطلوبًا منه حتى أن يظهر في الصلوات المسائية اليومية لجماعة «القديس إيجيديو».

وكان من عبقرية هؤلاء الشبان أنهم لم ينشئوا مؤسسة ولم يتحولوا حتى الآن إليها، فهم يجمعون حتى اليوم أكثر من ٧٠٪ مما ينفقون على نشاطاتهم من تبرعات المارة في الشوارع ويأتيهم الباقي من تبرعات محلية توجه إلى مشروعات خاصة. وهم لا يعتبرون أنفسهم قوة سياسية أو حتى جماعة ضغط، ليس لهم مصالح خاصة فيما يقومون به من مشروعات الخدمة الإنسانية.

ويعبر «ريكاردي» عن شعور أعضاء جماعة القديس إيجيديو بقوله: «إن شعور العالم اليوم بأنه أكثر علمانية من أي وقت مضى لا يعني أن نحيا بغير عقيدة، وللناس عقائدهم ولو لم يعلنوا اعتناقهم دينًا معينًا، ونحن كمسيحيين نشعر بكل بساطة أن من حقنا التعبير عن عقيدتنا فيما نقوم به من نشاط».

ومع استمرار نشاط مجموعة الشباب، وتقدمهم في تحصيل العلم، وشغلهم وظائف في المجتمع، وانتشارهم في تجمعات أكثر عددًا، بدأ المجتمع في روما يشعر بهم، وبدأ بعض رجال الدين الكاثوليك يتعاطفون معهم.

وكان اهتمام الكاردينال «كارلو مارتيني» - الذي يرشحه الكثيرون ليكون رأس الكنيسة الكاثوليكية القادم - من أبرز العلامات التي وجهت الاهتمام نحو هؤلاء الشباب ودفعت الكنيسة الكاثوليكية إلى أن تمنحهم مقرهم في منطقة «تراستي فيري» في قلب روما الكاثوليكية، وعبر عن ذروة الاهتمام بهم البابا «جون بول الثانى» حين زارهم في مقرهم مرتين في عامي ١٩٧٩ و١٩٩٣.

ومن هذا المقر انطلقت جماعة القديس إيجيديو في عملها التطوعي الذي بدا غير عادي ومثيراً للانتباه والاهتمام حتى في مجتمع يجعل من تقاليده التطوع لخدمة الآخرين ومساعدتهم.

وقد نجحت الجمعية في أن توسع نطاق خدماتها الإنسانية لتشمل حتى الآن ثلاثة وعشرين قطراً، في نشاط يقوم به أكثر من خمسة عشر ألف عضو منهم ثلاثة عشر ألف عضو في إيطاليا، بينهم ثمانية آلاف في روما وحدها، وهناك ألفا عضو في أنحاء متفرقة من العالم.

ويقوم العمل الأساسي لهؤلاء جميعًا على إعطاء الساعات التي يستطيعون تقديمها بعد أوقات عملهم الرسمية، للخدمات الإنسانية بجميع أنواعها لمن يحتاجون إليها.

ومن خلال هذا النشاط الإنساني انتقلت جماعة القديس إيجيديو إلى السعي نحو تحقيق السلام في أماكن كثيرة مشتعلة بالحروب والصراعات الإقليمية والقبلية.

ويعبر بعض قادتهم عن هذا الاتجاه بقولهم: «إنه وإن كان الفقراء هم مركز اهتمام جماعة القديس إيجيديو إلا أن محاولات تحقيق السلام حيث تشتعل الحروب الصغيرة أمر بالغ الأهمية؛ لأن الحرب هي أخطر أنواع الفقر، وهي تصيب بآثارها المدمرة الفقراء قبل غيرهم».

لقد أمضيت ثلاثة أيام ضيفًا على هذه الجمعية، ولفت انتباهي بوجه خاص اهتمامها بالعالم العربي والفكر الإسلامي، وهم يدعون دائماً شخصيات عربية وإسلامية لمشاركتهم نشاطاتهم الدولية، وكان من أهم ما قاموا به بالنسبة إلى العالم العربي عقدهم اجتماع روما الشهير بين القوى الجزائرية المتصارعة، وهو الاجتماع الذي حضره ممثلون لجميع القوى الجزائرية فيما عدا الحكومة وحزب حركة المجتمع الإسلامي «حماس» الذي يتزعمه صديقنا الأستاذ محفوظ نحناح[1] وهو الحزب الذي يتبنى في الجزائر مبادئ جماعة الإخوان المسلمين، وقد أصدر هذا الاجتماع «بيان روما» أو «إعلان روما» «١٩٩٥» الذي اعتبر أساسًا صالحًا لتحقيق تغيير سلمي في الجزائر يوقف حمام الدم المجنون الذي يسيل فيها منذ الانقلاب العسكري الأخير.

وقد سبق ذلك جهد آخر متميز لجمعية سانت إيجيديو في موزمبيق، فبعد خمسة عشر عامًا من الصراع المسلح هناك، وبعد إخفاق دول كبرى وصغرى في

(١) رحمه الله تعالى.

تحقيق سلام بين أهلها، تمكن أعضاء الجمعية من تحقيق اتفاق سلام ناجح عملوا من أجله سنتين كاملتين بين الخصوم الألداء حتى أقنعوهم بجدوى إنهاء الحرب، وهكذا استردت موزمبيق حياتها الطبيعية بفضل جهود هؤلاء المتطوعين الذين لا يمثلون دولة ولا حكومة، ولا يملكون مالاً للترغيب ولا سلاحاً للترهيب، ولكنهم يعملون بإخلاص من أجل حياة إنسانية أقل عذابًا، إن لم تكن أكثر سعادة!!

وآخر جهود أعضاء سانت إيجيديو في مجال تحقيق السلام كانت جهودهم في البلقان، وهي جهود متعددة لا تزال مستمرة حتى الآن، وقد أسفرت عن توقيع أول اتفاق بين زعيم الصرب وزعيم مسلمي كوسوفو، لفتح المدارس وثلاث كليات للدراسة اعتبارًا من أول أكتوبر القادم، بعد توقف كامل دام ست سنوات، وقد كان هذا الاتفاق هو أول وثيقة يعترف فيها الصرب «بكل عنجهيتهم وكبرهم الكاذب» بأن للمسلمين في كوسوفو كيانًا متميزًا يتعاملون معه معاملة الأنداد، ويوقعون معه اتفاقية مباشرة.

أما جهود سانت إيجيديو الاجتماعية، فهى متعددة تعددًا لافتًا للنظر، وقد استوقفني منها مشروع يسمى «مطاعم الشوربة/ أو الحساء».

وهو عبارة عن مكان كبير في قلب روما يسع ٨٥٠ شخصًا لوجبة كاملة، ويقدم خدماته أربعة أيام في الأسبوع، وهي وجبة مكونة من حساء ولحم وخبز وفاكهة وشاي أو قهوة، تقدم مجانًا للغرباء عن روما، وبالذات المهاجرين من بلدان أخرى، «معظمهم للأسف الشديد جاءوا من العالم الإسلامي» وقد كان غالبية من يفدون على المطعم في أثناء زيارتي من كردستان، وعلمت أن المغاربة والجزائريين والمصريين والليبيين وغيرهم من العرب والمسلمين لهم النصيب الأكبر في خدمات هذا المطعم.

ويقوم المطعم ـ بالإضافة إلى هذه الخدمة المهمة ـ بتقديم مساعدات لمن يحتاجون إلى مساعدة في شأن تصحيح أوضاع إقامتهم، أو لمن لديهم مشكلات مع أصحاب الأعمال الذين يعملون لديهم ونحو ذلك من الخدمات الإدارية التي يعجز المغترب ـ حديث العهد ـ في أي مجتمع عن القيام بها.

وفي الأيام التي لا تقدم فيها وجبات الطعام، وفي غير أوقات تقديم هذه الوجبات من الأيام الأربعة، تقام في المكان نفسه مدرسة لتعليم اللغة الإيطالية للأجانب المغتربين، وهي تقدم دروسها مجاناً بهدف محدد هو مساعدتهم على الالتحاق بعمل يجعلهم مستغنين عن المساعدات الخيرية، وربما جعلهم قادرين على مساعدة غيرهم أيضًا.

والمطعم مكان يأتي إليه المغتربون ليجدوا من يتحدثون إليه، ويبثونه شجونهم، ويحكون له مشكلاتهم، ولو على سبيل التخفيف من أثقال النفس وأحمالها ومن معاناة الغربة والشعور بافتقاد الأهل والأصدقاء.

وأهل الخير يأتون إلى هذا المطعم - بجميع نشاطاته - من المتطوعين الذين يقدمون أفضل أوقاتهم لخدمة هؤلاء الغرباء الذين لا يجمعهم بهم نسب ولا عقيدة ولا وشيجة إلا الأخوة الإنسانية التي تفتقدها مجتمعات كثيرة، بل تفتقدها عائلات تنحدر من أصول واحدة، ويجعل لها أولئك العاملون في جمعية سانت إيجيديو مكانًا ظاهرًا في تأسيس علاقاتهم وترتيب أولوياتها.

وتدير الجمعية بيوتًا عديدة لكبار السن، منها ثلاثة بيوت يسكنها الذين يعجزون - بسبب السن أو المرض - عن خدمة أنفسهم، وبيتان للعجائز المعاقين أحدهما للنساء والآخر للرجال ويرعى المتطوعون التابعون للجمعية ألفي شخص من كبار السن الذين يقيمون بمفردهم ويستطيعون خدمة أنفسهم، لكنهم يحتاجون إلى من يزورهم، ويتفقد أحوالهم ويقدم لهم بعض الخدمات البسيطة التي لا يمكنهم عملها بأنفسهم.

وجميع العاملين في الجمعية متطوعون، يقدمون ما يستطيعون تقديمه من أوقاتهم لخدمة الفئات التي تخدمها الجمعية، وليس هناك من يتقاضى مليمًا واحدًا أجرًا لعمله اللهم إلا ثلاث سكرتيرات في مقر الجمعية في روما، وهؤلاء يخدمون خمسة عشر ألف متطوع ومتطوعة في أنحاء العالم يقومون بخدمات الجمعية التي يقدمونها للآخرين المحتاجين.

وقد استمدت الجمعية اسمها من المقر الذي منحها إيَّاه الفاتيكان بعد أن عملت سنين في صورة نشاط طوعي يقوم به أعضاؤها المؤسسون من بيوتهم ومكاتبهم ثم طلبوا مكانًا يمارسون منه هذا النشاط فأعطاهم الفاتيكان ديرًا للراهبات يحمل اسم القديس إيجيديو، بعد أن خلا ممن يسكنه بانحسار رهبنة النساء في إيطاليا.

وموقع الدير في قلب روما القديمة ذات العبق المسيحي الظاهر، وهو محاط بالكنائس والمباني التاريخية في منطقة جذب للسياحة العامة والسياحة الدينية بوجهٍ خاص.

ويختم أعضاء جمعية سانت إيجيديو يومهم - دائماً - الثامنة مساء بصلاة يقيمونها في الكنائس التي تقع بجوار أماكن ممارستهم لنشاطهم يقدمون فيها الشكر لله أنه أعانهم على خدمة المحتاجين من الناس.

ثم ينصرفون بعد هذه الصلاة إلى بيوتهم سعداء بما عملوا راضين عما قدموا.

١٦ - لقــــاء رومـــا(*)

في غمرة الشعور بالمخاطر المحدقة بالعالم كله من جرًّاء الحرب التي تقول الولايات المتحدة، كل يوم، إنها وشيكة الوقوع لضرب ما تسميه بقواعد الإرهاب في أفغانستان. وفي خضم مشاعر متنامية ضد الجاليات العربية والمسلمة في الولايات المتحدة وأوربا، ومع توالي اتهامات السياسيين الغربيين للمسلمين بأنهم لم يدينوا ما وقع في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إدانة كافية «السيدة / مارجريت تاتشر» وإعطاء الدروس المتتالية للمسلمين والعرب عن كيفية معاملة مواطنيهم «السيد / كولن باول» واتهام الحضارة الإسلامية بأنها لا تعرف الديمقراطية ولا التعددية ولذلك ليس غريبًا أن تنتج الإرهاب «السيد/ سيلفيو بيرلسكونى». في خضم ذلك كله وغمرته، ظهر صوت غربي متعقل ومنصف، هو صوت جمعية «سانت إيجيديو» الإيطالية، فدعا إلى «قمة إسلامية مسيحية» تعقد في روما بين ممثلين للمسلمين من العلماء والدعاة والمفكرين، وبين ممثلين للكنيسة الكاثوليكية وعدد من الكنائس الأخرى الأوروبية والأمريكية والعربية.

كانت المهمة التي دُعي من أجلها لهذا اللقاء هي إجراء حوار إسلامي مسيحي حول ما وقع في الولايات المتحدة الأمريكية، وموقف الإسلام والمسيحية منه، وما يتعرض له العرب والمسلمون في الغرب من فتنة نتيجة الاتهام الظالم بأنهم جميعًا إرهابيون من أتباع أسامة بن لادن(!)

وشارك في اللقاء من الجانب الإسلامي أحد عشر عالمًا من مصر والجزائر وقطر والمملكة العربية السعودية وموريتانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيران والإمارات العربية المتحدة. وشارك من الجانب المسيحي رجال دين ومفكرون منهم عدد من كرادلة الفاتيكان وأساقفته ورئيس جمعية «سانت إيجيديو» البروفسور أندريا ريكاردي، وكان هؤلاء من إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وتشيكوسلوفاكيا وسوريا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا وأسبانيا، وكان على رأس الجانب الإسلامي العلامة الشيخ يوسف القرضاوي وعلى رأس الجانب المسيحي الكاردينال تشيجري والكاردينال مارتيني.

(*) عن القمة الإسلامية / المسيحية الأولى، روما أكتوبر ٢٠٠١م.

وقد نجح اللقاء في إبراز حقيقة إدانة الإسلام للإرهاب بصوره كافة، والتفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة في فلسطين أو أي أرض محتلة وانتقاد التعميم المغلوط للمفاهيم الظالمة عن العرب والمسلمين. لكنه لم يستطع أن يتجاوز عقبة الحساسية المفرطة في أوروبا نحو أي إدانة للصهاينة الإسرائيليين وعلى هذه العقبة تحطمت جهود إصدار بيان ختامي يعبر عما انتهت إليه القمة من رؤى بالغة الأهمية في جميع القضايا التي ناقشتها.

وجرى لقاء بين الوفدين وبين رئيس الجمهورية الإيطالية ألقى فيه البروفسور أندريا ريكاردي كلمة الجانب المسيحي وألقى فيه أحد أعضاء الوفد الإسلامي كلمة عن العلماء والمفكرين المسلمين المشاركين في اللقاء[1]؛ ولأن الكلمة الإسلامية عبرت عن معظم ما لقى قبولا عامًا من الفريقين فقد أحببت أن يطلع القراء عليها كاملة، قالت الكلمة :

«**فخامة الرئيس ..**

شرفني إخواني من كبار علماء المسلمين ومفكريهم، بالحديث، نيابة عنهم، في هذا اللقاء الكريم معكم.

وإن السبب الذي اجتمعنا من أجله، مع إخواننا من الأحبار والرهبان، والمفكرين المسيحيين، تحت مظلة جمعية «سانت إيجيديو» في هذا الظرف الدقيق غير المسبوق، الذي يمر به العالم كله، بعد التفجيرات الإجرامية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، هو أن نبحث من منطلق إيماننا الديني - مسلمين ومسيحيين - عن سبل تتقي بها الإنسانية، والحضارة المعاصرة، أن تُدمَّر وتَبِيد بما يرتكبُه بعض أبنائها من مظالم أو جرائم، أو بما يعانيه بعض شعوبها وأممها من مآس تؤرق كل ذي ضمير حي، وتجعل الأخوة الإنسانية التي نصَّ عليها القرآن الكريم، ودعا إليها السيد المسيح، كلمة بلا مضمون وشعارًا بلا تطبيق. والذي يجرى في مهد المسيح ورحاب الأقصى المبارك وساحة كنيسة القيامة من عدوان على الشعب الفلسطيني شاهد عدل لما أقول.

ونحن معشر المسلمين نعتقد أن السبيل، إلى زوال ذلك كله، هو أن يعمل الجميع معًا من أجل عدالة حقيقية، تسود الأرض كلها، ولا تفرق بين أحد من بني آدم وبين آخر بسب دينه، أو جنسه، أو لونه، أو اختياره السياسي.

---

(١) هو كاتب هذه السطور.

والعالم أحوج ما يكونُ لهذه العدالة اليوم. فهي وحدها التي تجنبه مآسي حربٍ جديدة تواجه عدوًا غامضًا، ليس لدى أحد يقين كافٍ عن هويته، وسوف يُضَحَّى بسببه بأعداد لا يعلمها إلا الله من الأبرياء، الذين يَدينون الإرهاب كما نَدينه، ويستنكرونه كما نَستنكره، ولا ذنب لهم إلا أنهم ولدوا في بقعة من الأرض أوى إليها بعض الذين يتهمون اليوم ببعض ما أصاب الإنسانية من خراب.

سيادة الرئيس..

إننا ندعو، من هذا الموقف، أمامكم، إلى أن يكون هدف المسعى الدولي هو القبض على المجرمين الحقيقيين في أحداث الولايات المتحدة الأمريكية وتقديمهم إلى محاكمة عادلة كما تقضي بذلك كل الشرائع الدينية والوضعية على السواء. ولتكن هذه المحاكمة حيث تكون، لكنها يجب أن تكون أمام قضاة مستقلين محايدين، ليسوا من الدول التي هي اليوم خَصْم وحَكَم، لأنها لو كانت كذلك فلن تُرضي الله، والعدل من أسمائه وصفاته، ولن ترضي الناس؛ لأن للضمير الإنساني صوتًا لا يتوقف ينادي بالعدالة الحقيقية للجميع.

ونحن ندعو من هذا الموقف، أمامكم، إلى أن يكف السياسيون عن التعرض للأديان والثقافات والحضارات، والمؤمنين بها، والمنتسبين إليها، بما لا يعبر عن حقائقها، وينبئ - للأسف - عن جهل فاضح بها.

لقد كانت هذه الأحداث مناسبة، غير طيبة، سمعنا فيها سياسيين يستعيدون ذكرى الحروب التي سموّها صليبية - والمسيحية الحقيقية منها براء - وسياسيين يعلمون أهل حضارة عمرها خمسة عشر قرنًا كيف يجب أن يعاملوا إخوانهم في الدين والوطن، وسياسيين يصفون الحضارة الإسلامية العريقة بأنها أدنى من سواها وأقل استحقاقاً للاحترام والاعتبار.

لقد أثار هذا كله مشاعر ملايين، بل مئات الملايين من المسلمين، ونحن العلماء والمفكرين المسلمين نعمل في مواقع وجودنا المتنوعة على تحويل هذه المشاعر من مشاعر غضب مدمر وكراهية، إلى مشاعر اعتزاز بحضارتنا وتعريف بمآثرها وسعي نحو إحياء هذه المآثر التي تستفيد بها الإنسانية كلها - كما استفادت في الماضي - لا المسلمون وحدهم.

وإن رجاءنا - سيدي الرئيس - أن يسمعنا اليوم هؤلاء السياسيون، ويفهموا عنا ما نقول. فبغير ذلك لن يعرف العالم طعم السلام ولن تذوق البشرية حلاوة الأخوة الإنسانية».

وكان تعقيب رئيس الجمهورية على الكلمتين تعليقًا متوازنًا وإيجابيًا، ذكر فيه احترام الغرب ـ ولا سيما إيطاليا ـ للحضارة الإسلامية، وأكد عمق الصلات بينها وبين الشعوب العربية والإسلامية واشتراكها مع دول عربية عديدة في حضارة «البحر المتوسط»، وأكد أنه لا يجوز وصف حضارة أو ثقافة بأنها أفضل من الأخرى.

في نهاية اللقاء الذي استمر يومين قرر المجتمعون تشكيل لجنة اتصال دائمة من أربعة أشخاص، يمثلون الجانبين الإسلامي والمسيحي تكون مهمتها تواصل الحوار بينهما ومواجهة المواقف التي تطرأ في أي وقت وتكون سببًا في إثارة التوتر بين المسلمين والمسيحيين في أي مكان من العالم.

وكان هذا هو الكسب الأكبر الذي حققه المؤمنون المسلمون والمسيحيون من لقاء روما.

وعندما دعيت إلى القمة الثانية (برشلونة: أكتوبر ٢٠٠٤) اعتذرت عن المشاركة فيها لانشغالي بالاستعداد للمشاركة في معرض فرانكفورت للكتاب ـ الذي كانت الثقافة العربية ضيف الشرف فيه ـ من ناحية، وليقيني أن أصدقاءنا المسيحيين الكاثوليك لن يستطيعوا الإعلان عما يتحدثون به معنا في مداولاتنا الخاصة من موقفهم مما يصنعه العدو الصهيوني بأهلينا وديارنا في فلسطين المحتلة.

وكان من المقرر أن تنعقد القمة الثالثة في إيطاليا في نهاية يناير وأول فبراير ٢٠٠٦، وقد كتبت، نيابة عن الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الرسالة الآتي نصها إلى الأصدقاء في جمعية سانت إيجيديو الذين يشرفون على تنظيم عقد القمة الثالثة:

«الدكتور/ فاليريا جاترز

تحية طيبة، وبعد،

فأشير إلى رسالتكم المؤرخة ٢٠٠٥/١٢/١٧ حول موعد انعقاد القمة المسيحية الإسلامية الثالثة، وأود أن أبين لكم أن فضيلة العلامة الشيخ يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وفضيلة العلامة الشيخ عبد الله بن محفوظ بن بيّه نائب الرئيس والأستاذ الدكتور محمد سليم العوًا الأمين العام والأستاذ الدكتور عصام البشير والأستاذ الدكتورمحمد هيثم الخياط عضوي مجلس الأمناء والأستاذ فهمي هويدي عضو الاتحاد قد ناقشوا في

اجتماع في القاهرة ما جرى في القمة الأولى من تعذر الاتفاق على إصدار بيان ختامي بسبب حساسية الجانب المسيحي تجاه المسألة الفلسطينية.

كما لاحظ العلماء الذين شاركوا في القمة الثانية أنها كانت لقاء مغلقًا لم يُتح للرأي العام الوقوف على مجرياته أو نتائجه من خلال وسائل الإعلام المناسبة.

وقد لاحظ الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين أن الحوار الإسلامي المسيحي لكي يؤتي ثمرته وتستمر العلاقة بيننا على بصيرة ووضوح يجب أن نصارحكم أن الظروف الحاضرة تتطلب أن يصدر عن القمة بيان ختامي يتضمن موقفًا متفقًا عليه بين الجانبين الإسلامي والمسيحي من القضية الفلسطينية، وما يجري فيها من مظالم ومآسٍ والوقوف مع الشعب الفلسطيني في عدالة مطالبه وإقرار حقه في الحرية والمشاركة بكل فئاته في العملية الديمقراطية التي تجري في الأراضي المحتلة.

كما أن الهجوم المتكرر والمستمر على الإسلام، والقرآن، والرسول ﷺ في وسائل إعلام أوروبية، ومن جهات مسيحية، موقف ينبغي إدانته في البيان الذي تصدره القمة الثالثة؛ وكذلك ما تردده وتكرره تلك الوسائل الإعلامية من اتهام للأمة الإسلامية كلها بل اتهام للإسلام ذاته بالعنف والإرهاب بسبب أعمال مجموعة قليلة أنكرها عليها الجمهور الأعظم من المسلمين وبرئ من جرائمها وانحرافاتها، وهذا الاتهام للإسلام يجب أن تنكره قمتنا بقوة وتبرئ الأمة الإسلامية منه. و ما يصيب المعتقلين المسلمين في السجون الأمريكية من انتهاك لحقوق الإنسان، وهم من مختلف الجنسيات، وهذه السجون منتشرة في أماكن كثيرة من العالم من جوانتانامو إلى العراق إلى أفغانستان؛ أمر يقتضي الإدانة الواضحة من القمة الإسلامية المسيحية.

إننى أكتب هذه الرسالة بصفتي أمينًا عامًّا للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين وبالنيابة عن رئيسه ونائب الرئيس والأعضاء السالفة أسماؤهم، وأرجو أن أتلقى منكم ردًّا إيجابيًّا لأنقله إليهم فيستطيعوا ترتيب مشاركتهم في القمة الثالثة.

فإذا رأيتم أن الموضوعات سالفة الذكر يمكن إدراجها في بيان ختامي يصدر عن القمة الإسلامية المسيحية فإن فضيلة رئيس الاتحاد والأعضاء سالفي الذكر يرحبون بالحضور والمشاركة لإتمام المسيرة التي بدأناها معًا.

* * * * *

١٧ - الحوار الإسلامي المسيحي(*)

الحوار الإسلامي المسيحي الذي انعقدت دورته الثانية في الدوحة ـ عاصمة دولة قطر ـ من ٢٧ إلى ٢٠٠٤/٥/٢٩ استدعى مناقشات ساخنة في الصحافة القطرية، وبعض الصحف العربية. وتعامل كثير من المشاركين في هذه المناقشات مع فكرة الحوار كما لو كانت هذه أول مرة يجرى فيها حوار إسلامي/ مسيحي. واقترحت مشاريع لأعمال تمت فعلاً في الماضي، أو هي جارية على أرض الواقع منذ سنين ولا تزال مستمرة تؤتي ثماراً طيبة مرة، وتخرج ثمرة غير صالحة مرة أو مرات أخرى. والموضوع يقتضي بيان عدة حقائق مهمة لتفهم مسيرة الحوار الإسلامي/ المسيحي، وأهدافه وتقويم نتائجه في ضوء هذه الأهداف.

* * * * *

فالحقيقة الأولى، هي أن عمر الحوار الإسلامي العربي/ المسيحي الغربي ـ وبالذات مع الفاتيكان ـ يزيد على أربعين سنة.

والتطور الذي أصاب هذا الحوار المستمر يتمثل في أن الجانب المسيحي الغربي أصبح يطرح على مائدة الحوار قضايا أكثر جرأة، ويقدم بحوثاً أكثر دقة، ويطلب إجابات عن أسئلة تبدو لبعضنا محرجة!

وعلى الجانب الإسلامي تمثل التطور الذي حققه الحوار في أن المسلمين تخلصوا من الروح الاعتذارية التي غلبت على مشاركتهم في الحوارات الأولى؛ ووضعوا أيديهم على مفاتيح صحيحة لفهم التوجه المسيحي في هذه الحوارات، وأصبحوا أكثر قدرة على بيان الموقف الإسلامي من قضايا التاريخ، والحكم الإسلامي ـ الفقهي أو الشرعي ـ في قضايا العصر دون وجل أو تردد.

والنتيجة التي ترضي ضمير المشاركين في هذه الحوارات هي أن كل طرف فيها يبين بصراحة توقعه من الآخر، وأن الرأي الذي كان يتداول بين أهل الدين الواحد عن أهل الدين المغاير قد أصبح يقال علانية في حضورهم، وهم أصبحوا يردون عليه ويفندونه وينتقلون في أحيان كثيرة من التفنيد والدفاع إلى الرد برأي مضاد، يمكن تسميته «هجوماً» في كثير من الحالات!

(*) يونيو ٢٠٠٤م.

ويقع ذلك كله في جو من التفاهم العلمي الجاد، والروح المرحة المحترمة. وحين تكون حدّة ـ لأي سبب ـ فإن أحد الحاضرين يتبرع بنكتة أو طرفة أو مفارقة (مما يسميه المصريون قفشة!) ليكسر بها حدة الموقف، أو يذيب جموده.

* * * * *

والحقيقة الثانية، هي أن الحوار الذي يجري بين المسلمين/ المسيحيين هو حوار بين الناس لا بين الأديان. هو حوار بين أتباع الإسلام المؤمنين به، وبين أتباع المسيحية المؤمنين بها. ولكنه ليس حوارًا بين الإسلام نفسه والمسيحية نفسها، ولا هو حوار عنهما من حيث هما دينان سماويان.

فالأديان ـ أيًا كانت ـ هي مطلقات مسلمة عند أصحابها، لا تحتمل نقاشاً ولا تقبل جدلاً. ولو خطر في بال متدين أن اعتقاده لا يمثل الحقيقة المطلقة الكاملة لما بقي معتقدًا إياه، متبعاً تعاليمه! وهي لذلك خارج دائرة الحوار أصلاً وابتداءً وبصورة كاملة.

وعندما يتناول النقاش بعض تعاليم الدينين فإنه يتناولها باعتبارها قواعد للحياة تنظمها ـ إن كانت تتصل بالحلال والحرام ـ أو تهدي الناس إلى حسن السلوك فيها ـ إن كانت تتعلق بالأحسن والأفضل ـ أو تحضهم على الخير وتنهاهم عن الشر فعلاً وتركاً.

والخروج عن هذا الأصل يفسد الحوار، ولا يجعل له ثمرة صالحة. وهو لا يكون من المتدينين المؤمنين أبداً. نعم قد يقع من بعض المنكرين للأديان جملةً، وإن تسمَّوا بأسماء مسلمة أو مسيحية، لكنهم في النهاية لا يمثلون أهل الإيمان ولا يملكون التحدث باسم الموقنين برب وحساب يترتب عليه ثواب أو عقاب!

* * * * *

الحقيقة الثالثة، هي أن عدم اتحاد الكلمة الإسلامية في الحوار مع المسيحية الغربية فيه نفع وفيه ضرر؛ فيه نفع لأن الاجتهاد الإسلامي المتباين، في كثير من الأمور، وهو نتيجة طبيعية لتقرير حرية الاجتهاد الفقهي في شريعة الإسلام، يجد فرصة التعبير عن نفسه في مثل هذه المحافل، الأمر الذي لا يتيح للطرف الآخر التعامل الجامد Static مع رأي معين أو فكر بذاته باعتباره هو الذي يعبر عن الإسلام.

وفيه ضرر؛ لأن بعض الناس قد يُشْطِط في التعبير أو رد الفعل؛ لأنه لا يضبطه

إلا مشاعره الشخصية التي قد لا يبلغ من شأنها أن تدرك ما يجب أو ما يجوز وما لا يجب أو ما لا يجوز، وذلك يصنع صورة إسلامية غير صحيحة، في أغلب الأحيان، في تعبيرها عن الموقف الإسلامي المناسب في العلاقة الحوارية مع غير المسلمين.

* * * * *

الحقيقة الأخيرة، هي أن كل الحوارات التي دارت منذ أربعين سنة حتى اليوم لم تفلح في كفٍّ المسيحية الغربية عن نشاطها التنصيري في أوساط المسلمين بوجه خاص.

وكان آخر ما قرأته في هذا الشأن هو التقرير الخطير الذي نشره موقع إسلام أون لاين. نت في ٢٠٠٤/٥/٣١ نقلاً عن صحيفة «فيلت إم زوج» الألمانية التي نشرت أن الفاتيكان خصص أموالاً هائلة مؤخرًا لتفعيل نشاط منظمة «رابطة الرهبان لنشر الإنجيل» في مجال وقف انتشار الإسلام حول العالم وتنصير أكبر عدد من المسلمين. وقد حمل هذا التقرير عنوان «**مليون ضد محمد**»! وقال إن المنظمة المذكورة يعمل بها نحو مليون شخص «ليل نهار وفي كل مكان من أجل **وقف انتشار الإسلام في العالم بكل قوة، وعلى تشويه صورة النبي ﷺ ونعته بأبشع الصفات**»؛ ويستخدم الكاردينال كريسنسيوسيبي في التعبير عن أعضاء المنظمة التي يرأسها كلمة «قواتي» وكلمة «جنودي» في إشارة لا تخفى دلالتها على طبيعة المنظمة وأهدافها. وهذه المنظمة تشرف على ١٠٨١ أسقفية كنسية ذات وجود غير معلن في دول تحظر الأنشطة الكاثوليكية مثل السعودية واليمن والصين وفيتنام وكمبوديا.

وتمتلك المنظمة سلسلة من المرافق المخصصة للخدمة العامة حول العالم منها ٤٢ ألف مدرسة و١٦٠٠ مستشفى وستة آلاف مركز خدمات طبية أولية و ٧٨٠ مركزاً لمساعدة مرضى الالتهاب الكبدي الوبائي و ١٢ ألف مركز لمساعدة الفقراء والمعوزين، تقدم جميعها خدمات مجانية!

وقال تقرير الصحيفة الألمانية إن المنظمة التنصيرية افتتحت في دولة قطر - التي احتضنت مؤخراً حواراً كاثوليكيًا / إسلاميًا - مدرسة في العاصمة (الدوحة) تضم ٤ آلاف تلميذ ثلثهم فقط من المسيحيين! وقدَّر التقرير الصحفي الميزانية

السنوية لمنظمة «الرهبان لنشر الإنجيل» بنحو ٥٠٠ مليون دولار يوجه معظمها لأنشطة التنصير ووقف المد الإسلامي.

* * * * *

لذلك كله: أُسَمي الكنائس الشرقية باسم «**الكنائس الوطنية**» لأنها لا تلج أصلا هذا المجال المثير للفتنة، الباعث على التعصب، الموغر للصدور، المؤجج لنيران العداوة بين بني الوطن الواحد. وأسمي الحوار مع أبنائها حوار **العيش الواحد**.

في مقابلة أن الكنائس الغربية «**كنائس أجنبية**» يتعامل معها بالحذر والحرص والفهم الدقيق الواجب أن يحيط تعاملاتنا مع الأجانب الغربيين خاصة، وفي مقابلة كون الحوار مع أتباعها حوار **العيش المشترك** الذي أقصى غاياته أن يخفف من الاحتقانات التي تسببها أنشطة هذه الكنائس في بلاد المسلمين وبين التجمعات المسلمة حيثما كانت.

* * * * *

وبقي أن أسأل هل آن الأوان لتكون لدينا منظمة «الحُفَّاظ لنشر القرآن الكريم»؟ وهل رصدنا أي مبلغ من أية جهة كانت لوقف نشاط التنصير أو التقليل من آثاره؟

* * * * *

١٨ - هل لحملات التنصير جدوى؟!(*)

تعرض الفصل السابق للحديث عن الجهود المبذولة للحوار بين الفاتيكان والمسلمين، وذكرنا أنه يضر بها ويذهب بثمرتها استغراق منظمات لا تحصى في جهود تبذل لتنصير المسلمين؛ وضربنا مثلاً واحدًا هو المنظمة التي تسمي نفسها «رابطة الرهبان لنشر الإنجيل» وتنفق سنويًا نحو خمسمائة مليون دولار على محاولات التنصير في بلاد المسلمين وعلى محاولات وقف المد الإسلامي في العالم كله!!

والمتابعون لهذا الأمر يلاحظون أن حملات التنصير، التي تجري بشراسة مستمرة في الأراضي التي غالبية سكانها مسلمون، وتُواجَهُ حتى الآن بالخطب المنبرية، أيام الجمع، التي تتحدث إلى المسلمين دون سواهم، والتي تلقى - في الغالب - في بلاد لا يجري فيها ذلك النشاط التنصيري أصلاً؛ أو لا يجري فيها نشاط تنصيري معلن أو ملحوظ. وتُواجَهُ بكتب تؤلف وتنشر عادة باللغة العربية يهتم كاتبوها بمناقشة مسائل تتصل بالعقيدة والتاريخ الديني للمسيحية والإسلام. وهي كتب لا يشتريها - عادة - إلا مسلمون مؤمنون بدينهم، فهي لا تزيدهم علمًا ولا تحميهم من تنصير محتمل، أو يشتريها المشتغلون بهمة ونشاط في جانب التنصير نفسه ليقفوا على أقوال المسلمين ومناهج تفكيرهم، ويحاولوا الولوج منها إلى الترويج لما يفعلون بالتشكيك فيما يقوله المسلمون، بتحريف كلمة هنا أو اصطياد خطأ هناك.

وتواجه حملات التنصير عندما يكتشف أمرها بنقمة نفسية هائلة، لاسيما عند الشباب، الذين يرون هذه الجهود أعمال عدوان لا تقل خطراً عن العدوان بالسلاح أو الاحتلال بالقوة الغاشمة. وجميع هذه الطرق في مواجهة حملات التنصير لا تجدي، وبعضها، قد يكون ضارًا، إما عندما يتصدى للقيام به، قولاً أو كتابة، بعض ضعاف الحجة، من ذوي الحماس المتقد، فيقدمون سلاحاً لخصومهم بدلاً من أن ينزعوا بعض سلاحهم أو يبطلوا مفعوله. وإما عندما يقف الأمر عند الغضب النفسي الذي يجعل المصاب به ينقم على كل مسيحي ولو لم يكن من

(*) يوليو ٢٠٠٤م.

المنصِّرين، ويتخذ موقفاً عدائيًّا من أبناء وطنه المسيحيين بظن - أو بزعم - أنهم لابد أن يكونوا راضين عما يفعله المسيحيون الآخرون في السعي الحثيث لتنصير المسلمين، إن لم يكونوا مشاركين فيه بطريقة لا يُوقَفُ على تفصيلاتها!!

والدور الفعال الذي يجب القيام به لمواجهة حملات التنصير في بلاد المسلمين ذو شقين: أولهما، يتصل بتنمية الوعي الديني لدى العامة، والاهتمام في هذا الشأن بالشباب والأطفال بوجه خاص. وثانيهما، يتصل بالخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية والترفيهية المعدومة أو التي تكاد تكون كذلك في تلك البلاد.

وتنمية الوعي الديني ...تقتضي العمل على إعداد المرشدين الدينيين الذين يحسنون العلم بالدين - أحكامًا وآدابًا - ويحسنون العلم بما يجري في الدنيا من تقدم في المجالات الإنسانية والعلمية والفنية كافة، ثم إن هؤلاء لن يستطيعوا أن يؤدوا ما نُدِبُوا إليه من عمل إلا وقد كفلت لهم حياة كريمة تجعل همَّ الرزق لا يؤرقهم، والخوف من الفاقة لا يوردهم موارد إعطاء الدنية أو قبولها.

وقد كان الأمل كبيرًا في مؤسسات العمل الخيري الإسلامية أن تتوسع في العمل على إعداد هؤلاء الدعاة، لاسيما في المناطق المحرومة من معاهد العلم الشرعي في آسيا وأفريقيا. ولكن الضربات الموجعة التي أصابت هذه المؤسسات تنفيذاً للتعليمات الأمريكية بعد ٢٠٠١/٩/١١ أدت إلى فقدان الأمل في أن تتمكن هذه المؤسسات الخيرية من أداء أي دور في المستقبل القريب لا على الصعيد التعليمي وحده، وإنما على الصعيد الإنساني كذلك.

والدول المسماة بالإسلامية لديها همومها الداخلية والخارجية، ونظم الحكم فيها مشغولة بأشياء لا تحصى ليس من بينها، لدى أي منها، العمل في مجالات إعداد الدعاة الجامعين بين علمي الدين والدنيا، والإنفاق عليهم حيث يجب أن يقيموا ويعملوا ليواجهوا الذين يرفعون شعار «مليون ضد محمد»!

بقي نوعان من العمل: نوع فردي يستطيع أن يقوم به العلماء الأفراد وذلك بتعليم الناس مباشرة ليتخرج منهم النابهون الذين يسلكون طريق الدعوة إلى الله على نحو ما كان يجري في القرون الأولى قبل أن تسيطر الدول الحديثة على المدارس والمساجد والزوايا ومقارئ القرآن(!)

وهذا النوع من الإعداد يحتاج من العلماء إلى البذل من جهدهم ووقتهم -

وأحيانًا من أموالهم - لكي ينقلوا إلى من بعدهم من الأجيال العلم الإسلامي النافع، ويعلموهم كيف يطلبون معه العلم الدنيوي الضروري للدعوة والأسوة معًا. وبهذا النوع من البذل يتحقق في العلماء أنهم ورثة الأنبياء، وأنهم «العدول» الذين يحملون العلم في كل جيل فينفون عنه «تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين». وهؤلاء العلماء موجودون في كل جيل، ولابد، كما أنبأنا المعصوم ﷺ.

وثم نوع منظم يجب أن تقوم به المنظمات التي لا تحوم حولها شبهة من الشبهات التي اصطنعها الأمريكيون وقرناؤهم ليضربوا بها العمل الخيري الإسلامي. وأعني بها أمثال المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العربية للتربية والعلم والثقافة، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجامع اللغة العربية في بلدان العالم العربي والإسلامي، وجمعيات الحفاظ على اللغة العربية كجمعية لسان العرب وجمعية حماة العربية وجمعية التعريب في مصر، ومثيلاتها في سائر البلدان العربية والإسلامية، وجمعيات المحافظة على القرآن الكريم وروابط حفاظه وقرائه، ونوادي هيئات التدريس الجامعية أو روابطها المحلية والدولية...إلخ

إن المهمات الأساسية لهذه المنظمات والجمعيات والتجمعات تتسع بلا ريب لإنشاء مراكز تدريب، وتنظيم ورش عمل متتابعة، وإعداد كتب نافعة، واقتراح مناهج محكمة للإعداد العلمي لمن يقومون بالدعوة الإسلامية أو يشرفون عليها ويعيدون تدريب الدعاة في بلدانهم على ما تعلموه هم في مراكز التدريب وورش العمل وصور التلقي المختلفة التي أمكنهم أن يُحَصِّلوا منها العلم في المجالات كافة.

وهذان النوعان من الجهد لن يُتركا حُرَّيْن بلا رقيب ولا حسيب. فهناك الجهات الداخلية التي مهمتها الشك والريبة والتشكيك في كل عمل يهدف إلى خدمة الدعوة الإسلامية أو اللغة العربية. وهناك الجهات الخارجية - التي على رأسها مؤسسات التنصير ذات النفوذ الدولي - التي يسوؤها، ويحبط خططها، أن تنجح محاولات التعليم الإسلامي في تخريج دعاة يواجهون نشاطها التنصيري. والوقوف في وجه هذه الجهات لا يتم، بالشجاعة والقوة الضروريتين، من جانب المسؤولين السياسيين عن الشأن الديني والتربوي والاجتماعي، الذين تتبعهم

هذه النشاطات. فالجهات التي تحاول مقاومة حملات التنصير، من منظمات المجتمع المدني والجمعيات الدينية والخيرية لا تجد أي دعم حقيقي من المسؤولين السياسيين والثقافيين في بلاد المسلمين، بل إنهم لا يتخذون أي موقف جاد ليكفوا غائلة الجهات الأمنية عنها، وليرفضوا الضغط الأجنبي - سواء أكان بالترهيب أم بالترغيب - الذي يرمي إلى بقائنا كما نحن في شأن مواجهة التنصير، إن لم يستطع دفعنا إلى موقع أكثر تخلفاً، على حين يكسب التنصير مواقع متقدمة فيما ينشئُه من مؤسسات ويدعمه من هيئات محلية، ظاهر نشاطها الرحمة وباطنه من قِبَلِه العذاب!

ولا يتم الجهد الإسلامي الذي أدعو إليه في هذا المجال، إلا بجهد مماثل في مجالات التعليم والترفيه والرعاية الاجتماعية والصحية والأسرية يُشعر المسلمين الذين يتعرضون لحملات التنصير أنهم ينتمون إلى أمة مثلها «كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحُمَّى». أمة هي في حرص بعضها على بعض، واهتمام بعضها بأمر بعض «كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضًا». وهذا الدور هو واجب رجال المال وأهل الثراء عملاً بالأمر النبوي بالجود بالفضل وإنفاقه. فإن الذي ينفقه صاحبه هو الذي يبقى، والذي يمسكه هو - في الحقيقة - الذي يذهب هباءً ويكون في الآخرة عبئاً عليه ووبالاً.

* * * * *

فإذا عدنا من حيث بدأنا إلى الحوار الإسلامي المسيحي، فإن مسألة التنصير يجب أن تدرج على جدوله فورًا، وفي كل اجتماع بين المسلمين والمسيحيين المشتغلين به، أعني المسيحيين الغربيين الذين يجندون له مئات الآلاف، أو الملايين، وينفقون عليه كأنهم ينفقون بغير حساب.

إنني لست ممن يخافون من جهود التنصير أن تنال من أمة الإسلام. فالذين يدخلون في النصرانية - على الرغم من كل ما بذله المُنَصِّرُون - قلة قليلة لا تؤثر في المسيحية بالزيادة ولا تؤثر في الإسلام تقليلاً للمؤمنين به. وإنما الذي آبه له وأكترث به، ويؤرقني أحيانا، هو البغضاء التي يسببها النشاط التنصيري للمسيحيين في نفوس المسلمين.

إن القرآن الكريم يتحدث عن القساوسة والرهبان، بل عن المسيحيين بوجه عام حديثاً جميلاً عندما يصفهم رب العزة بقوله: ﴿.. وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا

الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً وَأَنَّهُمْ لا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [المائدة:٨٢].
وهذا الشعور بالقرب والمودة الذي يصنعه القرآن في نفس المؤمنين به تهدمه مشاعر العداوة والتحدي والبغضاء التي يصنعها التنصير وجهود القائمين به!

فمن الكاسب ومن الخاسر؟

ولمصلحة من يتم هذا النوع من النشاط الذي لا يأتي بخير؟

الإسلام والمسيحية هما الدينان الوحيدان اللذان يعتقد المؤمنون بهما أنهما صالحان للعالم كله، وقادران على إقناع البشر كافة بالتقرب إلى الله بالإيمان بهما. والعقل والحكمة تقتضي من المؤمنين بهذين الدينين التوجه إلى غير المؤمنين بدين أصلاً، وإلى الوثنيين الذين لا يزالون يملؤون بقاعًا ممتدة من الأرض، وإلى المنكرين، في الغرب والشرق معاً، لإقناعهم بالدخول في نعمة الإيمان بالله تعالى، والخضوع له، والتصديق بأنبيائه ورسله.

ولو كان لهذين الدينين قيادات واعية برسالتها الربانية لاتفقت على عدم المنافسة، وعلى العمل ـ كلٌّ حيث يمكنه النجاح ـ لدعوة الناس إلى الدين الذي يمثله كل فريق. إن هذا التوجه يزيد في النهاية من المؤمنين بالله على أصل صحيح ولو في الجملة. ويركز الجهود على تقديم النور الإلهي إلى الذين حُرِموا منه أصلاً، وتقريب الهداية إلى الذين لا يزالون في ضلال الوثنية أو تيه الإنكار والإلحاد. وفي مثل ذلك يجب أن يتنافس المتنافسون، وله فليعمل العاملون. أما ما يجري الآن من محاولات تنصير المسلمين بتجنيد الملايين لذلك وإنفاق المليارات في سبيله، فهو جهد ضائع ومال مفقود لأنه لا يثمر ولا يجدي ولا ينبت إلا العداوة والبغضاء بين أمتين الأصل في علاقتهما، بوضعها الإلهي، أن تكون علاقة تواد.

* * * * *

عندما كنت في زيارة لبعض جامعات الفاتيكان ومؤسساته في مارس ١٩٩٩، بدعوة وترتيب قام به السيد حسين الصدر السفير المصري آنئذ لدى الكرسي الرسولي، زرت المعهد البابوي للدراسات العربية والإسلامية، وبعد المقابلة الرسمية مع رئيسه وبعض الأساتذة فيه قال لي رئيس المعهد إن هناك عدداً من المسيحيين متوسطه (١١) شخصًا يدخلون الإسلام في روما كل شهر فلماذا يمارس الدعاة المسلمون هذا النشاط التبشيري في بلد الفاتيكان؟ وألا يضر ذلك بالعلاقات الإسلامية المسيحية؟

أجبت الحَبر المحترم بسؤال قلت فيه: من أين أتى هؤلاء الناس إلى الإسلام؟ هل أتوا من الكنائس والأديرة والمؤسسات الكاثوليكية الأخرى؟ أم أنهم يأتون من الشوارع، ومن بين المدمنين والضائعين الذين لم تعد لهم بيوت تؤويهم ولا كنائس تبحث عن حل لمشكلاتهم؟

فقال إنهم لم يأتوا قطعاً من الكنائس، ولكن من تلك الأوساط التي ذكرتها. فقلت له: على الكنيسة إذن أن تبحث عن دورها المفقود بينهم، وعندئذ لن يدخل منهم أحد ديناً آخر، أو على الأقل لن تكون آفته النفسية التي أُهملت، أو فاقته التي يدفعها من يحسنون إليه هي سبب هدايته إلى الإسلام.

وتوقف الحديث عند ذلك.

وانتهت الزيارة.

١٩ - لماذا لا نحاور اليهود؟!(*)

في أثناء انعقاد دورة الحوار الإسلامي المسيحي في قطر، في شهر يونيو سنة ٢٠٠٤ دارت مناقشات ساخنة، في الصحافة القطرية، وغيرها، حول موضوع إشراك اليهود في الحوارات التي تجري بين أهل الدينين: الإسلام والمسيحية، باعتبار اليهودية هي الديانة الإبراهيمية الثالثة - بحسب الأصل - التي بدأت بها منظومة الأديان التوحيدية الكبرى التي كتب لها الله - تبارك اسمه - أن تبقى على الأرض إلى نهاية الزمان.

جاءت الدعوة إلى إشراك اليهود في الحوار، في لقاء قطر، في الكلمة الرسمية التي ألقيت نيابة عن أمير البلاد في جلسة افتتاح الحوار الإسلامي المسيحي. ولم يعقب عليها أحد من الجالسين يومئذ على المنصة، مع أنه كان فيهم الأخ الجليل العلامة الدكتور يوسف القرضاوي، والشيخ الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر، والبابا شنودة الثالث بطريرك الإسكندرية وسائر أفريقيا للأقباط الأرثوذكس. ولكل منهم مواقف معلنة من مسألة التعامل مع اليهود الصهاينة.

فأما الأخ الجليل الشيخ القرضاوي فمواقفه أكثر من أن تُعد وأشهر من أن يشار إليها وهو لم يغير منها قيد شعرة منذ بدء العدوان الصهيوني على فلسطين المحتلة، يوم كان شابًا أزهريًا نابهًا، وإلى اليوم، وقد أصبح إمامًا يسلم الكافة له ويرجعون
إلى علمه، ويأخذون على محمل الجد التام آراءه وأفكاره وفتاواه.

وأما البابا شنودة الثالث، فله موقف ثابت من التعامل مع العدو الصهيوني، حاصله أنه ما لم يتوقف العدوان المستمر على الشعب الفلسطيني، وتعود القدس المسيحية الإسلامية إلى أهلها العرب المسلمين والمسيحيين، فإن التعامل مع الصهاينة لا يجوز. ويوم تجاسر بعض الأقباط المصريين على زيارة القدس - وهي محج المسيحيين كافة - اتخذ البابا شنودة قرارًا بالغ الجرأة بحرمانهم كنسيًا. والحرمان هو أخطر ما يقع للمسيحي من حيث علاقته بكنيسته، وبقي هذا الحرمان قائمًا على الرغم من كل الضغوط التي مورست على البابا شنودة، إلى

(*) أغسطس ٢٠٠٤م.

أن نشر هؤلاء ـ زرافاتٍ ووحدانًا ـ اعتذارات في الصحف اليومية عما فعلوه من مخالفة لتعليمات الرئاسة الروحية المسيحية للأقباط الأرثوذكس. وجرى بيني وبين البابا حوار حول هذه المسألة في إبانها، كنت ألتمس فيه عذرًا لمن حملهم الحرص على الحج إلى بيت المقدس على ما فعلوه، فكان جوابه ـ الذي لا أملك البوح به ـ مما زادني تقديراً له واحتراماً.

وأما الشيخ الدكتور محمد سيد طنطاوي فرسالته للدكتوراه (العالِمية من درجة أستاذ سابقًا) التي عنوانها (بنو إسرائيل في القرآن والسنة) مطبوعة طبعات عديدة، آخرها طبعة دار الشروق في القاهرة سنة ١٩٩٧، ولا ينقضي عجبي من عدم قيام هذه الدار العريقة بتوزيعها على أوسع نطاق وهي تحمل اللقب الجليل لمؤلفها: (الإمام الأكبر ـ شيخ الأزهر)، ولا أدري لذلك سببًا. وما نقله لي بعضهم من أسباب ذلك لا أصدقه. وهذه الرسالة ناطقة ـ كما يقول صاحبها في مقدمتها ـ بمسالك: «اليهود لكيد الإسلام والمسلمين، وقد سُقْتُ (أي المؤلف) عشر وسائل من وسائلهم الخبيثة التي اتبعوها لكيد الإسلام والمسلمين». وعن «نعم الله على بني إسرائيل، وعن موقفهم من هذه النعم، وكيف أدت بهم مواقفهم الجحودية إلى سوء العُقبى في الدنيا والآخرة» و«عن دعاواهم الباطلة كما حكاها القرآن الكريم عنهم، وكيف رد القرآن عليهم بما يخرس ألسنتهم ويفضح أكاذيبهم»[1].

وعندما التأم شمل المشاركين في حوار قطر الإسلامي المسيحي، بعد جلسة الافتتاح، لتناول طعام الغداء، سئل العلامة الدكتور يوسف القرضاوي عن الدعوة إلى إشراك اليهود في الحوار، فتبين للسائل أن الدكتور القرضاوي لم يلتفت ـ بسبب خفوت الصوت ـ إلى هذا الأمر عندما قيل على المنصة. لكنه أجاب السائل بكل قوة برفضه لهذا العمل، واعتراضه عليه، وعدم جوازه شرعاً وملاءمةً (سياسةً) في الظرف الحالي من الصراعِ العربيِ الإسلامي المسيحي/الصهيوني... إلخ ما ذكره. ثم جعل هذا الموضوع جزءاً طويلاً من خطبته الجامعة التي ألقاها في اليوم التالي من منبر الجمعة في قطر، ونقلتها وسائل الإعلام المحلية والعربية نقلاً مباشراً، ونشرتها صحف قطر كلها في يوم السبت الذي كان ثالث أيام لقاء الحوار هناك.

ولم يتح لي أن أعرف ردَّ البابا شنودة على هذا الموضوع.

وأستطيع تَوقُّع رد الشيخ الدكتور محمد سيد طنطاوي من مواقفه الخاصة

(١) محمد سيد طنطاوي، بنو إسرائيل في القرآن والسنة، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٧، ص ٦ و٧.

بلقاء حاخامات اليهود في دار مشيخة الأزهر، التي كانت محلاً لسجال طويل بيني وبينه على صفحات صحيفة «الشعب» المصرية في شهر شعبان من سنة ١٤١٨هـ = شهر ديسمبر ١٩٩٧م، ثم بينه وبين الأخ الجليل العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين ـ برد الله مضجعه ـ في غضون سنة ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م[١].

* * * * *

عندما دعونا جمهورًا من المثقفين المصريين لإعلان إنشاء جمعية مصر للثقافة والحوار في القاهرة، سنة ١٩٩٨، كان الاستثناء الوحيد الذي حرصنا على إعلانه ـ فيمن تتجه النية إلى محاورتهم ـ هو الصهاينة. ولقي هذا التصريح ما يشبه الإجماع من الحاضرين الذين كانوا نحو مائتين وخمسين من صفوة المثقفين المصريين على اختلاف مدارسهم الفكرية وانتماءاتهم السياسية.

* * * * *

وعندما عُرِضَت ـ أكثر من مرة ـ في اجتماعات الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي فكرة مدى جواز الاشتراك في حوار يضم عناصر صهيونية أو يهودية أوروبية أو أمريكية ، كان ما يشبه الإجماع على عدم جواز ذلك، وعدم رغبة الفريق في المشاركة فيه تحت أي ظرف . وأقول ما يشبه الإجماع لا لأن أحداً اعترض ـ في أي مرة ـ ولكن لأن بعض المشاركين في الفريق ـ من فضلاء المسيحيين والمسلمين جميعًا ـ لهم رأي في الحوار، من حيث العموم، أنه لا بأس به ولو مع الشيطان نفسه(!) لكن أحدًا ـ في أثناء مناقشة هذا الأمر ـ لم يَدْعُ إلى قبول الحوار الذي يضم صهاينة أو يهودًا ممن هم، في واقع الأمر، على شاكلة الصهاينة عداوة للعرب والمسلمين.

* * * * *

هناك موقف عربي واحد ـ تقريبًا ـ إذن من مسألة الحوار مع اليهود. وأنا أستخدم تعبير اليهود عمدًا. لا للتعبير عن اعتناق الدين، وإنما للتعبير عن الموقف العدائي المعلن من كل ما هو عربي ـ مسلماً كان أم مسيحياً ـ الذي يتخذه اليهود المعلنون لصهيونيتهم، والمخفون لها وإن واطأوا الصهيونية في كل قول وفعل، وناصَروهم بالمال والرأي والفكر في كل عدوان على أراضينا وأهلينا ومقدساتنا

(١) راجع في ذلك كتابنا: شخصيات ومواقف عربية ومصرية، دار المعرفة، بيروت ٢٠٠٤ ص ١٨٥-١٩٢ و ٣٣١-٣٣٧؛ وقد نشرت فيه ـ لأول مرة ـ نص رسالة آية الله الشيخ محمد مهدي شمس الدين التي كتبها من فراش مرضه الأخير، في باريس، وأرسلها إلى شيخ الأزهر، وعندي أصل لها بخطه رحمه الله.

المسيحية والإسلامية جميعًا. وشأني في ذلك شأن الشيخ محمد سيد طنطاوي، الذي استخدم في رسالته تعبير (بنو إسرائيل) وهو لا يقصد قطعاً مذمة نبي الله يعقوب (إسرائيل) ولا مذمة أبنائه الأنبياء (الأسباط)، فكل ذلك محرم في الإسلام؛ وإنما يقصد الإشارة إلى القوم الذين اتخذوا العداء للإسلام ديناً ومذهباً وقومية وشعارًا، منذ ظهر الإسلام، بالوحي إلى محمد ﷺ، إلى يوم الناس هذا.

وسبب ذلك الموقف الموحد لا يخفى على أحد. فالذي يفعله اليهود في فلسطين لا يمكن حصره. ويكفي أن يطلع القارئ على أية نشرة أخبار في أي إذاعة، أو على شاشة أية قناة تلفزيونية، على القتل المستشري في النساء والأطفال والشيوخ من العامة الذين لا يقاتلون ولا يحملون سلاحًا ولا يساعدون مقاتلاً من أهل فلسطين.

ويكفي أن يرى القارئ صور تجريف الأراضي الزراعية الذي يتم كل يوم، وصور هدم البيوت وتشريد أهلها منها بالمئات كل يوم، وصور اقتلاع الأشجار المثمرة المعمرة، التي عمر بعضها فوق المائة سنة، بأدوات الحرب الصهيونية - لا بأدوات المزارعين! - كل يوم، وصور حرق الأسواق وإتلاف ما فيها من الأموال القليلة التي يملكها الفلسطينيون، وصور طوابير المواطنين الواقفين بين قرية عربية فلسطينية وأخرى على حواجز «الأمن» الصهيونية بالأيام، لا بالساعات ولا بالدقائق!

ويكفي أن يتابع القارئ أخبار «معبر رفح»، على الحدود المصرية، الذي تغلقه القوات الصهيونية[1] أيامًا متوالية بحيث يتجمع في الجانب المصري من أرضنا العربية بضعة آلاف، معظمهم مرضى وكبار السن، وفيهم الرجال وأزواجهم عاجزون عن تقديم أية حماية لهم، وفيهم الرضَّع وأمهاتهم لا يقدرن على رعايتهم بعشر ما يستحقون ويحتاجون من الرعاية. والمنظمات الطبية الإسرائيلية تناشد العالم كله التدخل لإنقاذ هؤلاء المساكين من الظلم والعنت الصهيوني، والصهاينة يقولون - بكل بساطة ووقاحة - إنهم يغلقون المعبر لدواعٍ أمنية. ثم يفتحونه لعبور عدة مئات، ويعيدون إغلاقه أيامًا محتجزين وراءه عدة آلاف!

ويكفي أن يتابع القارئ أخبار حصار الكنائس وهدم المساجد وحرقها في القرى الفلسطينية، إن استطاعت وسائل الإعلام تسريب هذه الأخبار من وراء الحصار الصهيوني الحديدي المضروب عليها.

---

(١) ولا يزال هذا الإغلاق يقع بقرارات إسرائيلية تنفذها القوات الفلسطينية والمصرية على الرغم من انسحاب القوات الصهيونية من قطاع غزة. واعجب ما شاء لك العجب!

ويكفي أن يسمع القارئ عن الخطة التي نشرت أنباؤها مؤخرًا[1] عن الإعداد لقصف المسجد الأقصى بالطائرات لنسفه من على الأرض نسفاً، وقد نشرت مع هذه الخطة صور لأعضاء «جماعة الهيكل» أمام مجسم للهيكل المزعوم الذي يريدون بناءه مكان المسجد الأقصى، وربما باستخدام أنقاضه بعد هدمه!!

ولا يقوم بذلك الصهاينة في أرضنا المحتلة وحدهم. بل هم لا يستطيعون القيام به، أصلاً، لولا الدعم المالي والسياسي والعسكري، الأمريكي والأوروبي، الذي يوفره يهود أوروبا وأمريكا بجماعات المصالح، وجماعات الضغط المنتشرة هناك، والتي تتكاثر كل يوم، وليس كل أعضائها يعلنون صهيونيتهم، بل أكثرهم يخفونها مكتفين بإعلان يهوديتهم وبزعم ساميتهم!

إن القرآن الكريم يحدد لنا دستور التعامل مع أهل الكتاب في سورة الممتحنة بقوله تعالى: ﴿لاَ يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (٨) إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٨-٩].

وأي تولٍّ للمقاتلين لنا في الدين، المظاهرين على إخراجنا من بيوتنا وأرضنا أكبر من الجلوس معهم على موائد الحوار، والدخول معهم في تفاصيل كيفيات الحياة معاً، التي لا يقبلون بها إلا إن خضعنا لهم وانقدنا لحكمهم ودخلنا تحت سلطانهم؛ وهيهات ثم هيهات.

والقرآن الكريم يصف حال اليهود في عداوتهم للمسلمين بقول الله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [المائدة:٨٢].

وحال اليهود في عداوتهم للذين آمنوا، يوم نزل القرآن، هي حالهم اليوم، لم تزدهم الأيام إلا سوء طبع، ولم يزدهم تأييد الأمريكيين والأوروبيين لهم إلا بغياً وطغيانًا.

* * * * *

(١) في الأسبوع الثالث من يوليو ٢٠٠٤م.

إنَّ الحوار بين أهل الأديان ـ على ما بينته في الفصول السابقة ـ لا يرمي إلا إلى تحقيق **«العيش الواحد»** داخل الوطن الواحد، وتحقيق **«العيش المشترك»** بين المختلفة أوطانهم وديارهم. فكيف يتصور أحد أن **«العيش الواحد»** في أكبر منطقة عربية إسلامية مسيحية، فيها يهود، أعني فلسطين، ممكن؟!

وكيف يتصور أحد أن **«العيش المشترك»** ممكن مع الذين يظاهرون الصهيونية ويؤيدونها بالمال والسلاح والنفوذ والفكر، ويقرون جرائمها بوصفها حقًا في الدفاع عن النفس، ويشترطون توقف كل مقاومة للاستعمار والاستيطان قبل أن يرضوا بمجرد الكلام معنا؟! ويوشكون على إعلان الحرب على إيران بدعوى عدم تصريحها بتفصيلات تتعلق ببرنامجها النووي؛ وعلى سوريا بزعم تأييدها الحق في المقاومة المشروعة وهي عندهم إرهاب ممنوع[1]. وهم مع ذلك يعلنون بلا خجل تأييدهم حق إسرائيل في تملك السلاح النووي لردع أعدائها العرب!!

لذلك كله، ولغيره، مما بينه الشيخ الدكتور محمد سيد طنطاوي في كتابه القديم، وما بينه العلامة محمد مهدي شمس الدين ـ رحمه الله ـ في رسالته إلى شيخ الأزهر، وما بينه الشيخ يوسف القرضاوي في خطبته الجامعة التي أشرت إليها آنفاً... لذلك كله نرفض الحوار مع اليهود الصهاينة، ونتوقف فيه مع اليهود غير الصهاينة ـ إن وجدوا ـ حتى يقوم الدليل على خروجهم من حكم آية الممتحنة الذي يمنعنا من موالاة المقاتلين لنا في الدين، المخرجين لنا من الديار، والمظاهرين على هذا الإخراج.

---

(١) ثم بزعم تأييدها المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكي؛ ثم باتهامها بارتكاب مسلسل الاغتيالات اللبنانية الذي بدأ باغتيال الشهيد رفيق الحريري ولا يزال مستمراً حتى كتابة هذا الفصل!

٢٠- الفتنـــة فـــي فلســطين(*)

أثارت أنباء الفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين من أهل فلسطين المحتلة (١٩٤٨) مخاوف العقلاء، في كل مكان، من المؤمنين بالدينين، على السواء.

فقد نقلت الأنباء منذ مطلع الأسبوع الماضي أخبار التوتر الطائفي في مدينة «الناصرة» الفلسطينية بسبب الخلاف بين المسلمين والمسيحيين فيها حول قطعة أرض يملكها وقف إسلامي خيري يعرف «بوقف شهاب الدين».

ولهذا الوقف لجنة تسمى «لجنة الدفاع عن وقف شهاب الدين»، وهي تسعى إلى استرداد الأرض لبناء مسجد عليها تحقيقاً للغرض الذي أوقفها صاحبها من أجله، بينما تحاول البلدية تحويل الأرض إلى مكان يخصص لبناء منشآت لإقامة السياح المسيحيين الذين يتوقع وفودهم بأعداد كبيرة إلى أرض فلسطين بمناسبة الاحتفال ببدء الألفية الميلادية الثالثة، بعد عدة شهور، في مطلع العام ٢٠٠٠، وخدمتهم، وتوفير الاحتياجات اللازمة لهم.

وقد تحول النزاع بين «البلدية» و«لجنة الدفاع عن وقف شهاب الدين» إلى أحداث مأساوية جرح فيها (٢٧) شخصًا في اشتباك وقع بين مسيحيين وبين المعتصمين في الأرض من المسلمين (مضى على اعتصامهم عام كامل دون أية حوادث) صباح يوم عيد الفصح، يوم الأحد الماضي (١٩٩٩/٤/٤).

ثم تجددت الأحداث بعد أيام قليلة (انظر الحياة: ١٩٩٩/٤/٩) فألقيت زجاجات حارقة على بعض المنازل وعلى واجهات بعض المحلات التجارية، المملوكة لمسلمين ومسيحيين، وشكلت لجان لبذل مساعٍ حميدة لتهدئة الأحوال واستعادة السلام بين المسيحيين والمسلمين من أبناء المدينة.

ولم تفوِّت السلطات الإسرائيلية - التي تمسك بزمام كل شيء في فلسطين المحتلة - الفرصة لصب مزيد من الوقود على النار التي توشك أن يتصاعد لهيبها، فأعلنت أن الخلاف ليس بينها وبين لجنة الدفاع عن الوقف، وإنما هو بين المسلمين والمسيحيين. وصرحت بعض القيادات في وزارة الداخلية الإسرائيلية بأن لجنة الوقف عليها أن تذهب «للتفاهم مع المسيحيين لأنهم هم الذين يعارضون إقامة المسجد» فوق الأرض.

(*) إبريل ١٩٩٩م.

ووسع وزير السياحة الإسرائيلي من دائرة الخلاف (وهو في الوقت نفسه نائب رئيس الوزراء للشؤون العربية) حين قال لشخصية عربية قيادية: «إن حل القضية ليس منوطًا بالحكومة الإسرائيلية، وإنما هناك معارضة من العالم المسيحي، خاصة الفاتيكان ومن سفارات أجنبية في البلاد» (الحياة ١٩٩٩/٤/٥).

وهكذا تتحول القضية الجزئية الخاصة بتنفيذ شروط الوقف، وهو ما توجبه القوانين المعمول بها حتى داخل إسرائيل، إلى قضية فتنة طائفية مسيحية/ إسلامية، تضرب وحدة العرب، وتشعل نيران العداوة بينهم، وتفرق صوتهم الواحد في قضية القدس، ويكون الكاسب الوحيد هو إسرائيل التي تمثل الحضارة والتمدن والتسامح وسط غابة من المهووسين المتعصبين.!!

* * * * *

استدعى هذا المشهد المؤسف إلى الذاكرة، مشهد نصارى نجران حين وفدوا على النبي ﷺ في المدينة، وكانوا ستين رجلاً فدخلوا على النبي في مسجده بعد صلاة العصر، وحدثوه وحدثهم، ثم حان وقت صلاتهم فقاموا يصلون في المسجد النبوي، فأراد الناس منعهم، فقال النبى ﷺ «دعوهم» فاستقبلوا المشرق فصلوا صلاتهم[1].

واستدل العلماء بهذه القصة على جواز دخول غير المسلمين مساجد المسلمين، وجواز صلاة أهل الكتاب في مساجد المسلمين إذا احتاجوا لذلك بصورة عارضة ـ كما في تلك الحادثة النبوية ـ وليس بصورة دائمة، أي لا تتخذ أماكن عبادة مشتركة، كما كان بعضهم يريد أن يصنع في سيناء فيقيم مجمعًا للأديان فيها.!!

ورأيتني وأنا أستعيد هذه القصة، وأراجع مصادرها في كتب السيرة، أتمنى أن يقوم المسلمون بتنفيذ شروط الواقف «شهاب الدين» ويبنوا مسجدًا في الأرض التي وقفها لذلك، وأن يستضيفوا في البناء الذي يقام ـ وهو قطعًا لن يستكمل مواصفات المسجد قبل حلول رأس السنة الميلادية القادم ـ يستضيفوا فيه أولئك المسيحيين الزائرين للمدينة بمناسبة الألفية الثالثة، ويمكن للجنة الدفاع عن الوقف تنظيم هذه الاستضافة بصورة تحفظ للمكان قدسيته باعتباره مسجدًا، على نحو ما تنظم الإقامة في الأديرة وأشباهها، بطريقة تليق بهيبة المكان

(١) زاد المعاد، لابن قيم الجوزية، ج٣ ص ٦٢٩، وخاتم النبيين للعلامة محمد أبو زهرة، ج ٢ ص١٣٦٥.

واحترام أصحابه له. ثم يستكمل اتخاذه مسجدًا بعد انتهاء احتفالات الألفية الثالثة. ويصبح قيامه، وأداء الصلوات فيه، ورفع الأذان منه، مذكرًا لأهل الناصرة، ولزوارها، الذين لا ينقطعون، من المسيحيين، بأن المسلمين والمسيحيين يجمعهم الوطن والعيش فيه وله، ولا يحول اختلاف الدين بينهم وبين التعاون البار والمودة البناءة وإخلاص العطاء، يقدمه - راضيًا حفيًا - كل منهما لأخيه في الوطن وشريكه في الدار.

* * * * *

ويذلك توأد الفتنة في مهدها، وترد المحاولات الإسرائيلية على عقبها، ولا يجد التدخل الأجنبي موطئًا لقدم يفرق به كلمة الوحيدين الباقين من العرب على كلمة واحدة - أعني أهل فلسطين نصرهم الله - أو يشتت به شملهم وهو جميع.

* * * * *

ولو كنت عضوًا في لجنة الدفاع عن وقف شهاب الدين لترجمت قصة وفود نصارى نجران بتفاصيلها من كتاب موثوق من كتب السيرة، وجعلتها في كتيب مطبوع باللغات الشائعة - مع العربية - ووزعته هدية على زوّار الناصرة، وعلى النزلاء مؤقتًا في مكان المسجد، ولجعلته رسالة تهنئة إلى المسيحيين في العالم كله بعيد الفصح في كل عام.

٢١ - الفاتيكـان والناصـرة(*)

كان مبنى حديثي في الفصل السابق ومغزاه هو درء الفتنة التي أطلت برأسها في فلسطين، ومنع اشتعال النار في حطبها، وتحذير الفريقين من المسلمين والمسيحيين معًا من الانسياق وراء دعاتها أو متابعة صناعها. والتحذير من الدور الإسرائيلي، الذي لا يحتاج إلى دليل، بعد تصريحات نائب رئيس الوزراء للشؤون العربية، التي نقلتها في الفصل السابق.

وكان ظني، عندما نشرت ذلك الفصل أول مرة، أن القيادات المسيحية المحلية والعالمية سوف تكون متحلية بمثل الروح التي سيطرت على القيادات الإسلامية، والتي صدر عنها كلامي المشار إليه. ولكنني فوجئت - وفوجئ كثيرون مثلي - بما نقلته وكالات الأنباء من القدس المحتلة (الحياة: ١٥/٤/١٩٩٩) عن مبعوث الفاتيكان إلى إسرائيل، القاصد الرسولي المونسينور «بيترو سامبي».

لقد نقل عنه قوله: «لقد عبّرت عن معارضة كافة المسيحيين لبناء هذا المسجد، وهو مشروع قد يسيء إلى الاحتفالات المقررة في العام ألفين».

وهذا كلام عجيب. فمن الذي أعطى القاصد الرسولي حق التحدث باسم (كافة المسيحيين)؟ إنه يستطيع أن يتحدث باسم الكرسي البابوي، فالفاتيكان هو الذي أوفده. ولكنه لا يملك قطعاً التحدث باسم الأرثوذكس الروم، ولا السريان، ولا الأرمن، ولا الأقباط أتباع الكنيسة المصرية. ولا يستطيع التحدث قطعاً باسم الطوائف الإنجيلية (البروتستانتية) جميعًا، ولكل هؤلاء أو لكثير منهم وجود مستقر قديم في فلسطين المحتلة، ويعنيهم شأن حسن العلاقات بين المسلمين والمسيحيين أكثر مما يعني القاصد الرسولي.

ثم ما معنى أن يكون بناء مسجد في الناصرة مسيئاً إلى الاحتفالات التي ستقام فيها بمناسبة عام ٢٠٠٠ للميلاد؟ وهل هذا الخطاب هو الذي يقابل به الخطاب الإسلامي الداعي لوحدة المسلمين والمسيحيين في المدينة، بل الداعي إلى اتخاذ بناءِ المسجدِ مكان ضيافة للزوار المسيحيين؟ نقول نحن: أحبوا بعضكم، وتوحدوا وطنيًا برغم خلافاتكم. ويقول القاصد الرسولي لنا: بناء المسجد يسيء

(*) إبريل ١٩٩٩م.

إلى الاحتفالات القادمة(!) هل هذه هي الروح التي تعبر بها القيادة الكاثوليكية العالمية عن موقفها من الإسلام ومساجد المسلمين؟ وهل يقبل الفاتيكان أن تعترض قيادات إسلامية على بناء الكنائس الكاثوليكية والمدارس الكاثوليكية والمستشفيات الكاثوليكية والأديرة الكاثوليكية في المدن الإسلامية؟؟

ونقلت (الحياة) عن القاصد الرسولي قوله: إن رؤساء الكنائس المسيحية قد يعودون إلى إغلاق الكنائس ليس في الناصرة فحسب، ولكن في نطاق أوسع. وإن هناك خمسين مسيحيًا تعرضوا للاعتداء وأحرقت سيارات ونهبت متاجر. (الواقع أن الفتنة لم تفرق بين مسلم ومسيحي في شخصهما أو مالهما).

وإغلاق الكنائس إجراء عدائي، يستثير مشاعر المسلمين قبل أن يستثير مشاعر المسيحيين. بل لعله بالنسبة إلى المسيحيين إجراء تحريضي يزيد من شعورهم بأن الأمر جلل، وأن دور عبادتهم غير قادرة على أداء دورها، وكفى بهذا دعوة إلى الفتنة وتأجيجاً لنيرانها. والتهديد باتخاذ هذا الإجراء لا يزيد الأمور إلا سوءاً في الناصرة وفي غير الناصرة، ولذلك كان غريباً كل الغرابة أن يصدر هذا التهديد من شخص مسؤول، موفد رسميًا، من الفاتيكان الذي يحمل - بإعجاب من المسلمين والمسيحيين على السواء - لواء الأخوة الإنسانية، والتلاحم بين أهل الأديان في مواجهة الملحدين وأعداء الإيمان.

وقال القاصد الرسولي - كما نقلت (الحياة) عنه - إن «الحجاج المسيحيين في عيد الفصح الأخير كانوا يشعرون بالخوف خلال إقامتهم في الناصرة». وهذا أمر يأسف له كل عاقل، وكل عربي، وكل مؤمن بدين: أن يشعر الحجاج بالخوف.

ولكن القاصد الرسولي وهو يتحدث عن الخمسين مسيحيًا الذين اعتدي عليهم نسي أن هذا الاعتداء كان في أثناء دفاع المسلمين أعضاء لجنة وقف شهاب الدين عن أنفسهم عندما اعتدى بعض السفهاء عليهم في الخيمة التي يعتصمون فيها منذ سنة، أو تزيد، دون أية حوادث من أي نوع. وبالقدر الذي تحدث فيه القاصد الرسولي عن «مجموعة صغيرة من المتطرفين المسلمين الذين يقومون بزرع البغضاء» كان يجب عليه - مسيحيةً وإنصافاً وبصراً بالواقع - أن يدين سلوك «مجموعة المتطرفين المسيحيين» الذين رجموا بالحجارة مسلمين مسالمين يعتصمون في أرض وقف إسلامي طلباً لتنفيذ القانون الذي يوجب اتباع الشروط التي قررها منشئ الوقف. ثم إن التذرع «بخوف الحجاج» يذكر المسيحيين - قبل المسلمين - من أهل هذه المنطقة من العالم بذرائع حروب الفرنجة الذين بدأوا عدوانهم علينا - مسلمين

ومسيحيين ـ في بداية الألفية الثانية للميلاد. فما الفائدة من استعمال اللغة نفسها في مطلع الألفية الثالثة؟ وهل هناك من يحاول إحياء هذه الحجة، أو تجديد تلك الذريعة، لتمكين إسرائيل من القضاء على بقية الوجود الفلسطيني المسلم في الأرض المحتلة؟ وهل تكسب المسيحية الكاثوليكية بهذا شيئًا؟

والقاصد الرسولي يقول ـ فيما نقلته (الحياة) ـ إنه لا يعارض بناء المسجد ولكن ليس إلى جانب الكنيسة؛ لأن هذا يزعج الحجاج، ويجب عدم الخضوع أمام العنف والقوة.!!

والواضح من هذا الكلام أن الفاتيكان أرسل إلى المنطقة شخصًا لا يعرف طبيعتها، ولا يحيط بتاريخها، ولا يتصور كيف عاش أهل الدينين من أبنائها ـ ولا يزالون يعيشون ـ في جوار متحاب، وألفة ودودة، وصداقة مخلصة، منذ دخل الإسلام إلى فلسطين حتى اليوم. وهو قطعاً لم ير المآذن وأبراج الكنائس تتجاور في مدن البلدان العربية وقراها، من أقصى بقاعها إلى أقصاها: لا تثير فتنة، ولا تزعج مسلمًا أو مسيحيًا، أصوات الأجراس أو ألفاظ الأذان ونغماته.

إن في الناصرة ٦٠ ألفاً من السكان ٤٠٪ منهم مسيحيون و٦٠٪ منهم مسلمون، وقد كانوا قبل أن يثير بعض أعضاء البلدية (من الشيوعيين المسيحيين ـ إن أمكن الجمع بين الأمرين ـ) مشكلة أرض «وقف شهاب الدين» يعيشون في الوئام والتواد الذي يعيشه جميع المسلمين والمسيحيين في الوطن العربي.

وكنت أتمنى أن يؤكد القاصد الرسولي هذه الروح. وأن يدعو إلى مثل ما دعوت إليه، في الفصل السابق، من إجراءات توأد بها الفتنة وتخمد نارها. ولا زلت أتمنى أن يراجع الفاتيكان موقفه من هذه القضية، وأن يصحح تصريحات المونسنيور «بيترو سامبي»، وأن يستعيد درس قصة نصارى نجران ليتأكد كيف ينظر المسلمون إلى المسيحيين وكيف يتعاملون معهم، بدلاً من حديث الأوهام والتخيلات الذي تحدث به القاصد الرسولي.

٢٢ - تعاطف أهل الإيمان(*)

عندما كانت الحرب الباردة تسيطر على شؤون السياسة الدولية، وتتحكم في مواقف الحكومات من مئات القضايا المهمة، أو التي تبدو تافهة، كان اختيار كثير من الحكومات الإسلامية والعربية أن تقف إلى جوار «الغرب» الأوروبي والأمريكي في مواجهة «الشرق» السوفيتي ومن لحق به في أوروبا. وكان لذلك أسباب كثيرة تتصل في المقام الأول بالمصالح المتبادلة، ولاسيما الاقتصادية منها، ولكن أحد التبريرات التي قدمها كتاب وخطباء شعبيون، وزعماء سياسيون وحكام، كان أن «الغرب» مسيحي يؤمن حكامه ومواطنوه بدين كتابي سماوي، فلا بأس على المسلمين من التحالف معهم ضد الإلحاد الشيوعي الذي يمثله الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه حيثما كانوا. ومع أن هذه الحجة لم تقنع أحداً من الذين كانوا يدعون إلى استقلال حقيقي للإرادة العربية والإسلامية، وإلى تحالف عربي - إسلامي يغنينا عن ذل الحاجة إلى الاستقواء بالأجنبي، أيًّا كانت أرومته، ويكفينا شر الاضطرار إلى الالتجاء إليه كلما نزلت بنا نازلة أو ألمَّت ملمة، فإنني استعدت ذكرها بعدما دفعت إليه أحداث ١١ من أيلول (سبتمبر) من مواقف مسيحية غربية وعربية تتعاطف مع الإسلام - ديناً وحضارة وثقافة - وتعبر عن الاستياء العميق مما يتعرض له المسلمون، ويتعرض له دينهم، من إساءة أو سوء فهم .

لقد كتبت من قبل (الأسبوع : ٢١ رجب ١٤٢٢= ٨/١٠/٢٠٠١) عن اللقاء المهم الذي انعقد في روما تحت عنوان (القمة الإسلامية المسيحية) بدعوة من جمعية سانت إيجيديو وما دار فيه من حوار إيجابي بين الفريقين، وكان اللقاء كله يرمي إلى وضع أحداث التفجيرات في الولايات المتحدة في إطارها الصحيح باعتبارها حدثًا إجراميًا لا شأن له بالإسلام أو بالمسيحية[١].

وقد توالت الأصوات العاقلة من الكنائس المسيحية مؤكدة هذه الحقيقة، ومستنكرة ما وقع من بعض الجهات والأفراد من اتهام بالجملة للإسلام والمسلمين.

وكان شهر رمضان مناسبة طيبة للتعبير عن التعاطف الديني بين أهل الدينين الرئيسيين في العالم: المسيحية والإسلام. فقد وجَّه مجلس الكنائس

(*) يناير ٢٠٠٢م.

(١) رقم ١٥ من فصول هذا الكتاب.

العالمي رسالة إلى العلماء والمفكرين والمسؤولين المسلمين تضمنت كثيراً من معاني هذا التعاطف، فقالت:

«إن الروابط الروحية التي تجمعنا في حاجة إلى أن تكتشف من جديد في أيام المحنة هذه» و«يذكرنا الصوم، حقيقة، بحضور الله تعالى. وهو دعوة للمؤمنين أن يتوجهوا نحو الله في تواضع ومحبة على صعيد حياتهم الفردية والجماعية، لطلب المغفرة والقوة. وزمن الصوم هو زمن الرحمة... والصوم زمن التقوى والعبادة والصدقة السخية... وهو يذكرنا أن أجسادنا ليست سادتنا بل هي خدم لنا، وأن ما نملكه هو ما نشارك به الآخرين».

«لقد أدانت المرجعيات الإسلامية أفعال الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر المقيتة. وكذلك فعلت الكنائس. وكان للمبدأ القرآني الكريم (لا تزر وازرة وزر أخرى) صدًى واسع في كلام المسلمين» و«وقف المسلمون والمسيحيون معًا، في غير مكان، بثبات من أجل العدالة، يحذرون من تجربة الانتقام والردود العمياء... لقد شدد كثير من المسيحيين على أن الرد على الإرهاب ليس بتأجيج ذروة العنف» و«سعت الكنائس في الولايات المتحدة وغيرها إلى أن تسمع بتواضع دعوة الرسول إلى أن (لا تبادلوا أحدًا شرًا بشرٍّ) فكل الأعمال التي تدمر الحياة منافية لإرادة الرب» وقالت الرسالة أيضًا : «ولا يصح بأي حال أن يأتي الرد على الأفعال غير الإنسانية ليصم العرب والمسلمين وأية جماعة أخرى. إن الكنائس مدعوة أن تجعل أصوات الأخوة والتعاطف الإنساني تحجب أصوات العداء والعنصرية. وعلى صوت الإيمان الذي علا من خلال مبادرات كثيرة أن يهزم أصوات التعصب والخوف والعدمية» و«بوصفنا مسيحيين نرفض النظرة، غير النادرة في الغرب، إلى النظر نحو المسلمين وكأنهم يشكلون تهديدًا، وإلى تصوير الإسلام بصورة سلبية...

فالمسيحيون مأمورون بالوصية الإلهية ألا يشهدوا بالزور ضد قريبهم... وعلى المسيحيين أن يكونوا إلى جانب المسلمين بروح المحبة وأن يكونوا حساسين لأعمق التزاماتهم الدينية ..» واختتمت الرسالة بقول الأمين العام (القس الدكتور كونراد رايزر) «إنه الوقت لتعميق تلاقينا، والمشاركة في الآلام والتطلعات والآمال... ليكن صيامكم وصيامنا مرضيين لله».

وفي مناسبة الشهر الكريم أوصى البابا يوحنا بولس الثاني بأن يصوم الكاثوليك ـ في العالم ـ يومًا من أيام رمضان تضامنًا روحيًا مع المسلمين الذين

يصومون الشهر كله. وأذيع في نهاية الشهر أن البابا نفسه ـ على الرغم من اعتلال صحته ـ قد صام آخر أيام رمضان تحية للمسلمين الذين صاموه.

وتلقى أصدقاء جمعية سانت إيجيديو ـ التي تعمل في تعاون وثيق مع الفاتيكان ـ رسالة رقيقة معبرة، وقعها صديقنا الدكتور القس دون فيتوريو ياناري، وكان مما قاله فيها: «إننا نشعر في هذا الشهر المبارك أننا قريبون من المجتمع الإسلامي الذي، من خلال الصوم والصلاة والعطاء السخي للفقراء، يخضع لإرادة الرحمن الرحيم، سالكًا الطريق المستقيم الذي بينه الله تعالى» و«تزداد متانة هذا القرب وهذه الصداقة في هذه الآونة المأساوية التي تركت فيها الحوادث العنيفة والمرعبة أثرًا عميقًا سَبَّبَ عددًا كبيرًا من الضحايا وآلاماً شديدة» و «أمام الذين يحاولون نشر صورة مشوهة للإسلام، نريد أن نؤكد بقوة، مثلما فعلنا دائمًا، تقديرنا لجميع المؤمنين المسلمين» و«في هذه الأزمنة نحن كمؤمنين يحبون السلام، تجمعنا الصلاة الواثقة التي نرفعها إلى الرب القدير ليهب السلام لقلب كل إنسان وللعالم بأسره؛ لأنه في الواقع كما جاء في القرآن الكريم: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا﴾ [الفتح:٤] وفي الإنجيل المقدس قال يسوع (السلام أستودعكم، بسلامي أعطيكم) نحن نستمد قوانا من إيماننا بالله، وبفضل هذا الإيمان ننظر إلى المستقبل بأمل، على الرغم من هذه الآونة الصعبة».

هذه أمثلة من التعاطف بين أهل الإيمان الذي أفرزته ظروف المحنة الإنسانية ـ والإسلامية بوجه خاص ـ التي سببتها عواقب أحداث سبتمبر، والمعالجة العسكرية لما تظن أمريكا أنه كان سببًا لها. وهي أمثلة تدل بجلاء على أن الأمل في حياة آمنة يسودها السلام ويظللها التعاون بين الناس جميعًا ليس معقوداً على السياسة، وإنما هو معقود على أصحاب الأديان ودعاتها.

* * * * *

إن المقارنة بين هذه المشاعر الوادة التي تعبر عنها الرسالتان اللتان تلقاهما المسلمون من مجلس الكنائس العالمي، ومن جمعية سانت إيجيديو وبين ما ذكرته في الفصول السابقة من مواقف غير مقبولة في شأن جهود التنصير التي تمارسها المؤسسات الكاثوليكية، وفي شأن موقف الفاتيكان من مسألة بناء مسجد شهاب الدين على الأرض الموقوفة عليه في مدينة الناصرة الفلسطينية، هذه المقارنة تؤكد ما يقرره القرآن من أن أهل الكتاب ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ [آل عمران: ١١٣].

٢٣ - كلمـــة ســواء(*)

زار الرئيس الليبي العقيد معمّر القذافي، العاصمة التشادية في شهر مايو سنة ١٩٩٨، وأدى في ملعبها الرئيسي صلاة، وصلى إمامًا بآلاف المسلمين التشاديين وثمانية رؤساء أفارقة[١].

وقد ذكرني حديث هذه الصلاة، وما قيل حولها، بزيارات البابا الكاثوليكي، والقيادات المسيحية الأوروبية والأمريكية - على اختلاف الكنائس وتعددها - لعديد من دول أفريقيا، وآسيا، التي هى بحسب غالبية سكانها، وبحسب دساتير كثير منها، دول إسلامية.

وتذكرت كيف تلقى هذه القيادات - مهما يكن عدد المسيحيين - الذين يعتبرونها مرجعية روحية لهم - قليلاً أو محدودًا - كل أنواع التكريم وحسن الضيافة والإكبار الشخصى رسميًا وشعبيًا، مجاملة لأبناء البلاد الذين يرون فيهم إمامة دينية لهم، وتقديرا لمكانتهم في كنائسهم أو مؤسساتهم المسيحية في البلاد التي أتوا منها.

ولم تُقَلْ كلمةٌ، في أي مستوى، من مسلم، أيًا كان موقعه، اعتراضًا على هذه الزيارات، أو انتقادًا لها، أو تخوفًا منها، تماثل تلك الكلمة العجيبة التي نقلتها إذاعة لندن عن «بعض المؤسسات المسيحية» في تشاد، أو تدانيها.

وأفريقيا قارة فيها دينان رئيسان: الإسلام والمسيحية، وفيها بعد ذلك أقلية صغيرة من الباقين على أديان محلية غير سماوية، وأقلية أصغر من اليهود الذين رحل أغلبهم إلى إسرائيل (يهود الفلاشا) ولا أدري أبقي منهم أحد في أفريقيا أم لا؟.

والحكام، والنخب التي تحيط بهم، وذوو النفوذ - بأنواعه كافة - في أفريقيا إما مسلمون وإما مسيحيون.

والإسلام والمسيحية دينان عالميان، يكتسبان كل يوم وجودًا جديدًا بانضمام مؤمنين جدد إلى ملايين المؤمنين بكل منهما أصلاً، ولذلك أسباب عديدة من

(*) مايو ١٩٩٨.

(١) راجع فصل: جمعة القذافي، في كتابنا: شخصيات ومواقف عربية ومصرية، دار المعرفة، بيروت ٢٠٠٤ ص ٣٢١.

أهمها الدعوة إلى الإسلام التي يقوم بها الدعاة المسلمون، والتبشير الذي تمارسه الجماعات الكنسية المسيحية في أفريقيا وآسيا بوجه خاص.

وما دام الأمر كذلك فإن زيارات القيادات الروحية الإسلامية والمسيحية لأفريقيا سوف تستمر، وتتكرر، وسوف يسعى إليها أبناء الدينين من الأفارقة، بقدر ما تسعد بها وتخطط لها القيادات الدينية نفسها.

وقد مضى الأمر على هذا النحو منذ سنين أو عقود من السنين طويلة، ولم يعترض أحد، من أهل الدينين، على قيام زعامة دينية تنتمي إلى الدين الآخر بزيارة جماهير المؤمنين به في أوطانهم. وهي زيارات تتضمن - بجانب رفع الروح المعنوية للمؤمنين - دعماً مادياً، متنوع الصور، لتجمعاتهم البشرية، أو لمواقفهم السياسية، أو لنشاطهم الديني والثقافي بوجه عام.

ويثير الاعتراض الذي أبدته «بعض المؤسسات المسيحية» التشادية على إقامة صلاة الجمعة، التي أمّها العقيد القذافي، تخوفاً حقيقياً من أن تبدأ المجموعات المنتمية إلى الدينين الرئيسيين في أفريقيا حملات متبادلة من الانتقاد غير المشروع، وغير المسبوق، للعلاقات بين الأفارقة المؤمنين وبين القيادات الروحية التي تحظى باحترامهم وتوقيرهم وترحيبهم إذا زارت بلادهم.

وإذا حدث هذا فإنه يفتح باب فتنة لا يعلم أحد إلى أين تصل، ويشعل ناراً قد لا يطفئها جهد العقلاء مهما بلغ، ويحيل السماحة والرفق للدينين - اللذين يفتخر بهما المسلمون والمسيحيون معاً - إلى عصبية وضيق أفق، وعنف في القول والفعل، يؤجج مشاعر الكراهية والبغضاء، ويجعلها تحل محل مشاعر سعة الصدر والمحبة الإنسانية المتبادلة الآن بين الغالبية العظمى من المؤمنين مسيحيين ومسلمين.

وسوف يساهم هذا في زيادة التخلف الأفريقي، والإساءة إلى سمعة القارة التي أنهكت معظم بلدانها الصراعات القبلية، بانشغال مجموعات جديدة من أبنائها في صراعات غير ذات معنى، تصرفهم عن العناية بشؤون تقدم الأوطان وتطورها، بل عن العناية بشؤونهم الخاصة وتحسين أحوالهم الذاتية، إلى محاربة الآخر، وانتقاده، والتربص به، واعتباره عدواً محلياً يجب القضاء عليه قبل النظر في أمر العدو الخارجي والانتباه إليه.

وسوف يكون الغرب المستغل منذ قرون لخيرات أفريقيا وثرواتها، وإسرائيل التي تنظر الآن إلى أفريقيا باعتبارها منجماً للثروات على مرمى حجر منها، هما

أكثر الجهات استفادة من هذا الصراع الجديد عندما ينفجر، ولن يُقَصِّرا - كلٍ بطريقته - في تغذيته وتقوية العوامل التي تبقيه قادرًا على استهلاك ما بقي من القوة الأفريقية، وما ينشأ مجددًا - كل حين - منها.

والعقل، والحرص على الأوطان، والاستمساك بتعاليم الأديان، كل ذلك يدعونا إلى الوقوف عند «كلمة سواء» يستقيم بها أمرنا، ونجمع بها قوانا، ونجعل وجودنا وإيماننا الديني نعمة لا نقمة، وخيرًا لا شرًّا.

ولنبدأ من التذكير المستمر بأن الاختيار الديني مسألة شخصية وفردية بحتة. لا يستطيع أحد أن يكره أحداً على التخلي عن اختياره الديني. ولا يستطيع أحد أن يكره أحدًا على اختيار دين لا يريده. ولا يستطيع أحد أن يكره أحدًا على البقاء على اختيار أصبح لا يرضاه لنفسه أو على الاستمرار في موقع ديني نشأ عليه، بالميلاد أو بالتربية، ولم يختر غيره لنفسه عندما توافرت له القدرة على الاختيار.

وحرية الاختيار الديني الفردي حق من حقوق الإنسان اللصيقة به، ولا يملك أحد حرمانه منها. ومن تصور ذلك فإنما يتصور إمكان السيطرة على الضمير البشري، وهو أمر محال.

ولنُذكّر أيضًا أن الإسلام والمسيحية، في سعيهما إلى توسيع دائرة الإيمان بهما، يجب ألا يتقاطعا أو يتعارضا، ويكفيهما أن يتوازيا: بتوجيه الجهود إلى أهل الوثنية ومنكري الأديان، لإعادتهم إلى سعة الإيمان، بدلاً من بقائهم في ضيق الوثنية أو الكفر.

ثم إن الأرض - مهما صغر حظنا منها - تسع أهل الأديان جميعًا، بل تسع معهم أهل الشرك والإلحاد أيضًا.

وللوطن - أيا كان موقعه - حقوق على أبنائه بصرف النظر عن انتمائهم الديني وولائهم المذهبي واختيارهم العقدي.

ولهؤلاء المواطنين - في تجمعاتهم وانتماءاتهم المتغايرة - حقوق لكل تجمع على التجمعات الأخرى من أبسطها: حق الاحترام المتبادل، وحق المحافظة على قدسية المقدسات، وحق ضمان ممارسة الشعائر التي تمليها العقائد، دون اعتراض، ولا تقييد، ولا انتقاد بالتصريح أو بالتعريض.

وكل إخلال بهذه الحقوق - وغيرها من الحقوق الأساسية للفرد والجماعة - يهدد أمن الوطن ويخل بالتجانس الذي يصنع نسيجه الواحد، ويعوق تقدمه في جميع المجالات.

والبادي بشيء من ذلك ظالم يجب أن يأخذ الجميع على يده، وأولهم أولئك الذين يشاركونه المعتقد الديني أو المذهب السياسي أو الانتماء الفكري، وإلا كانوا كأصحاب السفينة الذين تركوا الساكنين أسفلها يخرقونها ليصل الماء إليهم دون عناء، فهلكوا، وهلكوا جميعًا.

ومن السذاجة بمكان أن يظن أن حق التعبير عن الرأي يشمل السماح بانتقاد العقائد وأهلها، والشعائر والذين يؤدونها، لأن هذا في حقيقته بعث للفتن وإشعال لنار العداوة والبغضاء التي تهلك الحرث والنسل وتقضي على البلاد والعباد.

فليعبد الله كلٌّ منا كما يشاء. ولنترك الحكم بيننا إلى الله تعالى الذي يفصل بين الناس يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون.

وليكن لكل إنسان حق اختيار دينه. وحق التجمع مع الذين يتفقون معه في الاختيار. وحق الاحتفاء بشعائر هذا الدين وأدائها. وتوقير أئمة هذا الدين ورموزه. ولنعمل جميعًا في البداية والنهاية على رفعة الأوطان واستقلالها وتقدمها والحفاظ على حرياتها وكرامتها... وليشغلنا ذلك عن الجدل العقيم الذي لا يسمن ولا يغني من جوع!!

٢٤ - حـــوارات رومـــا (١)(*)

■ هل صحيح أن أوروبا بالنسبة للمسلمين لا تزال دار حرب؟

■ وغير المسلمين في المجتمع الإسلامي هل هم مواطنون من الدرجة الثانية؟

■ والحوار الإسلامي المسيحي أهو حقيقة أم وهم؟ وهل له أي فائدة عملية أو جدوى واقعية؟

■ وهل يستطيع المسلمون والمسيحيون أن يقيموا علاقات لا تتسم بالعداء والمنافسة الدينية على الرغم من جهود الأولين في الدعوة إلى الإسلام وجهود الآخِرين في التبشير بالمسيحية؟

■ وما معنى الحكم الدستوري في البلاد العربية والإسلامية بأن تكون الشريعة الإسلامية مصدرا للقوانين؟ وهل يعنى ذلك فتح أبواب الاجتهاد الإسلامي أم غلقها اكتفاء بالفقه الموروث؟.

■ وهل يؤدى هذا النص إلى وحدة سياسية حتمية بين الدول العربية؟

* * * * *

■ هذه الموضوعات ـ وغيرها ـ كانت موضع مناقشات، بالغة الأهمية وشديدة الثراء، في العاصمة الإيطالية روما، وفي مقر الفاتيكان، راعي المسيحية الكاثوليكية في العالم، وعاصمتها الروحية.

■ وروما إحدى أهم العواصم الثقافية في التاريخ الإنساني وفي العالم المعاصر. وهي تحتضن آثارها التاريخية بشعور ظاهر بالفخر والإعجاب لا يضاهيه إلا شعورها بقيمة وجود الفاتيكان ومؤسساته الثقافية والتعليمية فيها. وقد دعيت إلى المشاركة في عدد من جلسات الحوار، وإلقاء بعض المحاضرات، في عدد من الجامعات والمعاهد المهتمة بالعلاقة بين الإسلام والمسيحية. وأمضيت في العاصمة الإيطالية عدة أيام بدعوة من سفيرنا النابه لدى الكرسي الرسولي السفير حسين الصدر. ورتبت سفارتنا في الفاتيكان هذه

(*) مارس ١٩٩٩م.

الزيارة بالاشتراك مع مؤسسة الأهرام، ونظمت برنامجا حافلاً للمحاضرات والندوات شمل لقاءً مع عميد وأساتذة (معهد الشرق بجامعة روما) وهو أحد أهم مراكز الاستشراق في أوروبا، ومع عميد المعهد البابوي للدراسات العربية والإسلامية وعدد من أساتذته، ومع أعضاء الكلية البابوية لأمريكا الشمالية، ومع عدد من أساتذة جامعة جريجوريانا البابوية الكاثوليكية، ومع الكاردينال فرنسيس أرينزي رئيس المجلس البابوي للحوار بين الأديان وبعض المسؤولين في هذا المجلس.

- كان الهدف من تنظيم هذه الزيارة، واللقاءات الفكرية التي تمت في أثنائها، هو إتاحة فرصة للحوار الحر حول عدد من القضايا التي تناقش في الدوائر المسيحية الغربية - عادة - من طرف واحدٍ يتلقى معارفه، عن مصر بوجه خاص، والعالم العربى والفكر الإسلامي بوجه عام، من مصدر شبه وحيد هو تقارير المراسلين الصحفيين ورجال الإعلام الغربيين الذين يزورون بلادنا من وقت لآخر، أو يقيمون فيها بعض الوقت بحكم عملهم الإعلامي. وكثير من المعلومات التي تقدمها هذه التقارير يأتي مبتسرًا، أو معبرًا عن وجهة نظر صاحبه لا عن حقيقة الواقع، وبعضها يكون ظاهر الانحياز ضد المكان الذي يصدر منه، أو الفكر الذي يصفه، أو الأشخاص الذين يتحدث عنهم.

- في أول لقاءاتنا كنا ضيوفًا على معهد الشرق، في جامعة روما/٢، وأدار اللقاء وقدم له وعلق على موضوعات الحوار المستشرق المعروف فرانشيسكو كاسترو رئيس المعهد وأستاذ القانون الإسلامي والمقارن في الجامعة نفسها. وأبديت مجموعة من الملاحظات حول اتخاذ الشريعة الإسلامية مصدرًا للتشريع في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، فقلت إن الشريعة الإسلامية ليست قالبًا جامدًا لنصوص ثابتة، ولكنها نظام قانوني مرن طبق قرونًا عديدة، ولا يزال يطبق بصورة أو أخرى في العالم الإسلامي بدرجات تتفاوت من دولة إلى أخرى. ولا يمكن فهم هذا النظام القانوني دون إدراك التوجهات الاجتماعية والثقافية والأخلاقية التي يتضمنها، ودون إدراك الكيفية التي عمل بها هذا النظام في كل بيئة من البيئات التي أصبح الإسلام دين الغالبية العظمى من أهلها. وروح النظام القانوني الإسلامي تحتاج إلى إدراك خاص يتأتى لمن يتابع كيف نمت مذاهب الفقه الإسلامي وتطورت، وكيف تعددت اجتهادات المجتهدين الأفراد في

كل العصور، وكيف تأثرت، بالعادات والأعراف المحلية، فتاوى المفتين وأحكام القضاة الذين طبقوا هذه المذاهب على مر العصور.

- وجرت الإشارة ثانيًا إلى أن الإسلام تُعرف حقيقته من مصادره الأصلية، لا من فهم الناس عنه، ولا من تعبيرهم عما فهموه منه. وهذه المصادر تَعْتبر كلمة الله واحدة تجلت في نصوص متعددة كان آخرها القرآن الكريم، ومنها التوراة والإنجيل، وما لا نعرفه من كتب الأنبياء والمرسلين السابقين. وخوطب بكلام الله رسله كلهم - صلوات الله عليهم - وهم يعبرون بسلوكهم عن القدوة التي يتأسى بها المؤمنون بكل دين سماوي، ويقتدي المسلمون بهم جميعًا، فبذلك أمرهم القرآن الكريم بقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام:٩٠].
- وكانت الملاحظة الثالثة أن الإسلام يهدف إلى إقامة الحياة الإنسانية على بناء من تحقيق المصالح وإبعاد المفاسد، حتى أجمع العلماء على أن من أهم قواعده أن: «دفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة». فكل ما تفسد به حياة الناس، أو تهدر حقوقهم، أو تنتهك حرماتهم، فليس من الإسلام في شيء، وإثمه على فاعله أو قائله. وهذا هو أحد المعاني الأساسية لاعتبار الإسلام - في عقيدة المؤمنين به - نظامًا كاملاً للحياة الفردية والجماعية معًا.
- وليست الشريعة الإسلامية (القانون) إلا جزءًا من هذا النظام الكامل الذي يظل الحياة الإنسانية في مختلف مجالاتها.
- وقد عبرت عن هذه الحقيقة - نزولا عند اختيار الأغلبية - معظم دساتير البلاد العربية، ومنها الدستور المصري الدائم الصادر عام ١٩٧١ الذي نصت مادته الثانية اعتبار مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. ومصدر هذه المبادئ هو القرآن الكريم، والسنة النبوية الصحيحة، والعرف السائد في بلد من البلاد، والإجماع إذا ثبت وجوده على أمر من الأمور.
- وخارج هذا النطاق يتسع مجال الاجتهاد ليهدف إلى تحقيق المصالح ودرء المفاسد. بل إن ذلك يجري أيضًا في فهم النصوص النقلية وتحديد المراد من معانيها حيثما احتمل أي نص منها معاني متعددة.
- وقد أثارت هذه الملاحظات شهية الأساتذة الحاضرين للمناقشة حولها، وحول غيرها من قضايا ما نسميه في لغة السياسة المعاصرة «تطبيق الشريعة الإسلامية». وكان الاهتمام بقضية الاجتهاد، الذي يمكنه - وحده - أن يوائم بين

الثوابت من أحكام الإسلام الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية وبين متغيرات كل عصر ومكان، اهتماما جادًا وعميقًا. ولعل أهم قضية استدعتها المناقشة كانت قضية المفهوم الفقهي الخاص بتقسيم العالم إلى دارين: دار الإسلام، وهي بلاد المسلمين التي تطبق فيها أحكام الإسلام التشريعية، ودار الحرب، وهي كل بلاد الدنيا الأخرى. وسألني أحد أساتذة القانون المقارن الحاضرين عن موقف الاجتهاد المعاصر من هذه المسألة.

■ قلت لسائلي إننا لا يجوز أن نعتبر كل الموروث الفقهي أحكامًا دائمة لازمة لكل المسلمين إلى قيام الساعة. وأصحابه أنفسهم لم يقولوا إن هذا هو الواجب على الناس. بل قالوا بعبارات متعددة إن آراءهم تحتمل الصواب وتحتمل الخطأ. وإنهم مستعدون للعدول عنها إذا لم تكن - في أي وقت - محققة للمصلحة التي أرادوا الوصول إليها.

وتقسيم العالم عند الفقهاء إلى دار إسلام ودار حرب، كان عملا فقهيًا ليس في القرآن أو السنة ما يدعو إليه أو يدل عليه. وهو اجتهاد من الفقهاء أرادوا به مقابلة الاجتهاد القانوني الروماني الذي كان يقسم العالم إلى بلاد الرومان وبلاد اليونان من جهة، وإلى بقية العالم المعروف آنئذ من جهة أخرى. وكان هذا التقسيم يقوم على أساس الأصل العرقي وتترتب عليه فروق جوهرية في القانون الواجب التطبيق على الأشخاص بحسب الجزء الذي ينتمون إليه من هذا العالم.

■ والاجتهاد في مثل هذه المسائل يتبع الحاجة الواقعية العملية، ويتغير بتغير الظروف والأوضاع. لقد كان المسلمون في مفهوم ذلك التقسيم يتحيزون في الأراضي التي يسيطرون عليها، وكان غير المسلمين كذلك. وكان السائد بين الفريقين هو توقع العدوان أو قيامه بالفعل.

■ وقد أصبح العالم الآن دارًا واحدة، وهى دار عهد وموادعة لا يستثنى من ذلك إلا الديار المغتصبة المستعمرة التي يقاوم أهلها الغاصب الأجنبى فهذه - وأولئك الغاصبون - لهم أحكام خاصة في القانون الإسلامي والقانون المعاصر تنطبق عليهم وحدهم.

■ وما يحرِّمه الإسلام على الناس، من الأموال والأعراض والأقوال والأفعال، حرام أينما كان المسلم مقيمًا، لا فرق بين من أقام في بلادنا التي غالبية أهليها مسلمون أو في غيرها من بلاد الدنيا. والمقيم في أي بلد عليه أن يفي بعهده

الذي دخله به، ومن هذا العهد ألا يخالف قوانينه ونظمه ما لم يكن فيها ما يؤدى به إلى الحرام في دينه فعليه اجتنابه.

■ والاجتهاد الإسلامي المعاصر لا يقبل فكرة هذا التقسيم ولا يجيز ما يبنيه عليها بعض المفتين من إباحة بعض المحرمات، ولا يرى مصلحة في أن تكون علاقة المسلمين بغيرهم علاقة عدوان متبادل أو حرب مستعرة لغير سبب. لقد ذهبت أفكار تقسيم العالم كلها إلى مستودعات التاريخ، وبقي أن يتعاون الناس جميعًا على الحياة في دنياهم، تعاونًا يدفعهم إليه تدينهم، ويحملهم عليه الحرص الواعي على تحقيق مصالحهم.

٢٥ - حـــوارات رومـــا (٢)(*)

في الكلية البابوية لأمريكا الشمالية كانت مفاجأة الحوار هي السؤال الذي وجهه السفير الليبي لدى الفاتيكان، في نهاية حديثنا عن وضع غير المسلمين في المجتمع الإسلامي. سألني السفير: هل صحيح أنه لن يستطيع في الآخرة رؤية أصدقائه المسيحيين، وهم كثيرون ومحترمون، لأنهم لن يدخلوا الجنة، وإنما سيدخلها المسلمون فقط؟!

كان السؤال مفاجئًا، وكان إلى حد ما خارج السياق. ولكن صاحبه السفير فؤاد الكعبظي - وهو أديب ولغوي مرموق، وشاعر بالعربية والإيطالية معًا - كان جادًا كل الجد، فجاءت الإجابة متأثرة بحال السائل لا بشعور المجيب.

قلت للسفير الليبي: إن السؤال يتحدث عن أمر لا شأن لنا به. الجنة أمر أخروي. والآخرة كلها من شأن الخالق سبحانه، لا من شأن المخلوقين. ولا يستطيع أحد أن يدعي الاستئثار بالآخرة، فقد ردّ القرآن نفسه على الذين ادعوا مثل ذلك بقوله: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ (١١١) بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١١-١١٢].

وبيّن القرآن - أيضاً - أن أهل الأديان السابقة على الإسلام يجزون بما يفعلونه من خير خيراً، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة:٦٢]. والمعنى نفسه مع اختلاف في اللفظ مذكور في سورة المائدة [الآية ٦٩].

والأجدى أن ننشغل في هذه الحياة بما نستطيع تغييره فيها من قبيح إلى حسن، وبتيسير الانتفاع بنعم الله تعالى التي خلقها، وأتاح الاستفادة منها، للناس كافة. والمسلمون أقل الناس بصراً بذلك، وهم مسبوقون في كل مجالات الاكتشاف والاختراع والابتكار، وأفضل ما عندهم هو العقيدة الإسلامية السمحة، والحضارة الإسلامية البالغة الغنى بمنجزات الفكر والعلم والفقه جميعًا، فأولى

(*) مارس ١٩٩٩م.

لهم أن يقدموا للبشرية، من موروثهم في ذلك كله، ومما يضيفه إليه النابهون المعاصرون منهم، هداية للحيارى وبشارة للخائفين وتقريبًا بين المتباعدين، بدلاً من أن يضيقوا ما وسعه الله على العباد من رحمته.

وكان الحديث الأساسى في الكلية البابوية لأمريكا الشمالية يدور حول وضع غير المسلمين في المجتمع الإسلامى المعاصر. وفي اجتماعنا حول مائدة العشاء، الذي سبق لقاء الحوار، ترددت عبارات جعلت من الضرورى أن نبدأ بحديث عن أصول النظرة الإسلامية إلى غير المسلمين، وهى النظرة المستمدة من القرآن الكريم ومن السنة الصحيحة ومن درس التاريخ المستمر خمسة عشر قرنًا حتى الآن.

فأما القرآن الكريم فإن دستور العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين فيه هو ما بينته الآيتان الثامنة والتاسعة من سورة الممتحنة: ﴿لاَ يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (٨) إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٨-٩].

والبر هو الفضل والخير. والقسط هو العدل، فهما بنص القرآن نفسه واجبان على المسلم للناس كافة. والاستثناء، الخاص بالذين يقاتلون المسلمين ويخرجونهم من ديارهم ويعينون على إخراجهم، استثناء توجبه الفطرة الإنسانية، فإنه لا يقبل الظلم ولا يسكت على الضيم إلا من فسدت فطرته فانحرفت به عن سنن الاستقامة النفسية والعقلية معًا.

وهذا الدستور القرآنى يحكم العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين أيًّا كان دينهم. أما الكتابيون من غير المسلمين فلهم في القرآن أحكام أكثر تفصيلاً لما ينبغي، في التعامل معهم، من رعاية لجانب الإيمان بالكتاب المنزل على نبي مرسل قبل محمد عليه الصلاة والسلام.

فطعامهم مباح للمسلمين وطعام المسلمين مباح لهم. والزواج من نسائهم جائز بعقد شرعى تتوافر فيه شروط الزواج التي يفرضها الإسلام. ومنع غير المسلم من زواج الكتابية يرجع إلى طبيعة عقد الزواج وما يقيمه بين الطرفين من علاقات خاصة، للإسلام في بعضها أحكام قطعية ثابتة بنصوص القرآن التي لا يطلب - شرعًا ولا عقلاً - من غير المسلم التزامها. ولو أجيز ذلك لفسدت العلاقة الزوجية نفسها وانهدمت الأسرة كلها، وهذا ينافي مقصد الزواج نفسه وينقض عروته.

وحياة المشتركين من المسلمين والكتابيين في الوطن الواحد ـ أو البيت الواحد ـ لا تخلو من مسائل تثير الجدل وتستدعي المناقشة. وعندئذ يجد المسلم نفسه مأمورًا بأن يكون الجدال بأحسن الأساليب وأرقها، وبالتقديم لذلك ـ أو التعقيب عليه ـ بالتذكير بأصل الإيمان بالله الواحد: ﴿وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [سورة العنكبوت: ٤٦].

أما السنة الصحيحة فيكفي أن نشير منها إلى أن الوثيقة التي نظم بها الرسول ﷺ الحياة السياسية في دولة المدينة (دستور المدينة) نصت على حقوق المسلمين وغير المسلمين معًا. بل تذكر هذه الوثيقة أسماء عشرة بطون من قبائل اليهود الذين كانوا يقيمون بالمدينة آنئذ مقررة أنهم «أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثم». وتقرر الوثيقة واجبات متبادلة على المسلمين وغير المسلمين في المدينة: النصيحة، والنصر على من حارب أهل الوثيقة، والبر دون الإثم. فهم مواطنون لهم في دولة المدينة «النبوية» مثل ما للمسلمين من حقوق وعليهم مثل ما على المسلمين من واجبات.

والعهود النبوية ، وعهد الصحابة ـ وأشهرها عهد عمر بن الخطاب إلى أهل القدس ـ كلها تمضي على سنة هذه الوثيقة النبوية. وهي أصول يقاس عليها ويؤخذ منها ما يصوغه الفكر الإسلامي المعاصر من تصورات لعلاقات بين المسلمين وغير المسلمين في المجتمع الإسلامي. وما وافق هذه الأصول فالعمل به صحيح ونسبه إلى الإسلام ثابت. وما خالفها فهو مردود على صاحبه ينسب إليه وحده، ويسأل هو عن خطئه ولا يحمل الفقه الإسلامي وزره.

وأما درس التاريخ فإن أهميته تبدو في أنه من المسلمات عند دارسي النظم القانونية والسياسية؛ أن فهم أي نظام منها لا يكون صحيحًا إلا إذا تأمل الدارس ـ مع النصوص ـ الآثار العملية لها التي تبدو ماثلة في العلاقات الحية بين الذين يتعاملون بمقتضى تلك النصوص ويعيشون في ظلالها. وصورة الحياة المشتركة بين المسلمين وغير المسلمين ـ قبل عصر الاستعمار الأوروبي وبعده ـ صورة مشرقة قيل في وصفها ـ بصدق ـ إنه «لولا الاستمساك المحمود للمسلمين وغير المسلمين بشعائر دينهم الظاهرة، ما عرف منهم مسلم بإسلامه ولا كتابي بكتابه».

وروح الأخوة الإنسانية هى التي سيطرت، طول التاريخ، على العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين والأمثلة ـ من حياتنا نحن ـ لا يمكن إحصاؤها.

والحكم الربانى بين المختلفين من أهل الأديان موعده في الآخرة لا في الدنيا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [سورة الحج:١٧]. وأهل كل دين يرون غير المؤمنين بدينهم كفارًا. بل إن بعض أهل المذاهب والطوائف، داخل الدين الواحد، لا يقرون لغيرهم من أهل هذا الدين بصحيح الإيمان. وهذه خصيصة من خصائص العقائد الدينية، تميع الحدود بين الأديان إذا فقدتها، ويصبح الإيمان بعقيدة ما غير ذي معنى إذا اعتقد صاحبها أن أهل العقائد المخالفة لعقيدته على الحق كله أو على نوع منه. ولا بأس بهذه الخصيصة إذا كنا على بصر بالحقيقة التي يقررها القرآن: أن الحكم بين المختلفين دينًا حكم رباني لا بشري. وأن موعده الآخرة لا الدنيا. وأن اختلاف الدين لا يجوز أن يؤثر تأثيرًا سلبيًا على العلاقات بين الناس، لاسيما أهل الأديان المختلفة، من أبناء الوطن الواحد.

وكان ختام الحديث في الكلية البابوية لأمريكا الشمالية بملاحظتين ردًا على سؤالين: مضمون الملاحظة الأولى هو أننا ندعو أبناء كل دين إلى التمسك بدينهم والثبات عليه، لئلا تجتالهم شياطين الإلحاد العالمي الذي لا تقرُّ له عين إلا إذا كفر الناس جميعًا بأديانهم ومعتقداتهم، وانساقوا وراء ما يزينه لهم من متع زائلة وشهوات رخيصة، ليتمكن سدنته وقادته من الانفراد بالسيطرة على مقدرات الكون وثروات الدنيا وتوجيهها حيث يشاؤون لنفع أنفسهم أفرادًا وجماعات.

وكان مضمون الملاحظة الثانية أن العلاقة الإنسانية الوادة بين المسلمين وغيرهم في مصر قد استمرت منذ دخلها الإسلام إلى اليوم. وأن الفترة الوحيدة التي وقع فيها اضطهاد «حكومي» لأقباط مصر كانت في العصر المملوكي (سنة ٧٠٠ هجرية) في عهد السلطان الناصر بن قلاوون، حيث وفد إلى مصر وزير من بلاد المغرب أقنع السلطان ورجاله بوجوب تغيير أوضاعهم الاجتماعية وتنحيتهم عن المناصب التي يشغلونها (نهاية الأرب للنويري ج٣١ ص٤١٦). ثم لم يلبث الأمر أن عاد إلى ما كان عليه قبل هذه الفتنة، ولا يزال المسلمون والأقباط يرون أنفسهم شعبًا واحدًا يجمعه الوطن الذي يفديانه بأرواحهم، ولا

يفرق بين أبنائه الدين الذي يتعبدون به لربهم. وهم يواجهون مشكلات العيش المشترك بالصدق والصراحة اللذين يمكنان كل ذي حق من الحصول عليه، وأن الكلمات الحمقاء التي تصدر من أي جانب تجد ردها من الجانب نفسه: علمًا وحكمة وحلمًا وموعظة حسنة. ولا يتصور أحد أن يخلو مجتمع، مهما يكن شأنه، من منازعات وخلافات، ولكن أحدا في مصر لا يقبل أن نهدم حياتنا المشتركة لنتجنب قولاً جارحًا من هنا أو فعلاً قبيحًا من هناك.

واستكملنا حوارنا عن حقوق الإنسان والحوار الإسلامي المسيحي في جامعة جريجوريانا البابوية الكاثوليكية.

٢٦- حــوارات رومــا (٣)[*]

حقوق الإنسان كلمتان جميلتان أصبحتا من لوازم المناقشات الثقافية والسياسية في المجتمعات كلها في الربع الأخير من القرن العشرين. والعالم العربي متهم بأن حقوق الإنسان فيه مهدرة، وبأن التعصب الديني فيه يحول بين الناس وبين أن يعترفوا للآخرين بحق الوجود، فضلا عن حق التمتع به والتعبير عنه.

ولست من هواة الإشادة الدائمة بسبق الإسلام، والفكر الإسلامي، إلى ما أدركته الحضارة المعاصرة من حسنات، مع إقراري بأهمية هذا السبق وجدارته بالبيان. فالعبرة، عندي، بما يجري على أرض الواقع لا بما نفخر به من تراث الآباء والأجداد. والحكمة والخير ووسائل تيسير الحياة وإجراءات ضمان الحقوق والحريات، كلها ملك للناس كافة؛ مصدرها الأصلي لا قيمة له، إنما القيمة كلها في تطبيقها وإيصال الحقوق، بها، إلى أصحابها.

لذلك لم يكن من همي في اللقاء الذي عقد في جامعة جريجوريانا البابوية الكاثوليكية (عمرها حوالي خمسمائة سنة) أن ألفت الانتباه إلى عراقة العناية بحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي، واكتفيت بالإشارة العاجلة إلى ميثاق حقوق الإنسان في الإسلام الذي أصدره وزراء خارجية الدول الإسلامية في القاهرة في ١٩٩٠/٨/١، وإلى إعلان حقوق الإنسن في الإسلام الذي أصدره المجلس الإسلامي الأوروبي من مقر اليونسكو عام ١٩٨٠.

والحركة المعاصرة لحقوق الإنسان في العالم العربي تتأرجح بين مدّ وجزر، ونجاح وإخفاق، وقبول ورفض، وتوفيق وخذلان. ولذلك أسباب متعددة ليس من بينها - على كل حال - سبب يتصل بالعقيدة الدينية أو الشريعة التي تقررها. وفي مصر بوجه خاص عدد من المراكز والمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان. وأكثر أعمال هذه الجهات ملتزم بالوثائق العالمية الصادرة عن الأمم المتحدة في هذا الخصوص. ولا تفرق معظم هذه الجهات في رصدها الانتهاكات التي تقع، بين الحين والحين، بين مسلم وقبطي، ولا بين ذي اتجاه سياسي معين، مواليًا كان أم معارضًا، وبين غيره من أصحاب الاتجاهات الأخرى.

(*) مارس ١٩٩٩م.

والعمل في هذه المنظمات ـ وذَكَرْتُ تحديدًا المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ـ يجري على أساس ديمقراطي صحيح. وقد اختلفت في مناسبات شتى مع مجلس أمنائها الذي كنت أشرُف بعضويته، ولم يفسد ذلك قضية العمل المشترك المستمر لحماية حقوق الإنسان بوجه عام، على الرغم من تعبيري بكلام منشور على الكافة عن هذا الاختلاف ودواعيه.

ولا يحول عملنا في هذه المنظمات، على أساس من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، بيننا وبين إعلان عدم رضانا عن بعض نصوصها، أو عن بعض الممارسات التي تتخذ منها ستارًا وسببًا.

فنحن ـ من وجهة نظر إسلامية ـ لا نوافق على الالتزام بالنصوص التي تجيز لأي إنسان تغيير دينه والدعوة إلى الدين الجديد بين أبناء دينه الأصلي. حرية الدين تعني حرية اختياره. لكنها لا يمكن أن تعني حرية الفتنة بين أبناء الأديان المختلفة في الوطن الواحد. ونحن لا نقبل إعمال النص على حرية الزواج خارج ما تقرره الشرائع الدينية. فهذا النص يهمل أن الزواج في كل الشرائع أمر ديني. وأن عقده واستمراره والحقوق المترتبة عليه للزوجين والأولاد، كلها، تقررها الأديان لمعتنقيها. والنص الذي يهدر أحكام الشرائع الدينية في هذا الشأن لا يستطيع أن يقبله مسلم. بل لا يستطيع أن يقبله ذو دين أيًّا كان دينه.

ونحن ـ من وجهة نظر إنسانية ـ لا نقبل الكيل بمكيالين، أو بعدة مكاييل في المسائل المتصلة بحقوق الإنسان. فما ينال من إنسان أندونيسيا المسيحي منتقد ومرفوض بقدر ما ينتقد ويرفض ما ينال من إنسان البوسنة، أو كوسوفو، أو الصومال، المسلم. وسلوك المنظمات الدولية والدول الكبرى في هذا الخصوص لا يعلو على النقد. ولا يَسْلم من التحيز.

ونحن ـ من وجهة نظر وطنية ـ لا نقبل أن تتخذ حقوق الإنسان ـ أو حقوق المؤمنين بالأديان ـ ذريعة للتدخل في شؤوننا الداخلية بمثل ما يجيزه قانون منع الاضطهاد الديني الذي صدر أخيرًا في الولايات المتحدة الأمريكية. ونعتبر من يستعين بدولة أجنبية ضد وطنه خائنًا لهذا الوطن وخارجًا عليه. وقد كان هذا هو موقف الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي في بيانه الذي أصدره عن هذا الموضوع ونشرته عدة صحف عربية في ١٩٩٨/٤/٧.

وانتقل الحديث عندئذ إلى قضية الحوار الديني. فقلت لأساتذة جامعة

جريجوريانا البابوية إنني لست مع الحوار بين الأديان. بمعنى الحوار الذي يدور حول قضايا العقيدة (اللاهوت) والشريعة، وصحة النصوص الدينية أو احتياجها لنظر جديد، وإدراك دين ما لحقيقة العبادة أو انحرافه عنها. لأن الحوار في هذه المسائل كلها يثير الفرقة ويبعث على العصبية ويؤدي إلى تعميق الشحناء في نفوس المتحاورين والمتابعين على السواء.

لذلك اخترنا في الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي (فريق من المتطوعين المهتمين بالعلاقة بين المسلمين والمسيحيين في الوطن العربى، تأسس عام ١٩٩٥ ويعمل بتعاون وثيق مع مجلس كنائس الشرق الأوسط والمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان)، اخترنا أن يكون حوارنا بين أهل الأديان، لا بين الأديان نفسها. وحول حياة المتدينين، لا حول ما يتدين كل فريق منهم به. وحول ما يحسن الحياة ويجملها ويؤصل معنى المشاركة في الدار والوطن لا حول ما يثير العداوة أو يبعث على البغضاء.

وسمينا ذلك «حوار الحياة»، ومارسناه من خلال برامج عمل مشترك بين أبناء الدينين تقوم على خطة عملية للتعاون الإسلامي/المسيحي لاسيما في مجالي التربية والعمل الاجتماعي الإنساني. وعمل الفريق منذ تأسيسه على تثبيت المفهوم الإيجابي للعلاقة بين أهل الدينين، وعلى تنمية وسائل حياة مشتركة أفضل بين المؤمنين بهما.

وقد أخرج هذا التوجه فكرة الحوار نفسها من أن تكون عملاً تقوم به النخبة من المثقفين والمفكرين وعلماء الدين ورجاله إلى واقع تعيشه مجموعات متوالية من الشباب في معسكرات عمل صيفية (عقد منها حتى الآن ثمانية) ثم تشعر به من خلالهم الأسر والعائلات والمحيطات الاجتماعية التي يتحركون في خلالها.

وحرصنا ونحن ننظم هذه اللقاءات الشبابية أن يكون هدفها تثبيت مبدأ مؤداه أنه «بالدين تبنى الحياة».وألا يمارس في أثنائها ـ بحال من الأحوال ـ أى عمل تنافسي بين أبناء الدينين، وألا يتحول الشعور بالرفقة الجميلة إلى خلاف من أي نوع بين العقيدتين أو الفكرين. كان هدفنا هو استثمار عوامل الوحدة الإنسانية بين المؤمنين بالإسلام والمؤمنين بالمسيحية، لخدمة حياتهم الدنيوية، تاركين عقائد كل منهما وقناعاته لضميره وعقله وموروثه الثقافي. وكان يقيننا ـ في فريق الحوار العربي ـ أن المشاركة بين أبناء الدينين في أنواع العمل الاجتماعي ستطلعهم على أن هناك قضايا أكثر مساسًا بحقائق الحياة من أنماط الجدل

الفارغ، الذي يشتغل به المتعصبون، للتفريق بين أهل الأديان وتأسيس مشاعر الكراهية والعداء بينهم. وكنا نتمنى أن تؤكد هذه النشاطات للشباب أن إمكانية التغيير لا تحتاج دائمًا إلى إرادة سياسية وقوة سياسية. ولكن التغيير الأفضل والأقوى تأثيرًا، والأبقى على مر الزمان، هو التغيير في أنماط حياة الناس وفي مشاعرهم نحو الآخرين، وفي تزكية قدرتهم على قبول الاختلاف في الرأي والفكر والعقيدة والعيش في سلام وتعاون مع المختلفين عنهم في كل ذلك أو بعضه.

وحين بلغنا هذا الموضع من حديث «حوار الحياة» كان كثيرون يتساءلون: لماذا لم تعمم هذه التجربة؟ وما الذي يحول بينها وبين أن يستفيد منها آلاف الشباب بدلا من العشرات؟ ولماذا لا يقوم كل بلد تتعدد العقائد الدينية فيه بأنواع من هذه النشاطات التربوية والاجتماعية المشتركة تحقق المعاني التي تحققها نشاطات فريق الحوار العربي؟

ولم يكن عندي إجابة لأي من هذه الأسئلة؛ لكنني حكيت للسائلين ما تذكرته عن نشأتنا وصبانا وشبابنا في مدينة الإسكندرية. لقد كانت هذه المدينة الجميلة - في زمننا وقبله - قادرة على جذب أعداد لا تحصى من أركان الأرض الأربعة للعيش فيها. وقد اتخذها كثير من هؤلاء موطنًا هجروا لأجله مواطنهم الأولى. ووجدوا في أهلها الأصليين، مسلمين ومسيحيين، شعبًا طيب المعشر، حسن الجوار، مضيافًا، كريمًا، لا يفرق بين ضيف وصاحب دار.. فاستقر بهم المقام راضين مطمئنين .

والإنسان في مثل هذه البيئة المتعددة الأصول أعراقًا وأديانًا، يصعب أن ينشأ متعصبًا ضيق الأفق أو جامدًا مغلق العقل .

وهكذا كنا: نعرف قيمة ما نحن عليه من اعتقاد، و ما نختاره من فكر، وما نميل إليه من مذهب ورأى، ونعرف أيضًا أن جوانب من الخير والحق موجودة عند الآخرين، وأن الذي لا نقره مما يرون أو يعتقدون لا يمنعنا من العيش معًا في ألفة بصيرة ناضجة نبحث فيها عن العوامل الجامعة لنعيش بها أيامنا معًا ، ونلفت النظر عن المسائل المفرِّقة موقنين أن كلا ميسر لما خلق له .

وهذا الشعور، أو مثله، هو الذي نتمنى أن يستعيده الناس، فتتآلف نفوسهم ولا تختلف، ويتحملون مشقات الحياة كلما ازداد شعورهم بالأخوة الإنسانية حقيقة واقعة مؤثرة لا مجرد شعار خالٍ من المضمون.

٢٧ - رسالة البابا: ٢٠٠٣(*)

شهدت القاهرة مساء يوم السبت الموافق ١٨/١/٢٠٠٣ لقاء فكريًا مهمًا دعت إليه بطريركية الروم الكاثوليك، وتحدث فيه البطريرك غريغوريوس الثالث لحّام، بطريرك أنطاكية والإسكندرية وأورشليم وسائر المشرق للروم الكاثوليك في حضور نخبة متميزة من المفكرين والمثقفين وأساتذة الجامعات والصحفيين والإعلاميين والدبلوماسيين المصريين والعرب.

كان موضوع اللقاء هو رسالة البابا يوحنا بولس الثاني، بابا الفاتيكان بمناسبة الاحتفال بيوم السلام العالمي في ١/١/٢٠٠٣ بعنوان: السلام على الأرض التزام مستديم!

وقدم البطريرك غريغوريوس الثالث للحاضرين قراءة مشرقية للرسالة البابوية. فقد توقف عند المواضع التي تحدثت فيها الرسالة عن المظالم البشرية، وعن حقوق الإنسان التي لا تحترم، ومواثيقها التي لا تِطبق، وعن العنف في الشرق الأوسط، وعدم الالتزام بالعهود المقدمة من الأطراف والمواثيق الموقعة بينهم وهو ما يسبب رد فعل عنيفًا يواجه بعنف أكبر وتتقلص بذلك القناعة بفائدة الحوار وجدواه، ويتطلع الجميع إلى القوة وسيلة لفض النزاعات الإقليمية.

وقف البطريرك غريغوريوس عند هذه المعاني كلها، وفسَّرها التفسير الذي يرتاح إليه المسيحي العربي والمسلم العربي: فالمظالم تحدق بنا نحن أبناء هذه المنطقة من العالم، وحقوق الإنسان لا تحترم عندما يتعلق الأمر بحقوقنا نحن العرب، وإسرائيل هي التي لا تحترم العهود والمواثيق وهي التي تبدأ بالعنف ضد الفلسطينيين مما يثير عنفًا مضادًا.. وهكذا. ولفت نظر البطريرك غريغوريوس أن الرسالة البابوية استعملت عبارة الثقة بالله الرحمن الرحيم. وأكد أن هذا من تأثير العلاقة الطيبة بين الكاثوليكية والإسلام، وأنه دليل على أن الكنيسة الكاثوليكية تشعر بأخوة إنسانية مع المسلمين بحيث لا يجد البابا في نفسه حرجًا في أن يعبِّر باسمين طالما استعملهما المسلمون، وهما واردان في القرآن نفسه: الرحمن الرحيم. وختم البطريرك حديثه بدعوة الحاضرين إلى استصحاب

(*) يناير ٢٠٠٣م.

الشعور بالأخوة الإنسانية وبضرورة التعاون بين أهل الإيمان حتى يصبح السلام التزامًا دائمًا للناس كافة في الأرض كلها!

وكان من أهم التعليقات التي أعقبت محاضرة البطريرك تعقيب السفيرة الدكتورة مي أبو الدهب، مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون الثقافية. تحدثت السفيرة في لغة بالغة الدبلوماسية عن الالتزام الدولي والفردي بالدفاع عن الحقوق المشروعة للجماعات والشعوب، وعن أن الأوضاع اللاإنسانية التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط سببها الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والإصرار على حرمان شعبها من حقوقه المشروعة (كانت ألفاظها أرق من ألفاظي هنا وتعبيرها بالتلميح الذي لا يخفى وليس بالتصريح الذي يصدم المشاعر)! وعلّق المهندس عادل المعلم - الناشر المعروف - فتحدث عن العلاقة بين اليمين الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية وبين الانحياز المستمر لإسرائيل والتحامل المستمر على العرب والمسلمين. وتساءلت الإعلامية البارزة السيدة كريمان حمزة عن السر في عدم اتحاد القوى المحبة للحقيقة، الباحثة عن السلام، بصرف النظر عن معتقدات أصحابها وأديانهم؟! وكنت مكلفاً بأن أدير الحوار بين البطريرك غريغوريوس الثالث وبين جمهور مستمعيه، فلم أجد بداً من أن أختتم الحوار ببعض ما رأيته لافتًا للنظر في الرسالة البابوية وفي القراءة البطريركية لها.

قلت إن تقاليد اللغة البابوية تتيح فرصًا متعددة لقراءات متباينة لهذه الرسالة المهمة، فقراءتها الشرقية التي قدمها غبطة البطريرك لمستمعيه في القاهرة ستختلف عنها - قطعًا - قراءة يقدمها رجل دين مثقف متحمس مثله لجمهور كاثوليكي في كنيسة فرنسية - وأضاف هو - أو كنيسة أيرلندية!

وبينت أن مسألة المحبة التي سيطرت على القراءة البطريركية لا تختلف في المسيحية عنها في الإسلام، من حيث الأصل، ففي الحديث النبوي الصحيح «.. **ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم**»[1]، وأن الاختلاف بين أهل الإيمان، في خصائص إيمانهم ومظاهره والطقوس المترتبة عليه، لا يعني أن يسود بينهم الكره وتملأ نفوسهم البغضاء، وتدمر مدنيتهم الحروب، وإنما يعني أن يدرك كل منهم أن مرد الأمر في شأن الدين إلى الله الواحد، وأن مهمتنا في هذه الحياة أن نتعاون ونتعارف ونعمر الأرض التي استخلفنا الله تعالى فيها.

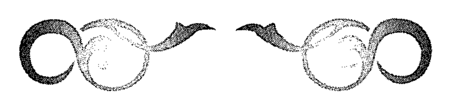
(١) رواه مسلم عن أبي هريرة برقم (٩٣).

واستوقفنى مليًا خلو الرسالة البابوية - تمامًا - وهي مخصصة للدعوة إلى السلام باعتباره التزامًا مستديمًا، من ذكر فلسطين أرض السلام، أو القدس، مدينة السلام، حيث ينتهك فيهما كل لحظة سلام الفرد والأسرة والمسجد والكنيسة جميعًا على يد الصهاينة المحتلين. وشغلني أن الحديث عن الظلم، ونبذ العهد ونقض المواثيق سيق في عبارات عامة لا تدين ظالمًا ولا تحدد شخص المظلوم لنتعاون في رفع الظلم عنه، وكذلك ذكرت الهيمنة الطاغية على العالم وكأن الفاعل مجهول لا يعرف له اسم ولا صفة!

وقلت في النهاية إن واجب أهل الإيمان أن يتحلوا مع الإخلاص بالصراحة! ومع الصدق بالجهر به، ومع التيقن من المعروف والمنكر بالأمر بالأول والنهي عن الثاني. وإذا كان سكوت الناس العاديين خطيئة، فإن سكوت الرؤساء الدينيين يكون على الأقل كبيرة من الكبائر.

وتفرق الحاضرون بعد ليلة ممتعة وتعليق من البطريرك لم تنقصه الصراحة ولا غاب عنه الصدق.

القسم الثالث



وفــاء قســطنـطـين..
ومــارى عبداللــه
وإبصــار الأعمـى



٢٨ - تسليمان وتساؤلان...(*)

يتساءَلُ المصريون، وحُقَّ لهم أن يتساءَلوا، عن الحقيقة وراء الإفراج عن الجاسوس الإسرائيلي الدرزي عزام عزام الذي كان محكومًا عليه بالسجن لمدة خمس عشرة سنة بعد إدانته بالتجسس لصالح إسرائيل.

والتساؤل عن الحقيقة وراء أي قرار يتعلق بأمن الوطن أمر مشروع، بل هو واجب على كل من يستشعر الانتماء إلى هذا الوطن ويهتم بأمره.

والقرار الذي فاجأ الناس كان محل رفض متكرر من القيادة السياسية المصرية على مدى السنين التي أمضاها الجاسوس الصهيوني من العقوبة المحكوم بها عليه. وقد زاد هذا من حدة الشعور بالاستغراب للتبدل المفاجئ في موقف مصر من هذه المسألة. والبيانُ الذي صدر رسميًّا ليعلن أن الجاسوس الصهيوني شمله قرار روتيني بالإفراج عمَّن أمضوا نصف مدة العقوبة، صدر في أكتوبر الماضي، لم يقنع أحداً من المتابعين للأحوال السياسية والقانونية في مصر؛ لأن المحكوم عليهم في قضايا أمن الدولة لا تطبق عليهم قواعد الإفراج بمضي نصف المدة، والذين حكم لهم القضاء الإداري بتطبيق قواعد الإفراج قبل استكمال مدة العقوبة لحسن السير والسلوك في السجن من الإخوان المسلمين، النقابيين والسياسيين - ولا أتناول هنا مرتكبي جرائم القتل والعنف المسلح - لم تُنفَّذ في حقهم هذه الأحكام القضائية. والذين حكم القضاء ببراءتهم من التهم التي وجهت إليهم صدرت قرارات إدارية باعتقالهم، وبلغت مدة هذا الاعتقال بضع عشرة سنة (أعني كثيرين من الشباب الذين اتهَموا في قضايا تنظيمي الجهاد والجماعة الإسلامية، ومنهم خمسة وعشرون برأتهم المحكمة في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب!).

والمبادلة التي وقعت - نتيجة تصميم مصري كما قيل - بين عزام الجاسوس وستة من شبابنا الأبرياء لا يمكن أن تكون الثمن الحقيقي للإفراج عن هذا الجاسوس، فلا وجه للمقارنة بين جريمته وجريمة التسلل إلى إسرائيل بلا تأشيرة دخول التي دِين بها هؤلاء الشباب، وهم كانوا قد أنهوا مدة عقوبتهم وسيعودون إلى وطنهم - على أي حال - أما هو فلم يمضِ إلا نصف المدة التي حكم بها عليه.

(*) ديسمبر ٢٠٠٤م.

إن تـاريـخ الإفـراج عـن الجواسـيس الصـهـايـنـة مـن جـانـب مصـر يـوحـي بـأن الصـفـقـة، الـتـي نـفـاهـا مـتـحـدث رسـمـي، أكبر مـن هـؤلاء الشـبـاب السـتـة. وتـاريـخ الحرص الصهيوني على عملائهم، وجثث قتلاهم، يقطع بأنه كان في يد مصر ورقة أغلى بكثير من ثلاث جثث وعقيد مخابرات صهيوني، استنفد أغراضه، وهو الثمن الذي قدمه حزب الله اللبناني مقابل مئات من الأسرى العرب الأبطال وجثامين عدد من الشهداء تسلمهم من إسرائيل.

لذلك فالحكومة المصرية مدعوّة بقوة وإلحاح إلى أن تعلن الحقيقة وراء الإفراج عن الجاسوس الصهيوني لئلا يظن المتسائلون أن الجواسيس يعاملون معاملة أفضل من أبناء الوطن الذين يشتغلون بالسياسة بطريقة لا تعجب الحكومة فيحاكمون أمام المحاكم العسكرية ولا يفرج عن أحد منهم إلا بعد قضاء عقوبته كاملة غير منقوصة (!!)

* * * * *

والتساؤل الثاني يدور حول ما أذاعته فضائيات عربية، منها الجزيرة و (أ.ن.ب) اللبنانية، من أن السيدة التي كانت قبطية ومتزوجة من أحد الآباء الكهنة في مدينة «أبو المطامير»، ثم أسلمت وتركت بيت الزوجية. تلك السيدة سلمتها السلطات المصرية إلى أسرتها والمسؤولين في الكنيسة المصرية لإيداعها أحد الأديرة (!)

وقصة هذه السيدة تروى بوجهين: الوجه الأول أن رئيسها في العمل (أكرهها) على اعتناق الإسلام ثم اختطفها. أو أنه اختطفها وأكرهها بعد ذلك على اعتناق الإسلام.

والوجه الثاني أن هذه السيدة اعتنقت الإسلام بمحض إرادتها، وأنها تحفظ قدرًا لا بأس به من القرآن الكريم، وأنها بعد أن لم تعد قادرة على حياة تظهر فيها غير ما تبطن لجأت إلى بعض وجهاء مدينتها، أو إلى أجهزة الأمن فيها - الاختلاف من الرواة وليس من عندي - تطلب منهم تدبير طريقة للعيش آمنة خوفًا من تعرضها لاضطهاد أسرتها أو كنيستها، ففعلوا. وقامت الدنيا عندئذ واختلقت قصة الإكراه والخطف التي انتهت بعودة المرأة إلى أسرتها وكنيستها.

على الوجه الأول من القصة، نحن أمام جريمة جنائية، أو شبهة جريمة جنائية على الأقل، وهذا يدخل في اختصاص النيابة العمومية التي تتولى بحكم القانون التحقيق في الجرائم. وعلى النائب العام، لو كان هذا الوجه من الرواية صحيحًا، أن يبادر فيعقد مؤتمرًا صحفيًا يعلن فيه الحقيقة الكاملة وما تم من

تحقيقات، ومن اتهم ومن أفرج عنه، وأين استقرت هذه السيدة بعد تحريرها من مختطفيها. وإن التساؤل يبقى معلقًا ومشروعًا: كيف أكرهت هذه السيدة على اعتناق الإسلام؟ وهل يمكن إكراه أحد على اعتناق دين يرفض اعتناقه؟ ولماذا لا تخرج هذه السيدة إلى النور وتعلن على الملأ قصتها مع هذا المختطف المجرم الذي استطاع إكراهها على ما لم يكره عليه أحد من قبل؟

وعلى الوجه الثاني من رواية القصة فإننا نكون أمام تصرّف خطير وغير مسبوق من جانب الجهات التي سلّمت هذه السيدة المسلمة إلى الكنيسة التي كانت تنتمي إليها قبل إسلامها. وهذا التسليم هو الذي يحتمل أن يؤدي إلى الإكراه على تغيير الدين - إن كان الإكراه ممكنًا أصلاً - أو إلى فتنة امرأة مسلمة بسبب دينها الذي اختارته بمحض إرادتها. وإسلام مسيحية أو مسيحي، بل ألف مسيحية أو ألف مسيحي لن ينقص من الوجود القبطي المصري الأصيل شيئًا، ولن يزيد من الوجود الإسلامي المصري الأصيل شيئًا، وهو لا يساوي لحظة فتنة تقع بين المسلمين والأقباط، ولا يساوي الضجة الهائلة داخليًا وخارجيًا التي تسيء إلى جوهر صلة وادّة راسخة عمرها ألف وأربعمائة سنة، و تسيء إلى وطن لم يقدم لأبنائه إلا الخير.

والفتنة في الدين ـ من ناحية أخرى ـ أكبر ـ بنص القرآن ـ من القتل، ومقصود النص القرآني هنا حماية حرية الاعتقاد والحق في التعبد وفق الدين الذي يختاره كل إنسان. فإذا كان تسليم المرأة المسلمة التي اختارت الانتقال من المسيحية إلى الإسلام مؤديًا إلى نوع من أنواع الفتنة، أو إلى إلحاق ضرب من ضروب الأذى النفسي أو المادي بها، فإن هذا التسليم يكون، في الميزان الإسلامي، خطيئة غير جائزة، والذي فعله يكون آثمًا إثمًا دينيًا مرد الأمر فيه إلى الله تبارك وتعالى، ولكنه في الدنيا مثير من أخطر المثيرات للتوتر في العلاقة بين المسلمين والأقباط لا أستطيع أن أفهم ما الذي يدعو إلى الإقدام عليه دون التبصر بعواقبه؟!

وحماية عقائد الناس هي إحدى المهمات التي ينبغي أن تسهر عليها الحكومة، كما تسهر على حماية شعائرهم وعباداتهم ودورهم الدينية بجحافل رجال الأمن المركزي الذين يرابطون حول المساجد والكنائس والبيَع والصوامع في كل المدن المصرية. فكيف استجازت الحكومة - أو من مَثَّلَها في هذا الشأن - لنفسها تسليم امرأة أسلمت بمحض إرادتها - والإسلام لا يصح إلا كذلك - إلى أهل الدين الذي تركته رغبة في الإسلام؟

وإخواننا الأقباط، والمسيحيون الغربيون الذين نلتقيهم في الحوارات بين المسلمين والمسيحيين لم يتركوا مناسبة إلا وأثاروا فيها حق تغيير الدين، ويعنون به حق المسلم الذي يرغب عن الإسلام في أن يعلن ذلك ويثبته في أوراقه الرسمية ويحيا آمنًا في بلده شأن المسيحي الذي يرغب عن المسيحية إلى الإسلام. فهل نكيل بمكيالين بين المسلمين والمسيحيين وهل يقبل إخواننا الأقباط والمسيحيون الغربيون أن يسلِّم المسلم، الذي يترك دينه، إلى أهله ليحملوه على تغيير اقتناعه والعدول عما قرره لنفسه؟!

أي شر يقترب؟ وأية أخطار تحيق بهذا البلد؟ وأية بواعث تحمل على مثل هذه التصرفات التي لا تضمن عواقبها؟؟ اللهم إنا لا ندري ، لكننا ندعوك بدعاء أبينا إبراهيم: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا . . .﴾. آمين.

٢٩ - تساؤلات مشروعة حول قضية وفاء قسطنطين(*)

أعلن بصفة رسمية عن تسليم وفاء قسطنطين، التي كانت زوجة لأحد القساوسة، إلى الكنيسة، وإيداعها دير وادي النطرون الذي يعتكف فيه رأس الكنيسة القبطية البابا شنودة الثالث تدينًا حينًا، وسياسة حينًا آخر. فهو إذا أراد الوحدة والخلوة الروحية ذهب إلى هذا الدير، وإذا ألمّ به أمر يغضبه، أو كان له مطلب يريد من الحكومة تلبيته اعتكف فيه إلى أن يلبى مطلبه أو يذهب غضبه.

والمسألة التي شغلت مصر كلها، وبقاعًا كثيرة أخرى في العالم المهتم بها، أن وفاء قسطنطين التي ذهبت بمحض إرادتها إلى الجهات المختصة عرفًا لإشهار إسلامها، وأشيع - مع العلم اليقيني بعدم صحة ذلك - أنها قد اختطفت وأكرهت على الإسلام، وأشيع - مع العلم اليقيني بعدم صحة ذلك - أنها وقعت في أحابيل علاقة غرامية مع مسلم أغراها بالزواج، وأشيع - مع العلم اليقيني بعدم صحة ذلك - أن إمام أحد المساجد في بلدة أبو المطامير مهتم بدعوة النساء المسيحيات إلى الدخول في الإسلام، وأنه هو الذي أغراها بترك الدين الذي ولدت عليه إلى دينها الجديد... وتكاثرت الشائعات حتى ولّدت الفتنة التي أصيب فيها (٥٥) من رجال الأمن منهم خمسة من الضباط، واعتدي بالضرب على صحفي وانتزعت منه آلة تصويره وبطاقته المهنية، وبالتهديد على صحفية وانتزع منها المسجّل الذي كانت تسجل عليه حوارات مع بعض المتظاهرين ورجال الدين في الكاتدرائية المرقسية بالعباسية، ولولا أنْ حَمَاها رجل قبطي أخذ يصيح في المحاولين الإمساك بها: (إنها أختي.. إنها أختي) ثم هرب بها من باب خلفي للقاعة الكبرى لأصابها ما أصاب الصحفي من الاعتداء البدني (الصحفي هو مصطفى سليمان من الأسبوع، والصحفية هي نشوى الديب من العربي).

وفي النهاية أودعت وفاء قسطنطين أحد البيوت المخصصة للسيدات الراغبات في الالتحاق بسلك الرهبنة الأرثوذكسية النسائية، التي يرجع إلى البابا شنودة الثالث فضل إحيائها في مصر بعد أن كانت قد أوشكت على الانقراض (بيت المكرَّسات)، وأخذ يتردد عليها عدد من كبار رجال الكنيسة (ليعظوها)، وآل الأمر

(*) ديسمبر ٢٠٠٤م.

إلى أخذها إلى نيابة عين شمس (ولا أدري ما وجه اختصاصها؟!) لتسجل في محضر موثق أنها مسيحية وأنها لم تُسْلِم من قبل، وصرفتها النيابة من دارها.. ليأخذها رجال الكنيسة إلى ديرها. ونشرت الصحف (المصري اليوم: ٢٠٠٤/١٢/١٦) أنه احتفل بعودتها إلى الكنيسة ووصولها إلى الدير بأن استقبلها البابا، وَوَزَّعَ جاتوه صيامي ومشروبات غازية محفوظة!!

هل هذه هي خلاصة القصة ونهايتها؟

أم هذه هي البداية التي لم تتم فصولها بعد؟

هذا علمه عند الله وحده. لكن الذي يدخل في علمنا، ويقع في مقدورنا، ويجب علينا هو أن نُجيل النظر فيما حولنا، بل فيما نحن فيه من حال هو حديث كل مجلس، ومحور كل لقاء، وشاغل كل بيت. وهو حال تعبر عنه أسئلة عديدة تنظر إلى وفاء قسطنطين وقصتها من مختلف زواياها، وهي أسئلة مشروعة تحتاج إلى إجابات صريحة صحيحة، وذلك ما تحاول هذه السطور صنع ما تستطيع في سبيل بيانه.

السؤال الأول يدور حول حق الاعتقاد، وحرية الاختيار فيه، ومن الذي يملك القرار في شأنه، وهو سؤال لا يدور في الفراغ الفلسفي أو الفكري الذي قد يثور فيه مثله من الأسئلة لكنه يقوم اليوم ليجاب عنه في الواقع المصري الديني والقانوني.

الإجابة القانونية عن هذا السؤال نجدها في نص المادة (٤٦) من الدستور المصري التي تقول: «تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية». ونجدها في أحكام محكمة النقض **التي تواترت على أن «للشخص أن يغير دينه أو مذهبه أو طائفته وهو في هذا - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - مطلق الإرادة تحقيقًا لمبدأ حرية العقيدة طالما قد توافرت له أهلية الأداء، واستخلاص هذا التغيير من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع»**[1].

والسؤال الذي يثيره إخواننا الأقباط، ويثيره المسيحيون الغربيون، عند كل حديث عن حرية العقيدة في مصر هو سؤال الدين، لا سؤال الدستور والقانون، وسؤال الدين عندهم يعني: هل يقبل المسلمون أن يخرج من دينهم أحد إلى المسيحية دون أن يعتبر (مرتدًا) تطبق عليه أحكام المرتد المقررة في الفقه

(١) حكم محكمة النقض في ١٩٨٥/١٢/٢٤ في الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٣ قضائية، مجموعة أحكام سنة ٣٦ ج٢ ص ١١٧٠.

الإسلامي؟ وإذا كانوا لا يقبلون ذلك فما جدوى النصوص الدستورية والأحكام القضائية؟

والجواب - بقدر ما يتسع له المقام هنا[1] - هو أن الإسلام - الدين - لا يُكْرَهُ عليه أحد، لا ابتداءً - بقبول الدخول فيه رغمًا عنه - ولا بقاءً - بالاستمرار على اعتناقه وهو كاره - والقرآن الكريم صريح في ذلك صراحة لا مرد لها. ففيه قول الله تعالى: ﴿**لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لاَ انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ [البقرة: ٢٥٦].

ومعنى الآية أن الدين ليس ما تظاهر به الإنسان أو أُكرِهَ عليه لكن الدين هو الذي ينعقد عليه القلب. واستعمال القرآن الكريم تعبير (في الدين) يعني أن الإكراه لا يجوز في أمر الدين كله، أيّ دين كان: فلا إكراه في العقيدة للإيمان بها أو الردة عنها، ولا إكراه في الشعائر لإقامتها أو للكف عنها، ولا إكراه في الشرائع لاتباعها أو مخالفتها. ولذلك قال العلماء إن (لا) في هذه الآية تفيد النهي عن الإكراه، كما تفيد نفي إمكان وقوعه، وتفيد الإخبار بأن أمر الدين كله مبناه الاختيار والتمكين. وقالوا إن هذه الآية تماثل قول الله تعالى: ﴿**فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ**﴾ [جزء من الآية ٢٩ من سورة الكهف] وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ**﴾ [يونس: ٩٩][2].

والذين يخرجون عن دين الإسلام إلى دين غيره لا يُعترض على مجرد تغييرهم دينهم لكن يعترض على دعوتهم من كانوا معهم على الإسلام إلى الدين الذي اختاروه بدلاً منه، لأن هذه الدعوة تدخل تحت مسمّى الفتنة في الدين التي يحرمها القرآن الكريم ويصفها بأنها: ﴿**أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ**﴾ و﴿**أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ**﴾ [البقرة:١٩١و٢١٧]. وكذلك لا يجوز للمسلم، الذي كان يدين بدين آخر، أن يكون داعية للإسلام بين أهل هذا الدين درءًا للفتنة سواءً بسواء.

ولذلك قلت منذ سنين - وأخذ الذين سألوني بقولي - إنه لا يجوز أن تسوَّق في مصر - ولا في أي بلد متعدد الديانات - الأشرطة المسجَّلة عليها مناظرات الأستاذ أحمد ديدات مع بعض رجال الكنيسة البروتستانتية الأمريكيين. ولم توزع هذه

---

(١) في هذا الأمر تفصيل وتأصيل بينّاه في كتابنا: الحق في التعبير، الطبعة الثانية ٢٠٠٣ دار الشروق، القاهرة.
(٢) جمال الدين القاسمي، محاسن التأويل (تفسيره للقرآن الكريم) دار الكتب العربية، بالقاهرة (د.ت.) ج ٣ ص ٦٦٤.

الشرائط في مصر منذ ذلك الحين. ونصحت، مَنْ قَبِلَ نصيحتي، بعدم نشر شرائط عليها تسجيلات صوتية لبعض القساوسة الذين أسلموا، من أهل السودان، وسجلوا تجاربهم الإيمانية على تلك الشرائط، ولم تنشر هذه الشرائط ولم توزع في مصر حتى الآن.

أقول ذلك علانية؛ وأنا أعلم مدى الألمِ الذي يصيب ملايين المسلمين الذين يشاهدون محطة فضائية يظهر فيها يوميًا شخص يزعم أنه كاهن قبطي يهاجم القرآن الكريم ورسول الله محمدًا ﷺ ويسب الإسلام بأحط ألفاظ السباب، وأقول لمن يحدثني في أمره: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧].

والأحكام الفقهية المقررة في شأن الردة عند المسلمين نوعان: نوع جنائي، وهو غير مطبق في القانون المصري منذ أكثر من قرنين، فلا محل للتحدث عنه أو التحدي به[1]. ونوع مدني، متعلق بالزواج وآثاره وما جرى مجراه، وهو مقرر بحكم القوانين الوضعية المطبقة في مسائل الأحوال الشخصية وهو أمر يشترك في تقريره الإسلام والمسيحية المصرية، إذ تنص المادة (٤٩) من لائحة قوانين الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة عن المجلس الملي سنة ١٩٣٨ على أنه: «ينفسخ الزواج إذا خرج أحد الزوجين عن الدين المسيحي».

وتنص المادة (١٧) من قانون الأحوال الشخصية للطائفة الإنجيلية بمصر الصادر سنة ١٩٠٢ على جواز الطلاق في حالة اعتناق أحد الزوجين ديانة غير الديانة المسيحية، وتنص المادة (١٩) من القانون نفسه على أنه: «... لا يحكم بالطلاق إلا لصالح الزوج الذي بقي على دينه المسيحى».

وعند المسيحيين الكاثوليك، الذين لا يجيزون فسخ الزواج لأي علة كانت، ولو لعلة الزنا، يجوز لمن دخل في الإيمان الكاثوليكي أن يعقد زواجًا جديدًا يكون طرفه الآخر كاثوليكيًا أيضًا، وعندئذ ينحل زواجه الأول الذي كان قائماً بينه وبين طرف من غير الكاثوليك. وهذا الحكم منصوص عليه في المواد (١٠٩) إلى (١١٦) من الإرادة الرسولية الخاصة بالكاثوليك الشرقيين، ومن بينهم الكاثوليك المصريون، الصادرة عن البابا بيوس الثاني عشر سنة ١٩٤٩؛ ويسمي الفقه هذا الحكم بالامتياز البولسي (نسبة إلى بولس الرسول)؛ لأن أصل هذا الحكم ورد في

(١) وراجع في الرأي الصحيح بشأنه، وعلة مشروعيته: محمد سليم العوا، في أصول النظام الجنائي الإسلامي ط٣، دار نهضة مصر ٢٠٠٦، بحث الردة، الفصل الأول من الباب الثاني.

رسالته الأولى إلى أهل كورنثوس، ويسمّى أيضًا بامتياز الإيمان لترتب انفساخ الزواج الأصلي على دخول الطرف الآخر في الكاثوليكية[1].

فالمساواة قائمة بين تشريعات المسيحيين المصريين، وتشريعات المسلمين المصريين في شأن تأثير الخروج من الدين - مسيحية كان أم إسلامًا - على الرابطة الزوجية وآثارها. ففيم الجدال والمنازعة والمطالبة بتغيير أحكام قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين إذن؟؟

فلو أن وفاء قسطنطين كانت أكرهت على الإسلام فإن هذا الإكراه لا يرتب أي أثر، ولا تصبح الخاضعة له مسلمة. وهي اليوم إن أكرهت على المسيحية فإن هذا الإكراه لا يرتب أي أثر ولا تصبح بسببه مسيحية. وأمر عقيدتها بينها وبين ربها، وهو أعلم بها من خلقه أجمعين وأرحم بها من خلقه أجمعين كذلك.

وإذا كانت وفاء قد أكرهت على إظهار المسيحية فإن إثم ذلك على من أكرهها، وعلى الذين مكنوا له من هذا الإكراه بتسليمها إلى الكنيسة بعد أن أعلنت أنها مسلمة.

وهنا يرد السؤال الثاني، وهو عن مدى جواز تسليم من يأتي إلى الجهات الرسمية مسلماً إلى أهل دينه السابق قبطاً كانوا أم غيرهم.

إن الجواب عن هذا السؤال يأتينا من القرآن الكريم مباشرة، من قول الله تبارك اسمه، في سورة الممتحنة: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآتُوهُمْ مَا أَنْفَقُوا ...**﴾ إلخ الآية العاشرة من السورة.

والمقصود بالامتحان هنا أن يتأكد أن سبب إسلام المرأة هو رغبتها في الدين، وأنها لم تخرج بغضاً لزوجٍ أو رغبة في ترك أرضٍ إلى أرض، أو طلباً لدنيا[2]. وقد خصت الآية الكريمة النساء بالذكر؛ لأن النبي ﷺ كان قد شَرط لقريش أن يرد إليهم من جاءَه مسلماً من قريش وحلفائها فأراد الوحي أن يبيِّن أن هذا الشرط خاص بالرجال دون النساء.

والحاصل أنه لا يجوز ردّ المرأة التي أتت إلى المسلمين مسلمة إلى أهل دينها

(١) جميل الشرقاوي، الأحوال الشخصية لغير المسلمين، القاهرة ١٩٧٣، ص ٣٢٧؛ وتوفيق فرج، أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين من المصريين، ١٩٦٤ ص ٩٣٨.

(٢) جمال الدين القاسمى، المرجع السابق، ج ١٦ ص ٥٧٧٠؛ وابن الجوزى، زاد المسير في علم التفسير، ط١ المكتب الإسلامي بيروت ٢٠٠٢، ص ١٤٢٦.

الأول، مهما يكن السبب. وأنه يجب على الدولة الإسلامية أن ترد إلى زوجها الذي بقي على دينه ما دفعه لها من المهر وما في حكمه من بيت مال المسلمين، أو تلزم بهذا الرد من يتزوجها من أهل الإسلام، لئلا يضار الزوج من أهل الدين الآخر في ماله لسبب لا شأن له به ولا يد له فيه.

ولا يقال هنا إن الكنيسة المصرية قد أُقِرَّتْ، منذ زمن عمر بن الخطاب وبمقتضى كتاب عمرو بن العاص إلى الأسقف بنيامين والقبط كافة، على أن لأساقفتها السلطة الدينية على الأقباط؛ لأن هذه الشروط - وهي صحيحة ثابتة - تجري على من كان مسيحياً، أما الذين يدخلون في الإسلام فإن الولاية التي للكنيسة عليهم تسقط بمجرد إسلامهم، ويصبح الحاكم المسلم - أو من يقوم مقامه - هو صاحب الولاية عليهم، إن كانوا من أهل الولاية الواجبة، أو تصبح ولايتهم لأنفسهم إن كانوا من أهل الرشد، كالسيدة وفاء قسطنطين البالغة من العمر ثمانية وأربعين عاماً.

وقد أوجب الله تعالى على المؤمنين امتحان النساء اللاتي يأتين إليهم مؤمناتٍ، أي معلناتٍ الإيمان، للتأكد من صدق هذا الإعلان والاستيثاق من أن الإسلام لا يتخذ مطية للتهرب من مضارة زوج، أو ضيق وطن، أو سبباً لكسب مال أو نوال دنيا.

وإذا كانت الآية الكريمة تمنع إرجاع المسلمة إلى أهل الدين الذي كانت فيه قبل إسلامها فإن الحديث الصحيح يقول: «**المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه**»، «**ولا يخذله**»[1]. ونحن بتسليم وفاء قسطنطين إلى الكنيسة قد ظلمناها وخذلناها وأسلمناها. بالمخالفة للحديث النبوي الذي يمنع ذلك في شأن المسلمين كافة رجالاً ونساءً. وهذا الحديث وأمثاله من النصوص القرآنية والنبوية الدالة على وجوب النصرة في الدين؛ ونقضُ قريش صلح الحديبية الذي أدى إلى فتح مكة المكرمة؛ هذان الأمران يجعلان الحكم الذي تضمنه ذلك الصلح بالنسبة إلى الرجال غير قائم بعد نقضه، فلا يجوز العمل به لأحد قط.

وهذا يجرنا إلى السؤال الثالث عن الإجراء الذي تتبعه الحكومة المصرية، ويشترطه الأزهر لشهر الإسلام، وهو تمكين بعض رجال الدين الأقباط من نصح من يرغب فى الإسلام أو وعظه لعله يعود إلى سابق عهده ويبقى على مسيحيته.

(١) روى البخاري من حديث ابن عمر لفظ «لا يظلمه ولا يسلمه»، وروى أحمد، عن ابن عمر أيضاً، لفظ «ولا يخذله»، وقد روي معناه بأسانيد صحيحة عن أبي هريرة وغيره. انظر صحيح البخاري، الحديث رقم ٦٩٥١؛ ومسند أحمد حديث رقم ٥٣٥٧. طبعة بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٩٩٨.

وهذا الإجراء مصدره العرف المصري وحده. وقد تردد، في الكتابة عن قصة وفاء قسطنطين، على ألسنة صحفيين ورجال دين مسيحيين ومسلمين أن القانون يفرض إجراءات معينة لإشهار إسلام القبطي أو القبطية منها ضرورة أن تتاح له فرصة الخلوة برجل دين مسيحي ليعظه وينصحه، وأن إشهار الإسلام لا يتم إلا بإعلان رجل الدين أن الطرف المعني مستمسك بالإسلام. وهذا الكلام غير صحيح. فهذه المسألة لا ينظمها قانون في مصر أصلاً، وإنما جرى بها العرف منذ زمن بعيد - لم أجد من يعرف بدايته! - ولعلها جاءت تحريفاً للأمر بامتحان المؤمنات الوارد في سورة الممتحنة [آية ١٠ سالفة الذكر] لتطييب قلوب إخواننا الأقباط وطمأنتهم أن أحداً لن يخرج عن دينه المسيحي إلى الإسلام إلا بعلمهم، ولذلك وسَّع المصريون نطاق الامتحان فجعلوه شاملاً للرجال والنساء معاً؛ وتنازلوا عن واجبهم في إجرائه إلى إخوانهم الكهنة الأقباط تأكيداً لروابط الأخوة الوطنية.

ولكنه ليس في الإجراءات المتبعة في مصر، ولا في غيرها من بلاد الأرض قاطبة، إجراء يتيح، أو يبيح، تسليم شخص أعلن إسلامه إلى أهل دينه السابق، ولذلك قلت في (الأسبوع)، في عددها الصادر يوم ٢٠٠٤/١٢/١٣ «إن هذا التسليم في ميزان الإسلام خطيئة غير جائزة». وأقول اليوم إن الذي فعله مختارًا غير مكره، والذي أمر به، آثمان ديانة، ومرجع القول في إثمهما هذا إلى الله عز وجل. ولم يقع في تاريخ الإسلام (منذ ١٤٢٥ سنة) أن سُلِّم رجل جاء مسلماً إلى غير المسلمين من أهل دينه السابق. والذين انطبق عليهم نص صلح الحديبية من الرجال لم يكونوا عند دولة تحميهم بسلطانها وداخل حدودها، بل كان لقاؤهم مع النبي ﷺ في أثناء عقد الصلح بالحديبية نفسها - بالنسبة إلى أحدهما - وتمكن الآخر من الهرب من حارسيه بعد أن قَتَلَ أحدهما وهما راجعان به إلى مكة، وشَكَّلَ هذان الرجلان، مع نفر قليل آخر، كمينًا دائمًا في طريق قوافل قريش اضطر معه أبو سفيان أن يذهب إلى المدينة طالباً من محمد ﷺ ضمهم إليه، معلناً تنازل قريش عن شرطها أن يرد إليها من جاء من قبائلها وأحلافها مسلمًا(!)

ولذلك غضب الناس، في مصر وخارجها، من تسليم وفاء قسطنطين إلى الكنيسة، ولم يذهب بشيء من غضبهم أنها استقبلت بحفل وُزِعَ فيه الجاتوه، ولا أنها عُيِّنت مهندسة زراعية بالكاتدرائية. (مع أن هذا التعيين فيه عدوان على سلطة الدولة التي تعمل لديها المهندسة وفاء في مديرية الزراعة بمدينة أبو

المطامير، وقانون العاملين المدنيين بالدولة يحظر على العامل أن يؤدي أعمالاً بأجر أو مكافأة ولو في غير أوقات العمل الرسمية...).

وقابل غَضَبَ الناس من تسليم وفاء إلى الكنيسة، بعد أن أعلنت إسلامها، غضبُ قيادات الكنيسة من رجال مباحث أمن الدولة لأنهم تأخروا في تسليم وفاء إليهم نحو تسعين دقيقة مما أدى إلى غضب البابا شنودة الثالث وذهابه إلى الدير، وامتناعه عن إلقاء درسه الأسبوعي (يوم الأربعاء) لأسبوعين متتاليين، حتى الآن، وإعلان بعض رجال الكنيسة على لسانه أنه لن يعود من الدير حتى «تحل كل مشاكل الأقباط».

وهذا الغضب البابوي والكنسي يثير السؤال الرابع عن دور جهاز أمن الدولة في هذا الشأن، وهل يجوز أن يبعد هذا الجهاز عن الشأن الديني القبطي، كما يطالب بعض أصدقائنا المخلصين من الأقباط، توقيًا لاحتمالات الفتنة؟

إن الأصل في الدولة وأجهزة أمنها أنها مسؤولة عن أمن مواطنيها وسلامتهم، فالذي يعتدى على ماله يذهب شاكيًا إلى الشرطة، والذي يعتدى على سمعته يشكو إلى الشرطة، والذي يعتدى على جسده يبلغ أمر الاعتداء إلى الشرطة، والذي يعتدى على حريته أو بيته يطلب النجدة من الشرطة، والذي يعتدى على عقيدته يطلب حمايته بواسطة الشرطة. وكل من هؤلاء قد تكون أسباب شكواه صحيحة وقد تكون متوهمة، وهو في جميع الأحوال لا يؤاخذ، إلا إذا توافرت في حقه أركان جريمة البلاغ الكاذب؛ لأن الدستور قد كفل في مادته رقم (٦٣) حق الشكوى للمواطنين كافة.

وجهاز أمن الدولة منوط به متابعة النشاط السياسي والفكري والثقافي والديني، وواجبه هو التدخل لمنع ما ينال من حرية المواطنين في هذه المجالات أو غيرها مما يدخل في اختصاصه. وإلى هذا الجهاز آل أمر التحري عن صحة إعلان الراغبين في الانتماء إلى الإسلام من غير المسلمين أو عدم صحته، وهذا التحري تُضَمَّنُ نتيجته في محضر رسمي، يبلغ إلى الجهة المعنية في الأزهر الشريف، مع نتيجة اللقاء بين الراغب في الإسلام وبين رجل الدين الممثل لكنيسته لتتخذ بناء على ذلك - وفق العرف المصري السائد - إجراءات إشهار الإسلام أو لا تتخذ. فكيف تُمْنَعُ الصلة بين جهاز أمن الدولة وبين مسألة إشهار الإسلام؟ ولمن نعقد هذا الاختصاص بالتحري عن صدق العزم أو كذبه؟ هل نعهد به إلى المباحث الجنائية المسؤولة عن تتبع الجرائم؟ أم نتركه بلا جهة تختص به فننتقص بذلك

من الضمانات التي تقدمها الدولة المصرية لصالح الأديان الأخرى، سوى الإسلام، أنَّ بنيها وبناتها لن يُغْرَوا أو يُغْوَوا للدخول في دين الإسلام؟

نعم! إن لجهاز أمن الدولة - ولكثير من أجهزة وزارة الداخلية - مواقف وتصرفات لا نقرها، وننتقدها، ونُعلن أنها لا تجوز، وعندما يتيح لنا القانون أن نذهب بها إلى المحاكم فإننا نفعل ذلك دون تردد، لكن هذا أمر، والإغراء بإلغاء الاختصاص الصحيح، أو تحويله من أهله، أمر آخر تمامًا. ولو أن جهاز أمن الدولة أخطأ في معالجة واقعة وفاء قسطنطين لكان هذا القلم أول لائم له وأشد منتقد لخطئه. لكنني لم أجد فيما نشر كله ما يلام عليه ضباط هذا الجهاز أو إدارته. اللهم إلا أن يكونوا قد سلموا وفاء قسطنطين إلى الكنيسة مختارين غير مكرهين فعندئذ يستحقون ما قدَّمت ذكره من التخطئة والتأثيم!

وإذا سحب هذا الاختصاص من جهاز أمن الدولة فإلى من نعهد به؟ وهل يمكن لغير السلطة التنفيذية أداء واجب حماية المواطنين وتنفيذ القوانين؟

لقد حدثتني الصحفية نشوى الديب أنها رأت رجال الشرطة يقفون على بعد نحو خمسين متراً من مقر الكاتدرائية، ويسمعون الهتافات المستفزة لكل مصري عاقل، ولكل مسلم أيًّا كانت جنسيته أو وظيفته، ومع ذلك لا يتحركون نحو أولئك الهاتفين قِيدَ شعرة؛ قالت لي: وعندما أراد ضابط برتبة اللواء أن يتقدم نحو القساوسة الذين كانوا في مقدمة المتجمهرين داخل الكاتدرائية ليتحدث إليهم هتف به أحدهم قائلاً: «مكانك من فضلك.. نحن سنتولى كل شيء». قالت نشوى الديب: فرجع الضابط إلى مكانه!!

ثم لِنَقُلْ بصراحة: ما الذي كان مقصوداً من تسليم وفاء قسطنطين إلى الكنيسة؟ ولماذا لم يجرِ اللقاء بها فى مكان لا يخضع لسيطرة الكنيسة؟ وكيف تُضْمَنُ حريتها وعدم التأثير على إرادتها وهي داخل بيت تابع للكنيسة ليس فيه إلا عدد من الراهبات ـ أو اللاتي يُعْدَدْن للرهبنة ـ ولا يدخل عليها فيه إلا اللجنة الكنسية المكلفة بمناقشتها فى توجهها إلى الإسلام؟

إن هذا السؤال الخامس - في قصة وفاء - يجيب عليه الناس جميعًا - أعني الذين سمعتهم وناقشتهم وهم كُثْر - بأنها لابد أن تكون أكرهت على الموقف الذي أعلن النائب العام في بيانه المنشور يوم الجمعة ١٧/١٢/٢٠٠٤ أنها أبلغت به نيابة عين شمس. ولا أحد يستطيع أن يقطع بصحة ذلك أو بنفيه. ولكن مجرد مَظِنَّةِ

وقوعه كانت ـ ولاتزال وستظل ـ كافية لعدم السماح به. ولا يقال، كما قيل على لسان بعض رجال الكنيسة (إسلام أون لاين: ٢٠٠٤/١٢/١٢) إن لوفاء قسطنطين وضعاً خاصًا لأنها زوجة كاهن قبطي، لأنها في النهاية والبداية مواطنة مصرية يجب أن تكفل لها حقوق كل مواطن في حرية الاعتقاد وحمايته، وفي الحيلولة بينها وبين أي إكراه قد تتعرض له في شأن حقها في حرية اعتقادها. وضمان هذه الحرية لا يتم أبداً وهي في يد جهة تعتبر نفسها معنية بالأمر كله لأن لها ولاية دينية على المنتمين إلى الكنيسة القبطية.

والعجيب أن قضاء محكمة النقض المصرية مستقر على أنه لا يلزم إخطار الجهة الدينية التي كان يتبعها الراغب في تغيير دينه أو ملته أو طائفته، فهي تقول مثلاً: «والقول بوجوب إخطار الجهة الدينية التي تتبعها الطائفة أو الملة القديمة لا مفهوم له إلا أن يكون لهذه الجهة الحق في أن توافق أو أن تعترض على حصول التغيير وهو وضع شائك» والحكم الذي يقول به «يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه»[1].

فإذًا لم يكن للكنيسة الحق في أن توافق أو أن تعترض ـ بموجب القانون المقرر في البلاد ـ على إسلام المسيحي، فلماذا يكون الإصرار على تسليمه إليها، والغضب من تأخير هذا التسليم تسعين دقيقة؟

وإذا كان التغيير أمرًا «يتصل بحرية العقيدة، ومن ثم فهو ينتج أثره بمجرد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية ولا يتوقف على إخطار الطائفة القديمة»[2] ففيم الغضب الذي أدى بقداسة البابا إلى ترك القاهرة إلى الدير؟

وإذا كان الأمر مجرد عرف قديم هدفه تطييب قلوب إخواننا الأقباط، فهل يجوز أن يصوَّر على أنه جريمة ارتكبها الأمن؟

ويسأل الناس سؤالاً سادسًا عن الذين اعتدوا على رجال الأمن فأصابوا منهم خمسة وخمسين بينهم خمسة من الضباط؟ وعن الموقف من التهم، التى ثبت عدم صحتها، التى وجهت إلى المهندس الزراعي محمد علي مرجونة وإلى إمام المسجد وواعظ مركز أبو المطامير الشيخ ناجي عبد اللطيف؟

والجواب أن المصابين من رجال الشرطة لهم ـ وأنا أرى أن عليهم ـ أن يبلغوا

(١) حكم محكمة النقض بجلسة ١٩٦٦/٣/٢٢ في الطعن رقم ٣ لسنة ٣٥ ق، مج سنة ١٧ ص ٦٨٥.

(٢) نقض ١٩٦٨/١/٣١ في الطعن رقم ٢ لسنة ٣٧ ق، مج سنة ١٩ ص ١٧٩؛ وهو مبدأ مقرر مطرد في قضاء المحكمة بلا خلاف.

النيابة التي تباشر التحقيق فيما تعرضوا له من اعتداءات بادعائهم مدنيًّا ضد المتهمين، وأن يستمسكوا بذلك إلى منتهى ما توصلهم إليه المقاضاة أمام المحاكم، لأن هذا هو العاصم الوحيد من تكرار هذا الاعتداء غير المسؤول على رجال الشرطة الذين كانوا يحرسون الكاتدرائية ويحولون بين المتظاهرين فيها وبين الخروج إلى الشوارع. إن في القانون المصري جرائم اسمها التجمهر، ومقاومة السلطات، ومنع موظف عمومي من أداء وظيفته... إلخ، ولن يغيب عن النيابة الوصف الصحيح لجريمة الذين اعتدوا على رجال الشرطة، لكنني أخشى أن تضطر النيابة إلى إخلاء سبيل المتهمين، كما اضطرت إلى قبول دخول وفاء قسطنطين إلى مكتب وكيل نيابة عين شمس لتدلي بأقوالها في حضور المحامين الموكلين عن الكنيسة بعد أن ظل وكيل النيابة المحترم مستمسكاً لمدة تزيد على الساعتين بدخولها منفردة لأنها مبلغة غير متهمة ولا تحتاج إلى محامٍ ليحضر معها، ولأنه لا صفة لرجال الدين في الدخول إلى غرفة التحقيق... ثم جرى ما كان خلافاً لإرادته!!

لذلك أدعو الضباط والجنود المصابين إلى الادعاء مدنيًّا لعرقلة أية إجراءات ترمي إلى إغلاق ملف واقعة الاعتداء عليهم دون أن يحصلوا على حقهم الأدبي - على الأقل - في إدانة الجانين!

أما المهندس محمد علي مرجونة، والواعظ الشيخ ناجي عبد اللطيف، فإن ما نسب إليهما يقع تحت طائلة النصوص المجرِّمة للقذف والسب. ولهما - وأنا أرى أنه عليهما - أن يبادرا برفع دعوى مباشرة عما اتهم به كل منهما زورًا وبهتانًا، بعد أن تبينت الحقيقة وأنه لا ناقة لهما فيما جرى ولا جمل.

ولا يسوغ أن يقال إن هذه الإجراءات التي أدعو إلى اتخاذها ستشعل فتيل الفتنة الطائفية وتمنع إنهاء المسألة برمتها بالصمت الذي يراد الآن فرضه على القوم كلهم فيها. لا يقال ذلك لأن القانون يجب أن يكون فوق الجميع. ويوم اعتدي على الأقباط في الكُشح كنا من أوائل من أدانوا الاعتداء، وطالبوا بمحاكمة المتهمين، ونشرتُ - في الأهرام العربي - ما لم ينشره أحد من رواية الحبر الجليل الأنبا صموئيل، الأسقف الذي دارت الأحداث في نطاق كنيسته، ومن أقوال القساوسة الذين أتوا معه من الكشح إلى القاهرة. والإنصاف خلق لا يصح أن يَعْمَل في جانب واحد، وإلا كان تحيزاً بغيضًا أو تحاملاً ظالمًا. وقد أمرنا ديننا أن نقول «للمحسن أحسنت كما نقول للمسيء أسأت». وحين يطبق القانون على

الجميع تسترد الدولة هيبتها وتؤكد سيادتها. أما إذا استثني من القانون ولو فرد واحد فإن العدل يخبو وينكسر والظلم يطفو وينتشر، وتعم الفوضى وتُفْقد الثقة، وبمثل ذلك يهلك اللهُ العامة والخاصة جميعًا.

السؤال الأخير في قصة وفاء قسطنطين وجهه إليَّ صديق شابٌ، قال: ما الحكم إن كانت هذه السيدة - جدلاً واستفهامًا فقط - قد أُرغمت على إعلان أنها مسيحية لم تزل، وما الحكم إن أدَّى شعورها بالقهر - لو صح ذلك السؤال الجدلي - إلى وفاتها كمدًا؟

قلت له لو كان الأمر كما تقول فإن لها سلفًا في الصحابة الذين أريد إكراههم على ترك الإسلام فنطقوا بما أكرههم عليه المشركون من أهل مكة، فلما قَصّوا على رسول الله ﷺ قصتهم قال للذي حدثه: «**كيف تجد قلبك؟**». قال الصحابي: «**مطمئنًا بالإيمان**». قال الرسول ﷺ: «**إن عادوا فعد**»[1]. يعني إن عادوا إلى إكراهك فأنقذ نفسك من تعذيبهم إياك بالنطق بما يريدون، مادام الإيمان راسخًا في قلبك. ونزل في هذه الواقعة قول الله تعالى: ﴿**مَنْ كفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾ [النحل:١٠٦].

ولذلك اتفق العلماء على أن المكره على إظهار الكفر لا جناح عليه[2]. فإن كانت وفاء قسطنطين قد أُكْرِهَتْ على إظهار أنها لم تزل على دينها الأول وقلبها مطمئن بإسلامها فلا جناح ولا تثريب عليها في قول قالته لتتخلص به مما لم تعد تحتمله من الضغوط، كما نقلت عنها صحيفة (الحياة) في عددها الصادر يوم ٢٠٠٤/١٢/١٥.

أما إذا ماتت وفاء قسطنطين كمدًا - لشعورها بالقهر كما قال الشاب السائل - فإن أسوتها في الصحابة الذين أبوا أن ينطقوا بكلمة الرجوع عن الإسلام، فصبر بعضهم على ما أوقع به من العذاب، ونجا في النهاية بدينه، كبلال بن رباح، وقتل المشركون بعضهم كخُبَيب بن عَدي الذي قال - في أبيات جميلة، حفظها التاريخ، قبيل قتله:

(١) رواه الطبري في تفسيره عن محمد بن عمار بن ياسر، وروى نزول الآية في عمار عن ابن عباس، جـ ١٨ ص ١٢٢، طبعة المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٢٨هـ.

(٢) جمال الدين القاسمي، المرجع السابق، ج١٠ ص ٣٨٦٢.

«ولست أبالي حين أقتل مسلمًا　على أي شقٍّ كان في الله مضجعي!

وذلك في ذات الإله وإن يشأ　يبارك على أوصال شِلْوٍ ممزع

فلست بمبدٍ للعدو تخشعًا　ولا جزعًا، إني إلى الله مرجعي»

وسأله قاتلوه: «أتحب أن يكون محمد هو الذي تضرب عنقه وأنك في أهلك؟»

فقال: «لا والله، ما يسرني أني في أهلي، وأن محمدًا في مكانه الذي هو فيه، تصيبه شوكة تؤذيه»...

فهذا ما بقي من قصة وفاء قسطنطين؛

والحمد لله رب العالمين.

٣٠- تعالـوا إلى كلمـة سـواء(*)

تسليم وفاء قسطنطين للكنيسة
مخالف للدستور والقانون وحرية العقيدة

في موعظته التي ألقاها مساء الأربعاء٢٢/١٢/٢٠٠٤ بمقر الكاتدرائية المرقسية بالعباسية، بعد إنهائه اعتكافَهُ الذي بدأه بمناسبة الأحداث التي أثارها إسلام زوجة كاهن كنيسة أبو المطامير، ورغبتها في إشهار هذا الإسلام رسميًا، قال البابا شنودة الثالث: إنه اعتكف «في خدمة قلوب الأقباط ومشاكلهم» وإنه «عاد من أجلهم أيضًا» وإن هناك «مشاكل تم حلها وأخرى لم تحلَّ بعد» و«المشاكل التي لا يحلها الناس سيجد الله لها حلا بالضرورة» [النقل من الحياة اللندنية، الخميس ٢٣/١٢/٢٠٠٤].

وما أسماه البابا شنودة الثالث (مشاكل) تسميه أدبيات قبطية أخرى (مطالب). وبعض هذه المطالب مشروع ويجب أن يلبى، والمسلمون الذين يعرفون دينهم، كما ينبغى أن يعرف، عليهم أن يقفوا إلى جوار إخوانهم الأقباط في حث الجهات المسؤولة على الإسراع بتلبيتها، لأن الإخلال بحق أي مواطن إخلال بواجبات الدولة والحكومة في رعاية شعبها؛ وهو إخلال يزداد خطره ويَعْظُم أمره كلما اتسع نطاقه. وإذا كانت الدولة تسوِّغ إهمالها أداء حقوق فريق من أبنائها - أو فرق - بتعِلاَّت سياسية هي إلى الصراع على السلطة أقرب منها إلى إحسان إدارة الشأن العام، فإن مثل هذه التعِلاَّت لا مدخل لها ولا محل في شأن المطالب المشروعة للأقباط.

١- الكنائس: بناؤها وترميمها:

من أهم المشكلات ، أو بالأحرى المطالب ، التي يكررها كل خطاب قبطي المطلب الخاص بحق الأقباط في إقامة الكنائس التي تناسب أعدادهم في كل مدينة أو قرية أو محافظة، وحقهم في ترميم ما تهدم منها أو أصابه البلى من مبانيها.

(*) ديسمبر ٢٠٠٤م.

وهذا المطلب قديم، وكانت المشكلة فيه أن الاختصاص بالإذن ببناء الكنائس وترميمها كان منوطًا برئيس الجمهورية. وكان ذلك ميراثاً تلقته الدولة المصرية الحديثة من الدولة العثمانية التي نظم أحد قوانينها (إرادة سلطانية عرفت اختصارًا باسم: الخط الهمايوني) أمر بناء دور العبادة غير الإسلامية فجعله من شأن السلطان نفسه لئلا يستبد والٍ أو حاكم إقليم، من أقاليم الدولة المترامية الأطراف، بالرعايا غير المسلمين فيظلمهم أو يحيف عليهم في شأن دور عبادتهم. ولما انفصلت مصر عن الدولة العثمانية أصبح هذا الاختصاص منوطًا برئيسها (الملك أولا ثم رئيس الجمهورية بعد ذلك).

ومنذ نحو خمس سنوات - أو تزيد قليلاً - أصدر رئيس الجمهورية قرارًا فوَّض فيه سلطاته في شأن إصلاح وترميم دور العبادة لغير المسلمين إلى المحافظين[1]، فأصبح الأمر كله في يد السلطات المحلية ولم يعد في يد السلطة المركزية، أو رأس هذه السلطة. والمفروض أن يكون هذا التفويض مؤديًا إلى تقليل الإجراءات وتسهيل اتخاذها في وقت معقول كلما كان طلب الترميم أو الإنشاء جديرًا بالإجابة. لكن الذي يبدو من الأدبيات القبطية، الشفهية والمكتوبة، أن الأمر لم يَجْرِ على هذا النحو. وهذا خطأ من الجهات المحلية المسؤولة، يجب عليها تداركه؛ لأن الاستمرار فيه يعني منع فريق من المواطنين من أداء عبادتهم، وهو مخالفة للدستور، ومخالفة قبله لأحكام الإسلام التي أمرتنا بترك إخواننا في الوطن وما يدينون.

وقديمًا سئل الإمام الجليل الليث بن سعد، إمام أهل مصر قبل أن يستقر فيها الإمام الشافعي وينتشر مذهبه، عن مدى حق الأقباط في بناء الكنائس، فقال لسائله: «وهل بنيت معظم كنائس مصر إلا في عهد المسلمين»؟! وهذا القول الجليل هو أبلغ رد على الذين يقولون بمنع بناء كنائس جديدة بعد الإسلام - في الديار التي أصبحت إسلامية - بزعم أن هذا هو مقتضى الفقه. وهو في الحقيقة ضده وعكسه. ولو قلنا به؛ فماذا نفعل في الأعداد التي تزيد بمرور الزمان بحيث تضيق عنهم الكنائس، أو دور العبادة الأخرى، القائمة في بلاد الإسلام؟ هل نحول بينهم وبين أداء شعائرهم التعبدية في الصلوات وفي عقود الزواج وفي الصلاة على جنائز موتاهم؟ وهل يتفق ذلك مع الإسلام وفقهه الصحيح الذي يقوم على إعطاء كل ذي حق حقه؟

ولذلك استنكرت سكوت الأقباط على مسألة كنيسة في أسيوط طلب بناؤها منذ

---

(١) تفاصيل ذلك في الفصل رقم (١٤) من هذا الكتاب.

عام ١٩٣٤، وقلت للصحفية النابهة نشوى الديب (العربي، ٢٠٠٤/١٢/١٩): إن القضاء كفيل بإنصاف أصحاب هذا الطلب لو رفعت دعوى بإلغاء القرار السلبي (أو الإيجابي لست أدري) بعدم بناء تلك الكنيسة. وأستنكر اليوم ما ورد في مجلة الكرازة عن وجود قرية تابعة لمركز سمالوط (قرية منقطين) يعيش بها خمسة آلاف قبطي وليس لهم مكان للعبادة، حتى إنهم كانوا يصلون على موتاهم في الشارع، ثم لم يرخص لهم حتى الآن ببناء كنيسة اشتروا أرضها منذ عام ١٩٧٧(!) وأن هذا هو سبب أحداث الاعتداء بين المسلمين والأقباط في تلك القرية أوائل شهر ديسمبر الجاري.

وأنا أرى أن هذا من الأحوال التي يجب علاجها فورًا، وتنفيذ القرارات بشأنها بلا إبطاء، لا درءًا للفتنة ولا خوفًا من التحريض الخارجي على الحكومة، ولكن طاعة لله تعالى الذي أمرنا نبيه ﷺ برعاية أهل الأديان كافة ما داموا يقيمون مع المسلمين، بل وأمرنا كتابه الكريم ببرهم والقسط إليهم (أي العدل معهم) وليس هناك برٌ ولا قسط أعظم من تمكينهم من إقامة دور العبادة الكافية لأعدادهم.

والقول في أي مشكلة مشابهة كالقول في هاتين المشكلتين سواء بسواء. فهذا مطلب للأقباط عادل ومعقول. وكل تقصير في أدائه لا يجوز السكوت عنه، والحمد لله أن في مصر قضاءً لا يفرق بين مسلم وقبطي.

٢- عرقلة تسجيل الشباب في السجلات الانتخابية:

أصدر اجتماع مشترك لمجمع كهنة إبراشية شبرا الخيمة، ومجلسها الملي المحلي بيانًا أورد فيه بعض مطالب الأقباط، وقد عقد هذا الاجتماع برئاسة صديقنا الأنبا مرقس أسقف شبرا الخيمة وتوابعها بمناسبة مشكلة السيدة وفاء قسطنطين زوجة القس يوسف معوض الكاهن في كنيسة أبو المطامير.

وكان من المسائل التي أثارها بيان شبرا الخيمة أن الشرطة تعرقل تسجيل الشباب في سجلات الانتخاب واستخراج البطاقات الانتخابية. وهذه المشكلة يجب أن تُحلَّ بالسماح لمن بلغ السن المؤهِّلة لمباشرة الحقوق السياسية بالقيد في سجلات الناخبين وإصدار بطاقته الانتخابية.

لكن من الإنصاف أن نقول: إن هذه ليست مشكلة قبطية، لكنها مشكلة سياسية عامة، يعاني منها الأقباط والمسلمون معًا، بل لعل معاناة المسلمين منها أكبر من معاناة الأقباط. فكم سمعت من شاب ملتحٍ أو فتاة محجبة أن الضابط المسؤول عن قيد الأسماء في السجل الانتخابي قد عاق تسجيل الاسم، وتعلل بعلل لا تُقبل،

ووجه أسئلة للشاب أو الفتاة عن انتمائه السياسي فإذا نفى الشاب أنه منتمٍ لأي حزب أو جماعة قيل له: وفيم حرصك إذن على حقك الانتخابي؟! لذلك فإن المطالبة هنا لا تتوجه إلى الحكومة لأداء حقوق الأقباط - كما هو الشأن في الكنائس - ولكنها تتوجه إلى أداء حقوق المواطنين كافة: مسلمين ومسيحيين على السواء. وأنا أنصح الشباب الذين يشكون مثل ذلك التعنت إليّ باللجوء إلىً المسؤول الأكبر من الضابط، والأكبر ممن هو أكبر منه... وهكذا إلى أن ترغم الإدارة على تأدية واجبها في كفالة الخطوة الأولى في تمتع كل مواطن بحقوقه السياسية؛ والأصل أن الكنيسة لا تمارس نشاطًا سياسيًا؛ لذلك فإن النصيحة التي وجهتها إلى الشباب المسلم الذي سألني أوجهها إلى الشباب القبطي الذي قد يتعرض لمثل هذا العنت. والأفضل للمسلمين والمسيحيين أن تظل المؤسسة الدينية الرسمية للدينين جميعًا بعيدة عن الشأن السياسي الرسمي والشعبي معًا(!)

٣- التحقيق فى أحداث أسيوط ومنقطين:

والمقصود بأحداث أسيوط ما تردد عن جهود للدعوة إلى الإسلام يقوم بها بعض السياسيين في أوساط الشباب القبطي، وقد اتهم القمص أبانوب (أحد الكهنة المسؤولين في أسيوط) أمين الحزب الوطني بالقيام بذلك النشاط أو بتسهيله وحماية القائمين به.

وقد نفى أمين الحزب الوطني في أسيوط (محمد عبد المحسن صالح) هذه المسألة جملة وتفصيلا، وعزا الإثارة التي صحبتها، إلى التنافس الانتخابي في الانتخابات القادمة، وذكر شخصًا معينًا (لم يذكره بالاسم فلم نعرفه) على أنه هو السبب في هذه القصة من أولها لآخرها، ونفى نفياً قاطعًا أن تكون هناك كنيسة هُدِمت ومسجد بُنِي مكانها (كنيسة أبو جورج) بل قال إنه لا توجد كنيسة ولا مسجد في هذا المكان والقصة مختلقة من أساسها(!) بل إن أمين الحزب الوطني غالى في تعبيره عن عدم صدق القصص المنسوبة إليه حين قال: إنه «مستعد لمحاكمته داخل الكنيسة»! والأصل أن المحاكمات الحزبية تجريها اللجان المختصة في حزبه الوطني، والمحاكمات الجنائية أو المدنية تجريها محاكم الدولة لا محاكم الكنيسة التي يقتصر دورها على شؤون رجال الإكليروس دون غيرهم من المواطنين. وأنا أرى أن أمين الحزب الوطني في أسيوط يجب أن يحاسب على هذا التعبير - حتى وإن كان سبق لسان - لأن من كان في مثل مكانه لا يجوز أن يسبقه لسانه بعبارة تثير المسلمين والأقباط جميعًا.

وبصرف النظر عن هذه الواقعة الخاصة بأسيوط فإنني أذكّر بما قلته مرارًا من أن الإسلام والمسيحية هما الدينان الوحيدان في العالم اللذان يقول المنتمون إلى كل منهما: إن دينهم دين عالمي يتوجه إلى الخلق كافة. ودينان هذا هو اعتقاد المؤمنين بهما يجب أن يكونا متوازيين لا يصطدمان ولا يتقاطعان. أي أن تتوجه جهود الدعوة الإسلامية وجهود التنصير إلى غير المسيحيين وغير المسلمين. إن العالم يموجٍ بملايين الملايين من اللادينيين، ومن عبدة الأوثان، ومن الذين يتبعون أديانًا غيرٍ سماوية، وإلى هؤلاء - وحدهم وكلهم - يجب أن يتوجه الدعاة المسلمون والمعلّمون المسيحيون. أما أن يشغل الداعية المسلم نفسه بالمسيحيين يخرجهم من دينهم ليضمهم إلى دينه، ويشغل الكاهن المسيحى نفسه بالمسلمين المؤمنين يخرجهم من إيمانهم ليدخلهم في إيمانه، فإن هذا عبث وإضاعة أوقات ومبعث فتنة في البلاد التي يتجاور فيها الدينان.

ولذلك سررت بالصورة المنشورة في عدد مجلة الكرازة، التي يرأس تحريرها البابا شنودة، في عددها الصادر يوم ٢٠٠٤/١٢/١٧، لكاهن قبطي يمارس نشاطه في تايلاند وقد نجح في تعميد (٩٨) طفلاً وشابًا وفتاة في مدة لم تجاوز ثلاثة أشهر(!) ونشرت بجوار الخبر صورة للكاهن القبطي وعدد من هؤلاء المنتقلين من دينهم الأصلى إلى المسيحية الأرثوذكسية على يده. وتساءَلتُ - في الوقت نفسه - أين جهود الدعاة المسلمين في هذه المنطقة من العالم؟! أمَّا أن تتوجه جهود الدعوة والتنصير إلى المسلمين والمسيحيين في بلادنا فأمر غير جائز وضرره أكبر من نفعه؛ لا أعني على الأفراد ولكن أعني على الوطن كله.

ولا شأن لهذا بالاقتناع الفردي الذي يتم بلا جهد خارجي فيؤمن فرد بدين ويترك دينًا لأن هذا يدخل في حرية العقيدة المكفولة في الدستور، والمكفولة في الشريعة الإسلامية، والمكفولة بأحكام متواترة للقضاء المصري قديمه وحديثه، على نحو ما بينت في (الأسبوع) في عددها الصادر يوم ٢٠٠٤/١٢/٢٠.

ومع ذلك، أو بالإضافة إليه، فإن الحزب الوطني مدعوٌّ إلى مباشرة واجبه بالتحقيق في الأمور التي نسبها القمص أبانوب إلى أمينه في أسيوط ليتخذ شؤونه معه - إن كانت صحيحة - أو تتخذ الكنيسة شؤونها مع هذا الكاهن إن كان قد اتهم الرجل اتهامات كاذبة. وعلى الحكومة أن تتابع هذا الشأن ولا تهمله، فإن الجراح التي أحدثتها هذه التهم عميقة في نفوس الأقباط، وبقاء الأمر دون بيان الحقيقة لن يكون في مصلحة أحد.

أما أحداث منقطين، فهى على ما ذكرته مجلة الكرازة - في عددها سالف الذكر - مجموعة من جرائم الحرق والنهب، وهي جرائم تختص بالتحري عنها وجمع الاستدلالات فيها الشرطة المصرية وحدها، وتختص بالتحقيق فيها - والمحاكمة لمن يتهم بارتكابها - النيابة العامة ثم محاكم الجنايات أو الجنح حسب الأحوال. والتقصير في التحري وجمع الاستدلالات أو في التحقيق والمحاكمة يوجب التوجه إلى الجهات المختصة بكل منها لأداء واجبها في شأنه. وليست المسألة في الجرائم مسألة دينية قبطية أو إسلامية. والمجني عليهم في هذه الجرائم هم ذوو الشأن في تحريك الشكوى أو الدعوى بشأنها، وهم يفعلون ذلك بصفتهم مواطنين اعتدي على حقوقهم لا بصفتهم أقباطًا ينتمون إلى هذه الكنيسة أو تلك. والجهات المختصة بالتحري والاستدلال والتحقيق والمحاكمة لا يجوز أن تفرِّقَ بين مسلم وقبطي فإن فَعَلَتْ فقد خالفت الدستور والقانون ووقعت تحت طائلة المؤاخذة التي قد تكون إدارية وقد تكون قضائية بحسب الأحوال.

* * * * *

فهذه المطالب للأقباط مشروعة، وواجبة الاستجابة، وإذا كان بعضها يخص المسلمين كما يخص الأقباط، كمسألة جداول الانتخابات، فإن فضل إثارتها ينبغي أن يذكر - في هذا الظرف الزماني - للأقباط.

لكن هناك مطالب غير مشروعة ولا معقولة ولا يجوز التسليم بها من جانب الدولة ولا من جانب المسلمين المصريين. وأنا أذكر هذه المطالب أو أهمها بالاختصار الذي يقتضيه المقام، وفي الوقت نفسه، بالصراحة التي توجبها الأمانة الدينية والوطنية. إن الالتزام الديني الذي جعلنا نعلن كلمة الحق في شأن التعامل القائم على الأخوة الإنسانية بين المسلمين وغير المسلمين، ونعلن أن فكرة الذمة كانت مسألة تاريخية وليست ضرورة دينية، وأن المواطنين أمام المناصب كلها سواء دون جواز التفريق بينهم في توليها على أساس العقيدة الدينية ولا يستثنى من ذلك إلا المناصب الدينية نفسها - كالمناصب الكنسية بالنسبة للأقباط والإسلامية للمسلمين - وأن واجب الدولة والحكومة هو حماية دور الأديان وأهلها لا التضييق عليها في الإنشاء أو في ممارسة الشعائر... هذا الالتزام الدينى نفسه هو الذي يحملنا اليوم على قول ما نعتقد أنه صحيح في شأن بعض المطالب القبطية التي نراها غير مشروعة ولا مقبولة.

* * * * *

٤- أن تتسلم الكنيسة من يريد إشهار إسلامه فورًا:

جاء هذا المطلب في البيان الصادر عن إبراشية شبرا الخيمة وتوابعها ونصه فيه: «هل من الممكن السماح باستلام (المقصود تسليم) من يريد إشهار إسلامه - فور ذهابه - إلى الكنيسة لإبداء النصح، فإذا استجاب لا يستكمل إجراءاته وإذا لم يستجب يستكمل إجراءاته»؟ (علامة الاستفهام من عندي). وقد حمدت لمن صاغ البيان أن كتب هذا الجزء منه بصيغة الاستفهام. وردًا على هذا الاستفهام أقول: إن الجواب بالنفي، لأسباب عديدة:

أولها: أن الإسلام ، إذا كان انتقالا من دين آخر ، والخروج منه إلى دين آخر، أمران يتعلقان بالاعتقاد القلبي الذي يعبر عنه النطق باللسان والتعبد بالشعائر والأركان. وهو لا يحتاج إلى إجراء، ولا يجدي في العدول عنه نصح ولا وعظ. وما جرى عليه العمل في مصر بمقتضى عرفٍ قديم - أقبله ولا أعترض عليه - أن تخطر الجهة التي كان ينتمي إلى دينها المُعْلِن إسلامه ليطمئن القائمون عليها أنه لم يكره على الدخول في الإسلام وأنه لا يتلاعب لأغراض دنيوية بأمر الأديان، لكنه لا يعطي للكنيسة أي حق في أن (تتسلَّم) الراغب في إشهار إسلامه (لتنصحه وتعظه) في مكان تابع لها، المدة التي تختارها وبالطريقة التي تحلو لها ثم تعلن هي النتيجة.

وما حدث من ذلك مع السيدة وفاء قسطنطين والسيدة ماري عبد الله (زوجة القس رويس بالزاوية الحمراء) على ما نشرته مجلة الكرازة في العدد الصادر في ٢٠٠٤/١٢/١٧ أمر لا سابقة له في التاريخ، ولا يجوز أن يعتبر سابقة تنشئ قاعدة تطالب الكنيسة باتباعها مستقبلاً بأن يكون التسليم فورًا (!)

ثانيها: أن الإسلام يتم بالنطق بالشهادتين. والإشهار إجراء حكومي هدفه تمكين الموظفين المختصين من تغيير البيانات الشخصية لمن انتقل إلى الإسلام في أوراقه الرسمية. لكنه ليس شرطًا للدخول في الدين، وليس هناك قانون يوجب اتخاذ إجراءات (النصح والوعظ) قبلَه - كما قال عدد من الصحفيين ورجال الدين - ولذلك فإن ما كتبه الأستاذ مكرم محمد أحمد في المصور (عدد ٢٠٠٤/١٢/٢٤) من أن السيدة وفاء قسطنطين - قانونًا - لم تزل على دينها الأصلي ولم تدخل الإسلام، كلام تنقصه الدقة. لأن الذي يحدد من دخل في الإسلام ومن لم يدخل فيه هو الشرع الإسلامي لا القانون ولا التعليمات الإدارية ولا الإجراءات الحكومية. والأستاذ مكرم نفسه نشر المحاضر الرسمية الثابت منها أنها «ظلت

تمارس الشعائر الإسلامية لمدة عامين تقريبًا» وأهم الشعائر الإسلامية هي الصلاة، وقد جاء في هذه المحاضر أن السيدة وفاء قسطنطين «قامت بحفظ العديد من سور القرآن الكريم وتواظب على أداء فروض الإسلام من صيام وصلاة» فكيف يتصور أنها تصلي دون أن تؤدي الشهادتين وهما جزء من التشهد الذي يقع في منتصف الصلوات الرباعية وفي ختام كل صلاة، وبعد ركعتين من الصلاة الثلاثية وفي ختامها؟ وكيف يتصور أنها تصلي دون أن تنطق بالشهادتين وهما جزء من ألفاظ إقامة الصلاة اللازمة قبل كل فريضة؟!

ثالثها: أن التسليم يخالف المقرر دستوريًا وقانونيًا من حرية العقيدة؛ لأنه يتضمن شبهة احتمال إكراه المسلم على ألا يشهر إسلامه؛ وهذا ما نشرت صحيفة الحقيقة (١٨/١٢/٢٠٠٤) أنه جرى مع وفاء قسطنطين ونسبت إقناعها به إلى «عدد من علماء الأزهر الذين حضروا الجلسة الأخيرة» و«أقنعوها بشرعية أن تكتم إسلامها وتعيش مع أسرتها». هذا في الوقت الذي نسبت فيه الصحيفة نفسها في العدد نفسه، وفي سياق الخبر نفسه، إلى مصدر حضر هذه الجلسة الأخيرة أن السيدة وفاء «ظلت حتى يوم الثلاثاء مصرة على موقفها من اعتناق الإسلام وأنها غير مكرهة من أحد... ولكن (وذكرت الصحيفة أسماء ثلاثة أساقفة لهم احترامهم وقدرهم) أصروا على ضرورة عودتها إلى المسيحية ولو صوريًا منعًا للإساءة إلى الكنيسة الأرثوذكسية». ونحن أشد الناس حرصًا على عدم الإساءة إلى الكنيسة الأرثوذكسية، وغيرها من الكنائس، ولكننا لا نرى في إسلام امرأة أو رجل - أيًا كان شأنه - أية إساءة إلى أية كنيسة أو إلى أي دين، كما لا نرى في خروج مسلم - مهما كان شأنه - عن الإسلام إساءة إلى الإسلام. ونحن نرفض إكراه أحد على اعتناق دين أو التخلي عنه. ودرء هذه الشبهة يكفي وحده للجواب بالنفي على السؤال الذي أورده بيان إبراشية شبرا الخيمة وتوابعها.

٥- تعديل المناهج فى كليات الحقوق لأنها تتضمن تدريس الشريعة الإسلامية، وفي التعليم العام لما فيها من نصوص قرآنية ونبوية:

وقد ورد هذا المطلب في بيان إبراشية شبرا الخيمة - أيضًا - معللاً بأن في بعض المناهج ما يخالف عقيدة الطالب المسيحي، وبأن الكتب المدرسية تخلو من أي اقتباسات من الإنجيل (استعمل البيان عبارة الكتاب المقدس وهي تشمل التوراة والإنجيل معًا).

فأما مناهج كليات الحقوق فإنها تعلم القانون الواجب التطبيق في البلاد. والمصدر الرئيسي لهذا القانون بنص المادة الثانية من الدستور هو مبادئ الشريعة الإسلامية. فما لم يدرس الطالب الحقوقي القدر الضئيل الذي يدرسه من هذه المبادئ في الجامعة لاستحال عليه فهم كثير من النصوص والتعامل معها. وجزء مما يدرس في كلية الحقوق (مناهج السنتين الثانية والثالثة) هو القانون الوضعى المستمد من مذاهب الفقه الإسلامي المختلفة الذي ينظم المواريث والوصايا والأوقاف والزواج والطلاق وما يتصل بها. فكيف يتخرج الطالب وهو لا يعرف هذه القوانين المطبقة في بلده مسلمًا كان أم مسيحيًا؟

والمنهج الذي يدرسه الطلاب في السنة الرابعة هو منهج أصول الفقه وهو يتعلق بالتعامل مع النص العربي التشريعي - دينيًا كان أم غير ديني - وقواعد هذا العلم تمتلئ بها أحكام المحاكم في مختلف فروع القانون، فهل يراد للقانوني المسيحي العربي أن يجهل كيف يتعامل مع نص تشريعي مكتوب بلغته الوطنية؟ ثم كيف فات كاتب البيان أن كليات الحقوق كلها تدرس منهجًا كاملا عن (الأحوال الشخصية لغير المسلمين) يتناول أحكامها في المذاهب المسيحية واليهودية كافة؟ فهل يجوز أن نطالب بألا يدرس الطالب المسلم هذا الجزء من القانون المطبق في بلاده؟

وأما المناهج المدرسية فلا شك أنها تتسع لبعض الاقتباسات من الإنجيل فيما يتصل بالأخلاق والصلات الإنسانية. لكن هذا يجب أن يكون في مناهج مادة الأخلاق المستحدثة أخيرًا، وفي مناهج التربية الوطنية ونحوها، لا في مواد اللغة العربية والنصوص لأن الإنجيل و(التوراة) العربيين نصان مترجمان ولا يعقل من حيث الأصول التعليمية أن ندرس في مناهج اللغة العربية نصوصًا مترجمة ولو كانت مقدسة عند أهل الإيمان بها.

٦- الاعتراض على الدور الأمنى فى المسألة الدينية والتدخل فى عمل النيابة العامة:

تكرر هذا المطلب المتمثل في ألا يكون للأمن المصري أي دور في المسألة الدينية على ألسنة وأقلام كثيرة. ورافقه انتقاد - رددت عليه في المقال المنشور بهذه الصحيفة في عددها السابق - لدور مباحث أمن الدولة في مسألة السيدة وفاء قسطنطين. والجديد في هذا الأمر هو القول بأن المقبوض عليهم من الأقباط قبض عليهم «دونما سبب» كما جاء في بيان إبراشية شبرا الخيمة. والقول بأن

الإفراج عن (١٣) من الطلاب ومن صغار السن «اعتبر بادرة حسن نية من جانب الدولة» وأن «البابا شنودة لن يتوانى عن العمل على إطلاق باقي المحتجزين من الأقباط» [الحياة:٢٣/١٢/٢٠٠٤].

وقد علقت الحياة في العدد نفسه على غياب أي وجود أمني حول الكاتدرائية في أثناء وجود البابا شنودة بها يوم الأربعاء ٢٢/١٢/٢٠٠٤ بأنه يرجح «أن شنودة اشترط لعودته ألا يرى مشهد الأمن محاصرًا الكاتدرائية بسيارات وجنود الشرطة».

وأنا شخصيًا أسعدني ألا يوجد أحد من رجال الشرطة حول دار العبادة الرئيسية لإخواننا الأقباط. وأتمنى أن تعامل المساجد بالمثل، لاسيما في أيام الجمع والأعياد، فلا نرى حول كل مسجد، أو مكان لمصلّى العيد، جحافل الأمن المركزي مدججين بالسلاح يتفرسون في وجوه المصلين كأنهم يتربصون بهم سوءًا. وأتمنى أن ترفع وصاية الحكومة كلها ـ لاسيما وزارة الأوقاف ـ عن المساجد التي تغلق اليوم كله إلا قبل الصلاة بربع ساعة وبعدها بربع ساعة، والتي حددت فيها هذه السنة أوقات صلاة القيام في رمضان وأوقات صلاة التهجد وأيام الاعتكاف(!) وإبقاء الحال على ما هو عليه إخلال بالمساواة الواجبة بين المسلمين والمسيحيين فلتتنبه الجهات ذات الشأن لما أقول فقد أصبح الأمر ـ بعد الذي كان ـ جدًا لا هزل فيه.

وهذا كله شيء، والتدخل في كيفية تصرف النيابة فيما تجريه من تحقيقات شيء آخر. والإعلان عن الإصرار على هذا التدخل أمر لا يجوز وقوعه ممن كان في مثل حكمة البابا شنودة الثالث وتجربته الطويلة. والقانون ـ بل الدستور ـ يمنع التدخل في القضايا وفي شؤون العدالة. لذلك أجد من الواجب ألا يُعَاوَدَ الكلام في هذه المسألة، وأن يترك للنيابة أداء واجبها، وأن تزن النيابة كل ما بين يديها بميزان القانون والملاءمة وحدهما لا بأي ميزان آخر يميل شق منه إلى جانب دون غيره.

إنني في النهاية أرى الذي حدث في الأسابيع الماضية خيرًا كله، ولو لم يكن فيه إلا أننا تحدثنا علانية بهذه الصراحة التي تعودنا على ادخارها للغرف المغلقة لكان ذلك نفسه خيرًا كثيرًا.

والله قدير على حفظ هذا الوطن وأهله من سوء يراد به أو بهم.

آمين.

٣١- وقفة للمراجعة .. ونظرة إلى المستقبل(*)

النفخ في النار التي تشتعل بها الفتنة الوطنية، في مصر، جريمة لا يقل إثم فاعلها عن إثم الذين أشعلوا النار أول مرة. وفي الحديث النبوي الشريف: «**أنه لا تقتل نفس إلى يوم القيامة إلا كان على ابن آدم الأول كِفْلٌ (أي نصيب) من دمها، ذلك أنه أول من سنَّ القتل**»[١].

لكن السكوت عن التوابع التي تنتج عن إشعال نيران الفتنة، وترك جذوة تحت الرماد هنا، وجذوة هناك، خطر لا يجوز لأولي النهى إهماله ولا للقادرين على الفعل الصالح والقول السديد إغفاله.

والجماعات الإنسانية تختزن مشاعر الرضا والغضب ومشاعر العزة والهوان في ذاكرتها التاريخية، الحية دائما، حتى إذا حانت لحظة انفجار مقصود ومدبر أو عفوي ومفاجئ استدعى هذا المخزون كله دفعة واحدة، فإذا الحبَّةُ قُبَّة، وإذا الحدث التافه خطير جليل. لذلك شغلني منذ أن أعلن أن وفاء قسطنطين أعيدت إلى الكنيسة، وأودعت دير الأنبا بيشوي بوادي النطرون، وتم الأمر نفسه مع السيدة ماري عبد الله (زوجة القس رويس بالزاوية الحمراء)، شغلني منذئذٍ البحث عن توابع هاتين القضيتين، والجذوات المستمرة في الاشتعال بسببهما، والكيفية التي يمكن لمصر بها التخلص من هذه المصادر المتعددة الخفية أو الظاهرة لحريق محتمل قد لا يُبقي ولا يذر، لا قدَّر الله وقوعه.

* * * * *

١- الشعور بالإهانة لدى المسلمين:

أول ما يخيفني في التوابع التي اهتممت برصدها ذلك الشعور المتزايد بأن الجماعة المسلمة المكونة لغالبية أهل هذا الوطن قد أهينت إهانة غير مسبوقة بحرمان امرأتين من حقهما في الاعتقاد الحر والاختيار الطليق من كل قيد للدين الذي تتدينان به.

(*) يناير ٢٠٠٥م.

(١) متفق عليه من حديث عبد الله بن مسعود؛ البخاري برقم (٣٣٣٥) ومسلم برقم(١٦٧٧).

ويتمكن هذا الشعور لدى الشباب أضعاف ما يتمكن لدى الشيوخ ومع ذلك فقد وجدته صادقاً ومؤلماً لدى عدد غير قليل من أبناء جيلي ومن زملاء مهنة القانون بفروعها المختلفة، وهم أقدر الناس على وزن الأمور بميزان من المصالح والمفاسد، وتقديم العام منهما على الخاص، ومع ذلك فقد رأيت فيهم شعوراً غير مفتعل بالانفعال والسخط لأن الإجراءات التي اتبعت في هاتين الحالتين كانت غير معتادة، وخالفت العرف القديم المستقر عن كيفية الاطمئنان إلى صدق الراغب في الدخول في دين الإسلام وعدم تعرضه للإكراه بالإغراء أو الإغواء بأية طريقة كانت. (عمر هذا العرف نحو قرنين من الزمان وليس ٧٠ سنة كما يقول الأستاذ مكرم محمد أحمد في المصور عدد ٢٠٠٤/١٢/٣١).

ولم تستطع محاولة الأستاذ مكرم محمد أحمد (في عدد المصور سالف الذكر) لتأويل النص القرآني (وهو شأن لا يجوز له أن يتدخل فيه بحكم التخصص العلمي) أن تنجح في التأثير على الشعور بالغضب والإهانة، بل لعل مثل هذه الآراء المبتسرة الصادرة عن غير علم بأصول التفسير ومناهج التأويل ودلالات المصطلحات، في كل موضع يجري استعمالها فيه، تؤدي إلى مزيد من مشاعر الغضب الإسلامي التي نحن جميعا في غنىً عنها.

وهذا الغضب الممزوج بالإهانة شعور لا يخشى توجهه نحو إخواننا من الأقباط في المقام الأول، بل يخشى توجهه نحو الدولة ومؤسساتها ونحو الذين يظن بهم أنهم ساهموا في صنع أسبابه، وبقاء المسلمين بلا وسيلة تضعهم على طريق صحيح لتصفية هذا الشعور السلبي مكمن خطر حقيقي على الوطن كله، وعلى الحكومة والكنيسة والأمة كلها بأقباطها ومسلميها.

والواجب أن يتحدث مسؤول، ممن يحترمهم الناس، عن هاتين الواقعتين بصدق وشفافية، وأن تعلن على الناس الحقائق الكاملة دون تزييف أو إخفاء ودون تضخيم أو مبالغة؛ فالناس أذكى وأكثر فطنة من أن يبتلعوا هذا أو ذاك(!)

لقد كان في لقاء مرتب بين الأنبا موسى أسقف الشباب في كنيستنا القبطية الأرثوذكسية، وبيني، مساء الثلاثاء الماضي ٢٠٠٤/١٢/٢٨ كثير من جوانب الرواية التي لم يسمعها الناس ولم يعرفوها، ولو سمعوها وعرفوها لبقوا بين مصدِّقٍ ومكذِّبٍ، ولا ينتهي هذا الأمر إلا بجلاء الحقيقة كاملة على الناس كافة.. ولا يمكن أن يتم هذا في تقديري بوسيلة أحسن ولا أكثر تأثيراً من ظهور السيدتين وفاء قسطنطين وماري عبدالله على التليفزيون المصري الحكومي

لترويا حقيقة ما كان من شأنهما، وتهنئا شعب مصر كله بالعام الميلادي الجديد وتتمنيا لنا ـ نحن جميعا ـ عامًا أفضل من الذي سبقه.

إن هذا هو الذي يدفع التهمة عن القيادات الكنسية بإكراه هاتين السيدتين على العودة عن رغبتهما في اعتناق الإسلام أو في إشهاره ـ وهي رغبة وعودة من حقهما وحدهما بلا معقب عليهما في أي من الموقفين ـ وهو الذي يدفع التهمة عن الحكومة، والدولة وسياسييها، بأنهم قصَّروا أو فرَّطوا في حق امرأتين أرادتا الدخول في النظام الديني العام لأكثرية وطنهما فحملهما الضعف الحكومي، أو سوء الأداء السياسي، أو التشدد الكنسي على البقاء في نظامهما الديني الخاص للكنيسة الأرثوذكسية.

٢ ـ الانقسام المسيحي بين الناس والكنيسة:

من مكامن الخطر المحدقة بنا بسبب هاتين الحادثتين، وما صاحب قضية وفاء قسطنطين، بوجه خاص، من مظاهر التوتر والاحتقان التي عبرت عنها المظاهرات التي عمت الكاتدرائية المرقسية أياماً متوالية، شعور كثير من إخواننا الأقباط أن المسألة برمتها أصابتهم هم بالخسارة المباشرة، وهم لم يكونوا طرفًا فيها أصلاً، وإذا كان هناك كسب سياسيٌّ أو زعاميٌّ فهو عائد إلى بعض القيادات الكنسية دون غيرها، والكلام الذي كتبه الأستاذ كمال زاخر موسى في صحيفة «الأخبار» يوم ٢٠٠٤/١٢/١٥ يقول مثله ـ وأكثر صراحة منه ـ كثيرون من أصدقائنا الأقباط.

قالت لي مهندسة معمارية نشأت في أسرة مسلمة عريقة التدين ومنفتحة بصورة مشرقة على الأقباط في المجالات كافة، إنها هي وحدها التي تتحدث بطريقة طبيعية مع زميل قبطيٍّ في العمل، وإن جميع زميلاتها وزملائها المسلمين يتجنبون قدر الإمكان التعامل معه. وقد لاحظ هذا الزميل أن معاملتها له لم تتغير، بل ربما ازدادت حسناً، فقال لها إنه لا شأن له بما جرى ويجري في مسألة إسلام قبطيٍّ أو قبطية أو تنصُّر مسلم أو مسلمة، لكنه وأمثاله من الأقباط الطيبين يدفعون ثمن تعصب المتعصبين وضيق أفقهم.

وحدثني رجل أعمال مرموق عن شعوره بالقلق من أن تشتعل نار الفتنة فتصيب مصانعه وأمواله بسبب لا دخل له فيه، ولطريقة معالجة خاطئة لقضية فردية لا يجوز أن تعكر العلاقة بين أبناء الوطن الذين لا بقاء لأحد فيه إلا ببقائهم جميعًا.

وهذا الشعور ـ وقد أخبرني من أثق به عن اتساع نطاقه وشموله قطاعات

متباينة الثقافة والثروة والاهتمام من إخواننا الأقباط - يؤدي إلى فقد ثقة جماهير الأقباط في قياداتهم الكنسية، وهذه الثقة هي رأس المال الحقيقي للعلاقة بين الشعب القبطي وكنيسته. وهي الصمام الذي يجعل قيادة الكنيسة قادرة على توجيه المشاعر القبطية إلى سبيلها الصحيح الذي كان يسميه صديقنا الراحل المستشار وليم سليمان قلادة (مدرسة حب الوطن).

ولا يحتاج إلى بيان أن الأغلبية الصامتة ليست بالضرورة راضية عما تفعله الأقلية المستثارة أو الثائرة، بل إنها - هذه الأغلبية - في معظم الأحيان تنأى بنفسها عن مواطن الفتنة مؤثرة السلامة ولكنها تطوي قلوبها على حزن عميق يصنع شرخًا حقيقيًا لا في الوحدة الوطنية وحدها بل في الوحدة الدينية أيضًا.

وقيادات الكنيسة الحكيمة - وهي غير قليلة - مطالبة بسرعة العمل الصادق الجاد لاحتواء هذا الشعور المتصاعد بأن الكنيسة لم تعبر في هذه الأزمة عن المصالح الحقيقية لشعبها.

وقد تناولت هذا الشأن في لقائي بنيافة الأنبا موسى - وعهدي به أنه من رؤوس الحكمة والصدق وبعد النظر في الكنيسة القبطية - وقلت له: إن الأصوات التي تدعو إلى التشدد وتروج للتعصب لا تأتي بخير للكنيسة وشعبها، ورجوته أن ينقل هذا عني إلى البابا شنودة الثالث الذي يعرف، أكثر من سواه، نتائج ضيق الأفق والإصرار على الخطأ، ولا يقبل - قطعا - ما يسببانه من مخاطر لكنيستنا الوطنية ولأبنائها الأقباط.

٣- القطيعة بين الحكومة والناس:

إن اللحظات الفارقة في تاريخ الشعوب والدول تقتضي من كل ذوي القدرة على التأثير في الأفراد والجماعات والنظم والهياكل السياسية أو الحكومية أن يتراصوا صفًا واحدًا لمواجهة المخاطر المحدقة بهم وبأوطانهم.

وفي بلد كبلدنا يشكو أهل الرأي من إهمال مستمر لما يقولون ويكتبون، وقد وصفت حكومتنا ذات مرة بأنها بالنسبة إلى ما يعرض من آراء ويقترح من حلول لمعضلات السياسة والاجتماع والاقتصاد تتبع بدقة حكمة القرود الصينية الثلاثة (لا أسمع، لا أرى، لا أتكلم) وتدع المثقفين وأصحاب الأقلام يهيمون فيما شاؤوا من أودية، وهي تصنع ما تريد (مقدمة كتاب: الأزمة السياسية والدستورية في مصر، دار الزهراء، ١٩٩١).

وهذا المسلك الحكومي الذي يتخذ أذنا من طين وأخرى من عجين أصبح الآن شديد الخطورة على وحدتنا الوطنية، بل على مصير الوطن نفسه. والغليان الذي يأكل قلوب العامة والخاصة بعد تسليم عزام عزام لإسرائيل، ونزولنا عند الأوامر الأمريكية بتوقيع اتفاقية (الكويز) بعد رفض استمر نحو ثماني سنين، وقبولنا زيادة عدد قوات الأمن على الحدود مع فلسطين حماية للكيان الصهيوني من عمليات المقاومة، وأخيراً تسليم وفاء قسطنطين وماري عبد الله إلى الكنيسة بغير سند من القانون بل بالمخالفة له وللدستور نفسه.. هذا الغليان لابد له من متنفس صحيٍ يحول بينه وبين أن يصبح حريقاً يأكل الأخضر واليابس.

والكنيسة المصرية تقترح - وقد أكد ذلك لي الأنبا موسى - أن يوضع الشأن القبطيُّ في مصر أمام لجنة محايدة من المسلمين والأقباط معاً، تصدر قرارات تنفذ لا توصيات توضع على الأرفف وفي فهارس التقارير الحكومية.

وقد أعطاني الصديق العزيز - القبطيُّ الوطنيُّ - المهندس سمير مرقس، الذي استضاف في بيته اللقاء بين الأنبا موسى وبيني، صورة عن تقرير طويل للأستاذ مريت بطرس غالي تاريخه ١٩٧٩، وصورة عن تقرير اللجنة التي رأسها الدكتور جمال العطيفي - رحمه الله - للتحقيق في أحداث الخانكة سنة ١٩٧٢، وكلا التقريرين تحتشد فيه المقترحات العملية البناءة لحل الأزمات المتكررة - والتي سوف تتكرر قطعا - بين الأقباط والمسلمين. وفي كتاب سمير مرقس عن قانون الحريات الدينية الأمريكي (الحماية والعقاب، الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط المنشور سنة ٢٠٠٠) مقترحات أخرى مهمة جديرة بالدراسة. لكن ذلك كله لا يجدي فتيلا ما لم يكن هناك توجه حكومي صادق لحل هذه المشكلات والقضاء على أسبابها ووضع تصور نهائيٍ يتفق مع الدستور والقانون والتاريخ الممتد لأربعة عشر قرناً بين المسلمين والأقباط في هذا الوطن.

وقد قلت للأنبا موسى: إن اقتراح أن تكون هذه اللجنة أهلية صرفا لا يؤدي إلى نتيجة، والأمر العملي أن تشكل هذه اللجنة بقرار من رئيس الجمهورية أو من وزير الداخلية، وتضم عشرة من الأقباط وعشرة من المسلمين وتضم عضوين على الأقل من أجهزة وزارة الداخلية المعنية بالشأن الديني ويحدد لعملها زمن لا تتجاوزه، ويكون لتوصياتها صبغة عملية قابلة للتنفيذ بكل ما قد يقتضيه ذلك من تغيير في البنية الإدارية والسياسية والتشريعية التي يتم التعامل مع الشأن الدينيِّ الإسلاميِّ والمسيحيٍّ من خلالها.

إن للمسلمين مشكلات مؤرقة وضاغطة مع الحكومة: فالمساجد قد توقف بناؤها تقريبًا بعد الشروط العشرة التي صدرت لتنظيم هذا البناء هي في الحقيقة إلى التقييد الشديد أقرب منها إلى التنظيم. وإغلاق المساجد طول النهار إلا في أوقات الصلوات الخمس يحرم ملايين المسلمين من مكان نظيف طاهر يؤدون فيه عبادتهم إذا لم يدركوا أداءَها في أول وقتها، والتضييق المتزايد على الراغبين في أداء عبادة الاعتكاف في كل رمضان يقود الكثيرين إلى هجر هذه العبادة الروحية العظيمة تجنبًا لتعقب أجهزة التحرِّي لهم، ومنع الخطابة إلا بترخيص من الأوقاف ـ تشترك في إصداره وزارة الداخلية ـ يحول بين كثيرين من أهل الوسطية والعقلانية وحسن الفقه وبين مخاطبة الناس لأنهم يأبون أن تكون الدعوة إلى الله تعالى متوقفة على ترخيص... وهناك عشرات المسائل الأخرى التي تحتاج إلى حل مرضٍ آمنٍ ليعود لدور العبادة الإسلامية وللدعوة الدينية بهاؤهما ورونقهما المفقودان(!)

وهذا كله لا يُحلُّ إلا بالتفاهم الصريح الصادق، والاستجابة لهذه الدعوة، التي لا تبتغي إلا وجه الله وحده ثم وجه هذا الوطن الحبيب إلى كل أهله، هي السبيل الأمثل لإزالة الاحتقان والغضب من القلوب، وللقضاء على القطيعة المشئومة بين الحكومة والناس أقباطاً كانوا أم مسلمين.

٤- التوقف عن الخلط بين الدينيِّ والسياسيِّ والقانونيِّ:

منذ أن أعلن الرئيس السابق محمد أنور السادات مقولته الشهيرة: (لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين) وأنا أعارض هذه المقولة كتابة وقولاً، ولا أزال عند رأيي في أنه من المهم في العالم كله، وفي مثل بلادنا بوجه خاص، أن يكون بين الديني والسياسي صلة وثيقة؛ لأن هذه الصلة هي إحدى العواصم المهمة التي تحول بين الذين يمارسون السلطة أيًّا كان نوعها وبين التفلُّت من قيود المسؤولية، وتردهم ـ ويردهم الناس بها ـ إلى ما يرضي الله ويحقق مصالح الوطن. لكن هذه الصلة التي أراها ضرورية بين الشأنين الديني والسياسي لا تعني تولي رجال الدين للسلطة السياسية أو للشأن القانوني، ولا تعني سيطرتهم عليه كما هو واقع في عدد من البلدان الإسلامية التي لم تجن من ذلك خيراً، وكما كان الحال في أوربا إلى أن أقصيت الكنيسة الكاثوليكية عن السيطرة على الحياة السياسية تمامًا.

والذي كشفته الأزمة الوطنية الأخيرة، وهو لم يكن سراً أبداً، أن القيادات الدينية القبطية، ولاسيما البابا شنودة شخصياً، يرون أن لهم ممارسة دور سياسي واضح لا خفاء فيه، ولو كانت هذه الممارسة بالضغط المعنوي بمثل الاعتكاف في الدير لحمل هموم الأقباط إلى الله كما قال البابا في موعظته يوم الأربعاء ٢٠٠٤/١٢/٢٢ ولم يقتصر الضغط الكنسي على الجانب السياسي حتى توصل إلى صدور قرار - لا أحد يعرف صاحبه على وجه الدقة - بالاستجابة لمطلب الكنيسة في شأن وفاء قسطنطين، ثم تطبيقه دون طلب من أحد في شأن ماري عبد الله، لكنه امتد ليشمل الضغط في أمر المقبوض عليهم المحبوسين احتياطياً على ذمة القضية رقم ٨٢٤٩ لسنة ٢٠٠٤ جنح الوايلي.. والحزن والأسى لحبس إنسان دون جريرة أمر مشروع لا للبابا وحده ولكن لكل إنسان له قلب يرق لأخيه الإنسان. لكن هذا الشعور الإنساني الراقي شيء والتدخل في القضايا وفي شؤون العدالة الذي يحظره الدستور شيء آخر. وفي تقديري أن المشرع الدستوري عندما نص في المادة (١٦٦) من الدستور على أنه «... ولا يجوز لأيّ سلطة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة» لم يجانبه التوفيق لأن الذي لا يجوز للسلطات لا يجوز، من باب أولى، للأفراد. ولأن الوارد أصلاً أن تتدخل إحدى السلطتين: التشريعية أو التنفيذية في القضايا أو في شؤون العدالة، لكن تدخل الأفراد يبقى أبعد احتمالاً من تدخل السلطات. ولا يسوغ هذا التدخل أن للبابا سلطة دينية كنسية ورعاية أبوية للتابعين للكنيسة الأرثوذكسية، فإذا سوَّغت هذه المكانة الدعاء للمحبوسين احتياطياً - كما قال البابا في موعظته - فإنها لا تسوِّغ ما يشاع - وقد نفاه لي الأنبا موسى شخصيًا، وقال إن قرارًا في هذا الأمر لم يتخذ حتى الآن - من أن البابا لن يؤدي صلاة عيد الميلاد يوم ٧ يناير ٢٠٠٥ إلا إذا كان هؤلاء المحبوسون احتياطيا قد أفرج عنهم.

إنني ضد فكرة الحبس الاحتياطي لغير الأسباب المقررة في قانون الإجراءات الجنائية، وضد اتخاذه وسيلة للتأديب أو للتهديد مهما تكن الأسباب. وأنا في الوقت نفسه لا أستطيع تحمل فكرة التدخل في عمل النيابة العامة أو المحاكم من قريب أو بعيد. ومثل هذا التدخل لا يزيد الأزمات السياسية والوطنية إلا حِدَّة، ولنا في تعامل الحكومة مع السياسيين والنقابيين الذين أحيلوا إلى المحاكم العسكرية مرات عديدة عبرة وعظة. ونحن لا نحب لإخواننا الأقباط، ولا لسواهم، أن يعاملوا معاملة القيادات النقابية والسياسية والجامعية الإسلامية الذين حوكموا عسكرياً ولم يشفع لهم عملهم السلمي ولا الضغط الإعلامي الدولي المكثف لمنع هذه

المحاكمات. لذلك فأنا أدعو بكل إخلاص القيادات الكنسية أن تعالج الشأن القضائي عن طريق المحامين، والشأن السياسي عن طريق السياسيين، والشأن الديني عن طريق المعنيين به والمختصين فيه.

٥- هل العمل العالمي يجدي؟

تلقيت في الأسبوع الماضي رسالة من الصديق العزيز الأستاذ الدكتور طارق متري - المسؤول عن قسم الحوار بين أهل الأديان في مجلس الكنائس العالمي - في مقره بجنيف، وطارق متري أستاذ جامعي نابه، ومسيحي أرثوذكسي مخلص، ووطني أداؤه بالغ الرقي، وهو صديق عزيز حقًا، وقد عملنا معا كثيرا في نطاق الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي الذي تشرفنا معاً بالمساهمة في تأسيسه في لبنان.

قال طارق في رسالته: إنه لم يستغرب دعوتي في صحيفة العربى الناصري (عدد ٢٠٠٤/١٢/١٩) لتشكيل لجنة من المسلمين والأقباط لدرْس أسباب الأزمة الوطنية الأخيرة، وقال: إن مجلس الكنائس العالمي دعا أكثر من مرة إلى تشكيل مجموعات إنذار مبكر من المسلمين والمسيحيين تهدف إلى حماية حسن العلاقات بين الفريقين ومنع نجاح الذين يحاولون الإساءة إليها. وأن المجلس أصدر خلال لقاء إسلامي مسيحي عقد عام ١٩٧٦ ميثاقاً - أو مشروع ميثاق - يتضمن إعلان مبادئ وتوجهات عملية تؤكد على رفض كل أصناف الضغوط والإغراءات المادية والمعنوية الهادفة إلى سلخ جماعات أو أفراد عن دينهم وضمهم إلى دين آخر. وهذا التوجه صحيح، وتبنيه واجب على عقلاء أهل الأديان كافة. وهذه الجماعات التي يجب أن تتبنى هذا التوجه لا يمكن أن تكون إلا محلية تعمل في نطاق كل بلد لتحمي أهله من الفتن الظاهرة والباطنة.

وأكد طارق متري في رسالته أن ما نشرته الأسبوع نقلاً عن مجلة المجتمع الكويتية في عددها رقم ١٦٢٩ - عن شخص يسمى (شوك كولن يانن) يصف نفسه بأنه «أمين عام مجلس الكنائس العالمي لوسط شرق أفريقيا» غير صحيح جملة وتفصيلا. وقال طارق متري - وهو عندي صادق فيما يقول - إن هذا الاسم لا وجود له في مجلس الكنائس (أعني اسم الوظيفة) وإن الشخص الذي ادعى أنه كان يشغلها قبل إسلامه لا يعرفه المجلس أصلاً(!)

* * * * *

ما أشبه هذا بما أشيع ونشر عن اختطاف وفاء قسطنطين، وما أجدر العقلاء في كل دين، وهم غير قليلين، بالوقوف وقفة شجاعة لكشف الأكاذيب ونشر الحقائق. عندئذ تصفو النفوس وتهدأ القلوب وتنصرف مشاعر المحبة الصادقة إلى إخوان الوطن وتتوجه مشاعر العداوة الواجبة نحو أعدائه وأذنابهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

٣٢- بالوئام نحيا... وبالبغضاء نفنى...(*)

الذين يعيشونِ أيامهم ولياليهم في الوسط الإسلامي يدركون أن المشاعر التي خلَّفتْها الأحداث، التي تختصر تفاصيلها في عنوان «مسألة وفاء قسطنطين»، لن تزول بسهولة ولا في مدى قصير.

والمعنيون بسلامة هذا الوطن وأمنه واستقرار أهله مكلفون بأن يعالجوا هذه المسألة وآثارها في النفوس بالعقل والحكمة والرّوِيَّة، وبأن يكون زادهم في زمن هذا العلاج ـ مهما يَطُلْ بهم ـ الصراحة والصدق، والعمل على إحقاق الحق، والمطالبة بالعدل للكافة دون تمييز لأحد ولا إجحاف بأحد. وهذا الدرب شاق والسير فيه متعب، لكنه الدرب الوحيد الذي يصل بنا في نهاية المطاف إلى غاية يُحْمَدُ عندها السُّرى (أي السفر ليلاً). وهو لذلك درب أولي العزم، الذين يحاولون أن يستضيئوا في الظلمات بنور الله، ولا يخافون فيما يحاولون من الحيلولة بين نار الفتنة وبين أن تحرق هذا البلد الآمن حتى الآن أو تدمره، لومة لائم.

ولهذا الطريق معالم حاولت في الأسابيع الثلاثة الماضية، فيما كتبته على صفحات (الأسبوع) وفيما نَشَرَتْه من حديثي (العربي الناصرية) و(نصف الدنيا) أن أضع يدي على بعضها وأن أشير إلى أهمها. وقد رضي بما قلت وكتبت أقوام وسخطه ناس. وفي الفريقين أصدقاء أعتز بصداقتهم من المسلمين والأقباط جميعًا، وفيهم من لم ألقه من قبل ولم تتصل بيني وبينه صلة إلا بمناسبة ذاك القول أو تلك الكتابة. فأما الذين رضوا فأنا أرجوهم أن يحوِّلوا هذا الشعور إلى سلوك فعال يقرِّب الوطن من يوم العودة إلى حاله التي كانت سائدة بين أهله قبل وقوع مسألة وفاء قسطنطين وماري عبدالله، وألا يكتفوا بذلك الرضا القلبي أو العقلي لأنه في النهاية فردي محدود الأثر. وأما الذين سخطوا فأرجو أن يعلموا أنني أومن بالحق في الاختلاف إيماني بحقوق الإنسان الذي كرمه الله على كثير ممن خلق وأومن بالحق في التعبير عن الرأي المخالف مهما يكن الثمن الذي يدفعه صاحبه لذلك، وأدفع بكل ما أوتيت عن حق المخالفين لي، ولبعضهم بعضا،

(*) يناير ٢٠٠٥م.

في التفكير والتعبير في حدود ثوابت الدين ومُلْزِمات القوانين، وفيما دون ذلك فليقل من شاء ما شاء ضامناً حق نفسه بمقدار ما يضمن هو حق مواطنه.

* * * * *

١ - لولا الوئام لهلك الأنام:

هذا مَثَلٌ عربيٌّ قديم تذكرته وأنا أعالج في نفسي وفي أوراقي المسائل التي ذكرتها في مقالاتي السابقة. والعرب يقولونه بمعنيين أحدهما: أنه لولا موافقة الناس بعضهم بعضا في الصحبة والعشرة لكانت الهلكة؛ والثاني: أن الناس عندما لا يكون التوافق بينهم طبعًا وسجية يصطنعونه اصطناعًا لئلا تدب بينهم الشحناء وتفنيهم البغضاء!

والحق أن المصريين منذ عرفوا الإسلام ودخل فيه منهم من دخل وبقي على المسيحية من بقي لم يعيشوا معًا إلا بهذا الوئام والتوافق الذي جعلهم أحنى على الأرض التي تضمهم من الأم على ولدها. وإذا كانت الدولة الرسمية قد أصبحت في مصر إسلامية فإن ذلك لم ينَل شعرة فما فوقها من كيان الكنيسة القبطية الأرثوذكسية التي نسميها ونحن صادقون (كنيستنا الوطنية)، بل إن الدولة المسلمة وسعت إلى جوار كنيستنا الوطنية كل من حلَّ بمصر من كنائس المسيحية الأخرى إلا من لم تقر لهم الكنيسة الوطنية بأنهم من المسيحيين مثل شهود يهوه والمورمون وغيرهم.

والكنيسة المصرية بل الكنائس كافة، باعتبارها في التعريف المسيحي (جماعة من المؤمنين بالديانة المسيحية) لا تستطيع أن تحيا في مصر بل في أي وطن إلا بالوئام والتوافق والتراضي بين أهل هذا الوطن كافة. وفي مصر غالبية من المسلمين ونسبة معتبرة من المسيحيين عاشوا أكثر من ألف وأربعمائة سنة بهذا الوئام والتوافق والتراضي، ووأدوا معًا كل فتنة حاول المستعمر إيقاد نارها ودرأوا عن وطنهم وأنفسهم آثار محاولات المتعصبين الحمقى من الفريقين لضرب الوحدة الحقيقية التي جمعتهم منذ التقى الدينان على أرض هذا الوطن.

ولا تستطيع الكنيسة القبطية الأرثوذكسية (الوطنية) أن تعيش في بحر متلاطم الأمواج، ظلماته بعضُها فوق بعض: تثير كوامنه أخطاء في الممارسة السياسية، أو تعجل في معالجة مشكلة، أو استبطاءُ حل موعود، ولو كان مخالفًا للعرف أو العادات المرعية، أو غير ذلك من أسباب. لا تستطيع الكنيسة القبطية - وهي المعنية

أصلاً بهذا الحديث - إلا أن تعيش في بحر من الوئام، والمودة في الوطن، والأخوة الإنسانية، تجري بسفينتها فيه ريح طيبة لا تزعج الملاحين، ولا تثير مخاوف الراكبين، ولا تحمل الربَّان بهموم فوق همومه وتبعات مما لا يطيق له حملاً.

والمسلمون في هذا الوطن لا يقلون عن الأقباط حاجة إلى هذا الوئام والتوافق والتراضي؛ لأنهم به يمارسون واجبهم الدينى في كفالة الحقوق كلها للمواطنين كافة على وجه المساواة والتكافؤ، دون أن تنحرف بهم مشاعر الغضب الجامح الذي يسببه موقفٌ غيرُ مدروسةٍ عواقبهُ أو تصرف خان النظرُ البعيد صاحبَه أو قول ينشر ويذاع فيؤذي مشاعر المسلمين الدينية أو الوطنية. وذلك كله قد كان في واقعة وفاء قسطنطين، والمخرج منه بيد كنيستنا الوطنية التي تستطيع وحدها أن تتخذ الموقف الذي يخفف من مشاعر الغضب الثائرة لدى الغالبية المسلمة بسبب ما حدث لوفاء قسطنطين ولماري عبدالله.

ولا يكفي أن يقال: (كما في حديث البابا شنودة للوفد يوم الخميس ٢٠٠٥/١/٦): «إنها أثارت حدثًا بات ساحة للكلام والشائعات»، ولا أن يجاب عن سؤال وجه إليه بقوله: «أيًّا كان، فلا يمكن لأي امرأة أن تتزوج رجلين في وقت واحد»، و«تكون هي والرجل معا قد وقعا في الخطيئة»، ولا أن يجاب عن سؤال عن دور إسرائيلي محتمل في استهداف الوحدة الوطنية: «ولماذا لا نقول: إن إسرائيل هي السبب في زلزال جنوب شرق آسيا» مهما يكن من تعقيب بعد هذه الجملة جاء فيه: «نحن لا ننكر أن بعض مشاكلنا يدخل في هذا المجال ولكن ليس الكل».

إن هذا النوع من الإجابات مع إجابات أخرى يوصف فيها الزواج الذي تقره الكنيسة بأنه «الديني وليس المدني أو العربي» (وقد عجزت عن فهم وصف العربي، فهو ليس من أوصاف الزواج في أي دين أو ملة، والزواج في الشريعة الإسلامية إسلامي وليس عربيًا).

أقول: هذا النوع من الإجابات كان يقتضي من البابا توقفا قبل السماح بنشره. فوفاء - حسب الثابت يقينًا - لم تتزوج رجلاً سوى الكاهن الذي أنجبت منه ابنها وابنتها. والكلام على غير هذا الوجه فيه إساءة لسمعة مواطنة لم يقل عنها أحد كلمة سوء قط، وهو يَعْظُم أثره عندما يصدر من رأس الكنيسة المصرية الوطنية الذي يفترض الكافة أنه تصله المعلومات مدققة وتخرج منْ فمه الحقائق موثقة.

لذلك، ولغيره مما لا أحب الخوض فيه، فقد تولى ذلك سواي، أدعو الكنيسة القبطية الوطنية إلى استعادة روح الوئام والتوافق والتراضي، وأنا موقن أن ذلك لا يعجزها، وخير البر عاجله، وقديمًا قال الخليفة الراشد عمر بن الخطاب في كتابه إلى قاضيه العادل أبي موسى الأشعري : «ولا يمنعنك قضاء قضيته اليوم، ثم راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك من أن تقضي بخلافه غدًا. فإن الحق قديم، والرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل».

ولا يجوز أن يظن أحد أن الموقف الذي انتهت إليه قضية وفاء حتى الآن هو انتصار حققته الكنيسة على الحكومة، أو الدولة أو المسلمين العاديين، فقديمًا قيل: «ربَّ أكلة منعت أكلات»! وخطأ قد يتعذر إصلاحه أن يؤدي تشدد بسبب أو بلا سبب إلى حرمان الكنيسة، وإخوان الوطن من الأقباط، من الذين يحملون معهم همومهم ويدافعون عن حقوقهم ويحفظون لهم حماهم المشروع من الجور والعدوان.

٢- ولاية الكنيسة على الأقباط:

الكنيسة القبطية - وأي كنيسة - هي الجماعة الدينية للمؤمنين بالمسيحية، وهي منظمة طبقًا للعادات الكنسية والقوانين المتبعة داخل الكنيسة، والقوانين واللوائح الصادرة عن الدولة المصرية في شأن كل طائفة من الطوائف المسيحية المعترف بها في مصر.

وللكنيسة ولاية لا مراء فيها على الشعائر الدينية وعلى الشرائع التي تنطبق على المسيحيين التابعين لها. فالشعائر لا تباشر إلا في الكنائس تحت رعاية الكهنة بمختلف درجاتهم، والشرائع المنظمة للأحوال الشخصية تصدر في صورة قرارات من السلطات الدينية لكل طائفة، وتطبقها المحاكم المصرية على المسيحيين المنتمين لتلك الطوائف، والسؤال الذي أثارته واقعة وفاء قسطنطين، ومن بعدها واقعة ماري عبدالله هو مدى ولاية الكنيسة على قلوب الأقباط أو عقولهم أو أبدانهم.

ولا يستطيع أحد أن يزعم أن له على هذه الثلاثة سلطانًا أو ولاية أصلاً، لا في المسيحية ولا في غيرها من الأديان؛ لذلك لم يكن سائغًا أن تستعمل كلمة (تسليم) في المطالبة بتمكين رجال الكنيسة من وعظ السيدة وفاء قسطنطين لترجع عما أعلنته في المحاضر الرسمية من إسلامها. لقد قلت - ولا أزال أقول - : إنني مع العرف المتبع في مصر من تمكين ممثلي الكنيسة من لقاء من يعلن الانتقال إلى

الإسلام أو الرغبة في ذلك من الأقباط ليتيقن المسؤولون أقباطًا ومسلمين من أنه غير مكره أو معرض لإغراء أو إغواء. لكن هذا اللقاء وما يجري فيه من حوار لا يقتضي تسليم إنسان إلى جهة لا ولاية لها عليه. إن الكنيسة ليست أسرة القبطي، والمرأة البالغة سن الرشد والرجل البالغ هذه السن يخرجان من جميع صور الولاية وأنواعها، ولا يبقى عليهما ولاية لأحد من الناس أصلاً. والواقعة التي نحن أمامها تتكرر كل يوم - بلا مبالغة - أعني خروج امرأة من بيت الزوجية رغبة عنه لأي سبب كان. فهل تعيد الدولة أو الحكومة أو الناس هؤلاء النساء، أو أي امرأة منهن إلى بيتها بالقوة؟ وتحت أي ظروف يمكن العدول عن إعادتها إلى بيتها لتعاد إلى مؤسسة دينية أيًّا كانت؟ وما المقابل الإسلامي للإعادة إلى الكنيسة؟ هل سينشئ الأزهر الشريف أو دار الإفتاء التابعة لوزارة العدل إدارة تتسلم المسلمات الراغبات عن البقاء في بيوت الزوجية حتى تتحقق المساواة بين المسلمات والمسيحيات؟

إنني أثير هذه الأسئلة بناءً على ما أخبرني به الأنبا موسى أسقف الشباب في الكنيسة القبطية في اللقاء الذي سعدت به معه وأشرت إليه في مقالي السابق (الأسبوع: ٣/١/٢٠٠٥) من أن السيدتين وفاء قسطنطين وماري عبد الله كانت كل منهما تعاني أزمة عائلية أو زوجية لم تستطع الوسائل التقليدية حلها، فحاولتا أن تحلاها بالانتقال إلى الإسلام الذي يترتب عليه الفرقة بين المسيحية وزوجها، وهذه الأزمات العائلية متكررة بصفة دائمة، فهل ستصبح الإعادة إلى الجهة الدينية التي تتبعها المرأة الغاضبة سبيلاً جديدًا لحل الخلافات الزوجية؟ وأين واجب الدولة في حماية مواطنيها وتحقيق أمنهم وضمان سلامتهم؟

إن الذي تم في شأن هاتين السيدتين - كما قلت مرارًا - غير مسبوق في تاريخ عمره ١٤٢٥ سنة، ولا يمكن تسويغه بما حاول كثيرون من رجال الكنيسة تسويغه به من أن كلاً منهما زوجة كاهن، وهي بذلك تعتبر (أمًّا للمسيحيين)، وهو ما جرت به، فيما روي لى الصديق العزيز الأنبا موسى، هتافات بعض المتظاهرين داخل الكاتدرائية في أيام الأزمة. فهذا المفهوم لا أصل له في المسيحية. نعم يقال للكاهن (أب) وهي تسمية مستعملة في الطوائف المسيحية المختلفة ولكن لا يقال لزوجة الكاهن (أم). وأم المؤمنين في التعبير الإسلامي - أو أمهاتهم - هن زوجات النبى ﷺ بنص القرآن الكريم: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦] ولا يرد قياس من

أي نوع صحيحًا أو فاسدًا بين النبي - أي نبي كان - وبين رجال الدين سواء في دين ذاك النبي أو في أي دين سواه. لذلك لم أجد تفسيراً لهذا المفهوم المستحدث عن أمومة زوجات الكهنة لمن يرعونهم من أتباع كنائسهم إلا أنه بسط لولاية كنسية على العقول والأبدان، لا تجيزها قوانين الكنيسة ولا تقاليدها فضلاً عن قوانين الدولة التي تعمل هذه الكنيسة وتعيش في ظلها.

ولذلك أيضًا انتهى المستشار الجليل الأستاذ طارق البشري (النائب الأول السابق لرئيس مجلس الدولة ورئيس الجمعية العمومية للفتوى والتشريع فيه) إلى تكييف واقعة وفاء قسطنطين وواقعة ماري عبدالله على أنهما جريمتا خطف، وعندما يقول ذلك مثل المستشار طارق البشري فإن كلامه من الناحية القانونية يجب أن يؤخذ مأخذًا بالغ الجدية، وسلطات الدولة الجنائية والقضائية لابد أن تعامل هذا الكلام بما يستحقه من التقدير القانوني، أعني أنه على المستشار النائب العام أن يحقق أو يأمر بالتحقيق في هذه القضية التي يصفها المستشار طارق البشري بأنها قضية اختطاف مواطنتين مصريتين رغمًا عنهما، والبلاغ الذي نشره طارق البشري على صفحات مجلة (الكتب: وجهات نظر، عدد يناير ٢٠٠٥) يتضمن أسماء المجني عليهما في الواقعتين اللتين كَيَّفَهُما جريمتي خطف، وأسماء بعض ذوي الشأن في كل من الواقعتين، بل ذكر أن السيدة ماري عبدالله يقال إنها كانت قد أشهرت إسلامها أمام فضيلة شيخ الأزهر نفسه (وهو ما نشرته صحيفة المصري اليوم على صفحتها الأولى في عددها الصادر يوم الخميس ١٦/١٢/٢٠٠٤). وهؤلاء الأشخاص يجب أن يسألوا في الوقائع التي أشار إليها المستشار طارق البشري باعتبارها جرائم خطف، وبغير ذلك لا تكون النيابة العامة قد أَوْلَت البلاغ المنشور على صفحات (وجهات نظر) ما يستحقه من عنايتها واهتمامها اللذين بهما تؤدي واجبها في تحقيق الجرائم والكشف عن مرتكبيها، أو إثبات عدم صحة البلاغات عنها.

٣- فى مسألة الكنائس:

كلما ثارت قضية من قضايا العلاقة بين المسلمين والأقباط أثيرت معها مسألة حق الأقباط في إقامة الكنائس في الأماكن التي يقيم بها عدد من الأقباط يحتاجون إلى كنيسة للعبادة.

ومن المهم أن نذكر هنا ما كرره الأنبا موسى في حديثه لصحيفة آفاق عربية

يوم ٢٠٠٤/١٢/٢٣، وفي حديثه مع مجلة نصف الدنيا في عددها الصادر يوم ٢٠٠٥/١/٢ من أن «إخواننا المسلمين لم يعترضوا على أي شيء يخصنا». وقد قال لي الأنبا موسى هذا المعنى بألفاظ مختلفة في لقائنا يوم الثلاثاء ٢٠٠٤/١٢/٢٨ في منزل الصديق العزيز سمير مرقس.

فقضية الكنائس ـ إذن ـ ليست بين المسلمين والأقباط ولكنها قضية بين الكنيسة من جهة والإدارة الحكومية من جهة.

وقد كتبت غير مرة أن رأيي الشرعي أنه لا يجوز منع بناء الكنائس التي يقتضيها عدد المسيحيين في أي مكان في مصر، بل ذكرت الكلمة النفيسة لإمام مصر الليث بن سعد: «وهل بنيت الكنائس في مصر إلا في الإسلام»؟

وقد اعترضت الكنيسة كثيراً على كون الإذن ببناء كنيسة أو ترميمها أو تدعيمها يجب أن يصدر من رئيس الجمهورية، وانتهى الأمر إلى صدور القرار الجمهوري رقم ٣١ لسنة ١٩٩٨ بتفويض المحافظين في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية الخاصة بالترخيص للطوائف الدينية بتدعيم الكنائس أو ترميمها، واعتبر ذلك تقدمًا كبيرًا؛ لأنه نقل القرار من رئاسة الدولة بكل أعبائها التي تنوء بالعصبة أولي القوة، وجعله من اختصاص المحافظين الذين يتصور أن كلاً منهم في دائرة عمله أدري بما يحتاج إليه المواطنون الأقباط لدور عبادتهم وأقدر على التحقق من جدية الحاجة وكيفية تلبيتها.

ولكنني في اللقاء الذي ذكرته، مع الأنبا موسى أخبرني أن ما أعطاه هذا القرار باليمين قد سحبه قرار آخر باليسار(!) وحاولت تتبع الموضوع، فوجدت أن هناك قرارًا جمهوريًا لاحقًا رقمه ٤٥٣ لسنة ١٩٩٩ وتاريخه ١٩٩٩/١٢/٢٨ ينص على أن يكون الترخيص بـ«ترميم أو تدعيم كافة دور العبادة من اختصاص الجهة الإدارية المختصة بشؤون التنظيم في كل محافظة». وهذه الجهة هي الأحياء وإداراتها، فظاهر هذا القرار ـ إذن ـ التبسيط والتخفيف من القيود التي كانت تفرضها الإجراءات السابقة، وهو يتضمن أيضًا مساواة محمودة بين الأديان كافة، فهو يشمل «دور العبادة» كلها ولا يقتصر على الكنائس وحدها، وهذا كله حسن لا شيء فيه لو وقف الأمر عنده. لكن الحاصل كان أن المحافظين أصدروا تعليمات إلى رؤساء الوحدات المحلية (تحت يدي نموذج منها يخص محافظة أسيوط هو القرار السري الشخصي رقم ١٢٤٠ بتاريخ ٢٢ مايو...) «تتضمن ضرورة إرسال الطلبات الخاصة بالكنائس(!) إلى المحافظة تمهيدًا

لاستطلاع رأي الجهات الأمنية فيما تتضمنه هذه الطلبات والحصول على الموافقات اللازمة قبل التصريح بإجراء أعمال الترميم أو التدعيم المطلوبة» (وعلامة التعجب بين القوسين من عندي). ووجه التعجب في هذا المنشور السري الشخصي أنه اختار من بين دور العبادة التي يشملها القرار الجمهوري رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٩٩ الكنائس وحدها، وأنه أضاف في شأن الكنائس قيدًا غير وارد في القرار الجمهوري هو استطلاع «رأي الجهات الأمنية».

وهذان الأمران يخالفان في تقديري ما نص القرار الجمهوري المذكور عليه، ولو رفعت دعوى أمام القضاء الإداري بطلب إلغاء القرار الصادر من محافظ أسيوط في هذا الشأن (أو غيره من المحافظين) لكانت مرجحة الكسب.

إن الذي نطالب به في شأن دور العبادة كافة، المساجد والكنائس سواء بسواء، أن تطبق في شأنها قواعد واحدة، لا في الإنشاء والترميم والتدعيم فحسب، بل في حرية إدارتها وتعيين المشرفين عليها من العلماء في المساجد ورجال الدين في الكنائس وحرية هؤلاء وأولئك فيما يلقونه على الناس فيها من بيان ديني أو وعظ خلقي أو توعية اجتماعية، مادام ذلك كله في حدود الدستور والقانون وملتزما المحافظة على النظام العام بمستوياته كافة. فالتفريق بين دور العبادة للمسلمين ودور العبادة للمسيحيين يخالف الدستور ويخل بمبدأ المساواة المقرر فيه بين المواطنين كافة بغير تمييز بينهم بسبب الدين أو غيره من عوامل التمييز وأسبابه.

وأعتقد أنه قد آن الأوان لأن يصدر تشريع موحد لبناء دور العبادة للمصريين جميعًا، يُمَكِّن كل مصري من أن يعبد الله على الدين الذي ارتضاه لنفسه، ويحفظ للبلاد سَمْتَها العربي الإسلامي دون أن يخل بحق إخواننا الأقباط في أن يجدوا الأماكن الكافية لأداء شعائرهم الدينية.

ولا يجوز أن يستهان بهذا الشأن، فإنه مكمن كل خطر في العلاقة بين الدولة ومواطنيها مسلمين كانوا أم غير مسلمين.

٤- المسيحية السياسية ضد المسيح:

هذه العبارة ليست لي.. إنها للصديق الأنبا موسى، قالها في حواره مع الأستاذ حسن عبدالله المنشور في مجلة نصف الدنيا.

سأله حسن عبد الله عن الدور السياسى للكنيسة، فقال الأنبا موسى : «الحقيقة أنه ليس دورًا سياسيًا بالمعنى المفهوم، ولكنه «ملء فراغ»؛ فهناك فراغ سياسي لابد من ملئه، فنحن لا نرى أحزابًا تعمل في الشارع ولا مجتمعًا مدنيًا فاعلا، وهذا لا يسعدنا بل يرهقنا ويحملنا أدوارًا ليست من مهامنا ولا نسعى إليها.. وعمومًا ليس هناك شيء اسمه المسيحية السياسية.. وإنما المسيحية الحقة هي الحياة الروحية الدينية والحياة الأبدية مع الله. والمسيح قال: «مملكتي ليست في هذا العالم»، وأي طموح كنسي سياسي فهو موجه ضد المسيح شخصيًا. ونحن ليس لدينا هذا الطموح وإنما مضطرون إلى ملء الفراغ حتى لا يضيع شبابنا...».

الفراغ السياسي هو السبب إذن. وملء هذا الفراغ ليس أصلاً من مسؤولية الكنيسة، ولكنه مسؤولية المجتمع كله وهي مسؤولية تقع في باب فروض الكفاية إذا لم تقم بها الأمة أثمت كلها وإذا قام بها من يكفي لأدائها برئت ذمة الجميع.

وإذا كان صديقنا العزيز الأنبا موسى يصف الدور السياسي بأنه ضد المسيح (عليه السلام) شخصيًا، فهل من العدل أن يترك المجتمع الكنيسة تتحمل عبء دور يناهض رسالتها ويناقض ولاءها للسيد المسيح؟؟

إنني أقول هذا؛ لأضع الدولة والمجتمع أمام المسؤولية التي يجب أن ينهضا بها حماية للكنيسة ورجالها من التورط في أمر ضد العقيدة المسيحية يضطرون إليه اضطرارًا، بسبب تقصير الآخرين، لا حبًا للزعامة ولا رغبة في الرياسة ولا شغفًا بممارسة السياسة.

* * * * *

إنني أكتب هذه السطور بعد أن شاهدت على شاشة التليفزيون المصري قداس عيد الميلاد المجيد «حسب التقويم القبطي»، فتهنئة مستحقة لإخواننا الأقباط كافة، ولأصدقائنا وزملائنا خاصة.. وكل عام ومصر بخير.

٣٣ - دفاعًا عن القانون.. لا عن وفاء قسطنطين...(*)

كان في نيتي أن أتناول هذا الأسبوع موقف المؤسسة الدينية في مصر من مسألة السيدتين وفاء قسطنطين وماري عبدالله. لكن السيد المستشار النائب العام استحق أن أخصص هذه المقالة لبعض ما جاء عن الموضوع نفسه - أو عن نصفه - وعن موضوعات تتصل به، في حواره المنشور على صفحات (صوت الأمة) يوم ٢٠٠٥/١/١٠.

والأصل عندي أنه لا يجوز التعقيب على ما تقوله النيابة، أو تصدره من قرارات أو تتخذه فيما يعرض عليها من القضايا من تصرفات، إلا أمام المحاكم المختصة بدرجاتها كافة. ولذلك أمسكت عن التعليق على البيان الذي أصدره النائب العام في شأن قضية وفاء قسطنطين، وإن تساءلت، وتساءل غيري من رجال القانون، عن وجه اختصاص النيابة العامة بأن تثبت في محضر من محاضرها أن السيدة على دين ما وأنها انصرفت بعد إثبات ذلك من مقر النيابة. وهذا السؤال لايزال قائمًا لم يجب عليه أحد، لكنه ليس هو موضوعنا في هذا المقال.

* * * * *

في الحديث الصحفي الذي أجراه الصحفي الأستاذ عادل حمودة مع النائب العام مسائل تحتاج إلى تعقيب، ولقد كنت أتمنى ألا يقبل النائب العام - في جلال منصبه القضائي - أن يتيح لأمثالي من العامة مناقشته القول ومراجعته الرأي بنشر أقواله في القضايا التي عرض لها في عمله في الصحف السيارة؛ أما وقد فعل فإنه لم يعد من الجائز أن نعتصم أمام ما قاله بالصمت وإلا كان هذا إهمالاً لكلامه لا يليق بنا أن نقع فيه، فهو، من جلال المنصب، بحيث تجب العناية بما يقول ويفعل.

- المسألة الأولى مما قاله النائب العام هي قوله عن وفاء قسطنطين: «هي أمام القانون لم تكمل بقية إجراءات إشهار إسلامها.. لم أشق صدرها.. ولا أعرف ما بينها وبين ربها.. هي مسيحية قانونا».

وسبب التوقف عند هذا الكلام أنني - والمشتغلين بالقانون الذين اهتموا

(*) يناير ٢٠٠٥م.

بمسألة وفاء قسطنطين - قصر علمنا عن معرفة نصٍّ واحد في القوانين المصرية يقرر أن للإسلام، اقتناعًا أو إشهارًا، إجراءات يجب إكمالها حتى يصبح المرء في نظر القانون مسلمًا.

إن الإسلام يتحقق بالنطق بالشهادتين، وكل ما سوى ذلك هو أمر يتم بعد تحقق الإسلام، غرضه الاستيثاق من عدم الإكراه، وتعديل السجلات الرسمية بتعديل بيان خانة الديانة من الدين الذي كان ثابتًا فيها أصلاً إلى الدين الذي اعتنقه المواطن باختياره، وما إلى ذلك من الشؤون التي تترتب على الانتقال من دين إلى دين مما يخص الزواج والميراث والولاية والحضانة ونحوها.

فقول المستشار النائب العام: «هي أمام القانون لم تكمل بقية إجراءات إشهار إسلامها...» قول يحتاج إلى بيان أو إلى تصحيح؛ بيانٍ يحدد لنا القانون الذي طبقه النائب العام قبل أن يقول هذا القول، أو تصحيح يقول فيه النائب العام إنه لم يقصد إلى مخالفة القاعدة الإسلامية - التي هي من مبادئ الشريعة الإسلامية المجمع عليها- التي تقرر أن دخول الإنسان في الإسلام يتم بالنطق بالشهادتين.

إن مخالفة هذه القاعدة مخالفة لنص المادة الثانية من الدستور، والناس في حاجة -حقيقة- إلى أن يوقفهم النائب العام على ذلك القانون الذي أشار إليه في حديثه حتى يتاح لهم عند أول مناسبة أو أدنى ملابسة أن يضعوه على محك الشرعية الدستورية التي أنشأ لها الدستور محكمة خاصة تملك فيها القول الفصل الذي يلزم الكافة.

- المسألة الثانية هي تكرار تعبير «شق الصدر» و«معرفة ما في القلب» على لسان السيد المستشار النائب العام للاستدلال على أنه لم يكن يعرف ما بين وفاء وربها - سبحانه وتعالى - وأنه يكفيه إقرارها بعدم تغيير ديانتها.

والواقع أن «شق الصدر» أو «شق القلب» هو تعبير نبوي شريف ورد في عكس هذه الواقعة وضدها. ورد، كما رواه الإمام مسلم وغيره، في حادثة أسامة بن زيد، (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، الذي كان في جيش المسلمين ورأى رجلاً من المشركين قد أوسع في المسلمين قتلاً فتحيَّنَ فرصة لقتله، فإذا بالرجل ينطق بلفظ لا إله إلا الله، ومع ذلك قتله أسامة لظنه أنه أراد بالتشهد حَقْنَ دمه ولم يرد حقيقة الإسلام. فلما روى ذلك للنبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، قال له: «**قال لا إله إلا الله وقَتَلْتَه**»؟! قال أسامة: «يا رسول الله إنما قالها خوفاً من السلاح»! قال: «**أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم**

أقالها أم لا»؟! فمازال رسول الله (ﷺ) يكررها على أسامة حتى تمنى أسامة أنه لم يكن أسلم إلا يومئذ (أي ليمحو إسلامه ما سلف منه من قتل ذلك الرجل)، فشق القلب كان تعبيرًا استنكاريًا لقتل من تلفظ بكلمة الإسلام ولو تحت تهديد السلاح في ميدان المعركة، فكيف ساغ أن يضعه النائب العام في موضع المسوِّغ لتسليم امرأة، كانت قد أعلنت في محاضر رسمية ـ كما قال هو نفسه لعادل حمودة ـ أنها اقتنعت بالدين الإسلامي وحفظت العديد من سور القرآن وتواظب على الصلاة ، تسليمها إلى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، التي لو فرض أن إنسانًا مسيحيًا بلا شك ولا ريب فعل ما يستوجب التحفظ عليه فإنها لا شأن لها بذلك ولا ولاية لها فيه؟! والأمر لا يتعلق - كما قال النائب العام - بـ«النية والتقية» ولكنه يتعلق بالتطبيق الصحيح لقواعد الدستور والقانون الذي لا ريب عند أحد في كمال معرفة النائب العام بها وفقهه لها. وقد تناولت أحكام محكمة النقض التي أشرت إليها في مقالي (أسئلة مشروعة في قضية وفاء قسطنطين) هذه المسألة فأعملت حكم القانون الذي يستبعد أي دور للجهة الدينية التي كان يتبعها الراغب في الإسلام، أو المنتقل إليه، في شأن قبول الجهات الحكومية تسجيل هذا الإسلام والتعامل مع صاحبه على أساسه.

والحري بالنائب العام - في جلال منصبه القضائي - أن يقف بنا عندما يتحدث إلى الصحافة عند قواعد القانون، كما طبقها القضاء الذي تخضع له الرؤوس جميعها في هذا البلد. ولا شأن لذلك بما ذكره سيادته من «التضليل في الحقائق والمعلومات التي لا تتسم بالدقة» بل إن الذي ندعو إليه هو التزام الدقة والاستمساك بها لا من النائب العام وحده ولكن من كل من يتحدث في الشأن العام؛ حتى يصح الصحيح لا الفاسد ويُحقَّ الحق لا الباطل.

■ المسألة الثالثة، في حديث السيد المستشار النائب العام هي مسألة دير البحر الأحمر؛ قال السيد النائب العام: «واقعة دير البحر الأحمر، أنا رفعت السمّاعة واتصلت بمحافظ البحر الأحمر وسألت عن التفاصيل... فعلاً الرجل كشف ما عنده.. ليس ترميم سور وإنما تعدٍّ على أملاك الدولة.. هنا القضية لا يتدخل فيها مسلم ولا مسيحى.. لكن لو جرى إعلان الحقيقة في وقتها ما كان قد حدث ما حدث»، وفي الفقرة السابقة من حديثه يقول النائب العام: «السور الذي كان مطلوبًا بناؤه تجاوز ملكية الدير من أراضي الدولة بملايين الأمتار المربعة»!!

ولم يقل لنا السيد المستشار النائب العام - ومن حقنا أن نعرف منه - من الذي

كان يتعدى على أراضي الدولة بملايين الأمتار المربعة؟ وما الذي حدث وتمنى سيادته أن لم يكن قد حدث؟ وماذا فعلت النيابة العامة في جريمة التعدي على أراضي الدولة؟

إن المتوقع من النائب العام عندما يتحدث إلى الصحافة أن يقول الوقائع كلها، وأن يطمئن الرأي العام على حسن الحفاظ على أملاك الدولة ومالها، وأن يبين للكافة أن القانون، الذي يسهر هو على تطبيقه، يطبق على الجميع بطريقة واحدة لا يستثنى منها مسلم ولا قبطي لإسلامه أو قبطيته، وأن الأديرة كالمساجد ليست فوق القانون ولا تحته ولكنهما يقفان أمامه على قدم المساواة (!) والكلام الذي قاله النائب العام في هذه المسألة لم يبيِّن غامضًا ولم ينبئ بخفي (!) وأنا أعيذه - في جلال منصبه - أن يتركنا هكذا نهبًا للظنون والوساوس، وآمل أن يبين لنا ما غمض وما خفي؛ لتنقطع ألسنة السوء وتكف أوهام الباطل عن السريان بين الناس.

- المسألة الرابعة، التي جاءت في حديث السيد المستشار النائب العام، هي حديثه عن واقعة امرأة تسمى ثناء مسعد أسلمت بعد أن كانت مسيحية، ثم صدمتها سيارة في الطريق العام فقتلتها - خطأ في قول النائب العام - هي وإحدى ابنتيها. وكانت الأم تقيم مع بناتها الأخريات (ثلاث فيما أظن) فتم تسليمهن بعد وفاة الأم إلى أبيهن المسيحي.

وعلل النائب العام ذلك بأن الأب «هو الولي الشرعي عليهن» وبأن أيًّا من هؤلاء البنات «لم تقل إنها أسلمت وهذا أصلاً غير جائز بحكم السن».

وتعليل النائب العام في شقيه غير صحيح في القانون.

فالمقرر قانونًا أن الأهلية في مسائل الولاية على النفس تثبت لمن أتم خمس عشرة سنة ميلادية. هذا هو ما نصت عليه المادة (٢) من قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية الصادر بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠. وهذا نص واضح لا يحتاج إلى تأويل أو تفسير. وبنات السيدة ثناء مسعد - كما نشرت صوت الأمة في عددها الصادر قبل أسبوع واحد من حديث النائب العام ، فيما أذكر - كن: ميرنا (التي توفيت مع أمها) وعمرها ٢١ سنة، ولوسي (التي كانت بصحبتها وقت الحادثة) وعمرها ١٨ سنة، ورانيا وعمرها ١٥ سنة، وحنان وعمرها ٤ سنوات. فهناك اثنتان من البنات الثلاث لهن حق كامل وأهلية تقاضٍ كاملة بنص القانون.

وهذا هو الوجه الأول من وجوه عدم صحة الكلام المنسوب إلى النائب العام في هذا الشأن.

والوجه الثاني أن إسلام أحد الأبوين يتبعه اعتبار أولاده أو بناته القصر مسلمين. هذا هو المقرر في المذهب الحنفي الذي يحكم هذه المسألة بمقتضى نص المادة الثالثة من القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠. وكان هو المقرر قانونًا في ظل المادة (٢٨٠) من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي كانت تحكم الإجراءات القانونية في مسائل الأحوال الشخصية قبل إلغائها بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠. وهذا الوضع مقرر بلا خلاف في الفقه والقضاء المصريين (آمل أن يراجع السيد المستشار النائب العام: فتح القدير للكمال بن الهمام ج٢ ص ٥٠٥؛ والهداية للميرغيناني ج١ ص ١٥٩، وأحكام الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية للأستاذ الشيخ عمر عبدالله وكيل كلية الحقوق بالإسكندرية، ط ٥ سنة ١٩٦٥ ص ٣٧٢).

والطفلة غير البالغة من البنات الثلاث تعتبر على الإسلام إلى أن تبلغ فتخيّر بينه وبين دين أبيها، كما نص عليه مصادر الفقه الحنفي المشار إليها آنفًا، وفتوى دار الإفتاء المصرية الصادرة في ١٩١٦/٨/٦.

والذي نشرته (صوت الأمة) عن واقعة ثناء مسعد أن البنتين الكبيرتين استغاثتا وأسرع لنجدتهما محامٍ (لقيهما في قسم الشرطة) وعرض أن يتزوج من لوسي لئلا تجبر على ما لا تريد من الإلحاق بأبيها المختلف عنها دينًا، ولكنه لم يمكّن من ذلك.

والسيد المستشار النائب العام مطالب اليوم - مادام قد تحدث إلى الصحف - بأن يبين وجه الرأي القانوني الصحيح في هذا الشأن، وهو ما بيّنته فيما سبق؛ لأن الذي نسب إليه فيه لا يستقيم مع صحيح النصوص القانونية المطبقة في مصر، وهو أمر لا ينبغي لمن كان في مثل مكانته ومكانه أن يسكت عليه.

ووجه الخطأ الثالث في القول الذي قاله النائب العام - في هذه المسألة - أن الولاية للرجال لا تجوز إلا عند اتحاد الدين، والحضانة كالولاية في هذا الشأن سواء بسواء. ففي كتاب: موسوعة الفقه والقضاء في الأحوال الشخصية للمستشار محمد عزمي البكري أن من شروط حضانة الرجال «أن يتحد الحاضن مع

المحضون في الدين؛ لأن الحضانة نوع من الولاية على النفس ولا ولاية مع اختلاف الدين» (ج ٢ ص ٦٥٦ من طبعة ١٩٩٨).

وفي كتاب أستاذنا العلامة الشيخ محمد مصطفى شلبي: أحكام الأسرة في الإسلام، أن من شروط الولي على النفس أن «يكون متحدًا في الدين مع المولى عليه.. وهذا الشرط في غير القاضي؛ لأن القاضي هو صاحب الولاية على جميع الرعايا مسلمين وغير مسلمين» (طبعة ١٩٧٧ ص٧٧٢).

فلا ولاية لوالد البنات الثلاث المسيحي، ولا حضانة عليهن؛ لأنهن مسلمات تبعًا لإسلام الأم ـ رحمها الله ـ بالنسبة للصغيرة وباختيارهن، حسب رواية (صوت الأمة)، بالنسبة للكبيرتين.

ولذلك فإن هذا الموضع من كلام السيد المستشار النائب العام يقتضي تصحيحًا؛ ليتفق قوله مع القانون المعمول به في البلاد حتى الآن.

* * * * *

هذا عن كلام السيد المستشار النائب العام وما اقتضاه من تعقيب، أما صمت المؤسسة الدينية فنتناوله في حديث تالٍ إن شاء الله.

٣٤ - المؤسسات الصامتة(*)

هناك مؤسسات ثلاث اختارت الصمت واستحبته واستعذبته على الكلام في هذه الأزمة العارمة التي لاتزال آثارها تتفاعل في الوطن من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه وإن تجاهل ذلك المتجاهلون وأنكر المنكرون وغفل عنه الغافلون؛ أعني أزمة السيدة الفاضلة وفاء قسطنطين.

هذه المؤسسات التي استحبت الصمت على الكلام؛ في وقت تطلع الناس إلى كلامها لأهميته وقيمته، أو لأن القانون أوجبه عليها، أو لأن الصمت خلاف عادتها التي يتابعها كثيرون بتقدير وإعجاب ويعبر آخرون عن سأمهم منها؛ لكثرة ما تقول فيما هو مهم وما ليس كذلك من الوقائع والأحوال. هذه المؤسسات الثلاث هي مؤسسة الرئاسة (أعني رئاسة الجمهورية)، والمؤسسة الدينية (وهي ذات ثلاث: الأزهر الشريف، ووزارة الأوقاف، ودار الإفتاء المصرية) والمنظمات الحقوقية التي تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته (وهي ثماني وعشرون منظمة مسجلة رسميًا لدى وزارة الشؤون الاجتماعية وبضع عشرة منظمة لم توفق بعد أوضاعها القانونية).

* * * * *

فأما مؤسسة الرئاسة، فالأصل فيها أن لا شأن لها بتفاصيل المواقف والأحداث التي تجري كل يوم في كل بقعة من أرض الوطن. وقد كلف الدستور رئيس الجمهورية (في المادة ٧٣) بالسهر «على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية، ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها في العمل الوطني».

والنظر في هذا النص الدستوري المحدد لدور رئيس الدولة يجعل صمت مؤسسة الرئاسة في واقعة تفصيلية، كواقعتي وفاء قسطنطين وماري عبدالله، صمتًا في محله. لكن الملابسات التي أحاطت بهاتين الواقعتين، أو بإحداهما، تجعل التساؤل عن مدى جواز هذا الصمت - ابتداءً واستمرارًا - تساؤلاً مشروعًا.

من هذه الملابسات ما نشر في عدد من الصحف المصرية والعربية، ووسائل

(*) يناير ٢٠٠٥م.

الإعلام الأخرى من أن تسليم السيدة وفاء قسطنطين إلى الكنيسة الأرثوذكسية تم بأمر مباشر من رئيس الجمهورية شخصياً (الحياة:٢٠٠٤/١٢/٢٩ ص١٧). صحيح أن الكاتب الأستاذ مدحت أبو الفضل المحامي وصف هذه الأخبار بأنها«إشاعة مُغرضة» (إن كان عنوان المقال من صنعه) ووصفها في صلب مقاله بأنها «إشاعة غير معقولة وتستوجب النفي، لأنها تحط من قدر النظام، إذ لو صحت لمثلت حالة اختطاف تتم بمعرفة كبار المسؤولين في الدولة خارج نطاق الشرعية والقانون»، لكن هذا الاستبعاد من هذا الكاتب الوطني، الذي يعرف حكم القانون ويلتزم به فيما يكتب، لا ينفي أن آخرين ممن كانوا على صلة مباشرة بالواقعة ذكروا إجراء اتصالات بمؤسسة الرئاسة، وبأشخاص معينين من كبار العاملين المقربين من الرئيس فيها. وهذه الملابسة كانت ـ ولاتزال ـ تقتضي تصريحاً واضحاً يضع الأمور في نصابها ويوقف الناس على حقيقتها التي يتطلعون إلى معرفتها.

ومن هذه الملابسات، التي اقتضت تصريح مؤسسة الرئاسة بقول فصل في الأمر، ما تردد على ألسنة وأقلام كثيرة، منها للأسف ألسنة بعض كبار ذوي المناصب القانونية في الدولة، من إشارة إلى أن ما تمَّ تمَّ بناء على القانون، أو تنفيذاً له. والحاصل الذي أشرت إليه غير مرة[1] أن ليس في مصر قانون ينظم الدخول في الإسلام، وليس في مصر قانون يجيز تسليم مواطن كامل الأهلية أيًّا كان جنسه (أعني الذكورة والأنوثة) أو دينه إلى من لا ولاية له عليه، بل ليس في مصر قانون يجعل لأحد ولاية من أي نوع على المواطن العاقل البالغ ذي الأهلية الكاملة.

وواجب رئيس الجمهورية الدستوري في السهر على احترام سيادة القانون كان ـ ولا يزال ـ يوجب على مؤسسة الرئاسة أن تقول قولاً صريحاً فصلاً في هذا الشأن لئلا يظن الناس بنظامنا القانوني الظنون، ولئلا يَسْتَمْرِئَ ذوو الغرض والهوى ـ وهم كثيرون ـ الزعم بأن القانون في الصف الذي هم فيه وأنه يؤيد ما يفعلون أو يطلبون، ما دام الأمر يمضي مضي الريح بين الجدران: يُرَى أثرها ولا يستطيع أن يمسك بها أحد.

* * * * *

وأما المؤسسة الدينية فالشعبة المعنية منها هنا هي الأزهر الشريف، ومجمع البحوث الإسلامية فيه (الذي حلَّ محل هيئة كبار العلماء التي كانت قائمة قبل صدور القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١).

(١) الفصل رقم (٣٣) من هذا الكتاب.

والشعبتان الأخريان من المؤسسة الدينية (الأوقاف والإفتاء) لا تدخلان فيما أريده هنا بالمؤسسة الدينية لأن لكل منهما وظائف حددها القانون ليس من بينها ما يتصل بقضيتي وفاء قسطنطين وماري عبدالله..

والأزهر الشريف يمثله شيخ الأزهر (المادة ٢/٦ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر) وشيخ الأزهر هو «صاحب الرأي في كل ما يتصل بالشؤون الدينية» (المادة٤/١ من القانون المذكور). ومجمع البحوث الإسلامية من واجبه: «بيان الرأي فيما يجدّ من مشكلات مذهبية أو اجتماعية تتعلق بالعقيدة، وحمل تبعة الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة» (المادة ١/١٥ من القانون نفسه).

فبحكم هذه النصوص القانونية الواضحة الصريحة كان ينبغي لسيدي الإمام الأكبر شيخ الأزهر أن يدلي بدلوه في مسألة وفاء قسطنطين، وما يجوز أن يفعل بها وما لا يجوز، ومن الذي له حق في طلب شيء يتصل بثبوت إسلامها أو عدم ثبوته ومن الذي لا حق له في ذلك، والواجب على السلطة التنفيذية في شأنها أن تلتزم به ولا تتنازل عنه، لأن ذلك كله من «الشؤون الدينية» التي يعتبر فضيلة سيدي الإمام الأكبر - بحكم القانون واجب الطاعة - صاحب الرأي فيها، ليس فيها مباشرة فحسب بل فيما يتصل بها مهما يكن نوع هذه الصلة قوة وضعفًا أو قربًا وبعدًا(!) فلماذا سكت سيدي الإمام الأكبر؟ وكيف ساغ له - وهو الذي يعلِّم الناس في قراءته لتفسير القرآن الكريم - كل يوم في الإذاعة القرآنية - مغبة السكوت عن قول الحق، وإثم ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أن يستحبَّ الصمت ويستجيزه في هذه القضية الدينية؟

وفضيلة سيدي الإمام الأكبر شيخ الأزهر هو الذي يرأس بحكم منصبه مجمع البحوث الإسلامية (م/١٨ من قانون الأزهر سالف الذكر) فلو أن فضيلته رأى أنه يسعه - بشخصه - السكوت عن القول الواجب في هذه القضية، فكيف وسعه، وهو رئيس الهيئة الأزهرية المختصة ببيان الرأي فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية تتعلق بالعقيدة، أن يترك هذه الهيئة ساكتة لا تتكلم، صامتة لا تبدي رأيًا حيث أوجب القانون عليها أن تبديه؟ وكيف ترك أصحاب الفضيلة والسعادة والسماحة أعضاء هذا المجمع دورهم الذي ناطه القانون بهم دون آراء؟ وبأي شيء رأوا أن ذممهم ستبرأ، يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها، من هذا الصمت عندما كان الكلام واجبًا لا بحكم الشجاعة الدينية والأدبية المتوافرة

فيهم جميعًا بلا استثناء ـ ولله المنة والحمد ـ ولكن بحكم القانون الذي ينظم عمل مجمعهم ويحدد له اختصاصه ويبين واجباته؟؟

ثم إن سيدي فضيلة الإمام الأكبر قد نُسب إليه أنه قال للدكتور مصطفى الفقي إنه مستعد للذهاب معه إلى وفاء قسطنطين «لأنصحها بأن تفيق إلى رشدها وتعود إلى دينها»[1]. وردَّ علماء أزهريون وغير أزهريين، مجمعيون وغير مجمعيين على هذا القول المنسوب إلى فضيلة سيدي الإمام الأكبر معترضين عليه ومستنكرين صدوره عنه، وناسبين من يفعل ذلك إلى المعصية والخطأ الكبير(!) وقد نالني من العجب مثل ما نال كثيرين قرأوا هذا التصريح المنسوب لشيخ الأزهر، وتصادف أن كان الدكتور مصطفى الفقي يرأس جلسة في ندوة سياسية فكرية أتحدث فيها مع آخرين في يوم نشر هذا الخبر في الموقعين سالفي الذكر، وسألته فروى لي الذي حدث بصورة أخرى حاصلها أن الشيخ أبدى استعداده لمحاورة وفاء قسطنطين للتأكد من أنها مسلمة اختيارًا لا كُرهًا ولا إجبارًا. وهذا الكلام لا شيء فيه، بل هو عمل صحيح بنص آية الممتحنة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ....﴾ [الممتحنة: ١٠].

لكن النشر الذي نسب الاستعداد المنكر إلى فضيلة سيدي الإمام الأكبر كان في وسائل الإعلام، وعلى الشبكة الدولية للمعلومات، والتصويب الذي ذكره لي الدكتور مصطفى الفقي ـ عندما سألته ـ كان بيني وبينه، لم يسمعه سوانا.

والجدير ـ كان ولا يزال ـ بفضيلة سيدي الإمام الأكبر أن يعلن براءته مما نسبه الخبر المذكور إليه من استعداده لإقناع امرأة أسلمت بالعودة إلى دينها الأول، وأن يكون هذا الإعلان بالوسائل كافة، لاسيما في الصحف وعلى مواقع الشبكة الدولية للمعلومات التي نشرت ذلك الخبر نقلاً عن الدكتور مصطفى الفقي، وزعم بعضها أن هذا الكلام قيل «بالحرف الواحد». إن السكوت في هذا المقام غير بليغ، ولا يليق بمقام المشيخة الذي يشغله فضيلة سيدي الإمام الأكبر أن ينسب إليه مثل هذا الكلام ويتركه بلا تعليق. صحيح أن من قواعد فقهنا أنه «لا ينسب إلى ساكت قول» لكن هذه القاعدة تكملها قاعدة تقول: «السكوت في موضع الحاجة إلى بيان بيان» والتلازم بين القاعدتين مسلَّمٌ حتى إن واضعي مجلة الأحكام

(١) موقع المسلم، وموقع الوفاق، على الشبكة الدولية للمعلومات، يوم ٢٠٠٥/١/١٥.

العدلية جعلوهما قاعدة واحدة وجمعوا بينهما بلفظ (لكنَّ) الذي يفيد العطف (أي جمع ما بعدها إلى ما قبلها) والاستدراك معًا.

لذلك فإن فضيلة الإمام الأكبر مدعوٌّ إلى بيان حقيقة ما قاله للدكتور مصطفى الفقي، فوق كونه مدعواً لبيان حكم الدين في مسألة وفاء قسطنطين.

ويتعلق بالإمام الأكبر أيضًا واجب بيان آخر خاص بما كان منه في شأن واقعة السيدة ماري عبدالله. فقد نشرت صحيفة (المصري اليوم) على صفحتها الأولى في عددها الصادر يوم ٢٠٠٤/١٢/١٦ خبرًا في مربع كبير يتضمن أن فضيلة الشيخ عبدالله مجاور أمين لجنة الفتوى بالأزهر قال إن السيدة ماري عبدالله زوجة القسّ رويس نصر عزيز كاهن كنيسة الزاوية الحمراء (كنيسة العذراء) قد ذهبت إلى مشيخة الأزهر وقابلت الدكتور محمد سيد طنطاوي وطلبت منه إشهار إسلامها، وإن الشيخ (شيخ الأزهر) سألها عن السبب الذي دفعها للتفكير في الإسلام فقالت: «اقتناعها وإيمانها الكامل به» لكنه (أي شيخ الأزهر) قال لها إنه سيدرس ملفها كاملاً بالتنسيق مع قيادات الكنيسة(!!) وأضاف كاتب الخبر أن السيدة ماري عبدالله موجودة في دير الأنبا بيشوي بالوادي الجديد.

وقد سألت بنفسي الصديق العزيز نيافة الأنبا موسى، أسقف الشباب، عن قصة هذه السيدة، فعزا موقفها إلى مشكلات عائلية مرت بها وأدت إلى محاولتها إشهار إسلامها.

وصحة هذا الأمر لا تعفي فضيلة سيدي الإمام الأكبر من البيان الواجب في شأن دوره في موضوع ماري عبدالله. إنه ليس من دور شيخ الأزهر قطعًا أن ينسِّق في شأن من يريد الإسلام مع قيادات الكنيسة. وليس من دوره أن يساهم - بأي قدر من المساهمة - في تسليم من أعلن أمامه أنه مسلم إلى القيادة الدينية التي كان لها شأنه الديني قبل الإسلام.

وفضيلة سيدي الإمام الأكبر يعلم يقينًا، وقد كان مفتيًا لمصر سنين عددًا، أن الإفتاء في مصر مطرد منذ أول فتاوى منشورة (فتاوى الإمام الأكبر الشيخ محمد العباسي المنشورة سنة ١٣٠١هـ) إلى فتاوى دار الإفتاء التي نشرها فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق، على أن الإسلام يتحقق بالنطق بالشهادتين وأنه لا يحتاج إلى طريقة رسمية، ولا يتوقف على شيء آخر، ويكفي فيه الوصول إلى سن التمييز ولا يشترط فيه البلوغ، ولا يتوقف الدخول فيه على

الإشهاد، وأن مناط الإيمان الظاهر هو النطق بالشهادتين، وأن إقرار غير المسلم بالإسلام معتبر شرعًا ولو لم يَرِدْ فيه النطق بالشهادتين[1]. فكيف يجوز لفضيلة الإمام الأكبر، صاحب الرأي في الشؤون الدينية، أن يدرس أمرًا متعلقًا بمسلم أو مسلمة مع قيادات الكنيسة؟؟ ومن أي وجه من وجوه الواجب الوظيفي أو وجوه العلم الديني وجد فضيلة الإمام الأكبر أن عليه ـ أو له ـ أن يناقش قيادات الكنيسة في شأن المسلمين؟ وما هي ولايته على المواطنة المسلمة أو المواطن المسلم ـ سوى النصح والإرشاد عندما يتحقق موجبهما ـ حتى يتولى مناقشة أمره مع قيادات الكنيسة؟؟

إن هذه الأسئلة وغيرها حائرة على شفاه المسلمين بلا جواب؛ وكما قال المستشار الجليل طارق البشري إن «الجروح يتعين أن نعمل على التئامها ولكن يتعين قبل ذلك أن تبقى مفتوحة حتى تخرج قيحها كله وتتطهر... ويتعين بحديثنا أن نحول بين السوابق الباطلة وبين أن تتحول إلى حقوق» (الأسبوع: ٢٠٠٥/١/١٠).

* * * * *

وأما المؤسسة الثالثة، منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، فإن صمتها في هذه المسألة كان مطبقًا. وكان مخالفًا للمعهود منها جميعًا من التصدي لأدنى شبهة للمساس بحقوق الإنسان أو حرماته أو حرياته. وقد جرى ـ بلا ريب ـ في واقعتي وفاء قسطنطين وماري عبد الله زكي عدوان على الحق في حرية الاعتقاد وحرية تغيير الدين ـ الذي تملأ الدنيا صياحًا تحت لوائه بمناسبة وبغير مناسبة ـ وبالحق في ممارسة الشعائر الدينية، وبالحق في حرية الشخصية بما فيها حرية الإقامة والتنقل.

ولم أسمع ولم يسمع غيري، صوتًا واحدًا من المنظمات الثماني والعشرين التي عملها الوحيد هو الدفاع عن حقوق الإنسان ـ يستنكر الاعتداء على هذه الحريات والحقوق لمواطنتين مصريتين، مع أن هذه المنظمات تقيم الدنيا ولا تقعدها ضد أي اعتداء ـ ولو كان متوهمًا ـ على أي حق من حقوق المرأة بدءًا من حقها في حماية جسدها من الختان غير المشروع إلى حقها في العمل واختيار الزوج

(١) وهذه العبارات كلها من فتاوى الشيخ محمد العباسي، ج٢ باب التعزير والردة؛ ومن المجلد الثاني من الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ١٩٨١ص ٦٢١و٦٢٣و٦٢٤و٦٢٦و٦٢٧و٦٣٠و٦٣١و٦٣٢، وهي من فتاوى المشايخ: محمد عبده، وبكري الصدفي، وعبد المجيد سليم، وحسنين محمد مخلوف. وفي المجلد السادس من الفتاوى نفسها فتاوى مماثلة للشيخ حسن مأمون والشيخ أحمد هريدي، رحمهم الله جميعاً.

والسفر بغير إذنه(!!) فهل ترى هذه المنظمات أن حقوق العقيدة والعبادة والتنقل والإقامة أهون من تلك الحقوق التي تدافع عنها للنساء كافة؟ أم أنها تذهب مذهب جهلة القرون الوسطى الذين كانوا يقولون إن المرأة مخلوق بلا روح ولا إرادة؟!

إن صمت هذه المنظمات الحقوقية في هاتين الواقعتين يفقدها كثيرًا جدًا من المصداقية التي تحاول كسبها على المستويين المحلي والدولي، ويثير علامات استفهام لا حصر لها عن حقيقة ما تعمل له هذه المنظمات وتحرص عليه، لأن الأصل الذي تقوم عليه فكرة حقوق الإنسان أنها «لا تتجزأ» ينهدم بهذا الصمت غير المقبول عن مجموعة الأفعال التي يبلغ بعضها مبلغ الجرائم[1].

وأعتقد أن الوقت لم يَفُت بعد - بل لعله حان الآن - لكي تقول هذه المنظمات الحقوقية كلمة حق، تقومُ بها المسألة كلها بمعايير حقوق الإنسان العالمية التي تتخذها مرجعية لها في كبير الأمور وصغيرها.

---

(١) الفصل رقم (٣٢) من هذا الكتاب.

٣٥ - الكنيســة والسياســة(*)

بعد غيبة قصيرة عن الوطن، اطلعت عند عودتي على مقالين مهمين نشرتهما (الأسبوع) أحدهما للصديق العزيز نيافة الأنبا موسى أسقف الشباب [نشر في ٢٠٠٥/١/٣١] والثاني للصديق العزيز المستشار طارق البشري [نشر في ٢٠٠٥/٢/٧]. ومقال الأنبا موسى كان تعقيبًا على مقال سابق للأستاذ المستشار طارق البشري نشرته الأسبوع، أيضًا، في عدد ٢٠٠٥/١/١٠.

والموضوع يدور حول الواقعة الشهيرة بواقعة (وفاء قسطنطين التي سُلِّمت إلى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بعد إسلامها، ثم سُلِّمت بعدها إلى الكنيسة نفسها السيدة ماري عبدالله التي كانت أسلمت كذلك. والجامع بينهما أن كلاً منهما زوجة لقَسٍّ مسيحي، أولهما كاهن كنيسة أبو المطامير في البحيرة، وثانيهما كاهن كنيسة الزاوية الحمراء بالقاهرة).

وقد قيل الكثير من الكلام، وكتب، في مسألة هاتين السيدتين الكريمتين، ولكن الذي يجب فعله لم يقع منه شيء. والمؤسسات التي يجب عليها هذا الفعل لا تزال تفضل الصمت والإهمال والتغافل غير مدركة لأثر ذلك كله في نفوس الناس، ولما يمكن أن يكون له من أثر في حركاتهم تلقائيًا وبلا تنظيم، ولو فاض بهم الشعور بالقهر أو الإحساس بالهزيمة. والجهة الوحيدة التي أدت واجبها في هذه المسألة - جهاز مباحث أمن الدولة - لم تستطع أن تؤديه إلى النهاية بحماية مواطنتين مصريتين من أن تخضعا لما لا يجيزه الدستور أو القانون أو أي دين من اعتقالهما بغير وجه حق، وبغير أمر من السلطة العامة المخوَّلة ذلك وفي مكان لا يخضع لسلطانها ولا يتعرض شكلاً ولا موضوعًا لرقابتها.

والواجب الذي لم يتم حتى اليوم هو إخراج هاتين السيدتين - ونظيراتهما إن كان لهما نظيرات - من محبسهن الذي هُنَّ فيه، وتركهما تمارسان حياتهما كما تشاءان كسائر المواطنين والمواطنات، والسماح لهما بالحديث الحر عبر وسائل الإعلام كافة ليعلم الناسُ المصلحَ من المفسد، وليعرفوا القائم على حدود الله

(*) فبراير ٢٠٠٥م.

والواقع فيها؛ فيتوجه رضاهم ويتوجه غضبهم في الاتجاه الذي يستحق الرضا والاتجاه الذي يستحق الغضب!

* * * * *

هذه المقدمة كلها ليست هي موضوع حديثي اليوم؛ لكن موضوعه هو التعقيب على مسألتين وردتا في مقالي الصديقين العزيزين: نيافة الأنبا موسى والمستشار الجليل طارق البشري.

فأما المسألة الأولى، فهي السؤال الذي وضعه، وأجاب عليه نيافة الأنبا موسى في الفقرة المرقمة (٤) من مقاله المنشور يوم ٣١/١/٢٠٠٥.

السؤال يقول: «هل تمارس الإدارة الكنسية السياسة؟».

والجواب يقول: «بالطبع لا.. ولكنها تملأ الفراغ السياسي الموجود في الشارع، وفي المدن والقرى، وهو الفراغ الذي أسماه فهمي هويدي بالموت السياسي... » إلخ الفقرة المذكورة.

والواقع أن الذي نفاه الصديق العزيز الأنبا موسى في كلمتيه الأوليين (بالطبع لا) قد أثبته بأصرح عبارة وأوضحها في استدراكه الذي قال فيه «ولكنها تملأ الفراغ السياسي الموجود في الشارع، وفي المدن والقرى...».

فماذا يكون ملء الفراغ السياسي إلا عملاً سياسيًا؟

وإذا كان الصديق العزيز يوافق على أنه «موت سياسي» فهل يكون «الإحياء السياسي» عملاً خارجًا عن إطار ممارسة السياسة ؟؟

والفراغ الذي تملؤه الكنيسة - في كلمات الأنبا موسى - هو فراغ الشارع، وفراغ المدن، وفراغ القرى. فممارسة السياسة تتم إذًا على المستويات كافة؛ على المستوى العام في الدولة المصرية ، أو الأرض المصرية كلها، وهذا هو الفراغ الموجود في الشارع، وعلى المستوى المحلي الخاص في المدن والقرى. ولا يوجد أحد يستطيع القول إن ملء الفراغ السياسي المحلي والعام ليس عملاً سياسياً، ولا يوجد أحد يستطيع أن يقول - صادقًا - إن عملية الإحياء السياسي التي تحاول الكنيسة أو بالأصح الإدارة الكنسية صنعها هي عملية غير سياسية. وليست ممارسة السياسة محصورة «بالطمع في سلطة مدنية» تخالف بها الكنيسة المسيح وتنكر إيمانها - كما يقول نيافة الأنبا موسى - لكن ممارسة السياسة تكون أيضًا بما سماه «ملء الفراغ» السياسي الذي وصف بعض

مظاهره متمنيًا أن يقوم بها غير رجال الإكليروس حتى لا يضطروا هم إلى القيام بها.

إن هذا الذي يقوله الصديق العزيز الأنبا موسى هو عين ما يقوله الذين ينتقدون قيام الكنيسة بدور سياسي. لماذا يكون للمواطن القبطي صوت ديني كهنوتي يعبر عن مطالبه عند المسؤولين في الدولة فيُسمع ويُحترم ويُستجاب له، ولو ضد الدستور والقانون، كما في حادثتي وفاء قسطنطين وماري عبدالله، ولا يجوز أن يكون لأي مواطن آخر أن يقوم بهذا الدور نفسه؟ وكيف يطبق نص الدستور الذي يحظر على أية سلطة التدخل في القضايا وفي شؤون العدالة على سلطات الدولة كافة إلا على الكنيسة ورجالها؟ وكيف يتفق ذلك كله مع الدستور الذي ينص على أن المواطنين أمام القانون سواء، ويمنع التفريق أو التمييز بينهم بسبب الدين أو اللون أو العرق؟

إن الكنيسة والدولة معًا تتحملان تبعة وقوع هذه الممارسة السياسية غير الجائزة دستوريًا وكنسيًا معًا. وإصلاح هذا الأمر لا يحتاج إلا إلى إدارة سياسية من الدولة، ورجوع إلى المهمة الأصلية؛ مهمة الهداية الروحية والإرشاد الديني للكنيسة.

وبغير هذه الإرادة وذلك الرجوع سيبقى هذا الملف مفتوحاً وستبقى الآثار غير المحسوبة له محتملة الوقوع، وهو ما يقول الجميع: إنهم لا يريدونه، ويجب عليهم أن يوقنوا بأنهم لا يحتملون التعرض له إن وقع.

* * * * *

وأما المسألة الثانية، فقد أثارها المستشار الجليل طارق البشري في مقاله المنشور في ٢٠٠٥/٢/٧، وهي مسألة عدم خضوع الأموال الكنسية لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات. وأنا - من الناحية القانونية - لا أخالف المستشار الجليل قِيدَ شعرة فيما قاله عن هذا الشأن. لكن الحاصل أن الجهاز المركزي للمحاسبات لم يقم حتى اليوم بدوره الذي يوجبه عليه القانون في هذا الشأن.

ومجلس الشعب الذي يشرف على عمل هذا الجهاز لم يوجهه إلى تدارك هذا القصور. والأمل أن تقوم الجهتان معًا بالتنبيه إلى ضرورة إعمال القانون الرقابي للدولة على أموال الإدارة الكنسية كما يجري إعماله على سائر الأموال الخاضعة له. لكن الاحتمال الأكبر أن تذهب كلمات المستشار الجليل إلى حيث ذهبت ملايين من كلمات الحق في ربع القرن الأخير: في ملفات الجهات المعنية

محفوظة بعناية لمحاسبة من قالها عند اللزوم! إن ذمة طارق البشري قد برئت بقول ما قال من الحق، لكن ذمة غيره تبقى مشغولة بما على كل إنسان من واجب إعمال القانون والخضوع له.

وعدم ممارسة الجهاز المركزي للمحاسبات دوره الرقابي على الأموال الكنسية قد يصح تفسيره بأنه قرار سلبي يجوز الطعن عليه أمام القضاء الإداري وطلب وقف تنفيذه وإلغائه، بما يؤدي إلى قيام هذا الجهاز بأداء دوره الرقابي على المال الكنسي تنفيذاً لحكم القضاء. ولست أستبعد أن يتقدم بعض المواطنين الغيورين على القانون بطلب إلى الجهاز المذكور لأداء دوره الرقابي، فإن لم يفعل قام لهم، صحيحاً، وجه الطعن على قراره السلبي - أو الإيجابي - برفض الاستجابة لهم.

والرأي عندي أنه من الأفضل لكنيستنا القبطية، وللجهاز المركزي للمحاسبات أن يبادرا بتنظيم إجراء المراقبة المالية الواجبة قانوناً بيدهما لا بيد عمرو، وبذلك تبطل حجج كثيرة، وتظهر حقائق كانت محجوبة وتبقى للناس ثقتهم في أجهزة الدولة، أو تستعاد.

٣٦- الحق يراد به الباطل..(*)

عندما صاح أحد الخوارج، وتبعته جموعهم، في مسجد أمير المؤمنين علي بن أبى طالب، (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)، بقولهم: «لا حكم إلا لله»، يريدون إثبات خطأ أمير المؤمنين في قبول التحكيم بينه وبين معاوية بن أبى سفيان (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)، قال لهم أمير المؤمنين كلمته الرائعة:

« كلمة حق يراد بها باطل»! «فإنه لابد للناس من أمير تقام به الحدود وتحمى به الثغور وتصان به الحقوق: لكن هؤلاء يقولون لا حاكم إلا الله» أي يريدون أن تكون دنيا الناس فوضى لا ضابط لها، وحياة الناس كحياة وحوش الغابات يأكل القوي فيها الضعيف ثم لا يجد من يحاسبه أو يعاقبه!

* * * * *

وفي حال الفوضى الفكرية التي تسود عالمنا العربي تكثر كلمات الحق التي يراد بها الباطل. وتكثر الأفكار التي تبدو لأول وهلة معبرة عن الحق منادية به فإذا أنعمنا فيها النظر تبين لنا أنها تعبر عن نقيض الحق وعكسه وضده. يقابلك هذا النوع من الكلام على صفحات الصحف والمجلات مكتوبًا. وتسمعه عبر موجات الأثير مذاعًا. وتشاهد قائليه، وهم يبتسمون - بما يشبه البلاهة - أو يقطبون جبينهم ليوحوا بالجدية والاهتمام، على شاشات القنوات الفضائية التي أصبحت السوق المقام ليل نهار لمن يُحسن شيئاً، ولمن لا يُحسن أي شيء سواءً بسواء.

ومن الكاتبين والمتحدثين من أوتي قلمًا مطواعًا أو لسانًا ذا بيان حتى إن القارئ أو المستمع ليؤخذ بما يقرأ أو بما يسمع إلا أن يكون مدركًا للحقائق، متابعًا لما يجري في دنيانا من الوقائع، عارفًا بما يصح وما لا يصح فيما يكتب أو يقال، وهؤلاء قليلون. بل قليلون جدًا.

لكن الأكثرين لا يخونهم الذكاء الفطري، وتعينهم المتابعة المستمرة للكاتبين والمتكلمين، على تمييز الخبيث من الطيب والصادق من الكاذب والمصرح بما يريد من المدلس الذي يخفي قصده وغايته كما يخفي الكذاب اسم من سمع منه لئلا يفتضح أمره.

* * * * *

(*) فبراير ٢٠٠٥م.

والأحداث، والكتابات، والأقوال التي تؤكد صدق ما قدمت ذكره لا تحصى؛ لكن بعض الأمثلة القريبة العهد، التي يذكرها الناس، تفيد في بيان ما أريد.

عندما تَحَدَّثَ بعض ذوي الرأي الحر والفكر المستقيم عن وجوب تطبيق القانون على الكافة وعدم استثناء أحد، فرداً كان أم جماعة أم مؤسسة، من تطبيقه، وكان ذلك بمناسبة حادثة السيدتين وفاء قسطنطين وماري عبدالله اللتين سُلِّمتا إلى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وأودعتا أحد الأديرة الخاصة بالرهبان، ردت على المطالبة بتطبيق القانون أقلام وألسنة تقول إن الكنيسة المصرية مستقلة عن الدولة، وتقول إن الدور الوطني لكنيستنا المصرية لا يجوز إغفاله، وتقول إن مواقف قداسة البابا شنودة الثالث في قضايا العروبة وصراعها مع العدو الصهيوني أشهر من أن يذكَّر بها... وهذا كله كلام حق. لكنه خارج محل النزاع. فمحل النزاع كان - ولا يزال - هو أنه ليس للكنيسة ولاية على الأشخاص من الناحية الفردية المتعلقة بحريات الاختيار والتنقل والسفر والحركة.

وأن ما حدث نال من هذه الحريات جميعاً بغير سند من القانون أو الدستور أو حكم من جهة قضائية مختصة بإصداره.

وهذا لا شأن له باستقلال الكنيسة من حيث هي الرئاسة الدينية الروحية لأتباعها، فهذا لا مراء فيه. لكن هذه الرئاسة الدينية الروحية لا تمتد في حكم المسيحية نفسها، ولا في حكم القانون العام للبلاد، إلى الحق في حرية الاعتقاد وحرية اختيار مكان الإقامة وحرية التنقل... فهذه كلها حقوق لصيقة بشخص الإنسان تثبت له من حيث هو إنسان أيًّا كان اختياره الديني.

وما حدث لا شأن له بالمواقف الوطنية لقداسة البابا شنودة الثالث ولكنيستنا المصرية الأرثوذكسية، لأن هذه المواقف - من ناحية - أريد بها - في تقديري - وجه الله ثم وجه الوطن، ولم يُرَدْ بها كسب نفوذ أو مكانة تجيز للقائمين على تطبيق القانون والمسؤولين عن رعاية العلاقة بين سلطات الدولة ومؤسسات الوطن أن يخالفوه إرضاءً لذوي المواقف الوطنية أو استبقاءً لها أو طلباً للمزيد منها. فكان الحديث عن تلك المواقف الوطنية، كالحديث عن استقلال الكنيسة، من الحق الذي يراد به الباطل؛ يراد به تسويغ ما حدث من اعتداء على حريات مواطنتين مصريتين بلا سند من قانون البلاد أو دستورها أو أحكام قضائها.

* * * * *

وعندما كتب بعض ذوي الرأي الحر والفكر المستقيم عن وجوب الأمر بالمعروف ـ المتمثل في صيانة الحريات التي أهدرت أو قيدت لهاتين السيدتين المصريتين ـ ردت أقلام وألسنة في صحفنا المصرية وعلى شاشات القنوات الفضائية العربية وعلى مواقع عدة على الشبكة الدولية للاتصالات (الإنترنت) تقول: إن هذا الكلام عن الحرية وصيانتها، وعن القانون واحترامه يضر بالوحدة الوطنية، ويهيئ الأجواء لفتنة طائفية، ويبذر بذور شر في أرض الوطن يجني مُرَّ ها وعلقمها الداعون إليه قبل غيرهم.

ومفاهيم الوحدة الوطنية والعيش الواحد الذي يسع أبناء الوطن جميعاً ويسوي بينهم في الحقوق والواجبات بأنواعها كافة مفاهيم أصيلة ثابتة في فكر الذين تناولوا مسألة السيدتين وفاء قسطنطين وماري عبدالله. ولا يمكن لأحد أن يزايد على مواقفهم الصادقة الشجاعة في الشأن الخاص بعلاقة المصريين المسلمين بالمصريين الأقباط، ولا في الشأن الخاص بعلاقة المسلمين كافة بغير المسلمين كافة. وهم في موقفهم هذا ينطلقون من إيمانهم الديني الذي يستلزم منهم إحقاق الحق وإبطال الباطل، ويقول لهم كتاب الله في شأن العلاقة بغير أهل دينهم: ﴿وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [العنكبوت:٤٦].

وقول القرآن الكريم في شأن غير أهل الكتاب هو: ﴿وَإِنْ جَادَلُوكَ فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ (٦٨) اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [الحج: ٦٨-٦٩]. فاستدعاء عبارات الوحدة الوطنية والتخويف من الفتنة الطائفية، في هذا الشأن كله، لم يكن واردًا في محله الصحيح، ولا مؤديًا ما أريد منه من إسكات أصوات أهل الحق المدافعين عنه لمصلحة الوطن وأهله لا يريدون عليه من أحد جزاءً ولا شكورًا.

ومما يثير العجب أن الذين يمارسون هذا الاستدعاء لهذه العبارات والمفاهيم يجعلونها سلاحاً ذا حدين، لكنه موجه دائمًا ضد إخوانهم من أهل الوطن المسلمين دون غيرهم.

فإذا قيل كلام أو وقع فعل من جانب المسلمين لا يعجبهم قالوا: حذَارِ، إنكم تلعبون بنار الطائفية وتضرون بالوحدة الوطنية! وإذا وقع من الجانب المسيحي ما يدعو إلى التصويب أو العتاب قيل للمصوِّب أو المعاتب: إياك إياك.. فالفتنة

الطائفية قد تذر بقرنها، والوحدة الوطنية قد تفقد قوتها إذا استمرت منك محاولات التصويب أو العتاب!

أفلا يسأل هؤلاء أنفسهم عن أثر ما يفعلون ويقولون على الوحدة الوطنية والسلام الديني الذي يرون أنفسهم مدافعين عنه ذائدين عن حياضه؟ وهل هما أمران يخصان الأقباط وحدهم دون المسلمين على جميع الأحوال؟

إن هذا الاستدعاء لتلك العبارات لن يسكت الذين يعرفون ما يقولون ويؤمنون به، ولن يردهم عن موقفهم الثابت الأصيل من إخوان الوطن وإخوان الإنسانية خارج الوطن: رضي بذلك من رضي وكرهه من كره.

٣٧ - مأسـاة.. أم ملهـاة؟!(*)

■ نشرت الصحف، وأذاعت القنوات التليفزيونية الفضائية، صور المتظاهرين أمام كنيسة مارجرجس بالفيوم وهم يطالبون بتسليم طبيبتى الامتياز: ماريان مكرم جرجس بسخريون، وتيريزا عيَّاد إبراهيم إلى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، بعد أن أشيع في الفيوم أنهما تقدمتا إلى مديرية الأمن لإشهار إسلامهما.

■ القصة تكرار - مع بعض الفوارق في التفاصيل - لقصة السيدتين وفاء قسطنطين وماري عبدالله التي شغلت مصر كلها منذ وقوعها في شهر ديسمبر الماضي حتى الآن. الفوارق أهمها أن وفاء قسطنطين وماري عبدالله كانتا قد اختارتا الإسلام فعلاً، ومارستا شعائره، ولم تستطع الحكومة أن تواجه الضغوط المحلية والدولية فارتكبت جريمة تسليم مواطنتين إلى من لا ولاية له عليهما، على نحو ما فَصَّلتُه في مقالات توالى نشرها في الأسبوع عن هذا الموضوع؛ أما ماريان وتيريزا فليس هناك رواية موثوقة يمكن الاعتماد عليها للقطع بأنهما أسلمتا فعلاً. غاية ما قيل في ذلك هو ما نسبته صحيفة صوت الأمة إلى الأب ميخائيل استراس الكاهن في كنيسة مارجرجس بالفيوم من أن الفتاتين «تقدمتا بطلب إلى مديرية الأمن لإشهار إسلامهما، وتحرر لهما محضر بذلك أحيلتا بناءً عليه إلى مكتب أمن الدولة الذي استدعى الأب ميخائيل لاتخاذ الإجراء المتبع في مثل هذه الحالة، وهو عقد جلسة نصح وإرشاد، لكنه رفض الجلوس معهما، واتصل بأسرتيهما، وعندما رأت ماريان أمها أخذت تبكي بشدة، وقالت: خلاص يا ماما أنا راجعة!» ويضيف الأب ميخائيل «إن الفتاتين خرجتا مع أسرتيهما من المديرية إلى دير العزب لإعادة تأهيلهما بناءً على تعليمات البابا شنودة» [صوت الأمة ٢٠٠٥/٣/٧].

* * * * *

■ وفي صحيفة الأسبوع [٢٠٠٥/٣/٧] تقرير مطول عن الموضوع يستوقف القارئ فيه ما نقله كاتبه عن المهندس أبو الخير عبد العليم سكرتير عام محافظة الفيوم من أن «معلوماته أن الطبيبتين أشهرتا إسلامهما بمحض

(*) مارس ٢٠٠٥م.

اختيارهما.. وأنه لا علم له عن إعادتهما إلى أهلهما» ويستوقف القارئ أيضًا في هذا التحقيق ما ينقله عن الأنبا أبرام وكيل مطرانية سمالوط من أنه قال: «إن الفتاتين طرف أهلهما وأنهما كانتا تريدان الدخول في الإسلام نتيجة بعض المشاكل لكنهما عقب جلسة معهما (لا يفهم القارئ متى كانت هذه الجلسة ولا من كان الطرف الآخر فيها) اقتنعتا مرة أخرى بالمسيحية وتراجعتا عن موقفهما السابق.. وهما الآن تحت سيطرتنا» وقال الأنبا أبرام: «إن الأمن لم يقصر وكان متعاوناً تماماً».

ثم يستوقف القارئ في هذا التقرير، ما ينقله عن مصطفى عوض الله عضو مجلس الشعب عن الفيوم الذي قال إنه: «اتصل تليفونيًا بمسؤول أمني وحذره من تكرار سيناريو السيدة/ وفاء قسطنطين وطلب منه اتخاذ الإجراءات القانونية.. لكنه قال إن القرار ليس في يده، ويبدو أن الضغوط كانت كبيرة عليه».

■ ماعدا ذلك مما نشر أو أذيع حواشٍ لا تغني كبير غناء في فهم حقيقة ما حدث ولا تعين على تفسيره أو تحليله.

* * * * *

فإذا كان الذي نشرته الصحف، مما سلف صحيحًا، فنحن أمام واقعة جديدة يتم فيها تسليم فتاتين مسلمتين، أو تريدان أن تعلنا كونهما كذلك، إلى القيادة الدينية الكنسية التي كانت الفتاتان تنتسبان إليها قبل إبداء رغبتهما في الانتقال إلى الإسلام. وهو تسليم لا يجوز من النواحي الدستورية والقانونية فضلاً عن الناحيتين الأخلاقية والدينية. ومن يقوم به مختاراً غير مضطر فهو آثم شرعاً، مخطئ خلقيًا، وعرضةٌ، ولو بعد حين، لتحمل المسؤولية القانونية عما فعل. لذلك فإن الذين يتعرضون لمثل تلك الضغوط التي أشار إليها عضو مجلس الشعب نقلاً عن، أو تصويرًا لانطباعه هو عما سمعه من المسؤول الأمني، الذين يتعرضون لمثل هذه الضغوط عليهم توثيق مواقفهم توثيقًا يحميهم من الوقوف موقف المساءلة يومًا ما!!

وإذا كان ذلك هو ما حدث، فإننا نكون أمام مأساة حقيقية تنوء بحملها الحكومة والدولة اللتان لا تستطيعان حماية الحرية المنصوص على كفالتها في الدستور، والتي لا تكتسب دولة احترامها وحقها في طاعة الناس لها إلا إذا كفلتها لهم في صورها كافة، ومن أهمها وأعلاها شأنًا حريتهم في الاعتقاد.

ولذلك لم يكن غريباً أن يصدر بيان عن اللجنة المصرية لمناهضة الإكراه الديني يتهم الدولة ومؤسساتها بأنها «غير أمينة على دستور البلاد» وأنها «تقدم دعمها المطلق للتطرف الديني الذي تمارسه قلة من الأقباط مدعومين من المؤسسة الكنسية في أعلى سلطاتها» وأن ما حدث «نذير شؤم على البلاد والعباد».

ولكن.. هل هذا هو الوجه الوحيد للصورة التي التقطت تفاصيلها من الفيوم، أم أن هناك وجهاً آخر يحوّلها من مأساة إلى ملهاة؟؟

* * * * *

■ الوجه الآخر هو ما يعتقده بعض المراقبين لتطور العلاقة بين الكنيسة والدولة من جانب، وبين المسلمين والأقباط من جانب آخر منذ حادثة وفاء قسطنطين وماري عبدالله.

هؤلاء المراقبون يظنون أن أمر الفيوم كله مصطنع أصلاً. وأن الرواية أُلِّفَتْ وأُخرجت في ذلك المكان، الذي لم يعرف يومًا توترًا طائفيًا أو دينيًا، ليتكرر - على رؤوس الأشهاد - ما حدث مع وفاء قسطنطين وماري عبدالله، ويرسَخ في الأذهان أن الخطيئة التي ارتكبتها جهات لم تؤد واجبها في حماية الحرية الدينية والحق في الاعتقاد قابلة للتكرار كلما خطر ببال مسيحية - وربما مسيحي - أن يعتنق الإسلام.

■ يقول أصحاب هذا الاعتقاد - وأنا أستعمل الكلمة هنا بمعنى الظن الغالب الذي يدافع أصحابه عن صحته - إن الفتاتين من أسرتين عرفتا بتدينهما الواضح في مجتمع المدينة التي تقطنان فيها. وإن سلوك الفتاتين ومظهرهما كان يدل على التزام مسيحي قوي. وإن الفتاتين كانتا تخدمان في الكنيسة وإحداهما (ماريان) لها أخوان شماسان في الكنيسة، وإن الفتاتين ذهبتا قبل يومين من أحداث التظاهر إلى الكنيسة (للتناول) [وهو طقس مسيحي معروف]. وهذا كله يزكي الظن بأن الفتاتين دُفِعَتا دفعًا إلى زعم أنهما ترغبان في إشهار إسلامهما، ليتم بعد ذلك الاتصال بالكنيسة فتأبى التحدث معهما إلا بعد أن يقوم المسؤولون عن الإجراءات المتعارف عليها لإشهار الإسلام بتسليمهما إلى الكنيسة لتوعظا وترشدا وتنصحا في مكان تابع للكنيسة لا في مكان تابع للدولة. وبذلك يتكرر الإجراء الخاطئ، الذي حذرت كل الأقلام المخلصة للوطن وأهله من أن يصبح سابقة تتبع مع كل من يرغب في الانتقال من المسيحية الأرثوذكسية إلى غيرها، سواءً إلى الإسلام أم إلى غيره من الأديان أو الطوائف المسيحية!

- ويدلل هؤلاء المراقبون على صحة ما يغلب على ظنهم بما نشرته صحيفة صوت الأمة من أن ماريان ما إن رأت أمها حتى بكت واحتضنتها وقالت لها: «خلاص يا ماما أنا راجعة»! ويقولون هل يفكر الإنسان المتدين في ترك دينه ثم يقرر ذلك ويتوجه إلى الجهات الرسمية ليشهر إسلامه، ثم ما إن يلقى من يحبُّ من أهل دينه السابق حتى يعود إليه؟ وهل تحكي هذه القصة حكاية كالتي صاغها شاعر الغناء بقوله: «ورجعت ما أحلى الرجوع إليه»؟! وهل يصدِّق أحدٌ أن مسلمًا أو مسيحيًّا أو يهوديًّا أو بوذيًّا أو ملحدًا يترك ما اختاره من ذلك لمجرد رؤيته أمه أو أباه أو من له به صلة حميمة أيًّا كانت؟؟

- فإذا صح هذا الظن الغالب لدى أولئك المراقبين، فإننا نكون أمام محاولة لانتزاع حق لا يحميه قانون ولا يكفله دستور ولا يقره منطق العلاقة الأخوية المستمرة خمسة عشر قرنًا بين المسلمين والأقباط. وهو إن كان قد انتزع مرةً بقوة الضغوط الداخلية والخارجية فإنه هذه المرة ينتزع بقوة الحيلة والإخراج المسرحي المحبوك الذي يَخِيلُ على العامة، لكن المدققين من المتابعين للعلاقة الإسلامية المسيحية في مصر، والمقدرين لعمق الإيمان لدى المصريين مهما تكن ديانتهم، يقفون من تلك الحيلة، وتلك العملية المُمَسْرحة، موقف المتشكك في تصديقها، المرجح أنها صناعةٌ واختراعٌ أريد بها الحصول على ما لا يجوز ممن لا يملك. قال لي أحد هؤلاء المراقبين - وأنا أحاوره - «إنني لم أتذكر عندما قرأت هذه الوقائع الفيومية إلا بيتي المعري اللذين صدَّر بهما الأستاذ محمود شاكر كتابه (أباطيل وأسمار) الذي خصصه لفضح جهل لويس عوض باللغة العربية وآدابها وعداوته لها:

هل صح قولٌ من الحاكى فنقبله.. أم كـــل ذاك أباطيـــل وأســـمار

أما العقـــول فآلت أنه كـــذبٌ.. والصدق غرسٌ له بالعقل إثمار!!»

- وهذا التصوير لواقعة الفيوم يحولها من المأساة إلى الملهاة. لكنها ملهاة لا تضحك بل تُبْكي، تُبْكي على قوم يبيعون الدائم المستمر بالعاجل المنقطع، ويغامرون بمستقبل وطن عاشوا فيه (وعاش فيهم) لقاء مجد أفراد قليلين لا يستطيع أحد أن يقطع بأنهم سوف يحققونه الآن أو غداً.

* * * * *

٣٨- صنّاع الفتنة...(*)

يملأ الدنيا المصرية حديث المسرحية التي ألفت وأخرجت وعرضت وصورت في كنيسة مارجرجس، بحي محرم بك بالإسكندرية.

والاهتمام بهذه المسرحية ليس لمستواها الفني الراقي، ولا لتميزها من حيث نصها الأدبى، ولا لروعة الأداء أو الإخراج... فهي في هذا كله أشبه بمسرحيات المدارس التي يصنفها الطلاب ويؤدونها أمام أهليهم ومدرسيهم، ولا أريد أن أزيد؛ لأن المسألة الفنية ليست موضوع هذا المقال.

الاهتمام بالمسرحية، بدأ واستمر ولا يزال، لأنها صنعَتَ فتنة جديدة بين المسلمين والأقباط الذين يعيشون في هذا الوطن إخواناً فيه لا يميز بينهم إلا صلاة هذا في المسجد وصلاة ذاك في الكنيسة.

وهذه الفتنة الجديدة أخطر من كل فتنة طائفية سبقتها؛ لأن السبب فيها يتصل اتصالا مباشراً بدين المسلمين وقرآنهم ونبيهم ﷺ. كانت الفتن السابقة تقوم حول بناء مسجد أو بناء كنيسة أو إسلام شخص أو ردة مسلم، وهذه أمور تتصل بالعلاقات الفردية أو الجماعية بين المسلمين والأقباط دون أن تمس دين أحد الفريقين أو كتابه أو نبيه.

حتى فتنة وفاء قسطنطين وماري عبدالله اللتين خُولِفَ فيها دستور الدولة وقانونها، وأحكام الشريعة الإسلامية التي لا خلاف فيها بين المسلمين، حتى هذه الفتنة لم يبلغ ما فعلته في النفوس مبلغ فتنة المسرحية وما أدت إليه من شعور مثير مدمر في نفوس المسلمين المصريين كافة.

المسرحية اسمها «**كنت أعمى والآن أبصرت**». وهي تحكي قصة شاب قبطي أغراه شباب مسلم بالتحول من المسيحية إلى الإسلام، ثم غرروا به وأرادوه على ما لا يقره الإسلام ولا تقره المسيحية، فعاد إلى دينه الذي كان عليه. والعمى هي المدة التي أمضاها مع المجموعة المسلمة، والإبصار هو عودته إلى دينه الأول.

ولا أريد أن أعيد حكاية تفاصيل المسرحية وما فيها من مشاهد مقززة تصور المسلمين همجًا متخلفين جهلة حتى بكيفية قراءة القرآن (**فهو يقرأ على غير**

(*) أكتوبر ٢٠٠٥م.

وجهه طول المسرحية)، وتتضمن سخرية واضحة من النظم القرآني ومن بعض الأحكام التشريعية في القرآن الكريم، ومن الرسول ﷺ ، بل من رب العزة تعالى عما يقولون علوًا كبيراً. لا أريد أن أعيد شيئاً من تفصيل ذلك كله ـ وهو كثير ممل ـ لأنه، أولاً، نشر فعلا في صحف عديدة مصرية وعربية، ولأنه، ثانيًا، يجدد إثارة الفتنة ويصب وقودًا جديدًا على نار بواعثها، وهما أمران أرجو ألا يقع فيهما، أو في أي منهما، قلمي أو لساني.

ولم أكن لأتناول هذا الموضوع أصلاً لولا أنني وقفت على نص المسرحية كما جرى تسجيله على الأسطوانة الإلكترونية (CD) الذي سجلت عليه ووزعت آلاف النسخ منه في الإسكندرية والقاهرة وغيرهما من مدن مصر، ولولا ما حدث بسبب هذه المسرحية من أحداث عنف وعدوان على الأرواح والممتلكات في واحدة من أعنف حوادث الفتنة الطائفية في تاريخنا المعاصر.

* * * * *

أحضر الأسطوانة إليَّ صديق قبطي أعلم أنه لا يكذبنى ويعلم أنني لا أكذبه. عمر صلتنا يزيد اليوم على خمس وأربعين سنة، ومهما بعدت بنا الأيام لم تزد صلتنا إلا قوة ومتانة.

أحترم فيه عمق إيمانه المسيحي والتزامه الخلقي، وأظنه يحسبني على مثل ذلك في شأن ديني. جمعتنا النشأة في حي واحد، والدراسة في المدرسة نفسها ثم الالتحاق بكلية واحدة.

ومثل هذه الصلة القديمة لا تزيد مع الزمن إلا صفاءً وحسن وفاء. وجمعنا فوق ذلك أننا، مثل جيلنا كله، لم يفرِّق بيننا اختلاف الدين بل أضفى على صداقتنا نكهة حرصٍ من كلٍ منا على مشاعر صاحبه وعلى مقدساته ولو كانت من العادات الدينية التي لا تسندها نصوص ثابتة يرجع إليها.

عندما سمعت بأحداث المسرحية من بعض من قرأوها في الصحف اتصلت به لأستجلي حقيقة الأمر، فوجدته في حالة من الاستياء عظيمة، وحدثنى طويلاً عن غضبه أن يقال مثل حوار تلك المسرحية، وتمثل مشاهدها في ساحة كنيسة أرثوذكسية عريقة.

وأقسم ـ وأنا أوقن بصدقه ـ أن البابا شنودة الثالث لو رأى هذه المسرحية لأدانها وأدان الذين أذنوا بتمثيلها على خشبة المسرح الكنسي. ثم أرسل إليَّ نسخة

من الأسطوانة المسجلة عليها مشاهد المسرحية، فلما رأيتها علمت أن ما قاله أقل بكثير مما يجب أن يقال. وأن الحرج الذي وضعت فيه هذه المسرحية الكنيسة المصرية الوطنية (كنيستنا القبطية الأرثوذكسية) أكبر من جميع أنواع الحرج وصوره التي وقعت الكنيسة فيها لأسباب أخرى في ظروف سابقة.

وحاولت التأكد ـ قبل أن أمسك بقلمي ـ مما إذا كان البابا شنودة الثالث قد رأى المسرحية بنفسه أو قرأ نصها، فكان غاية ما أكده لي أصدقاء موثوقون، على صلة دائمة قوية بالمقر البابوي، أن البابا لم ير المسرحية، ولم يقرأ النص المنشور عما يجري فيها من حوار، وإنما الذي فعل ذلك هم بعض كبار الأساقفة الذين يثق البابا بهم ثقة تامة، وأن أحدهم فرَّغ الحوار الذي دار فيها بنفسه ليستوثق من صدق المنشور في الصحف، وأن آخر ـ أكثر قرباً بحكم المنصب الكنسي من البابا نفسه ـ قد حاول أن يقص على البابا مضمون الحوار المسرحي، فتعجب البابا بعد جملتين أو ثلاث من أن يكون هذا الحوار قد جرى في كنيسة وبإشراف كهنتها، ولكنه أوقف الحَبْر المحترم قبل أن يسترسل في حكاية باقي القصة لأسباب لا يعلم حقيقتها، بعد الله تعالى، إلا البابا شنودة نفسه.

وهكذا غلب على ظني أن الحقيقة الكاملة لمحتوى المسرحية لم تصل إلى سمع البابا أو بصره. وإذ كان الحكم على أي أمرٍ فرعًا من تصوره، فإن البابا لا يستطيع، حتى يرى المسرحية بنفسه ـ كما رأيتها ـ أن يحكم على ما فيها؛ ولا أن يقدر مدى خطورة صنيع الذين سمحوا بتمثيلها على المسرح الكنسي، فضلاً عن الذين شجعوا وباركوا وصلوا قبلها وبعدها، كما هو بيِّن من ورود أسمائهم ووظائفهم الكنسية في مقدمة الشريط وخاتمته.

ومن هنا فهمت سر رفض البابا الاعتذار عما في المسرحية من إساءة للمسلمين، ودينهم وقرآنهم ونبيهم ﷺ ، بل عرفت أن هذا الاعتذار يخرج ـ حتى الآن ـ عن أن يكون في وسعه أو طاقته؛ لأنه لا يجوز أن يكلف الإنسان بالاعتذار عما يجهل حقيقته ولم يقف على جوهر طبيعته. وهو لو فعل لأرهق ضميره من أمره عسراً، وهو أمر لا نحبه له، ونوقن أنه لا يحبه لنفسه، من واقع المعرفة بعمق رهبانيته وجرأة مواقفه.

* * * * *

لكن السؤال يبقى ملحًا على كل مهتم بشأن الجماعة الوطنية المصرية، التي

لحمتها وسداها المسلمون والأقباط في عيشهم الواحد، الذي لا يطغى فيه أحد على أحد، ولا يستكبر فيه جانب على آخر، ولا يستطيل فيه فريق على فريق استثمارًا لضعف، وقتي، تمر به المؤسسة الحكومية؛ أو لاستقواء، أمده قريب، بحليف غريب سيولي ظهره للفريقين جميعاً حينما يوقن أنهم قد «**دقّوا بينهم عطر منشم**»!

أقول إن السؤال الملح هو: هل يجب على البابا شنودة أن يقف على ما تتضمنه المسرحية الكنسية، وألا يكتفي بقراءة نصها أو تلخيصه له وإنما أن يراها رأي العين من أولها إلى آخرها ؟

والجواب عن هذا السؤال هو قطعاً - عندي - بالإيجاب.

فالبابا هو رأس الكنيسة الوطنية المصرية. وهو الذي لديه مفاتيح الإحسان فيها والإساءة. وسيطرته التامة على الأشياء والأموال والأشخاص لا مراء فيها. ورعايته - التي تفوق أي رعاية أبوية لكنيسة والمنتمين إليها وكهنتها - هي مضرب الأمثال في الأوساط القبطية والمسلمة على سواء. بل إن هذه الرعاية - فوق الأبوية - امتدت مؤخرًا لتشمل ببركتها الذين أعلنوا رغبتهم في ترك المسيحية إلى الإسلام، واستعادت الكنيسة إلى رحابها - قبل نحو عام مضى - السيدتين وفاء قسطنطين وماري عبد الله بعد أن كانتا قد أسلمتا، والله وحده يعلم إلى أين صارت بهما الحال بعد إيداعهما الدير نزولاً من الحكومة - بغير وجه حق وبالمخالفة للدستور والقانون - عن واجبها في حماية مواطنيها وكفالة حقوقهم وحرياتهم كافة.

والرعاية البابوية لا تقتصر على أقباط مصر بل تشمل الأقباط في العالم كله، وقد أنشئ من الكنائس القبطية خارج مصر في ثلاثين سنة، أو تزيد، هي مدة رئاسة البابا شنودة للكنيسة القبطية، ما لم ينشأ في تاريخ الكنيسة كله عُشْرُه أو أدنى من ذلك.

ونحن نفرح كلما رأينا عمامة قبطية سوداء في المحافل العربية خارج مصر، وكلما صادفنا كاهنا قبطيا في منتدى أوروبي أو أمريكي، لأن هؤلاء الآباء الكهنة يؤدون رسالة بالغة الأهمية للوطن كله في تثبيت الولاء له والانتماء إليه في قلوب الناشئة من الأقباط المصريين المولودين في غربة عن أرض الوطن. ولن أنسى زيارة الكاهنين المسؤولين عن كنيستنا المصرية في بوسطن لى عندما أجريت جراحة قلب في المستشفى الجامعي بها. وهي زيارة أكدت لى ما أحياه منذ وعيت

من وحدة هذا الشعب، وجوهر مشاعر الأخوة بين أبنائه كافة. وقد حمل لي الكاهنان الطيبان يومئذ تحية أحللتها محلها اللائق من العرفان والتقدير من الصديق العزيز نيافة الأنبا موسى أسقف الشباب ومن البابا شنودة نفسه.

ولكن بعض أقباط المهجر يمارسون دورًا تحريضيًا قبيحًا ضد الوطن وأهله، والبابا لا يفتأ يستنكر - من موقعه الرعوي - هذا الدور ويبرئ منه نفسه وكنيستنا الوطنية في مصر وخارجها.

والذي يمارس مثل هذه الرعاية العامة لا يليق به ولا يجوز له أن يغض الطرف عن التحقق بنفسه مباشرة من صدق ما يقال أو كذبه حول المسرحية الكنسية التي أثارت الفتنة الحالية. وعدم الوقوف المباشر على ما تحتويه المسرحية من مشاهد وحوار هو الذي يجعل البابا يرفض الاعتذار. ويجعلنا نقدِّر سبب رفضه: أنه لا يعرف ما قيل وفُعِلَ حتى يعتذر عنه.

لكن هذا السبب نفسه هو الذي يدعونا إلى أن نطلب منه بكل أخوة الوطن، وما لها عنده من تقدير أعرفه شخصيًا، إلى أن يسرع بمشاهدة المسرحية، وقول رأيه فيها بالطريقة التي تريح ضميره الديني وتخلص روحه من الإحساس بأن إخوته المسلمين ينتظرون منه ما يجب عليه فعله للمحافظة على الوطن من أيدي صناع الفتن، وهو لم يفعل.

إنني قدّرت تقديرًا خاصًا موقف البابا شنودة عندما اعتكف في الدير، وألغى عظته الأسبوعية، وأعلن أنه لن يعود إلى القاهرة، ولن يؤدي قداس عيد الميلاد إلا بعد أن يفرج عن (أولاده) من الشباب القبط الذين قبضت عليهم الشرطة بعد أن أصابوا إصابات بالغة عددًا من الضباط والجنود في أحداث الاعتصام للمطالبة بتسليم وفاء قسطنطين إلى الكنيسة.

وقد لُبِّيَتْ للبابا يومها طلباته كاملة. ووصفتُ ذلك يومئذ - ولا أزال أصفه - بأنه موقف سياسي حققت فيه الكنيسة، من حيث هي قوة سياسية، نصرًا على الحكومة المسؤولة عن الإدارة السياسية للوطن. وقلت آنئذٍ إنه من هنا تبدأ الفتن: من شعور الأغلبية المسلمة بالقهر، وشعور الأقلية القبطية بالتفوق والقوة والقدرة، وتراكم هذين النوعين من المشاعر عند العامة، وضيِّقي الأفق وقصار النظر، من الفريقين، يشعل البلاد نارًا. وهذا ما حدث بعد المسرحية السكندرية المشؤومة.

والبابا الذي رأى من واجبه الاعتكاف والتهديد بإلغاء قداس عيد الميلاد ما لم تسلِّم إليه امرأة أسلمت ويطلق سراح أولاده الشباب القبط، من واجبه في المقابل أن

يقف موقف الأب الحازم من هؤلاء الشباب حين يخطئون في حق الوطن وإخوانهم فيه، ويسيئون إلى دين يَكْفُر المنتمي إليه إن أساءَ إلى رسولهم، ولا يتم إيمانه بدينه (الإسلام) إلا إذا آمن بنبيهم ورسالته وصديقية أُمه البتول عليهما السلام.

إن الذي يستطيع أن يجد الشجاعة ليقول لمن يظنه مسيئًا أسأت، ويتخذ المواقف التي تناسب ذلك الخطأ المظنون، لا يجوز أن يفقد هذه الشجاعة عندما يكون المخطئ من أولاده، والخطأ مرتكبًا في كنيسته، والذين رعوه كهنة قام هو نفسه برسامتهم وإقرارهم في مناصبهم.

ولأن المسلمين المصريين يعلمون من البابا مدى شجاعته، وقدرته على قول ما يريد، فإنهم يحمِّلونه، أولاً وقبل غيره، تبعة إصلاح ما وقعت فيه كنيسة مارجرجس بالإسكندرية من خطيئة إهانة الإسلام وكتابه ونبيه، ويطالبونه ـ ولهم الحق كله ـ بأن يشاهد المسرحية التي عرضت فيها ويرضي ضميره الديني والوطني بالاعتذار صراحة وعلانية عن خطأ أولاده وكهنة كنيسته.

وبغير ذلك فإن الفتن التي بدأت اليوم قد لا تكون لها نهاية قريبة أو محمودة.

* * * * *

والمسؤولية عن قول كلمة الحق التي تطمئن بها خواطر المسلمين، لا تقع على البابا شنودة وحده.

إن المسرحية السكندرية هي نشاط، أو كانت جزءًا من نشاط شبابي يقوم به شباب الكنيسة في الإسكندرية. والأسقف العام للشباب هو صديقنا العزيز نيافة الأنبا موسى. وهو حبر جليل، واسع الأفق، بعيد النظر، عظيم البصر بالمخاطر التي تجلبها على الوطن الفتن التي تكون المشاعر الدينية وقودها.

لكننى أعلم علم اليقين أن الأنبا موسى، لو رأى المسرحية وساءه ما فيها وأدرك خطورته على العلاقات بين المسلمين والمسيحيين لن يكون في إمكانه إعلان رأيه دون إذن البابا شنودة ورضاه.

والنشاط الشبابي الكنسي كله يجري تحت رعاية الأنبا موسى، ولا بد أن له كهنة شبابًا يباشرون مسؤوليات أسقفيته في المدن والأقاليم، وهؤلاء إن لم يكونوا قد استأذنوه في نص المسرحية ومشاهدها يكونوا قد أخطأوا في حقه خطأً حقيقيًا؛ وإن كانوا قد استأذنوه فيهما ـ وأنا أستبعد ذلك تمامًا ـ فإن لنا نحن معشر أصدقائه المسلمين أولاً، ولسائر مسلمي مصر ثانيًا، عنده حقاً يجب أن يؤدى.

ونحن لا نكتفي بأن نطلب من البابا أن يأذن لنيافة أسقف الشباب بقول رأيه الحق في المسرحية وما تتضمنه من إساءة غير مسبوقة في مصر للإسلام والمسلمين، بل نطلب من البابا نفسه أن يصنع ما تمليه عليه مكانته الدينية، وتقواه الذاتية تجاه إخوان الوطن؛ وأن يقترن ذلك بالسماح لكل ذي شأن من كهنة الكنيسة وأبنائها بأن يكون سفير خير بين الكنيسة وبين المسلمين لتوأد نار الفتنة القائمة اليوم، وليحال بين غيرها وبين أن تشتعل في مكان آخر غدًا.

* * * * *

وكهنة كنيسة مارجرجس في الإسكندرية، ورئيسهم الأب أغسطنيوس مسؤولون مسؤولية مباشرة عما جرى. وعما آل إليه الأمر من عنف أصاب المسلمين والمسيحيين جميعًا.

لقد حاول المسؤولون في محافظة الإسكندرية فور بدء بوادر الفتنة أن يقابلوا المسؤولين في كنيسة مارجرجس ليحتووا الموقف ويمنعوا تفاقمه. ذهب إلى الكنيسة رئيس المجلس المحلي الأستاذ الدكتور طارق القيعي ـ الأستاذ في كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية ـ والأستاذ سعيد وصفي المحامي المعروف، رئيس لجنة الشكاوى بالمجلس المحلي، والأستاذ كرم بخيت رئيس لجنة العلاقات العامة بالمجلس المحلي، والمهندس نبيل متري عضو المجلس المحلي، (والأخيران قبطيان أرثوذكسيان)، وطلبوا مقابلة القس أغسطونيوس راعي كنيسة مارجرجس للتفاهم معه على وسائل منع اتساع دائرة الأحداث ومحاولة إصلاح النفوس التي ساءها إهانة دينها وكتابها ونبيها. فرفض القس أغسطونيوس مقابلتهم وذهبت هذه المحاولة أدراج الرياح.

ولو كان هذا اللقاء قد تم، وما كان مرتبًا بعده من اجتماع يحضره المحافظ ومدير الأمن وسائر القيادات الدينية والتنفيذية قد عقد، ما كان الحال قد وصل بنا إلى ما نحن فيه اليوم من قطع عرى الصلة المتينة بين المسلمين والأقباط، لا في الإسكندرية وحدها، ولكن في مصر كلها.

ورفض هذا اللقاء، فضلاً عما فيه من ناحية اللياقة والذوق، موقف يجب ألا يقبل كنسيًا؛ لأن صاحبه ساهم به في إشعال الحريق الذي توجب عليه كهانته، وموقعه الرعوي أن يسعى إلى منعه أو بالأقل إلى إطفائه!

* * * * *

والجهات الرسمية المسؤولة تتحمل قسطًا كبيرًا من تبعة ما حدث.

لقد بدأ توزيع الأسطوانة التي عليها المسرحية المشؤومة في جامعة حلوان بالقاهرة. ولما ضبطت هذه الواقعة - وكان ذلك التوزيع يتم بين الطلاب والموظفين بلا تمييز بين مسلم ومسيحي - وشوهدت المسرحية، أُبْلِغَ النائب العام، وأرفقت بالبلاغ نسخة من المسرحية وطُلِبَ إليه الأمر باتخاذ اللازم.

وكان ذلك قبل أية أحداث عنف أو تظاهر، وقبل بدء التوزيع الذي اتسع نطاقه في مدينة الإسكندرية. ولم يتخذ السيد المستشار النائب العام أي إجراء في هذا البلاغ. ولو فعل: فأمر بسؤال المعنيين في الكنيسة، والطالب أو الطلاب الذين كانوا يوزعون الأسطوانات في جامعة حلوان، لربما كان الأمر قد مضى في طريق آخر غير الذي سلكه حتى الآن.

ثم أبلغ النائب العام ثانية - في ٢١/١٠/٢٠٠٥ فيما أظن - بما بدأ وقوعه من حوادث في الإسكندرية، وكان منها الاعتداء بسكين على المكرسة سارة رشدي (شفاها الله) وعلى المحامي كمال ميشيل مرقس، وعلى الشرطي السري وائل رشدي. وهذان قد تماثلا للشفاء. وجرى تحرير محضر بأحداث يوم ٢١/١٠/٢٠٠٥ في قسم شرطة محرم بك (رقمه ١٣٨٣٤) ثبت فيه إصابة ٨٠ مواطنًا، ووفاة واحد هو المرحوم عبد الناصر زكريا حسين (وفي رواية أنه تُوفي ثلاثة لكن الاسم الوحيد المعروف هو هذا). وأصيب في هذه الأحداث نحو ٨٠ مواطنًا بعضهم إصابته حرجة، وكان ذلك في محاولة الشرطة وقواتها أن تحمي الكنائس ومن فيها من غضب المتظاهرين المسلمين. ولو أن النيابة العامة كانت قد استجابت للبلاغ الذي قدم إليها قبل أن يعلم الناس بأمر المسرحية ويتسع نطاق توزيعها، ولو أن الكهنة المسؤولين في الكنيسة كانوا قد أُخضِعوا للتحقيق حسب الأصول القانونية في التحقيق في البلاغات المتضمنة جرائم أو شبهة إثارة ما يخل بالأمن والسلم العامّين، أو وقوعه؛ لو أن ذلك أو بعضه حدث لكنا توقينا كثيرًا مما نحن فيه الآن. لكن النيابة لم تبدأ تحقيقاتها إلا بعد المظاهرات التي واجهتها الشرطة بقوة أصابت من أصابت وأودت بروح من لقي ربه. وهذا التحقيق لا يزال محبوسًا على ذمته (١٠٢) مواطنًا مصريًا مسلمًا حتى الآن. وهؤلاء ليس لهم (بابا) يعتكف من أجلهم - مع أننا في شهر من سننه الاعتكاف - ولا لهم إمام يقول إنه لن يؤدي خطبة العيد وصلاته - التي بيننا وبينهما أيام قلائل - ولا لهم عصبية تقيم الدنيا ولا تقعدها حتى يتم الإفراج عنهم، ولن يهتم

بهم سفير ـ كما اهتم سفير إحدى أكبر دول العالم بالمقبوض عليهم من الأقباط في أحداث وفاء قسطنطين ـ ولذلك أتوقع أن يبقوا في حبسهم إلى الأمد الأقصى الذي تملك النيابة أن تمد الحبس إليه. وغاية ما أرجوه أن يعرف سجانوهم كيف كان الشباب القبطي يعامل في حبسه وأن يعامل المائة واثنان من المسلمين المحبوسين مثل هذه المعاملة أو أقرب شيء إليها إذا كان مثلها غير ممكن. وإذا جاء العيد وهؤلاء الشباب والكهول في محابسهم فإن من أفضل القربات زيارتهم يوم العيد في السجن والتخفيف عنهم بما يمكن لكل إنسان عمله. فإنهم ـ وإن يكونوا مخطئين ـ لم يحملهم على خطئهم إلا الغضب لدينهم والحمية له. وليس من طلب الحق فأخطأ الطريق إليه كمن طلب الباطل فأدى غايته منه. والمصابون في المستشفيات ـ وبينهم عميد شرطة مصاب بارتجاج في المخ ـ من الواجب على المسلمين زيارتهم يوم العيد ومواساتهم والدعاء لهم، فإن إدخال السرور على قلب الجريح ـ مسلمًا كان أم قبطيًا ـ مما يرضى الله عنه ويثيب عليه.

* * * * *

هل يجوز الكذب على الناس واستغفالهم؟

سؤال ما فتئ يردد نفسه علي منذ قرأت البيانين اللذين صدرا عن المجلس الملي بالإسكندرية، وعن البابا شنودة وفضيلة شيخ الأزهر. فأما بيان المجلس الملي فينكر أن المسرحية فيها إساءة إلى الإسلام وإلى القرآن. وهذا الإنكار غير صحيح فإما أن السادة الموقرين ـ وبعضهم أصدقاء قدماء لي ـ لم يروا المسرحية ولم يصدقوا ما نشر في الصحف فكذبوه بظهر الغيب؛ وإما أنهم شاهدوها وأقروا ما فيها ولم يعتبروه إساءة إلى القرآن، وإلى الرسول (ﷺ) وإلى الإسلام، وهذه تكون طامة كبرى لا يبرأ منها المجلس الملي إلا بالعودة إلى الحق في بيان جديد، لأن من مأثورنا أن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل. والناس قد رأوا المسرحية، وقرأوا نصها منشورا في عدة صحف فلم يعد الإنكار مجديًا، ولا إخفاء الرؤوس في الرمال مفيداً في تجنب ذكاء الصياد وسلاحه. والبيان نفسه يقول إن المسرحية عرضت منذ سنتين ولمدة يوم واحد ولم تحدث أثرا. والمعلومات اليقينية لدي بخلاف ذلك. لكنني لا أريد الخوض في التفاصيل؛ وإنما أكتفي بأن أسأل الذين كتبوا بيان المجلس الملي والذين وقعوا عليه: هل ما تضمّنه يرفع عن المسرحية حقيقتها؟ وهل عرضها كل يوم يختلف عن عرضها مرة واحدة؟ وهل عرضها منذ سنتين يباين عرضها منذ شهرين؟ ثم... من الذي صورها؟ ومن الذي نسخ صورها على شريط

الفيديو ثم على الـCD ؟ ومن الذي أوعز بتوزيعها في بداية العام الجامعي بعيداً عن مكان عرضها، في جامعة حلوان، ثم في الإسكندرية كلها ومدن أخرى كثيرة؟؟

والبيان نفسه يقول إن وسائل الإعلام تعرض ما يتعرض للمسيحيين في عقيدتهم وإيمانهم للجمهور كله. وهذا غير صحيح جملة وتفصيلاً. لقد قلت إن إيمان المسلم لا يتم إلا بإيمانه بالمسيح (عليه السلام) وبصدق رسالته. ولا يجوز للمسلم - ديانةً - أن يذكر ديناً آخر بسوء ولو كان دينًا أهله مشركون، فالله تبارك وتعالى يقول ﴿وَلاَ تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]. ويقول لنا: ﴿وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت:٤٦]. ومحاولة التسوية بين ما تضمنته المسرحية السكندرية وبين ما قد يقوله أحد ملتزما منتهى الأدب والتوقير لنبي الله عيسى، هي محاولة فيها استغفال للناس لا يليق بالمجلس الملي وأعضائه الموقرين.

* * * * *

وأما بيان شيخ الأزهر والبابا شنودة فإنه يقول: «وإذا كان حدث ما أسيء فهمه فإننا من الواجب أن نعالجه بروح الحوار والتفاهم خاصة والأمر الآن تتولاه سلطات التحقيق». والراجح عندي - حتى الآن - أن البابا شنودة لم يشاهد المسرحية، فأن يقول: «إذا كان جرى ما أسيء فهمه ...» أمر طبيعي بالنسبة إليه. لكن أن يقول ذلك فضيلة الإمام الأكبر، ويوقع عليه بإمضائه الكريم ويؤرخه بقلمه في ٢٢/١٠/٢٠٠٥ بعد أن كانت أسطوانات المسرحية في متناول الكافة فأمر لا يقبل من فضيلته، ولا يجزيه عند الله ولا عند الناس. ولا يتصور أن يكون موقف من يجلس في المقعد الذي كان صاحبه يسمى (شيخ الإسلام) في شأن يمس الدين الذي هو صاحب أكبر مناصبه في مصر موقف الافتراض أنه حدث، وأنه أسيء فهمه. لقد كان بوسع فضيلة شيخ الأزهر، ولا يزال، أن يرى المسرحية بنفسه. وأنا أستطيع أن أرسل إليه - لو شاء - نسخة منها، فلدي بالإضافة إلى نسخة صديقي المسيحي الطيب نسختان أخريان مما كان يوزع في مدينة الإسكندرية. وأنا موقن أن فضيلته عندما يشاهد المسرحية - لو أراد ذلك - سوف يكون له رأي آخر يليق بمكانه ومكانته الرسمية رأسًا لأكبر مؤسسة سنية للمسلمين، وبورعه وتقواه وخوفه من الله ومن الوقوف بين يديه، وهي مشاعر يجب أن تفوق - عند مثله - ما يستشعره منها العامة والكافة.

ويتساءلُ بيان المجلس الملي عن معنى التظاهر أمام الكنيسة وقرع أبوابها وإرعاب من بداخلها. وأنا أضيف إلى ذلك التساؤل عن معنى الاعتداء الذي وقع على بعض الكنائس، وعلى بعض الممتلكات يوم الجمعة ٢١/١٠/٢٠٠٥ بعد أسبوع من بيان المجلس الملي.

وجواب هذا التساؤل أن هذه كلها جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات. والذين ارتكبوها وغيرهم منهم ١٠٢ لا يزالون محبوسين احتياطيًا ويجري التحقيق معهم. والإسلام لا يقر العدوان على الأنفس والأموال ويصف دور الأديان كلها بأنها دور لذكر الله تعالى: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: ٤٠] فالصوامع والبيع (دور عبادة أهل الكتاب) مثلها مثل الصلوات والمساجد (دور عبادة المسلمين) يذكر فيها اسم الله كثيرا. وحرمة هذه - في صحيح الإسلام - كحرمة تلك، والعدوان على واحدة كالعدوان على الأخرى.

لكن هذه الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦٠ (ثانيًا) من قانون العقوبات، والتي يجري التحقيق مع مرتكبيها، كانت نتيجةً، وردَّ فعل، لجريمة أخرى لم يسأل مرتكبيها أحد، ولم تُحرِّك النيابة العامة ساكنًا بعد إبلاغ السيد المستشار النائب العام عنها. تلك هي الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦١ والمادة ١٧١ (فقرة أخيرة) من قانون العقوبات المصري. والذين ارتكبوا هذه الجريمة هم الذين أعدُّوا المسرحية السخيفة، والذين أخرجوها، والذين مثلوها، والذين باركوا ذلك كله وسمحوا بتصويرها وتوزيع نسخ غير محددة العدد منها على الناس دون تمييز.

ومحاكمة هؤلاء، أو تقديمهم للمحاكمة، واجب النيابة العامة الذي يجب عليها القيام به بحكم وظيفتها وتنظيمها القانوني. وقعودها عنه ليس قرارًا قضائيًا يحصَّن من المقاضاة، بل هو قرار إداري سلبي يجوز لكل ذي شأن أن يطلب من القضاء الإداري وقف تنفيذه وإلغاءه.

ولا يقال هنا إن البابا قد أمر، كما نشرت إحدى الصحف، بأن يذهب كهنة الكنيسة التي مثلت فيها المسرحية إلى دير وادي النطرون، وأن يذهب بعض من شاركوا فيها إلى دير السريان؛ لأن الإرسال إلى الأديرة قرار كنسي يخرج هؤلاء عن سلطة الدولة ويجعلهم في حصانة - غير دستورية - من تنفيذ قانونها.

وتفقد الدولة من هيبتها وكرامتها وحقوقها القانونية بقدر ما تفقد من سلطانها على بعض مواطنيها. والكهنة وسائر الأقباط ليسوا فوق القانون العام. والذي يطبق على المسلم يجب أن يطبق على غير المسلم سواءً بسواء. وهذه هي مهمة الحكومة وهيئاتها وليست مهمة الكنيسة ولا من اختصاصاتها.

وإذا أفلت صناع هذه الفتنة من حكم القانون... فياربِّ سلِّمْ.

آمـــين.

٣٩ - دور الضحية والبحث عن الحقيقة(*)

تعجب الناس للعناوين التي نشرت بإحدى الصحف القومية في صفحتها الأولى وصفحتها الحادية عشرة من عدد يوم الجمعة ٢٠٠٥/١١/٤ تنسب فيها إلى السيد المستشار النائب العام أنه نفى عرض مسرحية «كنت أعمى والآن أبصرت» في كنيسة مار جرجس بالإسكندرية، وهذه العناوين غير المعبرة عن حقيقة كلام النائب العام اغترت بها بعض الأقلام الشريفة واضطربت لذلك كلمتها في الموضوع بين تصديق النائب العام أولاً ثم استنكار كلامه آخرًا. (مجدي مهنا في عموده بـ«المصري اليوم» السبت ٢٠٠٥/١١/٥).

والواقع أن كلام النائب العام مفتاحه هو كلمتا «قبل الأحداث» فهو يقول: إن تلك المسرحية لم تعرض قبل الأحداث، ومعنى «قبل الأحداث» أي في الأيام الأولى من شهر أكتوبر؛لأن الأحداث وقعت على التوالي في أيام ١٣، ١٤، ٢٠٠٥/١٠/٢١، والمسرحية عرضت قبل عامين ثم أعيد عرضها في آخر أغسطس الماضي وفي هذا العرض صورت بالفيديو ونسخت منها نسخ على القرص المدمج (C.D) الذي وزع - أول ما وزع - في جامعة حلوان كما بينته في مقالي المنشور في «الأسبوع» عدد ٤٤٩ بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢٤[1]، وأبلغ بهذا التوزيع السيد المستشار النائب العام في حينه؛ ثم اتسع نطاق التوزيع ليشمل الإسكندرية ومدنًا أخرى غيرها، حيث وزعت عشرات الآلاف من نسخ (C.D) ولا أستطيع أن أحصي عدد الذين رأوه فغضبوا لدينهم ولنبيهم وقرآنهم.

إن المسألة ليست مسألة ادعاء وترويج شائعات واختلاق أكاذيب ولكنها مسألة دين يجب أن يحافظ على كرامته أهله، وأن يمنعوا كل افتئات عليه، وأن يقاوموا كل محاولة لتشويهه هازلة كانت أم جادة، قام بها منتمون إليه أم قام بها سواهم. ولا يسمى هذا الغضب المشروع فتنة ولا ترويج شائعات ولا اختلاق أكاذيب، ولكن الجرائم التي ترتكب في أثنائه يجب أن يحاسب من ارتكبها، فحسن النية وصدق القصد لا يبرران الجريمة أيًّا كانت كما أن الذين ارتكبوا جريمة الهزء

(*) نوفمبر ٢٠٠٥م.

(١) الفصل رقم (٣٨) من هذا الكتاب.

بالإسلام والقرآن والنبي ﷺ وسلم يجب أن يعاقبوا بمقتضى نصوص قانون العقوبات المجرمة لهذه الأفعال.

* * * * *

حدث ما أصبح من العلم العام الذي لا يحتاج إلى مزيد بيان في شأن المسرحية التي عرضت على مسرح كنيسة مار جرجس بالإسكندرية.

وتبينت الأدوار في الأمر كله لذي عينين، فلم يعد أحد يجهل من الجاني ومن المجني عليه، من الذي بدأ بخطيئة العدوان على دين الغالبية العظمى من المصريين (أكثر من ٩٤٪ من المواطنين حسب آخر تعداد أعلنت نتائجه، وهو تعداد ١٩٨٦ - راجع: طارق البشري، الجماعة الوطنية، كتاب الهلال، إبريل ٢٠٠٥ ص ١٩)، ومن الذي تجاهل مشاعر الذين تظاهروا سلميًّا أمام الكنيسة نفسها يوم ٢٠٠٥/١٠/١٤ وضربوا بأجسادهم حصارًا حول الكنيسة لحمايتها من انفعال غير متعقل قد يصدر من بعض المتظاهرين، وقدموا لرجال الأمن مطلبًا متواضعًا هو أن يعتذر البابا شنودة عن خطيئة القساوسة والمشاركين في المسرحية (عددهم ٤٩ شخصًا) التي تمثلت فيما تضمنته المسرحية من هزء بالقرآن الكريم، والنبي ﷺ، وأحكام الإسلام القطعية في شأن نظام الزواج وفي شأن الجهاد وغيرهما.

وأصبح معلومًا للكافة أن صمت أسبوع كامل على جريمة هذه المسرحية، وهي توزع في الشوارع والجامعات في الإسكندرية وخارجها استغضب عوام المسلمين وخواصهم.. وكان لهؤلاء طريقتهم في التعبير عن الغضب من الفعل نفسه. وأصبح الناس وأمسوا وهم ينتظرون قرار النيابة العامة بإحالة المسؤولين عن المسرحية - في أية مرحلة من مراحلها - إلى القضاء إعمالاً لنصوص قانون العقوبات (المادتين ١٦١ و١٧١) ليكون ذلك رادعًا لمن تحدثه نفسه باستغلال حال الفوضى العامة للإساءة إلى الإسلام وكتابه ونبيه.

وأصبح الناس وأمسوا وهم ينتظرون قرارًا من النيابة العامة بالإفراج عن جميع من لم يثبت عليه ارتكاب جرائم الاعتداء على دور العبادة القبطية، وهو اعتداء يجرمه القانون ويحرمه الدين، وتأباه المروءة، وتنكره الوطنية، لكن الذين قبض عليهم وحبسوا احتياطيًّا يستحيل أن يكونوا كلهم ممن قامت أدلة كافية في نظر النيابة على ارتكابهم هذه الجريمة، بدليل الإفراج عن بعضهم يوم ٢٠٠٥/١٠/٣١ ثم يوم ٢٠٠٥/١١/١، والناس لا يجدون مسوغًا لحبس شخص

واحد، فضلاً عن عشرات من الأشخاص، بتهمة لم تثبت أو لم تقم ضدهم في شأنها أدلة كافية. وهم يقارنون في هذا الشأن بين الشباب القبط الذين أفرج عنهم في خلال أيام معدودة بعد أن اعتكف البابا من أجلهم وهدد بإلغاء الاحتفال بعيد الميلاد الماضي (٢٠٠٤)، وهم كانوا قد أصابوا إصابات متنوعة - بعضها خطير - ٦٤ ضابطًا وجنديًا وقفوا يحرسون الكنيسة المرقسية في العباسية خشية الاشتباك بين المتظاهرين الأقباط والمتظاهرين المسلمين. وتأتى المقارنة في غير صالح قرار استمرار حبس المتظاهرين السكندريين، فهم لم يصيبوا أي فرد بأي أذى، بل أصيب منهم نحو ثمانين أو يزيدون. وهم لم يساهموا كلهم قطعا في جريمة الاعتداء على الكنائس والممتلكات، ومن فعل ينبغي أن يحاكم بلا إبطاء.

* * * * *

وبينما الناس يصبحون ويمسون تحيطهم هذه المشاعر والأفكار، فلا يتحدثون إلا فيها ولا يختلفون إلا حولها ولا يترقبون إلا نبأً جديدًا عنها؛ بينما هم في هذه المشغلة؛ فوجئوا بالقيادات الكنسية القبطية تلعب دور الضحية، وتتجاهل دور مشعلي نار الفتنة، وتستبعد أن يثبت على أحد جرم، ويتعهد الذين يحسنون من تلك القيادات استبقاء صلات الصداقة مع المسلمين «بمحاسبة كهنة الكنيسة» بمعرفة الكنيسة نفسها؛ وفوجئوا بالبابا شنودة يستعيد إلى قلوب الأقباط وعقولهم مشاعر عصر الاضطهاد الروماني للقبط المصريين، في كلمته العامة التي يلقيها كل أربعاء في مقره بالقاهرة.

وهذا كله خروج عن المسار الصحيح الذي يجب أن تسلكه الإجراءات، وتشجع عليه المواقف والتصريحات. لقد انقضى من الوقت ما لم يعد مجديًا معه أن يبرأ الجرح الذي أصاب المسلمين بكلام ملتبس، حمّال أوجه، وانقضى من الوقت ما لم يعد مجدياً معه صمت الأجهزة الحكومية أو صمت النيابة العامة عن إعلان موقف حاسم من المجرمين المخطئين أقباطًا ومسلمين.

وهذا الموقف لابد أن يتضمن أن يعامل كل بحسب جريمته ودوره فيها، وأن يطبق قانون واحد على الجميع، وألا تسبغ حماية كنسية أو بابوية على المخطئين الأقباط ويطبق القانون على المخطئين المسلمين وحدهم. والذين يحرصون على هذا البلد ويخافون أن يصيبه ما أصاب بلاداً غيره من جراء العدوان على المقدسات وامتهان دور العبادة، وترك الأمر فوضى في أيدي العامة والدهماء، عليهم جميعًا أن تتكاتف جهودهم وآراؤهم لعودة القانون سيداً على الجميع،

وللحيلولة دون عودة الوطن إلى عهد المحاكم القنصلية والامتيازات الأجنبية، بترك القبط للكنيسة تودعهم الأديرة وتحاسبهم بطريقتها، بعيداً عن سلطان الدولة والحكومة، وبتقديم المسلمين وحدهم إلى سلطات التحقيق وإلى محاكم البلاد.

* * * * *

الاعتذار الذي نشرته جريدة (وطني) في ٢٠٠٥/١٠/٢٣ ـ إن صحت تسميته اعتذارًا ـ تضمن أن المسرحية بريئة من أي شبهة تعريض بالإسلام. وأن أيدي خفية عبثت بتسجيل المسرحية بقصد تسميم مناخ الوئام السائد في هذا الشهر الكريم (شهر رمضان). وهذا الكلام المستخف بعقل كل من شاهد المسرحية، أو قرأ نصها المنشور، يذهب بجدوى الاعتذار الشخصي الفردي الذي قدمه السيد/ يوسف سيدهم وهو ليس مسؤولاً عن الكنيسة، ولا ممثلاً لها، ولا مساهما في مسرحيتها، فضلاً عن أنه اعتذار عن شيء لا يرى هو نفسه أنه يستحق اعتذاراً «لبراءة المسرحية» ولدور «الأيدي.. الخفية»!! وهذا الكلام، ومثله بيان بطريركية الإسكندرية الذي وقعه وكيلها لا يزيد نفوس المسلمين إلا غيظًا والحالة الطائفية إلا احتقانًا.

والكلام الذي نشر في عدد من الصحف والمجلات على ألسنة بعض القيادات الكنسية يحاول كله أن يلقي اللوم على المسلمين الذين أغضبتهم إهانة دينهم وقرآنهم ونبيهم. ويستعمل أدوات الشرط دائما في احتمال خطأ الكهنة، ويعد بأن تحقق الكنيسة معهم. وكلما سئل أحد القيادات الكنسية عن سر الصمت الكنسي أسبوعين كاملين تعلل بأنه كان «لابد من فترة للدراسة والتقييم» وبأن الشحن والتظاهر جعلا الكنيسة تشعر أن هناك «شيئاً مبيتًا، وأن مبدأ الاعتذار لن يكون هو الحل الأمثل». ومثل هذه الإجابات التي تتهرب من المشكلة الحقيقية، ولا تواجه الأصل الذي تفرعت عنه سائر الأوضاع التي أدمت المسلمين وأضرت بممتلكات الكنائس وبعض الأقباط، هذه الإجابات إمعان في محاولة الظهور بمظهر الضحية الذي يحتاج إلى منقذ، وإبعاد صورة الكهنة والشباب والمسؤولين عن كنيسة مار جرجس باعتبارهم أصحاب الخطأ الأول والجريمة الأكبر في الأمر كله.

وقد بلغت هذه المحاولات ذروتها في حديث البابا شنودة الثالث في الكنيسة المرقسية بالعباسية يوم الأربعاء ٢٠٠٥/١٠/٢٦. ففي هذه المناسبة الأسبوعية التي حضرها نحو ثلاثة آلاف شخص، تحدث البابا ـ باكياً ـ عن أحداث الإسكندرية، فقال إن: «في ذهنه كلاما كثيرًا ليقوله وفي قلبه كلاما أكثر، لكنه يفضل الصمت لكي يتكلم الرب». وأثنى البابا على الرب بعبارات معتادة في

الصلوات القبطية، ثم قال: «حينما تتعقد الأمور فإن يد الله تعمل وبقوة ووضوح» واستشهد البابا بجملة تقول: «لتكن مشيئتك: إن أردت تحلها، لتكن مشيئتك، وإن أردت أن تأخذ بركة صليب نحمله لتكن مشيئتك أيضا».

والإشارة في هذه الجمل البابوية لا تخطئها العين. إنها تقول إن الأقباط يعيشون اضطهاداً يشبه اضطهاد نبي الله عيسى - عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام - على يد اليهود الذين كفروا به وأنكروا نبوته. وأن هذا الاضطهاد يشبه في نتائجه «إن لم يحلها الله» ما يعتقده الأقباط من أن المسيح عليه السلام قد حمل صليبه على ظهره إلى حيث عُلق عليه.

والواقع أن الأقباط يتمتعون في مصر «مبارك» بمقادير من النفوذ والقوة والسلطان السياسي والاقتصادي والاجتماعي لم يسبق لهم أن تمتعوا بمثلها. والبابا نفسه له كلمة نافذة مسموعة لم يتخيل أحد أن تكون لممثل أقل من ٦٪ من السكان في مواجهة الذين يشكلون أكثر من ٩٤٪ من السكان. والذي حدث - وكررت الحديث عنه - في واقعتي وفاء قسطنطين وماري عبد الله كفيل بأن يؤكد ما أقول. والذي يحدث في كل أنحاء البلاد من بناء الكنائس القلاع في الوقت الذي تشترط فيه شروط معجزة لبناء المساجد، والذي يعرفه الخلق جميعًا من حرية الكنيسة في اتخاذ دورها مدارس وملاعب ونوادي وفصول تعليم ومستوصفات ومشاغل، وهي مفتوحة للعبادة والاعتراف وسائر أنواع النشاط، دون أي قيد حكومي أو أمني على كهنتها وشعبها، ٢٤ ساعة يوميًا و٣٦٥ يومًا سنويا في الوقت الذي تغلق فيه المساجد بعد الصلاة بربع ساعة وتفتح قبلها بعشر دقائق، ولا يسمح فيها بأي نشاط إلا الدروس الرسمية لموظفى الأوقاف.. ويخضع داخلها وخارجها ويخضع خطباؤها وروادها لرقابة أمنية مكثفة، هذا كله يؤكد مدى النفوذ الذي بلغته الكنيسة القبطية - وسائر الكنائس الإنجيلية والكاثوليكية - مقارنة بمؤسسة العبادة للأغلبية التي أصبحت شبه مغلقة في وجوه أصحابها إلا سويعة من النهار والليل معاً.

وحين يكون هذا هو الحال فإن دور الضحية لا يليق أن تقوم به القيادات الكنسية، ولا يجوز أن تراق له دموع البابا الذي هو أدرى الناس بما تحقق له من نفوذ وسلطان في ربع القرن الذي أدار فيه شؤون الكنيسة.

ولعب دور الضحية يزيد شعور المسلمين بالقهر، وينفخ لدى العوام في نار الغلو والرغبة في الانتصار لأنفسهم ودينهم من كل قول أو فعل تبدو فيه استهانة بشيء

من ذلك أو إهانة له. وهو لذلك دور يجب الحذر من الاسترسال فيه والاستمساك به؛ لأن عاقبته وخيمة لن يحتملها أحد، لا الضحية الحقيقية ولا الضحية المُدَّعية.

* * * * *

قيل لي - والعهدة على الصحفي الذي روى - إن البابا شنودة ذهب لأداء واجب المعايدة يوم ٢٩ رمضان المبارك (بمناسبة قرب عيد الفطر المبارك) إلى مشيخة الأزهر ودار الفتوى ووزارة الأوقاف. وعند خروجه من مقر المشيخة - حيث «عيَّد» على صديقه شيخ الأزهر - سأله الصحفي الراوي: يا قداسة البابا، هل بحثت مع فضيلة الإمام الأكبر موضوع مسرحية كنيسة الإسكندرية؟ فأجابه البابا - بحسب رواية الصحفي - بقوله: «هوه إحنا جايين نعيّد ولا نتخانق؟ !!» (علامات التعجب من عندي).

وهذا الجواب العجيب يظهر لنا أن البابا - بعد كل الذي أصبح معلومًا عن المسرحية وحقيقتها، له بلا ريب، وللكافة أيضاً - يشعر، أو يحاول أن يجعلنا نصدق أنه يشعر أنه والكنيسة القبطية الأرثوذكسية مجني عليهما جناية تجعل له أن «يتخانق» مع القيادات الرسمية للمؤسسة الدينية الإسلامية التي لا سلطان لها، من أي نوع كان، على المسلمين خاصتهم أو عامتهم. وأنه تجنب هذه «الخناقة» لأنه ذهب مؤدياً واجب المعايدة، لا لأي سبب آخر.

وأحب أن أقارن بين هذا الموقف المتسم بالاستعلاء على الحق البين فيما ارتكبته كنيسة مار جرجس بمسرحيتها من جُرم في حق الإسلام وكتابه ونبيه، وبين الإقرار المحدود بالخطأ الذي ورد على لسان الكاهن المتواضع غير المستكبر، الحبر الجليل الأنبا موسى في حديثه لمجلة روزاليوسف (عددها رقم ٤٠٣٨) ليعلم القراء من أين تأتى الفتن، من الذي يطمع عوام القبط في أن يقولوا ويفعلوا ما يشاؤون وهم في مأمن من المؤاخذة الكنسية، فضلاً عن الحساب والعقاب القانونيين.

لقد قال الأنبا موسى لروزاليوسف: «لا شك أن هناك خطأً من الكاهن المسؤول» و«وشعرنا بأن إخوتنا المسلمين جرحوا من هذه المسرحية» و«لكنني وقادة الكنيسة نرفض ذلك» و«هذا لا يبرر التعرض لهذه القضية» (يقصد قضية الإرهاب) و«من حق المسلم أن يغضب، ومن حقه المطالبة بالحساب والتحقيق وعقاب المخطئ، ولكن يجب ألا يكون رد الفعل بهذا العنف».

هذه اللغة التي يستعملها الأنبا موسى، وأحبار أجلاء آخرون، وهم في سياق الدفاع عن الكنيسة، والتماس العذر لها في عدم المبادرة إلى الاعتذار - الذي لم يعد الآن مطلوبًا ولا مجدياً - تدل المتابع على أننا أمام فريقين داخل المؤسسة الكنسية أحدهما يعرف عاقبة ما يقول ويحرص أن تكون هذه العاقبة حسنًا.

لقد كنت أرى وأقول إن خلافاتنا مع القيادة الكنسية حول بعض مواقفها في مثل قضية وفاء قسطنطين وماري عبد الله، وقضية هذه المسرحية وغيرهما، لا يؤثر بأي قدر على علاقتنا بإخواننا الأقباط الذين تجمعنا بهم الأخوة في الوطن أو الصداقة الاجتماعية أو الجيرة بحقوقها كافة، والزمالة في العمل أو المهنة. ويجب أن أقول اليوم أيضًا إن التفريق ضروري بين قيادة كنسية ترى الخطأ ولا تقره ولا تخفي موقفها من الذين صنعوه وبين رأس الكنيسة البابا شنودة الثالث الذي يرى لنفسه أو كنيسته حقًا - بعد كل الذي قيل وعرض على المسرح الكنسي عن الإسلام - يستحق أن (يتخانق) من أجله، ويرى نفسه ضحية مهدداً بالإجبار على حمل صليبه على ظهره. وهي رؤية لا يسوغها شيء من الواقع على مدى ربع القرن الأخير كله.

ورحم الله الخليفة العادل عمر بن الخطاب الذي كتب لقاضيه شريح: «إن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل»!

٤٠- الجرح الثالث... أوَليسوا مواطنين؟(*)

أصبح الجسد الإسلامي في مصر نهباً للطاعنين منذ أن تنازلت الدولة، أو تخلت، عن حقها أو بالأصح واجبها، في حماية مواطنيها وسلَّمت إلى الكنيسة الأرثوذكسية، بغير سند من القانون وبالمخالفة له، السيدتين اللتين كانتا قد أسلمتا: وفاء قسطنطين وماري عبد الله. فقد فوجئنا بعد شهور من هذا الاستسلام الحكومي للإرادة الكنسية القوية بفضيحة المسرحية السكندرية، ولما أصبح العلم بأمرها عامًا لدى الكافة، ولم ينكره أحد من إخواننا الأقباط، ولا من أركان الكنيسة ولا من صغار كهنتها، طالعنا النائب العام بتصريح في صحيفة الأهرام ينفي فيه وجود مسرحية، ووجود CD، وينفي أن يكون أحد قد شاهدها! وحاولت التماس عذر له بتأويل كلامه في مقالي الذي نشرته الأسبوع في ٢٠٠٥/١١/٧، فخرج بالصمت عن لا ونعم، وانتهزت القيادة الكنسية صمته هذا فحاكمت الكاهن الأب فلوباتير لأنه نشر بعد التصريحات، التي تجافي الحقيقة، ما ينفيها ويؤكد وجود المسرحية ووجود قرصها المدمج الذي لايزال يتداول حتى الآن.

والأثر الذي أحدثه تصريح النائب العام للأهرام كان أشد وطأة على كثير من المصريين من صمته وسكوته لو صمت وسكت. فقد تعوَّد الناس على الثقة بالنيابة العامة، واحترام كلمتها، وتصديق ما تنتهى إليه تحقيقاتها، فلما خالف تصريح النائب العام ما هو من العلم الضروري تمثلوا بقول الشاعر:

وليس يصح فى الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل (!)

هذان الجرحان، جرح تسليم المسلمات إلى الكنيسة، وجرح عرض وتصوير وترويج مسرحية تهزأ بالإسلام ونبيه وكتابه وبرب العالمين، ثم نفي رأس النيابة العامة وجودها (!) أحدثا بالجسد الإسلامى المصري من الألم ما لم يكن محتاجاً معه إلى مزيد.

لكن الانتخابات البرلمانية بدأت منذ ٢٠٠٥/١١/٩. وجرت منها مرحلتها الأولى ببدئها وإعادتها، ثم جرت الجولة الأولى من مرحلتها الثانية، وفوجئ الناس بلا استثناء بعدد الأصوات التي نالها مرشحون من الإخوان المسلمين في

(*) نوفمبر ٢٠٠٥م.

جميع الدوائر التي كان لهم فيها ترشيحات. وفوجئ الناس، كذلك، بأن بعض هذه الدوائر جرى فيها عبث، يخالف القانون، أهدر إرادة الناخبين التي عبّر عنها فرز صناديق اللجان الفرعية، فجاءت النتيجة المعلنة مخالفة لما أسفر عنه التصويت حقاً وصدقاً. وجرى هذا العبث في كل مرة في اللجنة العامة التي تعلن النتيجة النهائية في كل دائرة. وهي لجنة يرأسها أحد رجال القضاء ويعاونه بعضهم أو بعضهم وبعض أعضاء ما يطلق عليهم (الهيئات القضائية) وهي النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة. والأولى أعضاؤها مهمتهم الرئيسية التحقيق مع موظفي الحكومة ونظرائهم في الجرائم التأديبية، ومباشرة الدعوى عن هذه الجرائم أمام المحاكم التأديبية في مجلس الدولة، والثانية أعضاؤها مهمتهم الدفاع عن الحكومة أمام المحاكم كافة في القضايا التي ترفع منها أو عليها. فلا يتصور من أولئك وهؤلاء انحياز إلى خصوم الحكومة. والذي لن يكون محايدًا، محبًا للحق مفضلاً له على الهوى، سيكون أميل إلى مجاملة الحكومة لا إلى مجاملة خصومها. فإذا جاءت النتائج على نحو ما ظهر من تصويت الناخبين لمرشحي الإخوان المسلمين فلا ريب في أن تلك النتائج عبَّرت تعبيرًا صحيحًا عما وضعه الناخبون في الصناديق الزجاجية من أصواتهم، وعبَّرت عن عدل القضاة وإخوانهم وأخواتهم من أعضاء (الهيئات القضائية) وعدم انحيازهم لهوىً أو خضوعهم لترغيب أو لترهيب.

والمؤمنون بالديمقراطية، وبحق الشعوب في اختيار ممثليها اختيارًا حرًا، وبضرورة ضمان حرية الانتخاب وشفافية جميع إجراءاته لضمان تداول السلطة، يتوقع منهم أن يرحبوا بهذه النتائج، وأن يعترضوا على ما وقع من عبث بإرادة الناخبين في بعض الدوائر، وأن يدينوا ما صوّرته العدسات وعرضته الشاشات، ونشرته الصحف، وشهدته محاضر الشرطة وأبلغ عنه القضاة الصادقون، من وقوع أعمال (بلطجة) وعنف غير مسبوقة في أية انتخابات مصرية. فإن فعلوا كانت مواقفهم الحالية متسقة مع دعاواهم السابقة. وإن تنكبوا طريق الحق ونكثوا ما وعدوا به مواطنيهم، وتجاهلوا ما بشروا به أنصارهم فإن الذي ينكث «فإنما ينكث على نفسه»؛ وستكون عاقبة هؤلاء خسراً. والذين سوَّغ لهم حب المقاعد وطلب استمرار الشهرة أن يقبلوها بتزوير نتائج الانتخابات والعبث بإرادة الشعب في الدوائر التي رشحوا فيها عليهم أن يذكروا قول الله تبارك

وتعالى: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوفي كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٦١]. وقول الرسول ﷺ «**من اقتطع شبراً من الأرض ظلماً طُوِّقَهُ يوم القيامة من سبع أَرَضين**»[١]، فما بالك بمن غصب دائرة انتخابية كاملة، ورضي بأن يجلس على مقعدها في مجلس الشعب غلولاً لخمس سنوات؟؟

* * * * *

بمناسبة نتائج هذه الانتخابات - التي لم تكتمل حلقاتها حتى الآن - أصابنا نحن معشر المسلمين الجرح الثالث. أصابنا به تصريحان أحدهما للبابا شنودة، الذي نعرف له حق المعرفة قدره ونحتفظ له في نفوسنا - مهما جرى في نهر العلاقة القبطية الإسلامية من مياه - بما يستحقه، والثاني لصديقنا القديم الدكتور ميلاد حنا.

فأما البابا شنودة فقد نشرت الصحف يوم الأربعاء الماضي أنه أبلغ القيادة السياسية بقلقه من التقدم الذي يحققه الإسلاميون في الانتخابات الجارية. وأنا أرجو من كل قلبي أن يكون هذا الخبر غير صحيح. وأن يسارع البابا إلى تكذيبه، وألا يحيله إلى لجنة، ثم ينتظر تقريرها، ثم يغادرنا إلى الدير، ثم يقال لنا إ نه لم يقرأ التصريح ولم يسمع به إلا من انتقادنا له (وهذا ما لا يزال يردده جمع من الناس عن مسرحية كنيسة الإسكندرية).

فإذا لم نسمع هذا التكذيب، أو نقرؤه، وأنا أكتب هذه السطور مساء الجمعة ٢٠٠٥/١١/٢٤ بعد يومين كاملين من نشر الخبر، فإن من حقنا أن نقول إن هذا القلق البابوي - لو كان صحيحاً - فإنه لا يجوز له التعبير عنه. وإن عبّر عنه بين إخوانه من كهنة الكنيسة وأبنائه من أتباعها، فإنه لا يجوز له أن يعبِّر عنه علانية في الصحف السيارة، ولا يجوز له أن يبلغه إلى القيادة السياسية للبلاد.

وأسباب رفض ذلك كله عندي بسيطة. وكنت إلى زمن قريب أحسبها لا خلاف عليها بين الأقباط قبل المسلمين. فالمصريون لا ينقسمون إلى طوائف. والقادة الدينيون لا يعبرون عن قطاع من الشعب (طائفة) يتجمع سياسياً تحت لواء عقيدة دينية. والدولة المصرية والمتحدثون باسمها، والأقباط خاصة والعلمانيون عامة يصدِّعون رؤوسنا منذ عقود عن ضرورة الفصل بين الدين والدولة، وبين الدين والسياسة، وبين الدين والعمل العام، بل بين الدين والعمل الخيري في مصر وخارجها.

---

(١) متفق عليه من حديث سعيد بن زيد، البخاري برقم (٢٤٥٢)، ومسلم برقم (١٦١٠).

فلماذا يجوز لقائد دينى كنسي أن يتدخل في الشأن السياسي العام؟ ولماذا يجوز له أن يخاطب القيادة السياسية في شأن تقدم الإسلاميين في الانتخابات البرلمانية؟ هل رأى أن هذه الدولة ضد الإسلام أو عدوته حتى يحذرها منه؟ أم تراه لم يتذكر وهو يبلغ قلقه من نجاح الإسلاميين في الانتخابات أن ٩٤٪ من هذا الشعب (أو أقل قليلاً أو أكثر قليلاً) مسلمون؟ وهل يريد من شعب هذه أغلبيته الساحقة - عدداً - أن ينتخب من يحب نجاحه الممثل الديني لستة في المائة من المصريين (أو أكثر قليلاً أو أقل قليلاً)؟!

والكنيسة في المفهوم المسيحي التقليدي الذي يحرسه البابا وكهنة الكنيسة القبطية سلطة دينية لا زمنية، فلماذا يسمح البابا لنفسه بالتدخل في شأن زمني يؤدي التدخل فيه إلى زيادة الألم في الجسد الإسلامي، وإلى تكثير الجراح التي أصابته وإلى صعوبة العلاج الذي باءت محاولتنا المتكررة لتنفيذه بالإخفاق بسبب رؤية غيرنا وتصرفاته وتحفظاته التي يُسميها مخاوفه؟؟

أما تصريح الدكتور ميلاد حنا فقد نشرته صحيفة العربي الناصري في عددها الأخير (٢٠/١١/٢٠٠٥)، ثم كررته معدلاً صحيفة المصري اليوم في عدد الخميس (٢٣/١١/٢٠٠٥). قالت العربي الناصري في عنوان رئيسي على صفحتها الأولى: «إذا وصل الإخوان إلى الحكم سيرحل الأقباط عن مصر». وقالت صحيفة المصري اليوم، على صفحتها الأولى أيضًا - نقلاً عن الدكتور ميلاد حنا -: إن الأغنياء الأقباط سيرحلون عن مصر إذا وصل الإخوان للحكم، ولن يبقى فيها غير الفقراء الذين سيضطهدون فيكرَهون على التحول إلى الإسلام أو يأبون فيعيشون مقهورين (أو كلامًا بهذا المعنى فاللفظ من ذاكرتي).

وعندي هنا وقفتان: أولاهما أن الإخوان المسلمين - مهما يكن رأيي الشخصي، وهو معروف لكثيرين، ولقيادات الإخوان أنفسهم - في دورهم السياسي ليسوا على وارد حكم مصر. لا اليوم. ولا غداً. ولا بعد عشر سنين أو عشرات السنين. كل الذي يطمع فيه الإخوان، ويطمحون إليه، بحسب أدائهم السياسي منذ سنة ١٩٧٤ (تاريخ إخراج قيادات الخمسينيات منهم من السجون) حتى اليوم هو أن يكون لهم وجود على الخارطة السياسية المصرية. ومرشحوهم لو فازوا جميعًا فلن يكون لهم ربع أعضاء مجلس الشعب. وقد ثبت أن التصويت لصالحهم حقيقة شعبية لا شك فيها، مهما تكن أسبابه، ومهما يكن دور فكرهم ونظرياتهم السياسية فيه. وهم لو نالوا ربع مقاعد المجلس لا يحكمون مصر، ولو نالوها كلها

لا يحكمون مصر. والدكتور ميلاد حنا أدرى الناس بكيفية جريان الحكم في بلاده. وأدرى الناس بدور مجلس الشعب الذي أظنه كان عضوًا معينًا فيه غير مرة أو مرة على الأقل. وهذه الدراية تؤهله لأن يقول كلاماً غير الذي نشر عنه.

والدكتور ميلاد حنا صديق لمئات من الإسلاميين ويروى عنه ـ على غير سبيل الدعابة ـ أنه لما ذهب في رمضان الماضي إلى حفل إفطار أقامه بعض المهندسين من الإخوان المسلمين وصل وهم يؤدون الصلاة (صلاة المغرب) فدخل فيها معهم، وأتى بما أتوا من حركات الصلاة، وقال فعلت ذلك تضامنًا مع إخوتي المسلمين.

والأقوال التي نشرت منسوبة إلى الدكتور ميلاد حنا تزيد الجراح عمقًا، وتزيد الألم تجسدًا، وهي لا تجد لها مسوغًا لا من نتائج الانتخابات، ولا من طبيعة الوضع السياسي المصري، فلماذا قالها؟ ولماذا يسكت على نشرها عنه إن لم تكن معبرة عن حقيقة ما قال، كما يزعم أصدقاؤه من الإخوان؟!

عندي سؤال أخير للبابا شنودة، وللدكتور ميلاد حنا، وللذين اتخذوا أقلامهم وألسنتهم وحناجرهم أسلحة مشهرة ضد الإخوان المسلمين. أليس هؤلاء الإخوان مواطنين مصريين؟ أليس الذي حدث في انتخابات ١٩٩٥ و٢٠٠٠ معهم بمناسبة انتخابات مجلس الشعب في هاتين السنتين كان فضيحة عالمية سجلتها ضد بلادنا الدنيا كلها؟ أليس قد دخل منهم مجلس ١٩٨٧ نحوٌ من أربعين نائبًا، ومجلس ٢٠٠٠ نحو من ١٧ نائبًا؟ فما الضرر الذي أحدثوه في الحياة السياسية؟ وما الفساد الذي أصابوها به، وما التأثير الحقيقي الذي كان لهم في الوطن كله لا في مجلس الشعب وحده.

لقد قال مرشح من مرشحي الحزب الوطنى، شهد ١٤٠ قاضيًا بأن النتيجة المعلنة بنجاحه تخالف نتائج فرز الصناديق، إن الإخوان استفادوا من الأسماء المكررة والمتشابهة ولذلك منعهم القضاة من التصويت بها؟ ولم أفهم شيئاً من هذا الكلام أصلاً! فلم أفهم كيف يستأثر الإخوان المسلمون دون سواهم بالأسماء المتكررة والمتشابهة؟ وكيف يؤثرون بها في كشوف الأسماء وهي لا تعدها جماعتهم ولا أية جماعة أخرى؟ وكيف يمنعهم القضاة من التصويت بها ثم تكون النتيجة التي أقر بها ١٤٠ قاضيًا حصول مرشحهم على أكثر من ٢٨ ألف صوت (يقول الإخوان ٣٥ ألف صوت) وحصول المرشح الحكومي على نحو من ثمانية آلاف صوت (يقول الإخوان ٦ آلاف صوت)؟

أرجو أن يسمح لي الذين يخافون من الإخوان، والذين يتفاءلون بهم، الذين يحبونهم والذين يبغضونهم، الذين يرونهم ملائكة الرحمة والذين يعدونهم ملائكة العذاب... أرجو أن يسمح لي هؤلاء جميعًا بأن أقول لهم إن الأوان قد آن - وأرجو مخلصًا ألا يفوت - لكي يتعامل هذا الوطن مع أبنائه جميعًا على قدم المساواة. لا يضع منهم أحدًا فوق القانون ولا يضع أحدا تحته. ولا يبقى خارج الشرعية السياسية أحد بسبب مذهبه السياسي أو الفكري أو الديني فالمسلم مصري، والقبطي مصري، والشيوعي، والناصري، والقومي، والفرعوني، والعلماني، والمتغرب، والمتزمت، والمنفتح... وقل ما شئت من وصف.. كلهم مصريون. يحملهم تراب الوطن ويغذوهم خيره، ويحيون جميعًا متساوين في ظل قانونه ودستوره وقيمه. من أصاب منهم أصاب لنفسه، ومن أساءَ فعليها. وكلهم سادة في وطنهم لا يعلو على أحد منهم إلا قانون البلاد ودستورها.

عاملوا الإخوان - وغير الإخوان - هكذا ترون كيف يتطور الوطن، وكيف يقوى، وكيف يسمو. أو أخيفوا المخالفين في الرأي، وأطلقوا البلطجية على خصوم السياسة والفكر، وعلى المذيعين والصحفيين (أحمد منصور آخرهم، وقبله عبد الحليم قنديل، وجمال بدوي، ومجدي أحمد حسين...) تروا كيف نزداد ضعفًا وتخلفًا وهوانًا على الناس.

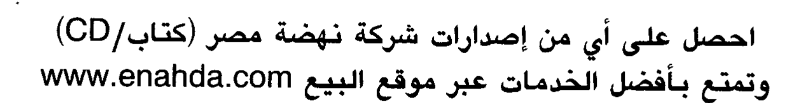
فهـرس الموضوعـات

أحـــدث إصـــدارات

دكتور محمد سليم العوا

بنهضة مصر

- السنة التشريعية وغير التشريعية (سلسلة في التنوير الإسلامي).
- الإعلان الإسلامي في حقوق الإنسان (سلسلة في التنوير الإسلامي).
- بين الآباء والأبناء.. تجارب واقعية.
- في أصول النظام الجنائي الإسلامي.
- للدين والوطن.. فصول في العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين.



احصل على أي من إصدارات شركة نهضة مصر (كتاب/CD)
وتمتع بأفضل الخدمات عبر موقع البيع www.enahda.com



للدين والوطن

فصول في علاقة المسلمين بغير المسلمين

هذا الكتاب

يضم بين دفتيه مجموعة من المواقف التي تعبر عن حقيقة نظرتنا الاسلامية إلى العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، وهي علاقة أساسها البر والقسط والأخوة الإنسانية ديانة، ولحمتها وسداها الاحترام الحقيقي المتبادل بين أهل الدينين عملا.

ويضم مجموعة من الدراسات التي كتبت تعبيرا عن الغضب لما وقع من إساءة إلى الإسلام، أو قهر للمسلمين في مناسبات مختلفة، ويضم مجموعة من المواقف التي عبرت عن الانتصار لإخواننا الأقباط عندما أريد بهم أو وقع عليهم حيف لا يقبله الإسلام، أو انتقاص من حقوق مواطنتهم لا يجيزه الدستور أو القانون، أو دون ذلك مما تأباه المروءة ولو كان ظاهره لا يخالف دستورا محترما ولا قانونا مطبقا.

ويضم مجموعة فصول تتصل بالحوار الإسلامي المسيحي مصريًا وعربيًا ودوليًا.
وهذه البحوث، التي يضمها هذا الكتاب، كلمة للأجيال التي ستعيش بعدنا عيشا واحدا في هذا الوطن الذي سيضم إلى يوم القيامة أهل الدينين جنبا إلى جنب: هذه الكلمة تقول: «إن رعايتكم لغيركم لا تعني التفريط في حقوقكم، ولا الإغضاء عن المساس بكرامة دينكم، ولا الرضا بظلم أو هوان يلحق واحدا فما فوقه من أبناء هذا الوطن، شارككم في الدين أم خالفكم فيه».

الناشر



